

روميلا شاهر

كتاب
العربية
20

الفن

الألفية الثالثة



نصوير

احمد ياسين

ترجمة

محمد خير ندمان

1432 هـ - 2011 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



لتطوير
احمد ياسين

الهند

الألفية الثالثة

ح) وزارة الثقافة والإعلام، المجلة العربية، 1432هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ثابار، روميل

الهند... الألفية الثالثة. / روميل ثابار؛ محمد خير ندمان - الرياض، 1432هـ

568 ص، 21x14 سم

ردمك: 8-89-612-9960-978

1 - الأسلحة النووية - الهند 2 - الأسلحة النووية - تجارب

أ. ندمان، محمد خير (مترجم) ب. العنوان

ديوي 623.45 1432/3522 تصوير

رقم الإيداع: 1432/3522

ردمك: 8-89-612-9960-978

أحمد ياسين

جميع حقوق الطبع محفوظة، غير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء هذا الكتاب، أو اختراعه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله على أية هيئة أو بأية وسيلة سواء كانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية، أو استنساخاً، أو تسجيلاً، أو غيرها إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة مع وجوب ذكر المصدر.

تحرير: روميلًا ثابار

المند

الألفية الثالثة

ترجمة
محمد خير ندمان

الطبعة الأولى

1432هـ - 2011م

كتب
العربية

كتاب العربية

20

رئيس التحرير

د. عثمان الصيني

www.arabicmagazine.com

للمراسلة المجلة على الانترنت

info@arabicmagazine.com

الرياض: طريق صلاح الدين الأيوبي (الستين) - شارع المغلوطي

تليفون: 4778990-1-966 فاكس: 4768484-1-966

ص.ب 5873 الرياض 11432

المحتويات

- تعريف المساهمين 7
- الفصل الأول: هل ستسلك الألفية طريقنا؟ 13
- الفصل الثاني: ببطء وبيع بعض الثبات 51
- الفصل الثالث: الحاضر في الماضي:
- مسارات للتاريخ الاجتماعي للعلم 83
- الفصل الرابع: فكر المساواة بين الجنسين: من الرؤية التشريعية إلى الممارسات اليومية للعائلة ... 113
- الفصل الخامس: تفكير من خلال الثقافة: استشراف الألفية ... 165
- الفصل السادس: حداثة الهند عبر العصور 199
- الفصل السابع: التوازن الديمقراطي 241
- الفصل الثامن: الداليت وسعيهم نحو الحداثة 267
- الفصل التاسع: أقلية تتحرك نحو ألفية أخرى 289
- الفصل العاشر: عصر اللا مساواة 313
- الفصل الحادي عشر: مستقبل الماركسية 343
- الفصل الثاني عشر: الهند... إلى أين؟ آفاق الرخاء 377

• الفصل الثالث عشر: جعل الهند لاعباً مهماً

409.. في تقنية المعلومات في هذه الألفية ..

• الفصل الرابع عشر: سوق الإعلام الهندي العظيم 457

• الفصل الخامس عشر: مستقبل البيئة 545



تعريف بالمساهمين

كريشنا كومار: بروفيسور في التعليم في جامعة دلهي، نشر عدة كتب حول التعليم باللغة الإنجليزية، من ضمنها: البرنامج السياسي للتعليم، الطابع الاجتماعي للتعليم، والتعلم من الصراع. كما أنه كاتب مقال وقصة قصيرة معروف باللغة الهندية، ويكتب أيضاً للأطفال.

دروف راينا: عالم في المعهد الوطني للعلوم والتكنولوجيا ودراسات التنمية في دلهي، يعمل حالياً في مجالات النظرية الاجتماعية وتاريخ العلوم، وهو محرر مشارك مع عرفان حبيب في كتاب «تحديد تاريخ العلوم: حوارات مع جوزيف نيدهام (1999)».

بينا آجاروال: بروفيسور في الاقتصاد في معهد النمو الاقتصادي في جامعة دلهي، آخر كتبها هو «بجمال المرء نفسه: حقوق الأرض والجنسين في جنوب آسيا» الذي فاز بجائزة إدجار جراهام للكتاب في 1996 (جامعة لندن)، جائزة إي. كي. جوماراسوامي للكتاب في 1996 (رابطة الدراسات الآسيوية، الولايات المتحدة)، وجائزة كي. إتش. باثيجا 1995-1996 (جامعة بمباي).

رستم باروشا: كاتب، مخرج وباحث دراما مستقل يعيش في كالكوته، من كتاباته: «مسألة إيمان»، «باسم العلماني»، و«سياسة الممارسة الثقافية».

ديبانكار جوبتا: يحاضر في مركز دراسات الأنظمة الاجتماعية في جامعة جواهر لال نهرو في نيودلهي، له عدة كتب منها: «دراسة النظام الطبقي: فهم التسلسل الهرمي والاختلاف في المجتمع الهندي (2000)».

سونيل خيلناني: يحاضر في كلية بيركبيك بجامعة لندن، وقد اكتسب شهرته بسبب كتابه «فكرة الهند».

جوبال جورو: بروفيسور متخصص في المهاتما غاندي في قسم السياسة والإدارة العامة في جامعة بيون.

جافيد ألأم: أستاذ يدرس في جامعة هيماشال براديش في شيملا، منذ خمسة وعشرين عاماً، وزميل المجلس الهندي لأبحاث العلوم الاجتماعية، له كتاب «الهند تعيش مع الحداثة (1999)»، و«الهيمنة والمعارضة (1985)».

ب. سيناث: صحفي مستقل يعيش في مومباي.

برابهات باتنايك: أستاذ الاقتصاد في مركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط، في جامعة جواهر لال نهرو في نيودلهي، ألف كتاب «التراكم والاستقرار تحت الرأسمالية (1997)»، وحرر كتاب «لينين والإمبريالية».

كوشيك باسو: أستاذ اقتصاد في جامعة كورنيل، آخر كتبه هو «مقدمة للاقتصاد السياسي: دراسة في الأسس الاجتماعية والسياسية للاقتصاد (2000)».

ن. رام: رئيس تحرير مجلة «فرونتالين» في شيناي.

ماهيش رانجراجان: زميل سابق في مكتبة ومتحف نهرو التذكاري في نيودلهي، ومؤرخ في التغيير البيئي، وله كتابات سياسية في الصحافة، آخر كتبه هو «مختارات أكسفورد للحياة البرية الهندية (1999)».

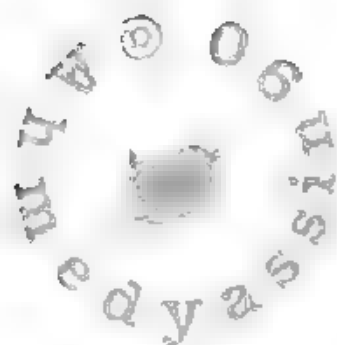
Ahmedyassin90

نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

الفصل الأول

هل ستسلك الألفية طريقنا؟



نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

روميلا ثابار

بداية الآلفية هي اللحظة التي لا تتغير فيها أرقام التقويم فقط، بل تؤسس لنهاية ماض وتوقع مستقبل بصورة درامية أكثر من التغيرات التقويمية الأخرى، وتصبح اللحظة أطول عندما يكون هناك بعض التفكير في الماضي والمستقبل؛ فالمستقبل ليس منعطفاً منفرداً؛ لذلك ربما من المناسب عرض مجموعة مقالات تتطلع إلى المستقبل وما قد يخبئه للهند، وأن يتناول المقال التمهيدي لمحات من الماضي. العد بآلاف السنين قد يكون معتاداً تقريباً لأولئك المهتمين حالياً بـماضي الهند؛ فحكاية النشاط الإنساني عمرها آلاف السنين، والقصة الأكثر تواتراً واستمراراً تعود في بعض المناطق إلى الألف السابعة قبل الميلاد.

كمقياس للوقت، تبدو الألف سنة غير واقعية إلى حد ما، وامتدادها الطويل يميل إلى طمس بصمة الأحداث والشعب. ومفاهيم الوقت تحددها الطريقة التي يتم بها قياس الوقت، سواء بالتغير الذي تحدثه المواسم لتحديد معالم السنة أو من خلال علوم الأنساب التي تضم قوائم الأجيال أو على نطاق مذهل من خلال تغير مواقع الكواكب أو من خلال القياسات الدقيقة، من خلال حساب اللحظات التي تتجمع لتصبح يوماً أو بحساب الأيام وتجميعها في أسابيع ثم في شهور، وسنين، وقرون، وألفيات. الوقت كابتكار إنساني ربما تم تصوره كنمط أكثر تنوعاً سابقاً، أما حالياً فيتم

تسطيحه ليتحول إلى تقويم متجانس.

من المعتقد أن وحدة العشرة (الأساسية للقرن والألفية) ربما تم اقتراحها بسبب وجود عشرة أصابع في اليدين، لكن الأرجح أن العد بالعشرات شجع هذه المقاييس للزمن، وفي النهاية تحولت إلى نظام لا يمكن محوه من خلال استخدامه في إطار ترتيب زمني لإعادة بناء التاريخ. وبالنسبة إلى المحاولات الأخيرة التي قامت بها أجهزة الإعلام لتقديم ترتيبات زمنية محكمة للأحداث التي يفترض أنها عظيمة خلال آلاف السنين الماضية، فإن حقيقة أن القرون والألفيات هي مجرد مقاييس اعتباطية للوقت بالنسبة إلى المؤرخ لا يكاد أحد يتذكرها. هذه المقاييس ملائمة للتعامل مع الترتيب الزمني للوقت، ولكنها لا تحمل قيمة تاريخية جوهرية كبيرة.

كانت أهمية الألفية مختلفة دائماً عن مجرد حدث يتعلق بالتقويم؛ فالارتباط مع تقويم هو محدد عرضي إلى حد ما، ومفهوم الألفية محاك بشكل رئيس حول توقع مستقبل أفضل يجلب ظروفاً استثنائية تستمر - بالمعنى الحرفي للكلمة - ألف سنة. في الفكر المسيحي كان ذلك مرتبطاً بمجيء المسيح، ثم تحولت الفكرة تدريجياً من إسقاط لمستقبل مثالي إلى مقياس للوقت، حتى لو بقيت اللحظة المحددة لبدايتها مثار جدل، ولكن بإقرار التقويم الغربي المستخدم حالياً وتحويل الألفية إلى حدث تقويمي، فمننا بشكل ما يعلمنا الفكرة؛ لتعني - في الدرجة الأولى - نقطة محددة من الزمن، ولكنها

نقطة نأمل أن تنبئ بمستقبل أفضل. الإصرار على أن يكون عام 2000 بعد الميلاد بداية للألفية يبين مرة أخرى أننا أصبحنا تحت سيطرة تسرع وجشع التسويق وحدة إلحاح تجار السوق لتحقيق الأرباح حتى من اللحظة من الوقت.

حساب التاريخ لبداية الألفية أمر جديد مع أن المفهوم يعود إلى زمن أبعد بكثير؛ لذلك يمكن أن تكون هناك حسابات متعددة للتغيير الألفي للتاريخ مستمدة من عهود متنوعة. الجدل يركز على إذا ما كان يجب اعتبار سنة 2000 أم 2001 السنة الأولى للألفية الجديدة. الحساب يعتمد على التقويم الغربي الحالي (التقويم الغريغوري) الذي أصبح في وقت متأخر، عام 1582، النسخة المحسنة والمحدثة للتقويم الجولياني الذي تأسس في العهد الروماني، ومع أن التقويم الغريغوري هو التقويم المعمول به في الهند فإن فترة الألف سنة لم تكن دائماً مركزية لحسابات التقويم الهندي القديمة. لقد كان هناك دائماً افتراض أن الزمن يمكن أن يقاس، وقد تأخذ المقاييس شكل التقاويم والفترات ولها وظيفة عادية، أو أنها تقاس بالأشكال الخيالية المبتكرة التي تكتسبها من حسابات الفلكيين وعلماء الرياضيات القدماء. وعلى مدى عدة قرون في الهند كانت الفترة الزمنية المستخدمة بشكل واسع هي (سامفات) في 58 قبل الميلاد، والمعروفة أيضاً باسم (كرينا)، وفترة (مالافا)، وفيما بعد فترة (فيكراما)، والتي كان يطلق عليها هذا

الاسم نسبةً إلى قبيلة معروفة أو لقب ملكي. الأسماء قادت إلى تفسيرات تاريخية متعددة. ويتم ربط الفترة الآن مع (آزيس I)، وهو ملك معاصر من شمال غرب الهند، ولكن ربما يكون من الجدير الاستفسار عن إذا ما حددت نقطة في حسابات الفلكيين؛ لذلك اكتسبت اسم (كريتا) الذي يعني (أكمل). ومن المثير للاهتمام أن أوجاين (مدينة يربط البعض بينها وبين فترات مالافا) كانت تعتبر الذروة عند حساب خطوط الطول، أما الألفيات فإنها -استناداً إلى هذه الحسابات- جاءت وذهبت مرتين دون أي اهتمام عام بالتاريخ.

فترة شاكا لعام 78 بعد الميلاد تستخدم من قبل الحكومة الهندية، إضافة إلى التقويم الغريغوري، وربما كان هذا هو تاريخ صعود كانيشكا (ملك كوشانا) إلى الحكم، مع أن المؤرخين غير متفقين على ذلك. وعلى أساس هذه الفترة لا يزال لدينا 78 سنة على حلول الألفية، وقد استخدمت عدة فترات تاريخية أخرى، منها: فترة شيدي لعام 248-9 بعد الميلاد، وفترة جوبتا لعام 319 بعد الميلاد، وفترة هارشا لعام 606 بعد الميلاد، وهكذا. بعض هذه الفترات تمجد حكاماً، وتحتفل بتاريخ الصعود للعرش، وبعضها الآخر يشير إلى حدث مهم خلال فترة الحكم، وأخرى تتعلق بمواقع النجوم والكواكب، وتضم عموماً فترة زمنية أكثر شمولاً، مثل حساب بداية الدورة الحالية للوقت (الكاليوجا) بتاريخ يوازي 3102 قبل الميلاد.

الأديان التي أسسها أشخاص معروفون تاريخياً تختار بشكل عام حدثاً في تاريخ المؤسس لتبدأ فترة عهداً زمنياً؛ فالبوذيون استخدموا تاريخ موت بوذا، وتم حساب هذا التاريخ على أنه يوافق 486 أو 483 قبل الميلاد، مع أن تاريخ 544 قبل الميلاد استخدم أيضاً، ولكن اتضح أنه خاطئ، ويتضمن دورة إضافية مدتها ستون عاماً. هذه التواريخ استخدمت في المصادر البوذية القديمة، لكن بعض العلماء المعاصرين شككوا في دقتها واقترحوا تواريخ قريبة من 400 قبل الميلاد، مع أن هذه التواريخ أيضاً مثيرة للجدل، ويؤرخ التقويم الغريغوري لميلاد المسيح مع أنه يختلف عنه بفارق سنوات عدة.

السنة الإسلامية تبدأ عام 622 بعد الميلاد، تاريخ بداية فترة الهجرة، عندما هاجر محمد -صلى الله عليه وسلم- من مكة إلى المدينة. وعندما أعلن الإمبراطور المغولي أكبر عن دينه الجديد، والذي يستند إلى فهمه الخاص للأديان العديدة المنتشرة في الهند، قام في الوقت ذاته باستبدال التقويم الهجري بتقويم تاريخي إلهي بدأ في السنة التي وصل فيها إلى الحكم، والتي صادفت عام 963 للهجرة. وكان تبني الفترة الزمنية الجديدة رمزياً لعدة أفكار، بما في ذلك توقع أن الإسلام سيستمر ألف سنة فقط، ومن المثير للاهتمام أن هذا التقويم استخدم أيضاً خارج البلاط الملكي، كما هو الحال مثلاً في نقش (جاينا) من باتان، حيث كتب تاريخ

تكريس الصورة استناداً إلى تقويم (فيكراما) وتقويم إلهي، ويحمل النقش تابيناً للإمبراطور المغولي.

وهكذا فإن التقاويم يمكن أن تكون مشحونة بالمعاني الأيديولوجية للاحتفال بذكرى أحداث متنوعة. التقويم البوذي والتقويم الإسلامي كلاهما يستخدمان في عدة مناطق في آسيا، خصوصاً لحساب المهرجانات الدينية. وتبني التقويم الغريغوري حدث كجزء من التغيير الذي سببه الحكم الاستعماري، واستخدام تقويم موحد كان واحداً من الأعمال المتعددة التي سهلت إخضاع مجتمع المستعمرة لسلطة القوة الاستعمارية، وتقديم تقويم الطرف المهيمن في العالم المعاصر. أصبح التقويم الغريغوري عملياً أكثر من التقاويم الأخرى؛ لأنه كان التقويم الرسمي في عالم القوى الاستعمارية، واستمرار هيمنته يضمن تبنيه على نطاق عالمي، وهو أكثر أهمية الآن؛ لأنه مهم جداً من أجل التواصل الإلكتروني.

التقاويم تمثل تقنية الوقت؛ حيثما تنطوي مفاهيم الوقت على أرقام هائلة، يتم التعامل معها بشكل أفضل في مجموعات تعتبر أحياناً دورات متتالية للوقت. الحسابات الصغيرة التي يمكن التعامل معها بشكل أفضل تستند إلى الوقت الخطي، وهو الوقت الذي يمر في دورة ليس لها بداية ونهاية محددتان، وهذه الحسابات كانت تُشبه أحياناً العنقاء (الطائر الذي كان يعتقد أنه نهض من رماده؛ حيث تعتبر نهاية أحدهما بداية للآخر)،

وتم تصور الوقت الخطي كسهم أو سلم له بداية ونهاية محددتان، وهناك خط مستقيم يصل بين الاثنتين.

تقاويم الزمن الخطي تقاس بأشكال تتعلق بالهموم الاجتماعية. من بين أوائل هذه التقاويم كانت حسابات الزمن استناداً إلى عدد الأجيال، وحساب عدد الأجيال استند إلى القرابة، سواء كانت حقيقية أو تخيلية. دقة علم الأنساب كانت أقل أهمية مقارنة بالتركيز على السلالة التي ربطت بين الأجيال. الزمن الخطي، من مجرد مقياس للوقت، أصبح يهيمن على النشاط الاجتماعي، خصوصاً بعد اختراع الساعة الميكانيكية، وهي أكثر دقة من العقارب الشمسية والساعات المائية. ويعتقد أن الساعة الزمنية مكنت من تنظيم العمل في الصناعة من خلال تأكيد الالتزام بساعات العمل. الدقة في التوقيت بالطبع مرتبطة مع تشغيل السكك الحديدية؛ حيث كانت أساسية للتنسيق بين القطارات. الشعار السياسي بانضباط القطارات على التوقيت له علاقة بالقبول الاجتماعي للانضباط أكثر من علاقته بالقطارات؛ لذلك يقال إن الزمن الخطي يولد أحياناً القلق.

المفاهيم الهندية للوقت اعتبرت من قبل بعض العلماء المعاصرين دورية وغير خطية؛ لذلك فإنها لا تتلاءم مع تشجيع الحس التاريخي. المفهوم الدوري للوقت كان يعتبر سبباً رئيسياً في الغياب المفترض للتاريخ. وقد أظهرت الأبحاث مؤخراً وجود فكرة الوقت الخطي في المفاهيم الهندية،

وأبرزت أساليب يمكن خلالها أن تتقاطع الأشكال الدورية والخطية للوقت بتبني نظرة مركبة للوقت. الوقت الدوري مانع؛ لأن نقاط نهاياته غامضة. إيجاد الوقت الدوري كان من صنع الخيال، وكان مجازياً ورمزياً يرتبط مع علم الأساطير والكونيات، وكان مفهوم الوقت الدوري يحكم النظرة إلى الكون والتغير الكوني.

حساب الوقت الدوري في الهند تضمن أرقاماً ضخمة: امتداد دورة رئيسية واحدة تضمن 4. 320. 000 سنة. وجود الصفر في العصور القديمة قد يفسر جزئياً هذه الأرقام؛ فقد كانت ضخامتها مصدر سخرية المهتمين بالتاريخ الهندي الذين نشأوا على الفكرة المسيحية القائلة إن عمر الكون لا يتعدى ستة آلاف سنة، لكن السخرية تضاءلت في أواخر القرن التاسع عشر مع ظهور نظريات الوقت الجيولوجي التي افترضت أن عمر الكون يصل إلى ملايين السنين وبرز فكرة «الوقت العميق» الذي يستحيل حسابه. بحلول نهاية القرن، كان علم الآثار الذي استعار تقنية الطبقات من الجيولوجيا يعيد تاريخ النشاط الإنساني إلى عدة آلاف من السنين.

الدورات الزمنية الهندية لم تكن تستند إلى التحقيقات الجيولوجية، ومع ذلك كانت هناك حاجة إلى فترة زمنية طويلة لاستخدامها في الحسابات النظرية والرياضية الضرورية لعلم الفلك القديم. استخدم أكثر من نظام،

لكن أكثرها شيوعاً كان نظام (ماهايو جاس)؛ أي الدورات العظيمة. كل واحدة من هذه الدورات، منذ لحظة الخلق وحتى لحظة الإبادة النهائية، تضمنت أربع دورات أصغر هي دورات: كريتيا، تريتا، دفابارا، وكالي، وبعضها اكتسبت اسمها من النرد؛ وبذلك تم الربط بين الوقت والقدر. نمط الدورات الأربع كان على الشكل التالي: الأولى، كريتيا، مدتها 4000 سنة، وفيها فترتان من الشفق في البداية والنهاية، مدة كل منهما 400 سنة؛ الثانية، تريتا، مدتها 3000 سنة، وفيها فترتان من الشفق في البداية والنهاية، مدة كل منهما 300 سنة؛ الثالثة، دفابارا، مدتها 2000 سنة، وفيها فترتان من الشفق في البداية والنهاية، مدة كل منهما 200 سنة، والرابعة، كالي، مدتها 1000 سنة، وفيها فترتان من الشفق في البداية والنهاية، مدة كل منهما 100 سنة. مجموع هذه السنوات هو 12.000 سنة إلهية؛ لتحويلها إلى سنوات بشرية، يجب ضربها بـ 360، بحيث يصل الرقم النهائي إلى 4.320.000 سنة إنسانية. المقاييس الإلهية للزمن هي دائماً أكبر بشكل غير متناهٍ من المقاييس الإنسانية. يوم من أيام (براهما) يساوي مثلاً أربع دورات زمنية من نوع (يوجاس). حساب الـ (كاليوجا) مريح إلى حد ما؛ لأنه يضم فترة زمنية مدتها 432.000 سنة، وهذا يعطينا بضعة آلاف من السنين قبل النهاية الكارثية للدورة.

لم تكن هذه أرقاماً اعتباطية، وكان المقصود من الحسابات إعطاء

الانطباع بوجود مصداقية في الحسابات، مهما كانت الأرقام مبالغاً فيها. مضاعفات الـ 12 قللت التوالي الحسابي. كان المراد تقديم الزمن وفق أرقام مرتبة قابلة للتقسيم، وذات علاقة رياضية بعضها مع بعض. بعض هذه الأرقام موجودة أيضاً في علم الفلك لبلاد ما بين النهرين والعصور الهلنستية. بحلول القرن الثالث قبل الميلاد، كانت منطقة غرب آسيا تحت السيطرة الهلنستية. الفلكيون وعلماء الرياضيات الهنود والهلنستيون كان بعضهم على اطلاع على نظريات بعضهم الآخر، ويقال إن بعض النصوص الإغريقية ترجمت إلى اللغة السنسكريتية. العلاقة تم تلخيصها بعبارة جاءت فيما بعد على لسان الفلكي الشهير فاراهاميهرا الذي قال إن الإغريق يجب أن يعاملوا على أنهم من عليا القوم بسبب سعة معرفتهم في علم الفلك، حتى لو كانوا اجتماعياً من طبقة اجتماعية متدنية. تبادل المعرفة بين الهند وغرب آسيا استمر حتى فترات متأخرة. العلماء الهنود في بلاط هارون الرشيد في بغداد قدموا أفكاراً جديدة حول: علم الفلك، الرياضيات، والطب. من بين الأمور التي يتم الاستشهاد بها كثيراً مفهوم الصفر وشكل الأرقام؛ فكلاهما كانا مساهمتين مهمتين للمعارف العربية، وفيما بعد الأوروبية.

الرقم التنازلي للدورات الأربع تم ربطه مع انحدار مجتمعي أوسع كما كان شائعاً لعدة أنماط من الدورات الزمنية القديمة. (العصر الذهبي) يقع

في بداية الدورة، وكل دورة تبعد أكثر عنها. عصر (كريتا) تميز بدورة حياة مثل (ميثوسيلاه) (شخص يعيش حياة طويلة جداً ذكر في التوراة)، وحجم جسم أكبر من الحجم الطبيعي، ويتميز المجتمع بأنه يطبق قواعد (دارما) (الواجبات الدينية على الأفراد). وتدرجياً، تراجعت كل هذه الخصائص إلى أن وصلت إلى دورة حياة (كاليوجا) القصيرة التي يكون الجسم فيها ضعيفاً وصغيراً، ولا يكون فيها وجود لـ (دارما)، وتصور هذه الدورات الأربع كثور يقف على قوائم الأربعة في عصر (كريتا) ثم تسقط قدم في كل عصر من العصور.

اختفاء (دارما) الافتراضي في عصر (كاليوجا) استوجب إدخال اللازمة المنطقية بأن هذا كان عصرًا تم التخلص فيه من كل المعايير، بحيث تستولي الطبقات الدنيا في المجتمع على وظائف الطبقات العليا، وينقلب العالم رأساً على عقب. التجار المحترمون ينحدرون؛ ليصل بهم الأمر إلى عصر الزيت وتقسير الرز ليكسبوا قوت يومهم. في بعض النصوص هذا لا يقود في النهاية إلى الدمار الكارثي للكون؛ حيث إن (الإله الأعظم بالنسبة إلى الهندوس) فيشنو في تقمصه الإلهي العاشر في شخص (كالكين) (الإله الأخير لدى الهندوس) يولد براهمي (الحقيقة المطلقة) ثم يعيد وضع المعايير و (الواجبات الدينية للأفراد) (دارما). يستهل عصر الإله (كريتا) مرة أخرى. هذا الوصف لـ (كاليوجا) له فوائده؛ لأنه عندما يتم تحدي

المعايير يتم الاستشهاد بحتمية التدهور في كاليوجا.. أصبحت كاليوجا تفسيراً لغير المتوقع.

قدوم (الإله الأخير) كالكين ليس خاصاً بديانة (فيشنافا) (إحدى ديانات الهندوس). في القرون الأولى للعصر المسيحي امتزجت عدة عقائد وديانات وأيديولوجيات، وأصبح هذا بوتقة للأفكار الجديدة. المنطقة التي حدث فيها هذا امتدت من شمال الهند إلى وسط آسيا وعبر غرب آسيا إلى شرق المتوسط. حركة الشعوب المتواصلة (الرعاة، التجار، البحارة، المبشرين الدينيين، والجيوش) كانت الإطار الذي تشجعت خلاله هذه الحركة بسبب أرباح التبادل التجاري. كانت هناك حوارات متعددة بين البوذيين، والزرادشتيين، والمناويين، والمسيحيين، والفيشنافيين، وأدى هذا إلى بروز تماثل واختلافات في طريقة تفكيرهم.

من بين الأفكار المتوازية كانت المفاهيم المتشابهة حول شخصيات المخلص. أكثر المخلصين شهرةً هم: بوذا ميتريا، يسوع المسيح، سوشيانت الزرادشتي، وكالكين. الظهور يتوافق مع مفهوم أن الطائفة الدينية كانت تعرض للاضطهاد أو الظلم من قبل سلطة سياسية معادية أو أن العقيدة كانت في تراجع. بوذا ميتريا لم يظهر بعد، لكنه سيأتي كخليفة لجاوتاما بوذا. الراهب البوذي الصيني فاهسين الذي زار الهند في القرن الخامس الميلادي، يشير إلى اعتقاد شائع بأنه عندما تنحدر العقيدة الدينية فإن

على البوذيين أن يهربوا إلى الجبال. إعادة تأسيس العقيدة الدينية ستحتاج إلى ظهور بوذا ميتريا. الشيء ذاته ينطبق على السوشيانت عندما تصل الزرادشتية إلى مرحلة صعبة.

ولكن أقرب أنواع الترابط مع فكرة أن الآنية ليست مجرد مقياس زمني موجودة في بعض الفكر المسيحي. التنبؤات حول قدوم ملك البر والاستقامة في النهاية منتشرة في عدة أجزاء من الإنجيل، لكن هناك وصفاً مطولاً للآنية في إنجيل (كتاب الوحي). يوحنا، مؤلف هذا الجزء، يؤكد أن القدوم المستقبلي للمسيح الذي سيحكم لمدة ألف سنة ويمسح دموع الفقراء، سينهي الاضطهاد والظلم ويحقق وضعاً يسوده العدل، وكل هذا سيحدث قبل يوم القيامة الذي سينهي كلاً من الزمن والتاريخ.

هناك بالطبع فرق بين هموم هؤلاء المخلصين؛ فميتريا سيعيد تأسيس الدين ويكافئ المؤمنين، بينما المسيح سيهتم بوضع حد للظلم الذي تعرض له المسيحيون على يد الرومان، وللاعتراض على الكنائس المسيحية المبنية حديثاً في غرب آسيا. نشاطات كالطين تركز على استعادة معايير مجتمع (فارنا) (تقسيم طبقي هندوسي يقسم فيه المجتمع إلى أربع طبقات) بحيث تعود الطبقات إلى وظائفها وموقعها؛ لذلك فإن مجيء الآنية لم يكن مجرد العودة إلى ظروف مثالية، ولكن له أجنحة خاصة.

مفاهيم الزمن عادة تعكس الأزمنة السابقة على أنها (العصور الذهبية)،

وهذه أدخلت في غمط الماضي. فكرة الألفية تصور عادةً ترتبط بالزمن الذي سيأتي في مستقبل غير محدد. تدريجياً، في كثير من إسقاطات الزمن، يتحول العصر الذهبي للماضي إلى المستقبل الطوباوي، إما بشكل خطي يتوقع الألفية والطوباوية المثلى للجنة، أو كنوع من العودة إلى الدورة الجديدة. لقد كانت الرغبة في مجتمع مثالي تشكل حلم الألفية على مدى القرون القليلة الماضية لعدد من الحركات التي تؤمن بأن المسيح سيحكم الأرض لمدة ألف عام، والأحلام هي ما يشكل انتصارنا على الزمن.

التوقع الأكثر هدوءاً لاحتمال اليوتوبيا (المدينة الفاضلة) أخذ شكل حركة لا تكاد تكون مفهومة بعيداً عن انتظار أن يتحقق المجتمع المثالي عن طريق العقيدة الدينية، نحو حركات لتحقيق مجتمع عادل من خلال أعمال إنسانية. الأخلاق الاجتماعية أصبحت شرطاً أساسياً مسبقاً. أصبح احتمال إيجاد اليوتوبيا بواسطة الرجال والنساء أمراً يتم الحديث والكتابة عنه في عدد من الثقافات، لكنه كان يغفل عندما يكون هناك تدخل إلهي. في الأشكال المتغيرة تاريخياً للبوذية، على سبيل المثال، التعاليم المبدئية بتركيزها على الأخلاق الاجتماعية تميل إلى التلاشي في حضور الآلهة المتعددة. نحن لم نستكشف بجدية الاهتمام بالأخلاق الاجتماعية في عدد من التقاليد الفكرية الهندية إلا في النصوص الدينية الواضحة، ولكن هنا وفي أماكن أخرى انفصلت بعض حالات اليوتوبيا المتوقعة عن

الصفة الإلهية، وأصبحت تعتمد بصورة أكثر تحدياً على الإرادة والجهود الإنسانية. حتمية الاعتقاد الديني تحركت جانباً، وتقدمت أفكار وأفعال النساء والرجال إلى الواجهة. كان هذا على الرغم من حقيقة أن (المدن الفاضلة) هي بالتعريف سريعة الزوال. وقد حملت كلمة اليوتوبيا في اللغة الإغريقية تورية بمعنى (المكان الجيد) و(المكان غير الموجود) - مجتمع مثالي، ولكنه غير حقيقي.

وعلى الرغم من ذلك، احتمال قيام الرجال والنساء بإيجاد اليوتوبيا كان مفهوماً قوياً. في البحث عن المثالية، كان بعض المفكرين الأوروبيين في القرن الثامن عشر على استعداد لتخيل أن المجتمعات الآسيوية مختلفة وربما طوباوية، لكن الخيال تبخر بسبب الإصرار في القرن التاسع عشر على (التطور) الذي لا يسمح بوجود العصور الذهبية القديمة، وبصر على رأي لاذع في النظر إلى المشرق بصورة رومانسية، لكن مسار التطور شجع على التفكير في أن المدن الفاضلة قد تكون وشيكة الحدوث. قد يقول البعض إن الماركسية تجسد أحدث هذه الروى. التحول من المخلص الرمز إلى الرجال والنساء يسمح لنا الآن بالحديث عن قدوم ما يمكن أن يكون الألفية التي تتحقق عن طريق الجهد الإنساني، وتحولها بحيث تصبح أكثر واقعية قليلاً أصبح ممكناً إذا تعلمنا كيف نحمي ذلك الذي يقرنا إليها. إنه بهذا المعنى المجتمع الهندي المستقبلي المتوخى هنا، وعلى الرغم من

أن المثالي قد لا يمكن تحقيقه؛ فإن من المفيد دراسة ما هو ممكن وأين تقع الحواجز، وهذا هو الغرض من هذه المجموعة من المقالات.

تطلعات الألفية هي بالتحرك إلى الأمام نحو مجتمع أفضل؛ فمثل هذا التحرك يجب أن تكون له أولويات لها بدورها تبعات، وبعض جوانب الأولويات والتبعات تتناولها المقالات القادمة. هذا ليس مجرد خوض في علم المستقبل؛ لأن الأولويات مرتبطة بشكل قريب مع متطلبات الحاضر واحتمالات تلبية هذه المتطلبات بطرق جديدة في المستقبل. المحاولة ليست لتصوير يوتوبيا تجريدية؛ فالأولويات يتداخل بعضها مع بعض، وهناك تداخل حتمي بين المقالات، لكن طبيعة التداخل له أهميته الجوهرية.

التغير الألفي ينظر إليه البعض على أنه يستهل يوتوبيا أصبحت ممكنة بميزات جديدة، وأكثر هذه الميزات عرضة للمناقشة هي العولمة والثورة التكنولوجية في الاتصالات. كل التغيرات عندما يتصادف وجودها مع حدث تقويمي قريب تعطي القوة الأكبر لفكرة تغيير درامي ما بعد عام 2001 في إطار المستقبل الهندي والتطورات المحتملة نحو مجتمع مثالي، ولكن كما هو الحال بالنسبة إلى مثل هذه الافتراضات، يجب التحقق من هذا أيضاً، والمقالات محاولة للقيام بذلك.

الأفكار تنبثق من هموم القرن العشرين التي ستستمر معنا في المستقبل

القريب. بشكل أو بآخر، تتضمن هذه الهموم قضايا تتعلق بالهوية، التفاوت الطبقي والاقتصادي، الديمقراطية، دور المجموعات المهمشة حالياً مثل: الأقليات، معنى الثقافة، التعليم، تقنية الاتصالات، الإعلام ومشاكل البيئة. بعض المقالات تدور حول جانب واحد من موضوع ما، بعضها يتناول أكثر من جانب، وبعض القضايا يتم مناقشتها في أكثر من مقالة. المراد هنا ليس تغطية جميع النشاطات، ولكن التركيز على عدد قليل منها قد تبدو حالياً أكثر أهمية من غيرها. ماهية هذه النشاطات تظهر في عدة مقالات. وتشابك التوقعات والأفكار التحذيرية يثير الإعجاب، رغم تنوع المواقف الأيديولوجية للكتاب. الغاية من هذه المقالات ليس تقديم برنامج عمل لتأسيس يوتوبيا، ولكن لإيجاد توعية للأبعاد المتعددة لهذا التشابك للهموم الذي يسهم في صنع مجتمع أفضل. هناك تساؤل حول حتمية أنماط محددة واستكشاف لما يمكن أن يسهم في أنماط بديلة.

بالنظر إلى الوراثة على القرن العشرين يبدو لي أن من بين أهم همومه قضية الهوية، وخصوصاً الهويات التي تربط بين العرق، والجنسية، والدين. الهويات في الفترة الأخيرة في الهند نجمت عن مواجهات في البداية بين الوطنية والاستعمار. التيار القومي كان من النوع الشمولي الذي يسعى إلى هوية متجانسة. وقد شهد النصف الأخير من القرن مواجهة متصاعدة بين هذه الهوية وتلك التي تؤيدها القومية الإقصائية المتجذرة في

أيديولوجيات مثل الأصولية الإسلامية في الهند والحركة الموازية المؤيدة للقومية الهندوسية. القومية الإقصائية في الهند تعرف الهوية من خلال الحشد السياسي المستند إلى دين معين. الثقافات الأخرى يتم إقصاؤها أو تعتبر ثقافة تابعة، ولكن تمييز هوية واحدة على أنها الهوية الشرعية لا يعني فقط وضع مكافأة للتعصب، ولكن ذلك يعني أيضاً تشجيع تجزئة المجتمع. أولئك الذين يتعرضون للإقصاء والتهديد يتحولون للعيش في مجتمعات معزولة جسماً وروحاً، ومع وجود ماض بهويات متعددة؛ فإن إقصاء هذه الهويات يمثل تجربة مخيفة.

إن رعاية التعصب أصبحت شائعة بصورة متزايدة، ويتم التعبير عنها بصيغ من العدوانية بشكل أكثر تواتراً وعلناً من قبل جماعات هندوسية معينة تدعي أنها تحمي الديانة الهندوسية وتعلق على المسلمين والمسيحيين مع إمكانية الرد من قبل أولئك المستهدفين. مثل طرق التعبير هذه يمكن أن تنشأ بسبب الجهل، لكنها في أغلب الأحيان تكون بسبب تحريف متعمد للمعلومات حول الآخرين. أحياناً تأخذ أشكالاً خبيثة كما هو الحال في أعمال الشغب والقتل والاعتصاب، لكن التعبير الأكثر عمومية يكون لتعصب فوري لا يتزعزع، وهذا يبقى التوتر والعنف ميزة ثابتة للمجتمع. بما أن العداء يولد من الداخل من خلال ما يتم تعليمه بشكل منظم في المدرسة، ما يتم إبرازه من خلال الإعلام، وما يعتقد أنه (معرفة

عامّة)، يستغرق الأمر عدة أجيال قبل أن يتم تطهير التعصب -إذا تم ذلك أصلاً، وحتى عند ذلك تبقى الندبات. القومية الإقصائية قد تنتج مكاسب سياسية فورية لأولئك الذين ينشرونها ويدعون إليها، لكن الأذى الذي تسببه للنسيج الاجتماعي لا يمكن إصلاحه تقريباً.

تجزئة المجتمع يمكن منعه بطرق مختلفة إحداها الابتعاد عن القومية الإقصائية من خلال التحول إلى العلمانية. التكامل القريب للدولة مع متطلبات المجتمع المدني والديمقراطية يمكن أن يشكل البداية، وهذه الإمكانية يتم تجاهلها عمداً على الغالب؛ لأنها تتطلب تغييرات مهمة في طريقة عمل المؤسسات. على سبيل المثال سيتطلب ذلك ليس مجرد المساواة بين الجميع أمام القانون، ولكن أيضاً قدرة الجميع على اللجوء إلى القانون (تصبح القدرة على اللجوء إلى القانون ضرورة في مجتمع يكون من الصعب فيه على المحرومين حتى التقدم ببلاغ أولي في أقسام الشرطة). ويتطلب الأمر الإصرار على العدالة بين الجنسين، وتعرف حقوق الإنسان بحيث تشمل: توفير التعليم، المراكز الصحية والرعاية الاجتماعية من قبل الدولة. كما تفرض حق ممارسة الدين الذي يختاره المرء. وتعريف مكونات المجتمع على أساس الأغلبية والأقلية وفقاً للانتماء الديني هو نقي للديمقراطية والمجتمع العلماني في آن معاً.

لقد كان ولا يزال هناك ازدواجية واضحة أخرى في المجتمع الهندي

بين أولئك الذين يمتلكون امتيازات بطرق مختلفة وأولئك الذين عليهم أن يعيشوا بطريقة أو بأخرى. هذه الازدواجية، التفاوت أو عدم المساواة، يمكن أن يتم تضيقها حتى يتم القضاء عليها في أفضل الحالات، أو يمكن توسيعها؛ ليصبح تجاوزها أمراً مستحيلاً تقريباً. مسألة أن يتمكن النمو من خلال العولمة من إنهاء الازدواجية أو حتى يقلصها قضية قابلة للنقاش، وهناك اعتقاد يقول إن العولمة ستزيد التواصل لكنها ستشجع تجزئة المجتمعات. وإذا تصدع مجتمعنا أكثر من هذا في الألفية الجديدة فسيكون علينا أن ندرس كيف ستؤثر هذه التجزئة في الجدل حول الهويات والفوارق؛ فهل سيتوجب ذلك إعادة رسم الخريطة؟

قومية الطبقة العليا اضطرت لإفساح المجال أمام قومية الطبقة الوسطى، وهذا بدوره يواجه حالياً مطالب من المحرومين، وهي مطالب لها علاقة مباشرة مع طبيعة الديمقراطية الهندية. حرية التصويت بحرية متنوعة في بعض الأماكن، والحرية تعني أكثر من التصويت، ويتضمن معناها حرية الاختيار، كما تتطلب تقليص القيود الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى الحد الأدنى. محك الاختبار لحرية الفرص والاختيار هو المواقف تجاه تمكين المرأة، ودرجة الاستعداد لإقرار أن هذه هي نقطة الانطلاق من الوضع الحالي.

الاعتراف بالفوارق الاقتصادية جزء من أجندة التيار القومي لكن له

أهمية أكبر لدى المنظمات المتطرفة. الحركات الثورية المتعددة في مناطق مختلفة من العالم في القرن العشرين استمدت إلهامها من محاولات إنهاء الفوارق. إذا استمر عدم المساواة، كما هو متوقع، سيتم إيجاد أشكال من التعبير المتطرف في محاولة لمواجهة ذلك. ربما يبرز شكل جديد من الاشتراكية، أو حركات أخرى لشكل مختلف نوعياً من الدولة من الأشكال المعروفة حتى الآن.

هناك ميول نحو وضع مطالب على الدولة، لكن هناك تردد في الإصرار على العمل؛ لأن هذا سيحتاج إلى إعادة هيكلة الكثير من المؤسسات. ربما يجب تذكير الدولة بوظيفتها كآلية لتحسين الحكومية - الوظيفة التي تراجع عنها، ويمكن تحقيق هذا بالصورة المثلى بتدخل أكثر بلاغة وتأثيراً من المجتمع المدني للسيطرة على التجاوزات المحتملة للدولة، لمنع تحكم مصالح محددة وضمان أن يضيق نشاط الدولة الفوارق بفعالية. وتقليص عدم المساواة سيتطلب تغيير مواقف المؤسسات الحكومية، خصوصاً في ظل الاقتراض الضمني الحالي بأن المواطنين لهم أوضاع غير متساوية.

أود عند هذه النقطة أن أتحول باختصار إلى بعض الأفكار التي تمت مناقشتها في المقالات وربما أضيف تعليقاً، والتعليقات تنشأ عن بعض الأسئلة الضمنية في المقالات. وأود أن أكرر أن المقالات تتعلق بشكل أساسي بالألفية كنقطة يجب التوقف عندها، لإجراء تقييمات، والتفكير

بما قد يخبئه المستقبل لنا. كتاب المقالات طلب منهم أن يفكروا في احتمالات التغيير في المجتمع الهندي من منظور مصلحتهم الخاصة، ولم يكن هناك أي توجيهات محددة أخرى.

المستقبل يبدأ بالارث الذي نتركه للجيل القادم. وإلحاحه يصبح واضحاً بالالتزام بتعليم الطفل، وانعدام الاهتمام بتعليم الطفل الهندي يشير إلى إهمال خطير في تقييم إمكانات المجتمع الهندي. هل هذه استمرارية بليدة من الماضي حين كان التعليم يعتبر استثماراً لإثراء القلة المحظوظين؟ ربما عدم اهتمام السياسي ينبع من الخوف من الناخب المثقف. وعلى الرغم من وجود الكثير من الحديث عن امتلاك الهند للمقدرات التي تؤهلها للسيطرة على أنظمة الاتصالات الحديثة في كل أنحاء العالم، هناك حديث قليل جداً عن ضرورة محو الأمية على مستوى واسع في الهند أو الحاجة إلى توسيع جبهات محو الأمية لتشجيع الفكر الإبداعي المستقل. الذين يمتلكون علوم المعرفة الحديثة ويعرفون الأشكال التي تتوفر فيها، وأولئك الذين يعيشون من دون تعليم، أو في أفضل الأحوال تعليم قليل جداً، أو تعليم لم يعد مفيداً، يمكن أن يأخذوا شكل تيارات متوازية وينفوا أساسيات محو الأمية. التعليم يتعلق بأكثر من مجرد محو الأمية. سيطرة الدولة على محتوى التعليم يمتد ليشمل أسلوب التعليم الحديث، والذي يعاني من عقبة اختيار المناهج التدريسية وعدم تشجيع الفكر المستقل والنقدي. إمكانية الوصول إلى

المعرفة لأعداد كبيرة ستبقى مرهونة باستعداد الدولة لتقديم التسهيلات واسعة النطاق المطلوبة. مثل هذه التسهيلات يجب المطالبة بها بأصوات أكثر ارتفاعاً. السهولة التي تميمع فيها الدولة محتوى التعليم يجب أن تكون عاملاً تحذيراً. الإثراء الذي يقدمه تعليم التاريخ، على سبيل المثال، من خلال ربطه ببقية العلوم الاجتماعية، يفقد قيمته بسبب إعادة التفسير التاريخي إلى علم التاريخ الاستعماري في القرن التاسع عشر، حتى التعليم عن طريق الإنترنت، والذي يحمل إمكانات تكنولوجية ضخمة، يمكن تحويله إلى مجرد غزل مع التكنولوجيا. ربما يحل هذا مكان تقييم مستمر ومهم لمحتوى التعليم.

الجامعات لم تعد المراكز الوحيدة للأبحاث في العلوم، وأحياناً حتى في العلوم الاجتماعية. حرية اختيار الموضوعات للأبحاث غالباً تقرر الأفضلية التي لدى العلماء لمعاهد البحث خارج الجامعات. إذا استمر هذا التوجه فإنه سيغير طبيعة الحوار بين العلماء والآخرين، ناهيك عن تغيير وظيفة الجامعات. الحقول المتوازية للمعرفة قد لا تلتحم إلا إذا وجدت العمليات الاجتماعية حواراً مختلفاً.

التغيير المتوقع سيضم بعض التحول في المؤسسة الأسرية. نحن نعرف من الماضي أن الأشكال التي تأخذها العائلة متضمنة في الملامح التاريخية للمجتمع وتغير بالتغير التاريخي. إحدى الميزات الرئيسية في هذا

التغيير هي المساواة بين الجنسين. هل ستغير المرأة عبر نطاق من الطبقات الاجتماعية المعايير التي تم وضعها لتتوافق مع متطلبات الرجل؟ تغيير قوانين الميراث وضمان حق متساو للمرأة في الإرث يمكن أن يكون أحد الخيارات لتعزيز قوة التفاوض عند المرأة، حتى لو شكل هذا تهديداً لسيطرة الرجل على الممتلكات. هناك رفض لمنع دخل مستقل للمرأة؛ لأنه يصور كإسفين يحطم الأسرة.

هناك اعتراف قليل بمساهمة المرأة في صنع المجتمع والثقافة، ومع ذلك فإن هذا الاعتراف سيطور رؤيتنا للثقافة الهندية. إن ما ننظر إليه على أنه ثقافة يجب أن يفهم على أن يحتوي مفاصل متعددة. إرث الماضي يفترض توازي التيارات بين الثقافة (العالية) التي تعبر عنها اللغة السنسكريتية والفارسية والثقافة الشعبية التي يتم التعبير عنها بشكل أوسع باللغات الإقليمية أو أسلوب المعيشة للمحرومين الذين بدأوا يظهرين مؤخراً فقط في الصور التي تمثل الماضي. الدفاع عن (بارامبارا) (تتابع معلمين وحواريين في الثقافة الهندية التقليدية) كتقليد يوزن غالباً في الحفاظ على الثقافة (العالية)، ولكن في أسوأ الحالات، يمكن أن تكون (بارامبارا) لهواً وتسلياً لغوغاء لا مبالين يدعون أنهم يحمون ما يقولون إنه ثقافة.

يوجد التقليد من خلال اختيار وتفسير العناصر الثقافية، وهي عملية يتم إعادة النظر فيها حتماً من قبل كل جيل من الأجيال، سواء من خلال

الوعي أو اللاوعي، في إطار حاضرها التاريخي. هذا ينطوي على عملية فترة، عملية تشكل سياسة الثقافة. إذا كان هناك حوار حول العملية، الغاية منها، ومبررات الاختيار، فإن الاعتراف بالثقافات المتعددة وشرعيتها يكون أكثر سهولة. ثقافة الجماعات المسيطرة كثيراً ما تكون ثقافة هيمنة، ولكن يجب النظر إليها أيضاً في ضوء التعبيرات الثقافية الأخرى التي تقاوم الهيمنة. نحن بحاجة إلى إعادة التفكير بتعريفنا لتعددية الثقافات الهندية مع اختفاء البعض وتغير البعض الآخر، لا أن نقلصها إلى أشكال مثل دودة الأمييا، معتقدين أنها ستتكاثر عن طريق الانشطار من ثقافة أصلية يقال إنها لا تتغير وأبدية. تثنين مصدر ثقافي واحد ومحدد يمكن أن يعني نفي الثقافة. ادعاء (حماية) الثقافة يتم تحفيزه غالباً من خلال النية باستهداف أولئك الذين يستكشفون التنوع الثقافي.

التنوع يرتبط أيضاً بقضايا التحديث.. قد يقول البعض إن التحديث تقدم من خلال العولمة، لكنه أحياناً يأخذ شكل مجرد تقليد أو محاكاة الغرب، وإذا كان الأمر كذلك فإن الأكثر حداثة هم الهنود في الشتات. ومع ذلك، ربما لأسباب تتعلق بتغريبهم عن المجتمع المحلي الكبير، يتطور البعض بصورة شكلية فقط رغم طريقة الحياة الغربية، وفي مواقفها الاجتماعية هناك مؤيدون للتيار المحافظ وما يقولون إنه تقليد. العولمة يمكن أن تؤسس لمحاكاة التغريب، كما تستطيع ذلك أيضاً الأنظمة الاضطهادية: لا يحتاج

أي منهما إلى تغيير المجتمع في أساسياته. التحديث يتطلب تغييرات راديكالية خاصة في المؤسسات المعاصرة، بشكل لا يسمح بإعطاء مزايا تتعلق بالوراثة أو العلاقات العامة. يقال إن الحداثة تحرر الفرد من الهويات الموجودة، وربما يتعلق الأمر بإدراك الهويات الجديدة وإبعاد القديمة؛ فهل يمكن إعطاء الهويات الجديدة اتجاهات هادفة؟

يقال غالباً إن الدليل على أن الديمقراطية ضربت الآن جذورها في الهند هو إجراء انتخابات دورية. هذا ضروري، لكنه غير كاف؛ لأن الانتخابات، كما سبق وقلت، يمكن أن تكون مجرد وسيلة لتقديم رعاية بدلاً من انتخاب ممثلين. علاوة على ذلك، المساواة التي تدعيها الديمقراطية يمكن جعلها غير مؤثرة من خلال عدم مساواة اقتصادية مفرطة.

من المهم أيضاً بالنسبة إلى الديمقراطية أسلوب ممارسة النفوذ السياسي عندما يتعلق الأمر بوظيفة المؤسسات غير المنتخبة، ومن بينها المؤسسات القانونية والقضائية وحرية المعلومات. النظام القضائي يراد به ضمان أن السياسيين والإداريين لا يسيئون استخدام مواقعهم في إطار الديمقراطية. وعندما تصبح الإساءة حقاً من حقوق المنصب؛ فإن ذلك لا يتلاءم بالطبع مع طريقة عمل الديمقراطية وعدم قدرتنا على منعها أو حتى الاحتجاج عليها يعكس ضعفنا كمواطنين.

حق الحصول على المعلومات تعترف به الدولة لكنه يطوق به (بعض

الاستثناءات) التي تعمل بشكل ضبابي على منع الشفافية. تستطيع الحكومة أن تعبر خلال جميع اقتراحات التوظيف الديمقراطي ومع ذلك تحتفظ بسلطانها الاستبدادية ما دام أن ما قبلت به هو هامشي. السيطرة على المؤسسات يمكن أن يكون كناية عن تفكيك استقلاليتها كما حدث بشكل متكرر في الآونة الأخيرة.

العلاقات بين المواطن والدولة ستكون ذات صلة بشكل خاص مع جماعات مهمشة مثل جماعة المتبذيين (الداليت)، القبائل المبرجة، الطبقات المتخلفة، وحالياً ينضم إلى هؤلاء بشكل متزايد المسلمون والمسيحيون. الداليت يسعون إلى المساواة، الكرامة واحترام الذات، وهي أمور هم محرمون منها في إطار الحداثة المقيدة التي تعتنقها الطبقة الوسطى. الانسحاب من حالة موصوفة له فرص محدودة، ومع أن هذه الحالات قد تتزايد، سيبقى هناك رفض بين أولئك المجبرين على العيش كمواطنين من مستوى أدنى. إن مدى تأثير المعونات التكنولوجية على تقليص الإعاقة التطبيقية الموجودة حالياً أو زيادتها لا يمكن تقييمه إلا من خلال التغيرات الأخرى.

المسلمون، المسيحيون، والجماعات المهمشة الأخرى لديهم برنامج عمل مشترك، لكن القلق بشأن المساواة، الشرف والكرامة أو البحث عن الأمن جميعها متشابهة. سياسة النضال من أجل المساواة، الأمن

والحقوق الديمقراطية مرتبطة أيضاً مع علمنة المجتمع الهندي، ويمكن أن تُعطى هذه العملية توجّه من خلال المحاذاة بين الذين يكافحون من أجل المساواة والأمن وتشكيل مجتمعات قومية هندية باستخدام برامج عمل الأيديولوجيات غير العلمانية.

يمكن أن تعمل المؤسسات الديمقراطية، ومع ذلك تفشل الديمقراطية، عندما يتجاوز الوزراء واللجان والبيروقراطيون والشركات القوية قرارات وضعت من قبل منظمات قاعدية تمثل الناس العاديين. الفقراء لا يزالون يمثلون الطبقة الوسطى، العمال الذين لا يملكون الأرض، المزارعون الهامشيون والحرفيون الريفيون، ويمكن أن يضاف إلى هؤلاء الطبقة الحضرية الدنيا المتزايدة المستمدة من فقراء الريف. استياء المحرومين قد لا يأخذ شكل الثورة لكن هناك طرقاً أخرى للتعبير عن عدم الرضا، وبعض أنواع الإرهاب مرتبطة بعدم الرضا هذا. وإدراك الناس العاديين لحقوقهم ورفض إعطائهم فوائد النمو قد يزيد مع تصاعد حجم الجماعات المنبوذة (الداليت).

هل سيكون للماركسية، التي حاولت إعادة هيكلة المجتمعات في الماضي، صلة ببناء مجتمعات جديدة في المستقبل وتشكيل معارضة للأشكال الجديدة من الاستغلال أم أن الماركسية مرتبطة بلحظة تاريخية مضت؟ الأشكال المختلفة للماركسية في مناطق مختلفة من العالم تظهر

مرونتها وهذا قد يولد أشكالاً مختلفة. هناك اعتقاد أن الهدف الأساسي للماركسية هو تحقيق حرية الإنسان، وأن احتمال تحقيق هذا غير ممكن في النظام الرأسمالي بسبب الطبيعة الاستغلالية والجشعة للرأسمالية. هناك حاجة لإعادة هيكلة الأساليب من أجل تجاوز الرأسمالية. جاءت العولمة كشكل من أشكال الرأسمالية، لكنها لم تحقق نبوءة النجاح الباهر في العالم الثالث من حيث التجديد الاقتصادي؛ لأن العولمة غالباً ما تسبب توسع الطبقة الوسطى، لكنها تترك الذين يقعون تحت خط الفقر دون تغيير.

هناك توقع بأن القرن القادم سيشهد نمو الاقتصاد الهندي، ليس بشكل اختياري بل بشكل قسري، لكن ستكون هناك ضرورة لتغيير الترتيبات السياسية لكبح توسع عدم المساواة وما ينتج منها من توترات. سنحتاج إلى أن نلتزم بترتيب يضمن أن إعادة توزيع الثروة سيكون أكثر عدالة. الاعتماد على عوامل خارج سيطرة الهند يزيد بسبب تطور تقنية للمعلومات والاتصالات والعولمة. أكبر تحدٍ نواجهه هو المشاركة في التعامل مع البرمجيات، لكن النمو الاقتصادي لا يمكن اعتباره أمراً مفروغاً منه؛ لأن هناك عوامل كثيرة تقلصه مثل: ارتفاع عدد السكان، عدم كفاية إمدادات الطاقة، تقصير الحكومة، وعدم القضاء على الأمية. توفير وعمل الطاقة الكهربائية قد يكون عقبة لا يمكن التغلب عليها إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه حتى إمداد الكهرباء إلى العاصمة غير منظم وغير مضمون.

توفر واستخدام واستقلال تقنية المعلومات سيعتمد على هيكل سياسة مناسب، وهذا يعني في مجتمعنا الربط بين أولئك الذين في تقنية المعلومات والحكومة، وهذا سيتطلب رصد الدرجة التي سيسمح للحكومة فيها بالتدخل في تقنية المعلومات.

نظرياً، إذا لم يتم التحكم بالإنترنت وتقنية المعلومات من قبل الدولة فإن الذين لديهم القدرة على استخدامها سيدعون أنهم تخلصوا من الخوف بأن يصبحوا عقولاً مغلقة، لكنهم سيكونون مجرد جزء صغير من السكان. هل سيضمن نوع المعرفة التي سيسعى إليها هذا الجزء وجود مجتمع ملتزم بحرية الفرد والقيم الإنسانية؟ الإتقان التكنولوجي وحده ليس صمام أمان كاف ضد التوجه المتزايد في الهند بقبول نوع ناعم من الفاشية وعدم الاعتراف بها على أنها في حقيقة الأمر فاشية، لكن مدخلاً حساساً اجتماعياً في محتويات ما يتم توفيره خلال التقنية الجديدة يمكن أن يشجع على إحداث تغيير جذري.

ستؤثر أجهزة الإعلام بشكل هائل على طموحات المجتمع الهندي، خصوصاً الإعلام المرئي والمسموع، والذي يرتبط أيضاً مع تقنية المعلومات. حتى الآن، عمل راديو (أول إنديا) و(دورداشان) على نشر آراء الحكومة بغض النظر عن الحزب الذي يكون في السلطة. بعد أن تذوقت الحكومة فوائد السيطرة على راديو (أول إنديا) و(دورداشان)

فإنها مترددة في السماح لها بالتحول إلى نظام خدمة بث عامة؛ لذلك فهي ستستمر في كونها آليات لـ (صنع القبول). الدعاية الإعلامية مأكرة. أولئك الذين يعملون داخل النظام يطورون غالباً طريقة تفكير تتقبل بارتياح بيانات من وزارة المعلومات والإذاعة، لكن الاستقلال يتطلب استقلالاً مادياً أساساً، لإضافة إلى الثقة بالقدرة على إدارة مؤسسة مستقلة بأقل تدخل ممكن من الدولة. الصراع سيكون بين تحرير راديو (أول إنديا) و(دورداشان) من قبضة الحكومة، وفي الوقت ذاته منعها من التحول إلى دمي تردد ما تريده هذه الجهة الجديدة التي تتحكم فيه - اللوبي التجاري. التكنولوجيا وحدها لا تستطيع أن تحقق استقلال راديو (أول إنديا) و(دورداشان). البراعة التقنية هي أقل درجات التحسن؛ فهي تستطيع أن تساعد في نشر الدعاية الحكومية بصورة أكثر فعالية، والسؤال المركزي يتعلق بمحتوى واستقلالية البرامج.

التطور التكنولوجي بشكله الحالي ليس ذا قيمة حيادية؛ فالتدمير الصامت الكامن في تراجع حالة البيئة لقي اهتماماً ثانوياً، وهذه ليست ظاهرة جديدة لكن زيادتها الكمية تؤدي الآن إلى تغيير نوعي. في الماضي كان تراجع الوضع البيئي الناتج من النشاطات الإنسانية يميل إلى أن يكون قليلاً في مداه ومن الممكن قبله، لكن الوضع تغير حالياً وهناك محاولات - على سبيل المثال - للحفاظ على الغابات من قبل السكان المحليين،

لكنهم نادراً ما يسمح لهم بذلك، على الرغم من حقيقة أن مشاركتهم أساسية لمنع التدهور البيئي. الجهات المسؤولة عن تدهور البيئة، بما في ذلك الشركات العملاقة، المتعاقدون، والسياسيون، أصبحوا يشكلون مجموعة ضغط قوية جداً، والمعارضون لهم يخافون من تهديداتهم، والتغيرات السكانية التي تلت إدخال التكنولوجيا الجديدة تستطيع أن تغير المجتمعات الموجودة. ومع ذلك نادراً ما يتم وضع التشوهات جنباً إلى جنب مع توقعات مستقبل وردي لدى دراسة نتائج التغيرات التكنولوجية والبيئية، كما يحدث مثلاً لدى بناء السدود.

ومع ذلك يمكن استخدام المعلومات والتكنولوجيا الحديثة للتحكم في التدهور البيئي. تقارير مسح فروع المعرفة المتداخلة التي تعتمد على الكمبيوتر، على سبيل المثال، يمكن أن تقرر التأثير المحتمل لبناء مصانع في منطقة معينة. حالياً، مثل تقارير المسح هذه من غير المحتمل أن تحمل سلطة أكبر وجهات نظر مجموعة شركات أو رجل سياسة. تشريعات الدولة حول هذه الأمور يجب أن تصبح أقل صعوبة وتعقيداً؛ حتى يمكن تجنب دمار البيئة والمجتمع الإنساني. وفي موضوع متصل، تم تقديم طلب بأن المناطق التي قد تتعرض للغمر بسبب بناء السدود أو بسبب موقعها في منطقة تنمية صناعية يجب استكشافها دائماً بشكل طارئ لتسجيل الآثار العمرانية والتاريخية. هذا الطلب موجود لدى هيئة مسح الآثار في الهند

منذ ثلاث سنوات ولم يتم اتخاذ قرار بخصوصه بعد، ومع ذلك هناك مبالغة كبيرة من قبل المتحدثين الرسميين والسياسيين حول مدى إلحاح حماية تراثنا التاريخي العظيم.

التدهور البيئي يلامس الكوارث المخيفة التي عشنا خلالها في القرن العشرين والتي نأمل ألا تتكرر في القرن الحادي والعشرين. بعض هذه الكوارث كانت حوادث مثل تشيرنوبل وبوبال، لكنها كانت حوادث من صنع الإنسان، ويمكن أن تتكرر هذه الحوادث إذا كانت صمامات الأمان معطلة أو إذا سمحنا بأن يتحول العالم الثالث إلى مكب للنفايات السامة. كوارث أخرى مثل محرقة الهولوكوست في ألمانيا واستخدام قنابل ذرية في ضرب اليابان كانت أفعالاً متعمدة. وقد حركت هذه الكوارث طريقة كارثية في التعامل مع المشاكل السياسية. الهولوكوست أظهرت احتمال حدوث (التطهير العرقي) على نطاق لا حدود له وتكررت في عدة حركات إثنية عنيفة كرسست للقضاء على الآخر. استخدام القنابل الذرية على هيروشيما وناجازاكي فتح الطريق لتصعيد الأسلحة النووية. السلاح النووي قد يستخدم للتخويف فقط، لكن هناك دائماً خوف من أنه قد يستخدم في الحرب، وليست هناك حماية ضد مثل هذا الجنون. التهديد الأكثر قرباً من حيث التكرار والحجم سيأتي من الإرهاب، وهذا يتطلب استخدام العقل ووجود وكالة استخبارات ماهرة أكثر من القنابل النووية.

ادعاءات الاكتشافات الطبية بأنها قادرة على إطالة العمر وتقليص المعاناة من المرض تتوازن مع الأمراض الوبائية التي لا تزال تنفث في الأرض. تم القضاء على الجدري في الهند، لكن مرض الإيدز حل محله، وتبين دراسة حديثة أن الفيروس ربما انتشر بسبب حادث في أحد مختبرات شركة صيدلانية تنافس من أجل صنع لقاح، وهذه حالة كارثية أخرى تظهر كيف تأخذ المكاسب التجارية أولوية على الحياة البشرية. لقد دخل العالم الآن حقل الهندسة الوراثية والذكاء الاصطناعي، وكلاهما يحمل إمكانات لانتهاكات واسعة بقدر ما تحمل من إمكانات لتخفيف المعاناة الإنسانية. إن العنصر الأخلاقي في مثل هذه النشاطات يصبح أمراً ضرورياً.

على مستوى يفترض أن يكون أقل تدميراً بدأ التعصب الديني يحل محل التعددية الدينية والتوجهات المبدئية نحو علمنة المجتمع المدني. في الوقت الذي كان فيه العداء بين الشرائع الدينية يأخذ طابعاً محلياً، أصبح الآن ينتشر على مساحات واسعة ويسبب أحداث عنف كبيرة يحاول البعض تبريرها بادعاء أن جذورها تقبع في التاريخ. من المفيد أن نتذكر أن الألفية الثانية بعد الميلاد، والذي يقول البعض إنها كانت فترة عداء حاد بين الهندوس والمسلمين، هي في الواقع فترة خلافة في كلتا الديانتين، أحياناً بشكل مستقل، وأحياناً بشكل متحد. القراءة المشوهة للماضي تؤدي بشكل

غير ضروري إلى إيجاد مجتمع متصدع في الوقت الحاضر.

الماضي التاريخي يظهر أن التكنولوجيا المتشابهة لا تصنع مجتمعات متطابقة. تكنولوجيا العصر الحجري والعصر البرونزي والعصر الحديدي كانت متشابهة، لكن المجتمعات التي تشكلت حولها كانت متنوعة. البنى الاجتماعية المدعومة من تكنولوجيا متشابهة كانت تتأثر بتشابك عدد آخر من الظروف والقرارات، من بينها الخيارات الاجتماعية التي تتخذها هذه المجتمعات؛ لذلك فإن ليس من المحتوم أن تصبح بعض مجتمعاتنا في هذا العصر نسخاً عن مجتمعات أخرى. نستطيع أن ندمج خيارات ذكية وحساسة وأخلاقية في مؤسساتنا الخاصة. احتمال اتخاذ مثل هذه الخيارات أصبح أكثر سهولة. بداية الألفية قد تكون بحق فترة للتفاؤل. ليس علينا أن نتنظر مجيء المخلص مهما كان شكله واسمه. علينا أن نختار إيجاد مجتمع يستوعب ممارسة الأخلاق الاجتماعية، حيث تحمي المساواة والعدالة الإنسانية وحقوق الإنسان الحرية الفردية وتكون أولويات في النشاط الاجتماعي. قد يكون هذا هو استثمارنا للأجيال التي تدخل الألفية الجديدة. الحاضر هو مرحلة انتقالية غير مؤكدة والتوقعات ليس لها حدود. هل نملك الشجاعة الكافية لتتخذ مثل هذه الخيارات ونعمل وفقاً لخياراتنا؟ عند ذلك فقط نستطيع أن نقول إن هناك ألفية مقبلة في اتجاهنا.

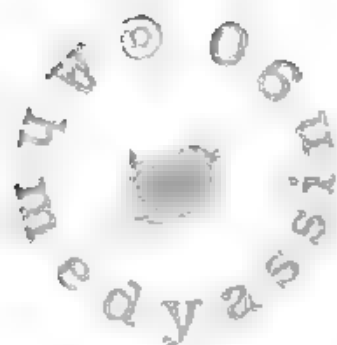
Ahmedyassin90

نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

يبطء ويبعض الثبات



نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

كريشنا كومار

لغة التأمل المثقف عادةً ما تعتبر الحاضر والماضي ميادينها النسبية، وفي حين تجدد الكتابة المثقفة الراحة والثقة ضمن هذين الميدانين، فإنها تحاول إقناع القارئ عن طريق الإشارة إلى حوادث ونزعات كأدلة على الحقيقة. عند الكتابة عن المستقبل، لا يتسنى للمرء الاعتماد على الحوادث، وإذا كان المرء يكتب عن المستقبل البعيد فلن يتسنى له الاعتماد على النزعات؛ لأن النزعات بطبيعتها قصيرة الأمد. ما يمكن فعلاً للمرء أن يشير إليه كمؤثر حقيقي على المستقبل هو إيقاعات التاريخ طويلة الأمد. بالطبع يستحيل أن يكون هناك تناغم تام في الآراء حول حجم أو نوعية هذه الإيقاعات، وفي النهاية قد يكون الأمر كله محض ملاحظة وإدراك حسي. إدراكي لعالمنا اليوم يتشكل معظمه من طبيعة تاريخ الحكم الاستعماري. الأصوات الكثيرة المتعددة التي نسمعها في العلوم الاجتماعية لا تقدم أي رأي مقبول بلا جدال حول فيما إذا قدم الاستعمار تفسيراً وافياً مفهوماً للنظام العالمي الحالي، كما أن هذه الأصوات الجمّة لا تفسر أيضاً الفروق والهوات الحادة غير الملتزمة بين مجتمعات الغرب الثابتة والثرية ومجتمعات مستعمراته السابقة المتململة وغير الواثقة من حاضرها أو مستقبلها. أنا أرى أن الحركة الدارجة والدووية للعولمة ما هي إلا جزء من الإيقاعات الاستعمارية، وآمل أن يجد قرائي العون عند معرفة هذه الدلائل والمؤشرات

الاستدراكية قبل أن يعضوا إلى الأمام في قراءة ومحص تنبؤاتي.
بالإضافة إلى مسألة المنهج والأسس، تواجه الكتابة التنبؤية أيضاً مشكلة الموقف تجاه المستقبل. استطلاع المستقبل والتنبؤ به لا يعني بالضرورة أن المرء يعتبره مصيراً حتمياً. بالطبع لا يمكننا أن ننكر أن بعض مخرجات الماضي وبعض القرارات الحالية حتمية لا يمكن ثنيها؛ لذلك يجب علينا النظر إلى المستقبل المباشر على أنه حتمي لا يمكن ثنيه، ولكن المستقبل البعيد أمر مختلف. لن يكون خيال الأجيال القادمة التي لم تولد بعد بالضرورة أوسع أو أثقّب في خيال آبائنا وأجدادنا أو من خيالنا نحن اليوم.

وعلى الرغم من ذلك أو من بقوة بأن قد يكون لهذه الأجيال القادمة إدراك أوسع للمستقبل من إدراكنا له. يبدو أن القرن العشرين كان بشكل عام مغلقاً على نفسه، غير آبه بأي عصر غيره في بلدنا هذا، يبدو أن الكهنة والمنجمين فقط دون غيرهم لديهم اهتمام واضح بالمستقبل. ولعل أفضل وأوضح دليل على عدم اكتراث الهند بالمستقبل لا يصعب تقصيه، وهو إهمال الأطفال وتعليمهم على مدار نصف قرن من الاستقلال. هناك دول أخرى عبرت عن عدم اكتراثها بالمستقبل بطرق أخرى. أظهرت الولايات المتحدة مثلاً عدم اكتراثها بالمستقبل عن طريق دأبها غير المنتهي في التسليح النووي، على الرغم من ولايات هيروشيما التي سببتها في الماضي.

لم يبدأ الناس بإعارة بعض الاهتمام للمستقبل إلا في الآونة الأخيرة؛

حيث تجلّى هذا الاهتمام في وعي الناس بموضوع البيئة وما تتعرض له من انتهاكات. الازدياد المطرد في معارضة الطاقة النووية والهندسة الوراثية من شأنه أن يقدم لنا مؤشراً، على أن اهتمام البشرية بالمستقبل في تزايد مطرد، كما أن هذا يؤشر على رغبة الإنسان في تشكيل مستقبل إيجابي أكثر إشراقاً.

لو كتبت هذا الكتاب في أواخر السبعينيات من المؤكد أني كنت سأنظر إلى حصولنا على الاستقلال كأهم حدث بالنسبة لنا في القرن العشرين، حدث غير كل معالم وذاتية وواقع الهند. في ذلك الوقت كان هناك اعتقاد سائد بأن صراع الهند الناجح المثمر ضد الحكم الاستعماري هو جزء من قصة عالمية لا تنتهي، مخاضها انتصار الضعفاء على ظالمين قاموا على مدار قرنين كاملين ببسط سيطرتهم عليهم ونشر سيادتهم المستبدة في جميع أرجاء العالم عن طريق العنف والخداع وإنكار القيم والمبادئ الإنسانية، ولكن عندما كتبت الآن، بعد مضي عشرين سنة على الاستقلال، يبدو من المؤكد أن الصراع ضد السيطرة الاستعمارية ليس الخاتمة على الرغم من أنه كان بالتأكيد مرحلة مهمة جداً في العقدين الأخيرين، وبات من الواضح تماماً أن الصراعات المناهضة للاستعمار، وهي التي أدت إلى ولادة ما يسمى حديثاً بدول العالم الثالث، لم تغير نظام الاقتصاد العالمي على الإطلاق. لقد استمرت القوى الاستعمارية سابقاً وحلفاؤهم بفرض

سيادتهم واستبدادهم عن طريق نظام أسعار غير عادل وتجارة الأسلحة والفوائد المركبة.

من ناحية أخرى فإن الدول التي كانت محتلة سابقاً من قبل هذه الدول ظلمت تزرع تحت وطأة الفخ والخزعبلات التي توهمهم بأن بإمكانهم التمتع في ظل نظرة الغرب إلى الحياة، واستمر الغرب في إقناع هذه الدول بأن لهم حياة رغدة إذا حذفوا حذوه وانصاعوا لقيادته. ليس من المستغرب نهائياً إذاً أن الهند التي رسمت قدوة للمجتمعات المستضعفة المحتلة في الكفاح ومحاربة المعتدي والتفاني في التحرر منه قد أصبحت الآن تابعاً للغرب؛ فهذا هو الهند الآن تحاكي الغرب في شتى طرق التطور. لقد أثبتت الهند هذه التبعية عندما أجرت تجاربها النووية (راجستان) لتبرهن قيمتها ومكانتها في عيون الغرب. وفي رد متوقع، قامت باكستان بعمل مماثل وأجرت تجاربها النووية من جهتها، على الرغم من أن رجال ونساء باكستان العاديين كانوا زملاءنا في محاربة الاستعمار؛ لذلك فكلانا في (الهند وباكستان) أثبت للعالم أننا نشترك في أمر واحد، وهو إعجابنا غير المحدود بقوة الغرب وطرق التطور المادي التي يتبعها، وهذا يدل على أننا الآن لا نرى أي مشكلة في النظام العالمي الحالي الذي أحبطناه وأعقنا حر كته قبل نصف قرن من الزمان.

ويجدر بنا هنا الإشارة إلى الوهم الذاتي الغربي، وهو وهم الغرب

عن الغرب نفسه؛ فما زال قادة الغرب السياسيون والفكريون يؤمنون بأن الغرب يملك وسيظل يملك القدرة على المحافظة على النظام العالمي واستقراره؛ ذلك لأن قدرتهم على قراءة وتأويل مؤشرات تفكك النظام العالمي باتت مقيدة ومثقلة بمصالحهم الوطنية وبطموحاتهم الأنانية ورغبتهم في تحقيق النجاح تلو الآخر. لم يتغير إطلاقاً إيمانهم العميق بشرعية العنف والعدوانية كوسيلة لإرساء النظام. يبدو أن قدرتهم على التفكير والتأمل في الدروس والعبر من الحكم الاستعماري والصراعات المناهضة له قد اندثرت. تساعد الأنظمة المؤسسية المعنية بالمشورة والنصيحة (مثل البنك الدولي واليونسكو) في إبقاء بصيص من الأمل بأن الفقر سيزول عن طريق إجراءات سطحية مثل عوالة الفرص ونشر التعليم ومحو الأمية. كما أن الثقافة الغربية تقلل من أهمية التحديات التي تفرضها النزعات الدينية ومحاولات إعادة إحيائها في دول العالم الثالث المتقلب.

يبدو أن الظاهرة الوحيدة في هذا المضمار، والتي قد يتنبه لها علماء الغرب ويحذرون منها بشكل جدي، هي ظاهرة التطرف الإسلامي، ولكن حتى هذا الشكل من النزعة الدينية قد لا يلقي من الغرب الطريقة الصحيحة للتعامل معه؛ فهم قد يعتبرونه مجرد قوة من بقايا تقليد ما، وأنها ستندثر وتلاشى تماماً عندما تحل الحداثة وتأخذ مكانها في جميع نواحي الثقافة التقليدية. ليس ثمة أحد يعير اهتماماً لهذه القضية التي أرى أنها

إشارة جديده على خطأ جوهرى وسوء تقدير في أجندة الغرب الاستعمارية. هناك بعيداً عن خضم هذه الصورة المزعجة المتشائمة، إذا بدأنا التطلع إلى مستقبل الهند، سنجد قوتين رئيسيتين مألوفتين لدينا، وتمارس هاتان القوتان بشكل دووب تأثير أدامم الازدياد على كل شيء. هاتان القوتان هما: الديمقراطية ذات الأحزاب المتنوعة، والتقاليد. المنطق المعقد الذي ينبع من تداخل هاتين القوتين أظهر نفسه على مدار القرن الحالى (القرن العشرين) بطريقة متقطعة. دعنا نتناول الديمقراطية أولاً. لقد أدت الديمقراطية إلى إبطاء حركة الرأسمالية والتصنيع، ويبدو أنها عازمة على المضي قدماً في المضمار ذاته مستقبلاً. من الواضح أن الديمقراطية انتشرت وثبتت جذورها في الهند على الرغم من وجود كم هائل من معوقات الديمقراطية مثل الفقر المتفشي في المجتمع الهندي وانتشار الأمية بشكل واسع.

أدى انتشار الديمقراطية إلى إرساء عدالة اجتماعية ومساواة، واعتبار هذه الأمور أكثر أهمية من النمو المادي للأمة. في كل مكان بإمكان المرء رؤية بؤس وغضب الفقراء والمشردين، حيث إن حاجاتهم ومصائبهم تعمل كعائق في وجه ما يسمى عجلة النمو. الضجة والبلبله الاجتماعية التي نشهدها اليوم هي نتيجة لهذا العائق، ولا يمكنني إلا أن أتوقع تزايد العائق وما ينجم عنه من بلبله اجتماعية في المستقبل. من ناحية، تقع سيطرة

الدولة على المصادر الطبيعية تحت تهديد كبير نتيجة لازدياد الوعي بين الناس بحقوق الغالبية العظمى المضطهدة. ومن ناحية أخرى، هناك تزايد مستمر ملحوظ في عدم رضا النخبة من المجتمع عن مؤسسات الدولة وفي غلظتهم وجشعهم. يمكن القول إن المؤسسات والإجراءات الديمقراطية في ظل الحكم الديمقراطي العادل نظرياً حصلت على استقرار وقوة قبل التطور الصناعي، وهذه الحقيقة تقدم لنا أساس القول إن معدل النمو الاقتصادي لا يمكن أن يرتفع بشكل منفصل عن المطالبات بالمساواة. من الطبيعي أن تطالب الطبقات المختلفة بمطالب مختلفة من الدولة؛ وبالتالي كلما زاد التباين بين الطبقات زاد التباين في الضغوط على الدولة وعملها؛ ولكن المطالب التي تطالب بها الأغلبية المقهورة القادرة على التصويت والانتخاب - وهي عادة ما تكون الجماعات الفقيرة المعذمة المقهورة - لها الفرصة الكبرى في أن تثبت أنها الأقوى والأكثر تأثيراً في الدولة، وهذا الأمر لا يسعد النخبة كثيراً. قد نجد النخبة عزاءها بسبب الانحياز الجزئي لحملها بدولة هندية متطورة (أو غربية) بالشكل المطلوب في حقيقة أن نمواً صناعياً أكبر قد يكون جلب لنا تحللاً وتبعثراً اجتماعياً أكبر وأشمّل مما عانته أوروبا أثناء الثورة الصناعية وما تبعها من تغيرات اجتماعية. ليس أمراً بسيطاً تجنب العواقب الوخيمة والكوارث التي حلت بالمجتمع القبلي الأصلي في أمريكا الشمالية وباليهود في ألمانيا.

يعتبر انتشار القراءة والكتابة والتعليم في الريف عاملاً مهماً يدعم هذا السيناريو، لفترة طويلة كانت الفرص التعليمية محدودة جداً لثاني الشعب الهندي الذي يعيش في القرى. الثورة المسماة بالثورة الخضراء خلقت فسحة للتغيير في هذه الصورة العامة للريف الهندي، ولكن هذا التغيير شمل نوعاً واحداً من سكان الريف هم المزارعون الذين يملكون مساحات ضخمة من الأراضي والأموال. وبدأ أن التأثيرات على المدى البعيد لهذه الثورة ليست (خضراء) إطلاقاً. في الحقيقة، نحن الآن في منتصف ثورة ريفية حقيقية رثة، وهذه الثورة وليدة زيادة الوعي الديمقراطي وبروز أصناف جديدة من القيادة ما بين الفلاحين والقرويين. من المعقول جداً أن تتوقع تزايداً في نوعية القيادة الريفية في حالة تزايد فرص التعليم وصنع السياسات المحلية الإقليمية.

انتشار تعليم المرأة بشكل واسع ودخولها إلى ساحات صنع قرار محلية وإقليمية له أثره أيضاً. تملأ أصوات النساء عادة إلى فرص إدراك أدق للتفاصيل بخاصة في مواضيع تتعلق بأمور الحياة اليومية، وقد أثرت أصواتهن في الرأي العام. في الحملات ذات البعد المحلي، يمكننا بسهولة مشاهدة الدور الذي تلعبه النساء في التصدي لقرارات تعسفية—وعادة تتعلق بالفساد—أصدرتها قيادات أعلى مستوى منهن، هذه القيادات التي تصدر قرارات غير صالحة تحت اسم خطط تطوير يبدو نظرياً أنها ناجحة.

أنا أتوقع من القيادة النسائية أن تعزز المقاومة الريفية للادعاءات المخادعة التي تصدرها الدولة وبعض المؤسسات قد يكون وصول النساء كصوت قوي إلى الساحة الوطنية عملية مطولة مضنية، ويعود ذلك إلى أكثر من سبب. من هذه الأسباب أن تحسن نوعية التعليم لا يحصل إلا ببطء شديد للغاية، كما أن القيادة الذكرية للنخب التقليدية ستشكل تحدياً قاسياً وفضاً في وجه المثلثات الإنثى للطبقات المستضعفة. حق الانتخاب زاد من سرعة التطور الصناعي، وسيتضاعف هذا التطور أكثر وأكثر بفعل مساهمة النساء في مؤسسات المجتمع المدني. وإضافة إلى ذلك، من المؤكد أن عودة النشاط والحيوية والرأسمالية في أواخر القرن العشرين ستحول النساء إلى سلع استهلاكية؛ لأن الرأسمالية الآن هي المحرك الوحيد للنمو الاقتصادي، أو على الأقل في الوقت الراهن، ليس للنساء خيار غير مقاومتها.

يمكن ملاحظة تأثيرات المقاومة الريفية التضامنية بشكل خاص في استخدام الماء وتوليد الطاقة. وسيؤدي النمو التلقائي السريع للديمقراطية مصحوباً بمحددات تفرضها الطبيعة إلى عرقلة كل الطرق نحو توسيع سريع لمنشآت كبيرة في هذين المجالين؛ مما سيجبر صانعي القرار على إرساء مشاركة عادلة لتحقيق نمو أكبر.

الحلول الإبداعية في إدارة المياه وتوليد الطاقة قد تقدم لنا كسراً من الارتياح، ولكن لا بد من متطلبات النمو الاقتصادي. الصراع حول

(النارمادا) قد يكون له تبعات غامضة، ولكن مضامينه بشأن طموحات الدولة فيما يتعلق بطاقة المياه والري هي مضامين جدية، ويمكن التنبؤ بها؛ أي أن استحداث مشاريع لا عقلانية مثل (ساردارساروفار) و(تيهري) سيتطلب ظروفًا درامية مثل طوارئ منتصف السبعينيات. لا يمكننا أن نستبعد إبطال الحقوق والمعايير الديمقراطية لفترات قصيرة بين الحين والآخر -دعنا نذكر التبعة المشؤومة لـ(بوخران) والصيف الحربي لـ(كارغيل) -، ولكن المؤشرات تدل على أن الخيال البيروقراطي الذي يبدو اليوم كأنه سيدمر وادي (نارمادا) برمته سيتقلص وسيتلاشى. في كل من الطاقة والإنتاجية الزراعية يعمل المستقبل في طياته إمكانية تغيير، خصوصاً من حيث زيادة الكفاءة في استخدام المصادر والمساهمة المسؤولة والتجديد. إذا لم تسمح الديمقراطية الشعبية لمحرك النمو الاقتصادي بتحقيق سرعة عالية في مناطق ما لفترات طويلة تكفي لإحداث تخريب للمؤسسات الاجتماعية والثقافية؛ فعلينا أن نتوقع من هذه المؤسسات أن تظل ذات تأثير بطرق قد تزعج الكثير منا اليوم.

أنسا مهتم بشكل خاص بدور العائلة، ولكن علي أولاً أن أذكر باختصار الدور الذي يلعبه الدين والقبيلة؛ فهاتان القوتان كانتا نشيطتين في تشكيل وصياغة الأمور والقرارات السياسية على طول القرن العشرين، ولكن أولئك الذين يؤمنون بالقيم التحررية المدنية لم يعتد عليهما؛ وبذلك لم

يتعرفوا إلى طبيعتها وماهيتها بشكل جيد؛ مما أدى إلى عدم مقدرتهم على التعامل معهما نتيجة لعدم كفاءتنا أو عدم رغبتنا في فهم هاتين القوتين، ووجب علينا دفع أثمان باهظة جاءت على شكل آلام ومعاناة لا يستهان بها. لو فهمنا الدين بشكل أفضل وقيمناه جيداً كعامل قوي في الحياة العامة لكان قرار التقسيم وطبيعته أهذا، ولكانت علاقتنا بعدئذ مع باكستان أكثر رشداً وأقل عنفاً. وينطبق الشيء ذاته هنا على القبلية، على الرغم من أن دورها لم يتمخض حتى وقتنا هذا عن عدد مهم من حوادث الرعب على مستوى كبير، ونستثني من ذلك (بيهار)، في حين تتسع المشاركة الديمقراطية وتعمق الاتجاهات السياسية يمكن القول إن كلاً من الدين والعرف (القبلي) يكتسب قوة إضافية، على الرغم من أنه يبدو سطحياً أن أهمية الدين والعرف آخذة في التقلص. إن كيفية تعامل مديري الديمقراطية - وهم السياسيون والمدنيون والقضاة والمثقفون على الإعلام والإعلاميون والباحثون والمعلمون - مع تزايد طاقات الدين والعرف ستحدد مدى ونمط العنف الذي سيعانيه مجتمعنا بين الحين والآخر. قد تؤدي أصوات (الداليت) (المضطهدين) في الساحة السياسية إلى إبطال نزعة التعصب الأعمى، ولكن هذا الصراع سيكون طويل الأمد ومحفوفاً بالمخاطر والصعوبات.

التركيبات التقليدية للديمقراطية - مثل الانتخابات والإجراءات النيابية -

ستساعد أحياناً، ولكنها لن تنجح في كل حلقة من حلقات التجول باستخدام الدين لأهداف سياسية في العقود القادمة.

أبدت العائلة -كمؤسسة اجتماعية وثقافية بشكل رئيسي- مرونة رائعة وتكيفاً مثالياً على مدار قرن ونصف القرن؛ فمن ناحية بقيت العائلة طوال هذه المدة مصدراً قوياً للاستمرارية والثقة والتماسك الثقافي. كان من المتوقع أن تؤدي الحداثة إلى جرف الكثير من الأقاليم التقليدية التي كانت تسود فيها العائلة، ولكن ذلك لم يحصل كما كان متوقعاً. ما حدث هو أن العائلة سمحت للقوى الأخرى بالحصول على تأشيرة دخول إلى تلك الأقاليم؛ فنحن نرى هذه الميول (الإسكانية) عند العائلة إذا نظرنا إلى تربية الأطفال لقد وجدت المدرسة والسوق والإعلام فسحة لها في هذا المضمار، ولكن تظل العائلة لاعباً للدور الأساسي بلا منازع. في هذه المرحلة التي نمر بها الآن يبدو أن الإعلام العالمي وتكنولوجيا المعلومات تضع العائلة تحت ضغوط لم يسبق لها مثيل في التاريخ في بعض شرائح المجتمع الهندي، ولكن حتى هذه المرحلة قد تكون مجرد مرحلة عابرة مثل غيرها من المراحل العابرة التي نخوفنا منها ولكن سرعان ما تبعثرت وتلاشت.

إذا نظرنا عن كثب إلى العائلة، وركزنا اهتمامنا على طبيعة ونمط العلاقة بين الكبار والأطفال سنجد أن استمرارية أو قرب البالغين والأطفال

بالمقارنة مع التمييز بينهما، استمرت كما هي على الرغم من الضغوط التي مارسنها العديد من التيارات القوية الداعية إلى التغيير والقادمة من داخل العائلة ومن خارجها. من أهم هذه القوى التي تمارس الضغوط على طبيعة العلاقة بين الكبار والأطفال داخل العائلة الواحدة هي المدرسة وما نجم عنها من تحول جذري في روتين حياة الطفل اليومية. من القوى الأخرى التي تلعب دوراً مهماً إلا الاقتصاد المركز على المستهلك والفن المعماري الجديد للبيوت الحديثة في المدن والتلفاز.. إلخ.

تحدد أنواع وأنماط هذه القوى عن طريق عملية التحديث العامة، والتي تخضع للتأثير المباشر للتطور الصناعي، وتهدف هذه القوى إلى تخفيف الطفل على اعتناق مبادئ مثل الاستقلالية والفردية. لقد حاولت هذه القوى، ولكن عبثاً، أن تجبر الدولة والمجتمع على الاعتراف بالطفولة كصنف خاص من المواطنة يتطلب اهتماماً ورعاية خاصة، وإضافة إلى فشلها في هذا الأمر، فشلت هذه القوى في نزع العائلة عن عرش صنع القرارات الحاسمة المهمة، قرارات مثل مدة وطبيعة التعليم الذي يتلقاه الطفل وطريقة التشغيل وحتى اختيار شريك الحياة عندما يقبل على الزواج.

من المدهش -على الرغم من أن ذلك ليس دائماً أمراً مستحجباً- أن العائلة من الطبقة الوسطى في المدينة ظلت مترابطة في هذه الأمور التقليدية

في طبيعة استمراري علاقة الطفل بالكبار، هذه الأمور التي تسلم البالغ بالمسؤولية الرئيسية وتعطي الطفل مساحة محدودة في ساحة الحوار مع الراشدين. لقد كانت مدة مئة وخمسين عاماً -هي تقريباً الفترة التي أمضيها متعايشين مع التنقل والتحول الاجتماعي المبني على التعليم- كافية لإعطاء حركة/عملية مستوى يرقى بها إلى ما يمكن تسميته بحقبة إيقاعية. لو لم تتخل العائلة عن استمرارية علاقة الطفل والبالغ ولم تبني استقلالية الطفل كمبدأ مهم، لدل ذلك على أننا قد نكون مخطئين عندما نتوقع أن يكون مسار العائلة الهندية مجرد عودة لما اعتقدنا أنه حدث في الغرب. أنا لا أعني أن الضغوط على العائلة كمؤسسة اجتماعية لن تزداد مع استمرار خطى التطور الصناعي، ولا أعني أيضاً أن الفردية والاستقلالية أثناء الطفولة لن تحصل على أي التفات أو اعتراف بوجودهما أو أهميتهما. كل ما أقصد هو أن العائلة لن تستسلم، وأن الطفولة -كمرحلة متميزة بحد ذاتها ومنفصلة- قد لا تظهر في ثقافتنا. استمرارية التقليد في خضم كل هذه التغيرات الاجتماعية هي المصطلح الوحيد الذي يمكننا استخدامه للإشارة إلى هذه الظاهرة. سنضلل أنفسنا إذا اخترنا أن ننظر إلى هذه الظاهرة على أنها قصة قصيرة تميز فترات التحول والانتقال فقط. دعوني الآن أتناول بعض المضامين العامة المذهلة بعض الشيء لهذه القصة من حيث تأثيرها في نظامنا الاجتماعي المتغير. مرونة العائلة تعني

أن البيت سيبقى المصدر الأساسي للتحفيز على السلوكيات الحميدة أثناء الطفولة، وسيبقى البيت أيضاً الحاوي الأساسي للإحباط في الشببة، حتى عندما تتضاعف مصادر الإحباط مثل التنافس غير الحر والبطالة. في الواقع، كلما زادت إخفاقات الحكومة في الوفاء بوعودها المتواصلة بتحسين مستوى المعيشة ومحاربة الفقر والبطالة سينعزز دور العائلة أكثر فأكثر كملجأ يحمي به وتضمن فيه الجراح وتشحن فيه الطاقات والهمم ويبدأ منه رحلات متجددة نحو حياة أفضل. سيكون لهذا الدور للعائلة - وهو تعزيز نفسها وصيانة منعها - أهمية قصوى بالنسبة لغالبية السكان الريفيين الذين يصنفون حالياً قبائل متأخرة ومجتمعات حرفية وعمال بلا مأوى (داليت) وجماعات.

حتى عندما تمنع التحالفات الانتخابية الانتقالية تقدماً رئيسياً في مشكلات ريفية جوهرية مثل البطالة والاستخدام غير المنظم للموارد الطبيعية، سيظل أطفال الشعوب الريفية يذهبون إلى المدرسة ويستمررون في الدراسة بأعداد كبيرة على مدى القرن الجديد من هذه الألفية. سيتفاقم الضغط على التعليم الثانوي وستتضاءل فعالية الإجراءات الحالية التي تقصي الأطفال عن التعليم العالي. قدرة التعديل والإصلاح والتجديد الذاتي ستظل ضعيفة في نظام التعليم، وأي إصلاح ثانوي قد يحدث سيكون نتيجة حاجة ملحة وليس نتيجة نظرة مستقبلية أو إرادة سياسية؛

حيث إن إصلاحاً كهذا سيكون نتيجة نضال شبابي وسياسة طلابية. في حالة طلاب المدارس من أول جيل ستقوم العائلة والمجتمع بأفضل استخدام للمصادر المتوافرة حتى عندما يتساءل هؤلاء الأطفال عن القوى غير الواضحة - بل السيئة - لرأس المال والدولة. تختلف العائلة الريفية عن العائلة المدنية ذات الطبقة الوسطى؛ ففي الطبقة الوسطى المدنية، ستعرض العائلة لضغوط كبيرة بسبب فرضي الحياة المدنية وضرورة حماية ما تبقى من تركيبها النووي. ستزود العائلة الريفية صغارها بروح الشعب القوية القادرة على بناء التصميم والعزم والمنافسة والایمان بأهمية الفرد. سيعود الفضل في خلق روح الشعب هذه في العديد من العائلات الريفية أولاً وآخرأ إلى الأمام إلى آلام المثقفة. أما آلام المدنية في الطبقة الوسطى - وهي أقل حظاً - سيجب عليها الصراع والكفاح في هذا الدور، حيث إن عليها مواجهة ضعف أو انعدام الحافز لدى أطفالها للقيام بسلوكيات معينة بسبب غياب وضوح الأهداف وعدم تناغمها. أما الأزواج في هذين النوعين من العائلة (الريفية والمدنية) فلن يتمكنوا من تقديم أي مساعدة على الإطلاق لزوجاتهم في هذه الصراعات الاجتماعية العائلية. في الواقع أنا أتوقع أن يعيش العديد من أجيال الأزواج حياة الحيرة، ضائعين ما بين ما يجب فعله وما لا يجب.

من العوامل الرئيسية التي تدعم هذا السيناريو انخراط النساء بشكل

كبير في العالم الخارجي، بخاصة في مؤسسات المجتمع المدني، حتى عند استمرارهن في تحمل أعباء العائلة والبيت. وجود المرأة ومشاركتها الفعالة في الساحة العامة يعد بفرض علاجات جذرية على النظام القديم، ليس في الهند فحسب بل في غيرها من الدول. في المناطق المحيطة بنا، بخاصة في بنغلادش وباكستان والتبت، أضحت النساء قادرة وعازمة على تغيير المعايير التي استفحلت في هذه المجتمعات في النصف الأخير من هذا القرن إذا توجهنا ناحية الغرب قليلاً، نرى أن النساء يظهرن كموجة صامته. الطقوس السائدة في مجتمعنا هذا والخزعات السائدة المتفشية فيما بيننا ساعدت على استمرار تابعة النساء للرجال وانصياعهن لرئاسة وحكم أزواجهن. لو أن التعليم تم استخدامه لكسر هذه الرابطة التقليدية لما وجب على النساء الانتظار طوال هذه الفترة. لم يكن هناك مجال للرومانسية على الإطلاق، ولكن العنف الذي تعرضت له النساء على طول تلك السنين كان لا بد أن يتوقف، ولكن للأسف في هذه النهاية من مسلسل ظهور المرأة كقوة اجتماعية يعتد بها فإنه من المتوقع أن تواجه النساء المزيد من العنف والبربرية، حيث إن الرأسمالية والترسانة العسكرية الاقتصادية العالمية تبدلان كل ما بوسعهما لطحن الضعيف والقضاء عليه.

الاتصالات السريعة وتوافر المعلومات عاملان من عوامل الصناعة المتطورة التي سأنقل الآن للحديث عنها. هذان العاملان متصلان بشكل

وثيق بأي تأمل بالمستقبل؛ لأنهما مرتبطان بتوزيع السلطة والطاقة وبحافز الاستقلالية الإقليمية. هذه العلاقة تعطي سمة سياسية معقدة ومحيرة لتكنولوجيا الاتصال الحديثة، بخاصة في بلد كهذا يملك مساحات أرض شاسعة وأعداد سكان ضخمة جداً وتنوعاً لغوياً وثقافياً واسع النطاق. ولأن الرسائل يمكن إرسالها عبر مساحات شاسعة بسرعة الضوء، فإن عمر الرسالة لن يكن أطول مما تسمح به الرسالة التي تليها؛ لذلك فإنه في حين أن السرعة تغلب على عائق المساحة أو المسافة، فإن بإمكانها أيضاً القضاء على قدرة المرسل والمرسل إليه على مجاراة الوقت أو التعامل معه أو التحكم به؛ وبذلك تقل أهمية هذه الرسائل لأنفسها. ما يسمى بثورة الاتصالات والتشديد الزائد على المواصلات تحت قيادة التجارة العالمية وكذلك التشديد على الدعاية عن طريق أدوات قوية في نشر المعلومات مثل التلفاز، كل هذه الأمور أدت إلى الشعور بأن كل ما حولنا موقت، وهذا هو الشعور الذي نقلته إلينا الثورة الصناعية في الأيام الغابرة. ليس مدهشاً الآن أن الاتصالات السريعة قد أعادت الحياة إلى الأصوات الدينية والتقاليد، حيث إن كلا منهما يدعو إلى الاستقرار. وبالطريقة ذاتها أدت العولمة إلى شحن حكمة وإدارة الولاءات الإقليمية والمحلية. هذه المجالات المتناقضة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة) ستصبح أكثر وأكثر أهمية من ناحية التغيرات السياسية والاجتماعية، حتى ولو

حاولت المصالح العليا بكل طاقاتها الحفاظ على السيطرة الاحتكارية على الأقمار الصناعية وتدفق الأخبار. قد يتوقع المرء أن التدين والتقاليد ستجدد ولادتها بفعل المعايير الديمقراطية، ولكن بالرغم من ذلك سيمر الدين والتقاليد أيضاً بعمليات واسعة من التعديل والتكيف كاستجابة للقوى الاجتماعية الجديدة التي خلقتها الديمقراطية.

يمكن القول في هذا المقام إن علامات المستقبل يمكن قراءتها إلى درجة كبيرة مدهشة؛ فمثلاً، حركة دعم المناهضات السياسية والاقتصادية المحلية أو الإقليمية -بخاصة- بما يتعلق باستغلال المصادر مثل الماء والمطالبة بالعدالة الاجتماعية- أصبحت الآن أسهل بكثير بفضل تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، ولكن ثمار هذه المناهضات تصبح أصعب وأصعب من حيث إمكانية الحفاظ عليها، كما أن هذه الثمار معرضة لإساءة الاستخدام في ظل مناخ رأي عام دائم التحول والتبدل. تعابير المطالبات القادمة من أسفل دائمة التغير، وينطبق الشيء ذاته على معادلات القوة والسلطة القادمة من أعلى. في ظروف كهذه، سيشعر الناس بحاجة ملحة إلى تحقيق سيطرة أكثر ديمومة على حياتهم، وسيقودهم هذا الشعور إلى ملاجئ بشتى أنواعها؛ ملاجئ يدعي كل منها أنه القادر على إضفاء الشعور بالاستمرارية. هذه الملاجئ الدافئة ستشمل روابط العائلة والقرابة المحكومة بمعايير معينة وسلوكيات محددة أشرت إليها سابقاً، ولكن هناك

أيضاً أشكالاً تأسست حديثاً لإعادة إحياء الدين.

سيجب على الأجيال الجديدة القادمة من الديمقراطيين العلمانيين التعامل مع الجديد من درجات وأشكال الزعفران، وإذا استمرت المؤسسات الإقليمية والدولية في ضعفها كما هي اليوم في وجه الهندسة المنظمة للثقافات والجينات وحوائج الناس فسيكون هناك لا محالة كل مبرر لولادة حركات (طالبانية) في العديد من المناطق النائية التي عادة ما تكون مرجعاً خصباً لمثل هذه الحركات. القوى المناقضة لهذه الحركات مثل تلك التي تدعو إلى الفردية والعقلانية ستظل في صراع ولكن صراعها سيكون ضمن رغبتها بحماية ممتلكاتها إلى أن يوجد رأي سياسي قوي وشائع قادر على مقاتلة السياسة الدينية بشكل أكثر جزمًا.

فيما يتعلق بالتعددية اللغوية للهند يمكن أن تتوقع من التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات أن تعزز الذاتية اللغوية للجماعات المختلفة بما فيها الذاتيات المهمشة الصغيرة، وقد يشمل ذلك عملية خلق التزامات محلية وإقليمية في وجه التأثير التوحيدي للعولمة وما ينطلي عليها من مبادئ. قد يكون ظهور ذاتيات جديدة لمجموعات صغيرة على هامش السياسة والحياة المدنية أمراً مهماً ذا مغزى بالنسبة للشمال الهندي الرئيسي، حيث هنا أقبلت نوعية من اللغة الهندية محفزة سياسياً ورسمية وقامت بتهميش وكبت المصطلحات الشعبية؛ مما أدى إلى إرجاء

انتشار التعليم لعدة عقود. الأشكال المحكية للغة الهندية وغيرها من اللغات الموجودة في الهند ستحصل على مراكز أفضل في الساحة العامة وسيحدث هذا الارتقاء بمراكز هذه اللغات نتيجة الوسائل العامة الجديدة التي تجلب الأفراد من أقاليم متنافرة وتحفزهم على التخاطب والحوار، والعامل الآخر الذي سيؤدي إلى هذا الارتقاء هو انتشار القراءة والكتابة بين عامة الريفيين. هذه الأشكال المحكية، والتي تستنبت القوة والدعم من أسفل عن طريق الصحوة السياسية والنشاط السياسي في المجتمعات الريفية، ستساعد على توطيد تعزيز المحدثات الإقليمية المحلية في المناطق الصغيرة المهمشة؛ مما سيؤدي إلى تنافس سياسي أكبر في مناطق (فندهيا) و(غانجكت). هنا وفي كل مكان آخر في البلد، سيضع التحسين السياسي للأقاليم البائية مطالب صعبة على عملاء العولمة الأجانب والمحليين، وقد تتراوح هذه المطالب من المشاركة في الإفادة من المصادر إلى توظيف تفضيلي لأبناء وبنات المجتمع المحلي. وإذا انتشر التعليم فإنه سيكون حجر عثرة مزعجة في وجه هذه العملية بشكل يخالف مصالح السياسيين الفاسدين المرتشين وبطاناتهم التي توازرهم.

يتعرض نظام التعليم لضغوط معينة الآن منذ فترة من الزمان. سيجلب المستقبل المزيد من الضغوط، بإضافة أعباء إضافية ومطالب متزايدة وكذلك عن طريق تعزيز الضغوط الحالية ومفاقماتها، وحتى الآن كان نمو

هذه الضغوط غير منتظم ورتدي، النوعية، وأدى غياب الخبرة الكافية إلى عدم القدرة على تفهم هذه الضغوط واستيعابها بشكل مقبول. من المتوقع أن تستمر مصادر هذه الضغوط في المستقبل، وذلك يعود إلى حقيقة أن تبعات وركام الإصلاح هائلة للغاية إلى درجة تجعل من الصعب التغلب عليها. والمصادر الجديدة للضغوط ستعقد الوضع أكثر فأكثر عندما تغير طبيعة وميكانيكية عمل المصادر القديمة. تعتبر المصادر الجديدة المتمثلة في أحدث تكنولوجيا حيات تخزين ونشر المعلومات تحدياً للنظرية التعليمية؛ فهي ستفرض أسئلة غير تقليدية على فهمنا لفكرة التعليم والتعلم، بل حتى على فهمنا للطفولة ومضامينها. ستخلق تكنولوجيا المعلومات الحديثة مشكلة رئيسية عن طريق تقليص محيط الطفل وبيئته، والتي يفترض أنها جزء مهم وعامل مؤثر في التعليم. أصبح الآن من الصعب للغاية التواصل والتفاعل مع البيئة الملموسة للحقيقة المحيطة بالمرء بسبب انتشار عالم (الإنترنت) وما يقدمه من فرص الاندماج الاجتماعي في مجتمعات افتراضية موجودة على (الإنترنت) وكذلك فرص الحصول على المعلومات بسرعة فائقة؛ مما يهمل دور البيئة الفيزيائية المحيطة. التعليم التقليدي المبني على اللقاء بين الطالب والمعلم في بيئة فيزيائية واحدة أضحي في خطر، حيث إنه قد لا يجاري مغريات الإنترنت الذي يقدم فرصاً مربعة وسهلة للتخلص من البيئة المحيطة وحرية اختيار بيئة بديلة حسب الرغبة.

أكبر تحد يقع في صميم التعليم التقليدي الطبيعي (الذي يكون فيه الطالب والمعلم في مكان فيزيائي واحد) هو إمكانية التعامل والتعايش والتفاهم مع الشخص الآخر. عندما يغيب هذا التحدي ويصبح كل فرد حراً في اختيار مع من يتعامل ومع من لا يرغب التعامل عندها سيموت مصدر حيوي من مصادر التعليم، وهذا المصدر هو تعلم القيم الإنسانية ومعنى الإنسانية وكيفية النمو الطبيعي كإنسان. في التعلم الإلكتروني الذي ينزع المرء من بيئته، قد يرتكب المرء خطأ إهمال الآخرين من الفقراء والمرضى والعجزة ومن هم مختلفون عنه بشك أو آخر، ويندرج الشخص في مسار يرى أنه يناسبه أكثر؛ لأن هناك أشخاصاً يشبهونه بغض النظر عن مكان وجودهم. عندها تصبح المعرفة وهماً؛ لأنه يتم الحصول عليها من بيئة قد تكون مغايرة تماماً للبيئة المحيطة به. القليل جداً من محتويات عالم (الديجيتال) هو واقعي أو صورة صادقة للواقع. كيفية تأثير هذا الواقع الخيالي في عالم (الديجيتال) على أطفال الإنترنت غامضة وصعبة الفهم، وسيكون هذا الأمر محور اهتمام العديد من لجان التقصي التي ستشكل في الربع الثاني من القرن الواحد والعشرين. يمكننا أن نتخيلهم يناقشون ويحللون أسباب تدني مستوى التعليم وانحطاط أداء الطلبة وضعف الوسائل التعليمية وعدم كفاءة مخرجات التعليم في ظل كل هذه التكنولوجيات وهذا التقدم في تقنيات الاتصالات والتعليم.

ولكن أزمنا في الهند من نوع آخر، وهذه الأزمة تلخص في وجود أشكال بربرية من استغلال الأطفال ونسب عالية من البطالة بين الشباب في نفس الوقت الذي نرى فيه أشكالاً بربرية من الغنى الفاحش والتسابق في المباهاة بالمال والجاه. في ظل هذا الوضع الفوضوي المأساوي، ستقدم التكنولوجيا الحديثة بعض المتنفس لفترة محدودة ويتجسد هذا المتنفس في خداع الناس الأقل حظاً بإيهامهم أن التعليم عن بعد وتوظيف معلمين غير مدربين للإشراف على هذا التعليم قد أوجد لهم مكاناً في النظام التعليمي، وأعاد إليهم حقهم الشرعي في التعليم. ولكن سرعان ما سيبدأ المغامرة ثانية وكأن شيئاً لم يحدث لتضميد جراحنا. من المتوقع أنه بحلول ذلك الوقت سيكون عدد الناس الذين يهتمون بالتعليم قد ازداد أضعافاً مضاعفة، وأن هذه الأعداد الكبيرة من المهتمين بالتعليم ستمارس ضغوطاً حقيقية على النظام لخلق توجه للإصلاح. ولكن السيناريو الأكثر احتمالية هو أن الأعداد المتزايدة من الأطفال المتعلمين ستخرق النظام وستجعل الامتحانات المدرسية - التي تعتبر الآن الأداة الرئيسية التي يمكن استخدامها لصيانة النظام الاجتماعي - غير شرعية، وستحفز ثورة شبابية عارمة تطول جميع أنحاء البلاد. وعلى الرغم من أن حادثة كهذه ستكون لا مركزية، إلا أن تأثيراتها على المدى البعيد ستكون إيجابية حتماً.

قبل أن أنحي جانباً كرتي الكريستالية التي أنظر من خلالها إلى المستقبل

علي أن أستثمر بعض الوقت هنا في الحديث عن الحوادث العرضية وقدرتنا على التعامل أو التكيف معها. يمكن للحوادث أن تحصل في أي مكان والعالم الآن منظم ومنمق في غاية الاتزان والتناغم لدرجة كبيرة؛ لذلك فإن أي حادث في أي مكان لن يقتصر على ذلك المكان وحده دون الانتشار إلى أماكن أخرى نظراً إلى الترابط والتشابك والتداخل ما بين الأماكن المختلفة من عالمنا هذا الكلام ينطبق أيضاً على الحوادث الجيدة، مثل ذلك الذي تنبأ (آرثر كلارك) بحدوثه في كوريا الشمالية، تلك الحادثة التي أدت بالقوى المدنية بالتسارع إلى نزع سلاحها النووي. ما يؤرقني هو أن نصل إلى درجة ندعو الحوادث ونغريها بأن تحدث ونوجه سيئات أنفسنا وشرور نوايانا باتجاه ناس سيعانون منها بشكل مباشر هناك العديد من المجالات في الحياة العامة التي تبدو جاهزة لهذه الرغبة بإيجاد أو فرض مناسبة ما لعرض القدرات ولكن علي هنا أن أبدأ بالطاقة النووية والأسلحة النووية الفتاكة التي بدأنا بامتلاكها مؤخراً، على الرغم مما يقوله الكثيرون من الأشخاص المطلعين، خصوصاً أولئك القريبين من الدولة وإدارتها. أعتقد أن الدولة الهندية ارتكبت خطأ جسيماً عندما اختارت أن تصنع طاقة نووية؛ وبالتالي الحصول على القنبلة النووية في هذه الظروف النفسية والسياسية التي تمر بها، امتلاك الطاقة النووية قد يكون أمراً مغرياً لأسباب نعرفها كلنا، ولكن يجب علينا ألا ننسى ما يمكن

أن تجلبه هذه الطاقة من ولايات وحسرات لا يمكن لأي شعب تحملها أو نسيانها؛ فذكرى (يهوبال) ما زالت حية، ولن يرغب أحد منا في تكرار تلك المأساة البشرية. كارثة واحدة مثل كارثة (يهوبال) تكفي لتلقننا درساً قاسياً؛ فجدد بنا أن نكبح جماح بعض رغباتنا ومطامعنا الوطنية وميولنا الجشعة نحو إهمال العواقب الوخيمة المتوقعة جراء تفانينا في التسرع والتسابق في التسليح.

من المؤسف جداً أن جارتنا وابنة عصبتنا باكستان لا تملك ديمقراطية ثابتة راسخة ولكنها تملك أسلحة نووية. بالطبع لا يمكن النظر إلى الديمقراطية على أنها ضمان أكيد ضد استخدام قنبلة نووية. علينا جميعاً أن نتذكر أن أول مستخدم للطاقة النووية لأهداف عسكرية تدميرية هو أمريكا الديمقراطية، ولكن الخطر الأكبر يكمن بالطبع في امتلاك قيادات عسكرية لا ديمقراطية للأسلحة النووية. إهمالنا لواجبنا الصعب في بناء علاقات طيبة طويلة الأمد مع جارتنا باكستان قد يكلفنا الكثير بخاصة إذا ظل الوضع كما هو؛ الحوارات الهندية الباكستانية حالياً ما زالت تحت تحكم الدبلوماسيين والجنود العاملين والمتقاعدين. إذا حصل أي حادث نووي في أي من هذين البلدين أو إذا حصلت مناوشة نووية بين هاتين الجارتين فإن مثل هذا الحدث المؤسف سيضفي خيلاً طويلاً جداً من الظلام والبؤس على هذه الألفية وإن حدث هذا فإن هذه المقالة ستصبح بلا معنى. يجب

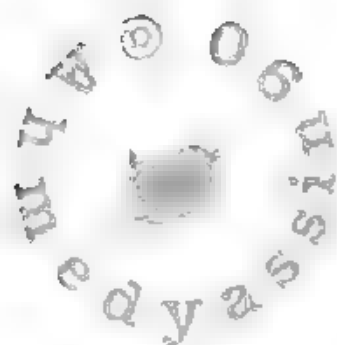
علينا لأسباب أخلاقية وعقلانية إلا نألوا جهداً في تقليص قدراتنا النووية وطموحاتنا في قهر غيرنا، حتى ولو لم يقدم غيرنا على حجم طموحاتهم النووية من ناحيتهم. لن يكون هناك معنى حقيقي لمساهمة الهند في جعل العالم مكاناً أفضل وأكثر أماناً لهذه الأجيال وللأجيال القادمة إلا إذا كانت الهند قدوة يحتذى بها في هذا المجال. إذا قمنا بدور القدوة في محاربة الطاقة النووية سنكون عندها فعلاً ملتزمين بالروح الهندية السلمية.

هناك حوادث تدميرية أخرى يمكن لنا تجنبها ومن هذه الحوادث ما يمكن أن يحدث في الزراعة ومصادر الماء والصحة. أكبر تحد في وجه العقلانية والمنطق الآن هو تطوير واستخدام البذور المعدلة وراثياً، وجاء هذا التحدي وليد اللحمة بين العلم الحديث والرأسمالية ويعتبر أضخم تحد منذ ولادة القنبلة النووية. لقد تمكنت الديمقراطيات الغربية في الآونة الأخيرة من احتواء مخاطر الحرب النووية، ولكن قدرتهم على التعامل مع الهندسة الوراثية ليست واضحة بعد. ونظراً إلى ضخامة ريفنا وسكان الريف في بلدنا فهناك الكثير من الأشياء التي يجب أن نتخوف منها بسبب البرامج التي تطلقها الشركات مثل (مونسانتو) الهادفة إلى السيطرة على الحلقة الغذائية من البذور إلى خيارات المستهلك. إذا سمحنا لهذه الجماعات الهندسية أن تحدث في المستقبل، فسيكون لها القدرة على تغيير مسار الأحداث؛ هذا المسار الجديد الذي ابتدعته القوى الديمقراطية. ستكون

قدراتنا في مجارة مجاعات كهذه وغيرها من الولايات البيئية محدودة جداً؛ لأنه لن يتوافر لدينا وقتئذ متسع من الوقت نظراً إلى عدد السكان الهائل. وأخيراً دعوني أتحدث الآن عن البيئة الطبيعية والصحة. من المعروف أن أنهارنا وغيرها من مصادر الماء في حالة يرثى لها. لقد استجبنا لمشكلة تلوث الماء بتسليح بيوتنا ومكاتبنا بالفلاتر باستخدام عبوات المياه المعدنية في ترحالنا. هذه الاستجابة كسولة وغير مجدية، ولا يمكن تصنيفها كاستجابة حقيقية أو صحوة جماعية ستقاوم مخاطر تواجدها. فمن الواضح أننا لن نفعل شيئاً لحل مشكلة تلوث الماء في المستقبل القريب وإذا بدأنا أخذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه الآفة في المستقبل البعيد فربما سنفاجأ بأنه قد فات الأوان بالنسبة إلى بعض أنهارنا مثل (غانجا) و (النارمادا). أعتقد مثلاً أن أفضل طريقة لصنع مظلة تحمي من الشمس الحارقة في الحفاظ على غاياتنا وليس قطع أشجار غاياتنا لصنع المظلات. من الواقعي إذاً القول إن التأخر في الاستجابة سيفاقم المعضلة. علينا أن نستعد للتعايش مع نتائج تراخيها وإهمالنا للماء والأشجار لعصور مقبلة.

هناك سيناريو مشابه بانتظارنا على الجبهة الصحية. الأمراض السارية القديمة ستظل تخيم بشبحها على حياتنا الآن ستظل تجعل من حياتنا مسلسلاً غير منته من الخوف والقلق. أحد أهم أسباب استمرار خطر هذه الأوبئة هو رضائنا بشكل جماعي مشترك عن العيش بين الأنقاض

والأوساخ وسوء التغذية. في يومنا هذا، لا أرى أي مؤشر يدل على أن جهود (غاندي) في وضع صحة العامة على رأس الأجندة الوطنية ستحقق أي نجاح. لا يمكنني إلا القول إن لا شيء سيلقنا درساً إلا أن يتشرباء معين ويتفشى بيننا حتى نتعلم أننا أخطأنا ونبدأ إعادة حساباتنا وتغيير سلوكياتنا، مع أنني أعتقد أننا سنغير سلوكنا لفترة وجيزة فقط وسرعان ما ستعود إلى الكرة القديمة كل ما يمكن أن نقوله لأنفسنا هو أننا معتادون على هذا النوع من التعلم. أما بالنسبة إلى سوء التغذية فبإمكان حكم ديمقراطي إجبارنا على ضمان تزويد الطعام لكل زاوية في البلد، ولكن هذه الخدمة الدنيا لن تكون كافية لإعطاء كل طفل فرصة عادلة للنمو بشكل طبيعي وسليم. ستحتاج الديمقراطية لعدة أجيال حتى تحقق ذلك.



نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

الحاضر في الماضي:

مسارات للتاريخ الاجتماعي للعلم

Ahmedyassin90

نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

دراف راينا

يعود تاريخ العلم الحديث إلى ثلاثمئة أو أربعمئة عام، بحسب الزمن الذي يضع فيه المؤرخون -أو المؤرخون ذوو التوجه الاجتماعي- جذور العلوم الحديثة (كرومبي 1994 وكوهين 1985 وشابين 1996)، وبحسب ما يحدد مؤرخو الفكر مولد الحداثة نفسها (تولين 1990)؛ فمخطط تاريخ العلم يواجه التناقض القائم على أن 90 في المئة من كل العلم الذي يخضع لبحثه قد تم إنتاجه في السنوات الخمسين الأخيرة بينما المؤرخون مهتمون عموماً بدراسة العلوم التي أنتجت في القرون السابقة (سودر كفيست 1997)، وهكذا فإن العلم الحالي يغمر مؤرخ العلم الذي يدرس الماضي وفي الوقت ذاته يجرد المؤرخ من مهاراته ما لم يكن متمرساً في العلوم (سودر كفيست 1997: 9-10). إن مجال دراسة تاريخ العلم يقع ضحية التخصص في العلوم، وقبل المباشرة في تفحص بعض مسائل واهتمامات مؤرخي العلم في الألفية التالية سيكون من المناسب النظر في تطور تاريخ العلم كمجال للبحث والتغير في طبيعة وتنظيم العلم على مدى العقود الثلاثة الأخيرة والتي يمكن بالاعتماد عليها تأسيس مستقبل هذا المجال.

حاول تاريخ العلم كفرع جديد، بالنظر إلى أن أشكاله الأخرى تعود إلى التراث العلمي اليوناني القديم والعربي، أن يسجل تاريخ الفكرة

وتطور العقل الإنساني والتنوير الذي رآه المفكرون في تطور العلم، والرياضيات بشكل خاص تشكل مثلاً للتطور البشري (كرومي 1994 في عمله المذكور)، وقد حذت بهم محاولات رسم هذا التاريخ، الذي حاولوا أن يعطوننا عنه صورة عالمية، إلى النظر في علوم الثقافات الأخرى وحضاراتها أيضاً (بفايفر في عمل سيصدر)، وهكذا وبشكل باكر في التاريخ العلمي كانت المعرفة بالعلوم غير الغربية عنصراً من عناصر هذا الفرع، وفي نحو النصف الثاني وبشكل خاص في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر ومع ميل الدول القومية الحديثة للاستقرار في أوروبا بدأ الحوار حول ماضي العلم، إضافة إلى عوامل أخرى بالتوجه على أساس عملية التحول الصناعي للعلم والتمايز الإدراكي والمؤسساتي الذي كان مميزاً لتلك المرحلة (لودان 1993: 1-34)، وعلاوة على ذلك برزت الحاجة إلى تحديد الهويات القومية ذاتها وأصبح الجدل حول الأولويات هو المميز الأهم لتلك المرحلة، كما أصبح العلم في هذه الأمم الأوروبية العامل الأهم في تطور الأمة (أداس 1990).

التقاطع مع هذه التطورات كان توجهاً فاعلاً ضمن حركة التنوير معتمداً بشكل فكري على تطور الرياضيات في القرن التاسع عشر، وهذه الرؤية وجدت التعبير الأكثر إسهاباً عنها لدى كوندورست، وتكرر ذلك في السياق ما بعد الثوري للقرن التاسع عشر بشكل نظرية في التطور

الاجتماعي طرحها كومت (سفين-إريك ليدمان 1997)، وفي أواسط القرن التاسع عشر تبلور تياران في الإرث الفكري والثقافي للقرون الماضية، تشكل هذان التياران من خلال الدول القومية والمؤسسات العلمية الجديدة وضمن أطر الواقعية الاستدلالية التي حاول العلم من خلالها تسجيل تاريخ تقدم العقل الإنساني الذي يتمثل في أفضل صوره في تاريخ العلم، لقد برزت صيغة أوروبية بحثة وهذه الصيغة خضعت لاحقاً لتحول صناعي ضمن نظم التعليم ومناهج الجامعات واكتسبت أبعاداً لمشهد عقلي بدا أطول من أن يمكن تجاوزه (بلاوت 1993).

طوال معظم فترة تاريخ العلم المنتج إلى حين ثلاثينيات القرن العشرين تم إيلاء مسألة فهم مصادر الحداثة أو العلم الحديث الأهمية العظمى، وانغمس المؤرخون الاجتماعيون في دراسة الظروف التي شكلت بروز الثورة العلمية في القرن السابع عشر في أوروبا وهذه الأبحاث حصلت على معلوماتها من منظور مقارن سعى في الوقت ذاته لفهم عدم نشوء العلم الحديث خارج الغرب (فلوريس كواين 1994) وصورة العلم كعنصر ثقافي عالمي وضعت الإطار لدراسة تاريخ العلم خارج الغرب (كينغهام وويليامز 1993: 407-32)، هذه الصورة بدأت تتعرض للانتقاد من عدة منظورات وتمت مناقشتها بشكل كافٍ في الأدبيات، وأحد المواضيع التي تثير الاهتمام حالياً هو تحول العلم وصورة المتداولة

بين الباحثين حول العلم، وستمكثنا مناقشة مختصرة من إلقاء لمحة على الاتجاهات في مجال الدراسة التاريخية للعلم في الهند والتي من المتوقع حدوثها في المستقبل.

يتشكل تاريخ العلم بطرق مهمة من خلال الأطر السائدة في عالم العلم، حتى الآن كل من فلسفة العلم وتاريخ العلم أخذ مثاله وموضوعه في دراسة النمو السريع لعلوم الفيزياء والرياضيات الذي اعتمد تطورها عليه (مع أن العكس صحيح أيضاً)، والتحول الكوهني في تاريخ العلم أو التحول الاجتماعي كما يشار إليه (مع أن كوهن نفسه لم ينظر إليه بهذه الطريقة) كان ناتجاً عن ارتباط مع الشكل التاريخي للثورة العلمية بقدر ما كان متعلقاً بالفيزياء والفلك، وفي السياق الحالي يظهر الكثير من الجدال حول مفهوم العلوم التقنية كيف أن الأفكار المعاصرة حول العلم الكبير تشكل فهمنا الحالي للعلم، إضافة إلى الأصناف التاريخية التي نستخدمها للنظر إلى الماضي، ومع ذلك وطوال العقدين الماضيين فقد تراجع مثال الفيزياء معطياً مكانه لمثال علوم المعلوماتية والعلوم الحيوية، وقد كان هذا ناتجاً من التطورات السريعة في علوم الحاسوب وعلوم المعلوماتية من جهة، والعلوم الحيوية من جهة أخرى. ومن المحتمل أن يغير هذا محور التركيز لدى مؤرخي العلم الذين ينظرون الآن إلى أجزاء من تاريخ العلم، ويمكن أيضاً أن يؤثر في نظرتنا إلى تاريخ الحياة العلمية في الماضي.

إضافة إلى ذلك فإن الضجيج في المحيط الدولي للاقتصاد السياسي، خصوصاً فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، سيشعل على الأغلب الكثير من الجدل حول الأولويات فيما يتعلق بالتنوع الحيوي والزراعة والعموميات الدولية، وقد بدأت الشركات متعددة الأمم في رسم طيف حيوي للمعارف العرقية النباتية في العالم الثالث ومن خلال هذا التدخل للخبراء فإن هذه المعارف ستدخل في دورة صناعة المال في الشمال، وغالباً ما يتم إسكات العالم الثالث لجعله يشتري هذه المنتجات بعد إعادة تعبئتها «في السوق الصيدلانية العالمية التي يسيطر عليها الغرب» (آنت إلزينا 1999: 73-113). تأثير التغيرات داخل العلم والنظام العالمي الذي يتم تشكيله بالتشارك والاقتصاد السياسي الذي يوجه برامج البحث لدى الجماعات الأكاديمية المختصة في هذا المجال، كل تلك العوامل تنعكس في التغيرات المتلازمة ضمن نظام البحث العلمي على الصعيدين المحلي والعالمي، وهذا يدفع للتغيير في تاريخ العلم أو كيفية فهم المؤرخين لموضوع بحثهم.

إن نشوء نمط جديد من إنتاج المعرفة هو تغيير للصور الثابتة (غيبونز وليموجز وناوتوني وشفارتزمان وسكوت وتراو 1994) التي حددت حتى الآن الحوار في تاريخ العلم، فطوال العقود القليلة الماضية رأينا البروز التدريجي لمعاهد البحث المتوسطة خارج إطار الجامعات التي كانت

تقليدياً هي المركز لإنتاج المعرفة، في مناطق العالم حيث كان نظام البحث في الجامعات قوياً، لم يسبب هذا التغيير اضطراباً كبيراً في وظيفة إنتاج المعرفة بل على العكس فإن النمط الجديد لإنتاج المعرفة يجري بالتوازي مع نظام البحث الجامعي، ومع ذلك فإن صناع السياسة والتكنولوجيا كانوا يروجون للارتباطات بين الجامعات والصناعة من أجل إبقاء الجامعات فاعلة على ضوء التقليل من نصيبها من الميزانية وإبقاء الصناعة منافسة، وفي مناطق أخرى من العالم كان هذا التطور على حساب نظام البحث الجامعي وحتى في بلدان مثل الهند التي عادة تأخذ بعض الوقت لمجاعة ركب العالم، أصبح واضحاً أن معظم النشاط البحثي على الصعيد الدولي يجري في عدة مراكز ومعاهد ذات أهمية وطنية (باسو وناغبول 1998) بعض هذه المراكز هي من الجامعات الراقية أو من مراكز البحث التي تم إنشاؤها بعيداً عن الجامعات التقليدية، ماذا سيكون أثر ذلك في تاريخ العلم؟

تاريخ العلم مع تطوره في الغرب منذ عصر النهضة وصاعداً دخل موضوعه يقيم نملي كون المعرفة العلمية ينتجها أشخاص ذوو فكر عقلائي وعبقريّة ويجلسون في أبراج منعزلة للعلم مثل المراكز الحديثة لإنتاج المعرفة وبالتحديد في الجامعات. علماء الاجتماع الذين درسوا المعرفة عملوا كثيراً على ترسيخ الصورة التي تبدي إنتاج المعرفة كعملية إنتاج جماعي للطاقة

ويبدو هذا واضحاً في الابتعاد عن الأوصاف التي تركز على نظرية معرفة قائمة على الفردية بل على العكس تنظر إلى المعرفة العلمية المصدقة على أنها نتاج جماعات منتجة للمعرفة تحصل على معلوماتها بشكل أوسع من خلال المجتمع؛ وبالتالي ينتج النظام الاجتماعي ونظام العالم الطبيعي بشكل تشاركي (دنيس 1997 والزينغا 1996)، وإضافة إلى ذلك ومع ظهور فرق كبيرة وشبكات للبحث العلمي والتقني أخذت صورة العالم الذي يعمل وحده في مختبره؛ فمثلاً أوراق البحث الصادرة عن هيئة CERN في جنيف كانت تحمل أسماء نحو 300 عالم. هذه التغيرات سيكون لها أثر في قصة التاريخ من ناحيتين؛ فمن ناحية فإن التطورات الداخلية ضمن النظرية الاجتماعية والتطورات الخارجية ضمن العلوم ستدفع محور التركيز بشكل أكبر نحو العلم كنشاط اجتماعي وعملية لإنتاج المعرفة ومع ذلك فستستمر السير البطولية موجودة ويمكن للمرء حتى أن يتوقع تدخل النواحي الاجتماعية بشكل أكثر سخفاً، كيف؟ الأوصاف الشائعة للعلم ومحاولات الترويج للعلم حاولت كثيراً مخاطبة العنصر الإنساني في وصف الاكتشاف العلمي وخاصة السير العلمية، ولكن ذلك يعني المزيد من استخدام تفاصيل من سير حياة العلماء لجعلهم يبدوون أكثر إنسانية بدلاً من توضيح كيف أن العلم يصبح أو يكون نشاطاً اجتماعياً، وبكلمات أخرى فإنه لم يتخل عن نفسه بوصفه عملية اجتماعية لإنتاج المعرفة.

كان النقاش حتى الآن متعلقاً بالعوامل الداخلية لتاريخ العلم كفرع أكاديمي سيؤثر في شخصية ومواضيع الإنتاج التاريخي، بعض هذه المواضيع ستطرح للنقاش، حتى العوامل الخارجية التي جرت مناقشتها أعلاه هي بشكل رئيسي عوامل خارجية ضمن وصف داخلي لتاريخ العلم وكلاهما يتحدى المثل الهمبولتي لإنتاج المعرفة الذي يعتبره مؤرخو العلم كممثل مصون طوال ما يقارب قرنين، لكن الصورة التي تبرز الآن تعارض مع الطبيعة الموزعة اجتماعياً لإنتاج المعرفة وتستحضر مجموعة جديدة من اللاعبين في ميدان تاريخ العلم (دغلاس 1980: 80-83) هي صورة يمتنع المجال المحافظ عموماً للبحث في تاريخ العلم في الهند عن الاعتراف بها.

لكن ظهور هذا النمط الآخر من إنتاج المعرفة استحضر حركات اجتماعية ومنظمات للقواعد الشعبية تعمل مع الصناعات والتقنيات الريفية ومحترفي الحاسوب ومدى واسع من الممثلين المتوزعين في مواقع مؤسسية مختلفة لم تكن تعتبر تقليدياً مواقع لإنتاج المعرفة والتي مع ذلك اتخذت دور إنتاج المعرفة. إن تاريخ العلم بوصفه قصة إنتاج معرفة العالم الطبيعي وكيف نعمل عليها ونحن بدورنا نتشكل من خلالها، يتطلب المراجعة من أجل إدماج دراسة الحركات الاجتماعية وتأثيرها على إنتاج المعرفة، وهذه المراجعة لمفهوم العلم يمكن أن تدفع مؤرخي المعرفة إلى فحص الشكليات

الأخرى لإنتاج المعرفة، في الهند على الأقل هذه العملية قائمة في عمل علماء الأنثروبولوجيا لكن الفجوة بين جماعة مؤرخي العلم التي لا تزال جماعة علماء الاجتماع تعتبرها عالقة ضمن النظرية الواقعية للعلم - وليس بدون مبرر - وبين علماء الاجتماع لا تزال بعيدة عن كونها مردومة.

العاملان الخارجيان اللذان غيرا مسار تاريخ العلم هما ما بعد الاستعمار وتعدد الثقافات، وقد تشابكا بشكل مهم. في الواقع ومن وجهة نظر العالم الثالث أصبح من المعترف به أن التطورات في تاريخ ما بعد الاستعمار والدراسات المناصرة للمرأة والنظرية النقدية لما بعد البنيوية والتطورات ضمن علم الاجتماع للمعرفة العلمية لعبت دوراً لا يستهان به في دعم إمكانية وجود تاريخ عالمي (هاردينغ 1998 وغندر فرانكس 1998) وقد برزت هذه الإمكانية بسبب التشعب المعرفي حول الطريقة التي ينظر فيها إلى الموضوع المسمى بالعلم ويعاد تفسيره ولكن هنا ينبغي أن نسأل عن العوامل الاجتماعية التي دفعت إلى هذه التطورات في الدراسات الاجتماعية للعلم.

لا أرغب في الدخول في المعاني المتعددة لما بعد الاستعمار ولكن في السياق الهندي فإنه عنوان للفترة التي تلت نهاية الحكم الاستعماري في الهند فأثناء هذه الفترة أصبح مجال التاريخ موضع اختلاف وكذلك المحاولات التاريخية لفهم تاريخ الأمة من جديد، وأثناء هذه الفترة

تم إعطاء تاريخ العلم حافزاً في البلاد وذلك جزئياً في محاولة لتبرير نمو المؤسسات العلمية والتمويل من جهة الدولة للعلم بعد انتهاء الاستعمار (راينا وحبيب 1999: 279-302)، لقد تم تحفيز هذا التاريخ من ناحية لتحدي تاريخ العلم الذي يركز على أوروبا وقد اكتسب هذا التوجه بالطبع في السنوات الأولى نكهة وطنية، ولكن الأهم من ذلك فإن هذه الجهود دفعت بالدراسات من عدة مناظير لفهم سبب عدم حدوث الثورة العلمية في الهند أو ماهية العقبات في وجه تطور العلوم في الهند أثناء الفترة الباكرة من الحداثة، ومع ذلك وعلى مر العقود من وجهة نظر النظرية الثقافية وتاريخ المؤسسات العلمية الحقيقية وعلم اجتماع العلوم والتاريخ الاقتصادي فقد تم إيلاء اهتمام أكبر لتأثير الاستعمار على نظم المعرفة في الهند والتحول المؤسسي للعلم الحديث في البلاد.

التساؤلات من جهة المنظرين الثقافيين من جهة وتلك الصادرة عن علم اجتماع المعرفة وسياسة العلم في كل من الهند وخارجها بدأت بتحدي بعض أنماط نقل المعرفة العلمية (راينا 1999: 497-516) التي كانت المداد الرئيسي لجيل سابق من مؤرخي العلم، وعلاوة على ذلك فقد واجهت على مستوى نظريات المعرفة التعريف المعتمد للعلم وفتحت النقاش على مفهوم أكثر تنوعاً وأوسع للعلم، وقد كان جوهر النقاش هو مشكلة رسم خط فاصل كان يرى أنه من الضروري الفصل من خلاله

بين بعض الفروع واستبعاد فروع أخرى، وهكذا فتحت الأسئلة المتعلقة بتطبيقات المعرفة ضمن نقاش حول النظرية الاجتماعية، وما كان لفترة طويلة نقاشاً داخل الأوساط الأكاديمية الشمالية حول الأساليب العلمية الوطنية ثم إعادة تشكيله في البيئة التي تلت الاستعمار كنقاش حول العلوم البديلة والتمثل الثقافي للعلم و تمت إعادة تشكيله في الغرب من خلال مفاهيم أخرى للعلم ضمن الغرب الذي تم تهميشه (ميرتشان 1980؛ إيزلي 1980).

كانت تعددية الثقافات ناتجة من فترة ما بعد الاستعمار وظاهرة الدول الفاشلة في عالم ما بعد الاستعمار والتي برزت اجتماعياً في هجرة السكان من المستعمرات السابقة إلى العالم المتقدم، وبشكل من الأشكال فإن تعددية الثقافة كحركة تعليمية في الشمال تجسد أحد العوامل المساعدة للتعامل مع التغيير في التصنيف اللوني للمجتمعات الغربية طوال العقود الثلاثة الأخيرة، وإضافة إلى ذلك في الولايات المتحدة حيث النقاش حول تعددية الثقافات في مجال تدريس العلم أكثر بروزاً، يصبح أكثر وضوحاً أن المناهج المدرسية لا يمكنها أن تبقى منصة سهلة لتاريخ العلم الذي يركز على أوروبا، وعلاوة على ذلك فإن المختصين في التدريس عليهم التعامل مع التريبات المختلفة للطلاب القادمين من أراضيات ثقافية متنوعة، وكل من هذه المكونات الثقافية تتطلب مكاناً تحت الشمس وقد دفع هذا

الوضع إلى اهتمامات جديدة لتاريخ العلوم وهي اهتمامات تغذي النظرية التعليمية لتدريس العلوم ولكن بواسطة التطورات في العلوم الإدراكية التعلم الإدراكي.

الألفة المنتشرة مع السياسات الديمقراطية والديمقراطية بوصفها مبدأ منظماً أنتجت مجموعة جديدة من الاهتمامات لمؤرخي العلم وقادت حتى أكثر المدافعين إخلاصاً إلى فكرة الوضع المميز للثقافة الغربية، إضافة إلى أولئك الذين ما زالوا ملتزمين بالتاريخ الأوروبي المركز إلى أن يضطروا للانتقال الحد من غلو أو صافهم بعض الشيء، ومن السخرية أنه في العقود الأولى من القرن سعى منظرون سياسيون مثل ديوي وآخرين إلى تنمية الثورة السياسية بناءً على طبائع ديمقراطية في العالم العلمي (فلر 1997) ومع ذلك فإن الطريقة التي بنيت عليها عالمية العلم وتفضيل الحداثة ضمن الإطار التاريخي حول العلم قسمت العالم إلى العالم الحديث وأولئك الذين يحتاجون إلى تحضيرهم تجاه النظرية الديمقراطية وتحديثهم، ولكن هذه الفكرة واجهت تحديات من المؤرخين أنفسهم.

نيدهام مثلاً عمل تجاه تاريخ عالمي للعلم يعترف بالمساهمات المختلفة للحضارات والثقافات في نمو العلم الحديث، وهذه الصورة نفسها كانت محدودة جداً، وكما أشار تشيملا (1999: 220 - 244) فإن صورة نيدهام استبعدت الجداول التي لم تصب في نهر العلم الحديث، لكن في

مشروع نيدهام الذي استمر بالتطور حتى وفاة نيدهام كانت هناك محاولة متواصلة لبناء نظرية للعلم تعتمد على النظرية الديمقراطية وقد بنى عناصرها بيلو (1999: 29 - 72) كمبدأ للمساواة الإبيستيمولوجية، ووفقاً لها فإن «المعرفة نظرية قابلة للنقل عبر الحدود الثقافية وأن الأشخاص من أي خلفية ثقافية يمكنهم من حيث المبدأ استخدامها»؛ وبالتالي فإن العلم يميل للحصول على إمكانية التكامل الاجتماعي العالمي. إن إعادة كتابة تاريخ العلم المدفوعة ليس بصورة نيدهام بل بالتزام نيدهام بالمساواة الإبيستيمولوجية، قد ألهمت بعض الأبحاث المثيرة للاهتمام في تاريخ العلم.

ومع ذلك فإن معارضة الفكر المتمركز على أوروبا وعدم القدرة على مواجهة الهيمنة الغربية في مجال الشؤون العالمية أو الأداء الضعيف للحكومات الاستعمارية في مواطنها قد أدت إلى ظهور تعليقات معاكسة تعكس الشوفينية المتمركزة على أوروبا في تاريخ العلم وأحد ملامح هذه الصيغة من التاريخ هي سعيها لأن تدعي الأسبقية في اكتشاف كل نظرية علمية أو اختراع ذي شأن، بالرغم من هذه التطورات فهناك مؤرخون للعلم ملتزمون بفهم عملية تطور الأفكار العلمية بدلاً من الاكتفاء بتحديد مسألة الأسبقيات، ولكن من المحتمل مع فرض الأنظمة الليبرالية الجديدة على البلدان النامية ومع استمرار ضغط العولمة الذي يحتمل أن يهيج أكثر

سياسات الهوية فإن هذا النمط الضيق اللائق من تاريخ العلم سيستمر بالازدهار لمدة مقبلة.

بعض هذه التوجهات قد تأخذ دفعا من كل من النقد الموجه للعلم الذي أصبح رائجا من أجل تحدي الهيمنة الإيستيمولوجية وأثناء ذلك تركز على بعض هذه الادعاءات الأخرى وتتخذ الصورة بسياسات الجات (GATT) وحقوق الملكية الفكرية حيث تحاول الجهات العابرة للقوميات أن توجه القانون الدولي والحكومات لكسب امتيازات اقتصادية بينما تطأ على الجماهير العالمية، وهذا يتطلب منا أن نميز بدقة في تقديرنا لكل من الصورة العالمية النيدهامية وتعدد الثقافات، ويقترح تشيملا أن الصورة النيدهامية بتقديمها لأصول متعددة للعلم هي ذات أهمية جوهرية عند تحدي الادعاءات بأن العلم هو أساساً أوروبي، لكن لا يمكننا أن نساهم في دعم هذه الصورة في اقتصاد سياسي متغير يجبر الأمم على القبول بأن استفادتها من منافع العلم ستكون رهناً بمساهماتها الماضية؛ فمقابل هذا التراجع نجد أن فكرة كون التاريخ يعطي الحقوق يمكنها أن تضيف الشرعية على الترويج لنظام غير قائم على المساواة (تشيملا، العمل المذكور: 238).

من بين التحديات العديدة التي تواجهها النظريات النظامية للعمل هناك بعض النظريات التي تأخذ من مصادر مثل بعض صيغ النسبية الحكمية أو

الثقافية والتي تكون فيها مشاكل لا تقل عن المشاكل الموجودة في النظريات التي تتحداها فالمشكلة الجوهرية للنظرية الاجتماعية هي توسيع قاعدة فكرة العقلانية والممارسات ذات الصلة بطرق مختلفة للعمل على العالم الطبيعي والتي لا تكسر هذا الحوار أكثر، فأساساً في علم نفس اجتماع العلم فإن الدراسات المخبرية شكلت دافعاً لتفكيك العلم؛ مما أدى إلى تشتت العلم إلى علوم كثيرة إلى درجة أدت للتساؤل بين العلماء بالتساؤل إن كانوا يتحدثون عن الموضوع ذاته الذي يسمى بالعلم (غاليسون 1996) وهذه الإشكالية لاحظها العلماء المناصرون للمرأة مثل هارواي وهاردينغ الذين جادلوا من أجل رؤية متعامدة وموضوعية قوية ستشمل، إضافة إلى ذلك في تاريخ العلم، بعض أشكال الفهم العميق حول الدراسات المتعلقة بالعلم في مرحلة ما بعد الاستعمار. إن مفهوم الموضوعية القوية الذي طرحه هاردينغ يتطلب تحديد مشكلات اجتماعية: أولاً تلك التي تدخل في البحث العلمي والفرضية التي تصوغ المفاهيم، ثانياً، تلك التي يشترك فيها الملاحظون الذين يعتبرون شرعيين والذين يشكلون مجموعاً يدخل في بنى المؤسسات والخطط الجماعية لفروع العلم، وثالثاً، التي تميز بين القيم والمصالح التي تعيق إنتاج توصيفات أقل جزئية وتشوها للعلاقات الطبيعية والاجتماعية، تلك القيم تتضمن الإنصاف والصدق والديمقراطية (هاردينغ 1992: 82 - 101).

ما نشهده اليوم هو ضغط على تاريخ العلم ليقوم بوظائف مختلفة في المجتمع؛ فلم يعد ممكناً النظر للتاريخ بوصفه متحفاً يعرض أخشاب الماضي الميتة، تاريخ العلم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان سجلاً لتطور العقل البشري، بالنسبة إلى العديد من العلماء نجد أن تاريخ العلم قدم فرصة للمشاركة الفاعلة في حاضر العلم - ويبدو أن الأمر في أوضح أشكاله في تاريخ الرياضيات حيث شهدنا منذ بضع سنوات فقط حل مشكلة عمرها على الأقل 300 عام، وتاريخ الرياضيات على أي حال لا يمكن وضعه ضمن إطار المخطط التاريخي للثورة العلمية ولا يبدي مراحل الدورة الكوهنية، في الماضي طبعاً كان كل من التاريخ وتاريخ العلم يلعبان دوراً في إعطاء الهويات للمجتمعات والمؤسسات وهذا الدور للتاريخ ينبغي أن ينتقل مع مرور الوقت إلى الهامش مع استقرار هويات الفروع وبسروز فروع جديدة، ومن ناحية أخرى فإن التاريخ بوصفه سيرة بطولية لعلماء بارزين قدم غالباً الزينة الإنسانية للعلم، خصوصاً عندما تتم المبالغة في تسويق العلم كشيء مجرد مزود بمحرك معرفي ينتج الحقائق حول الطبيعة، ومع تساؤل دور الغاية التقدم في تحديد تاريخ العلم فستلعب هذه النظرة دوراً أكثر فاعلية في تدريس العلم وفي إعطاء الفهم الأعمق للعلماء الممارسين.

التطورات المهمة في مجال تاريخ الاقتصاد والتجارة قد يكون لها

تأثير بارز في الاهتمامات الرئيسية لتاريخ العلوم في المستقبل القريب، الإشكالية الجوهرية التي تولاهما وير كانت فهم صعود الرأسمالية في الغرب؛ مما يعني بطريقة أخرى البحث عن جواب للسؤال التالي: كيف أصبح الغرب غنياً؟، وهذا أمر مرتبط منطقياً بصعود الحداثة ونظريات التحديث؛ فنظرية التحديث كانت مبنية على الثورة العلمية والتقنية وهذه الشؤون كانت متصلة بالسؤال الجوهرى الذي طرحه نيدهام حول العوامل المسؤولة عن صعود العلم الحديث في الغرب، وهكذا فإننا نرى مجموعة من الإشكاليات التي قدمت وحدة موضوعية لعلم الاجتماع وتاريخ العلم من وير إلى نيدهام.

في السنوات الأخيرة خضع مخطط تاريخ الحداثة للعديد من التحديات، من بين الاعتراضات العديدة المقدمة هناك ثلاثة بالغة الأهمية بالنسبة للنقاط التي تهمنا والتي تهم مؤرخي العلم الذين يعملون على تاريخ العلم في الهند، (لا أرغب باستخدام تسمية المؤرخين الهنود للعلم لأن مجموعة المؤرخين الذين يعملون على تاريخ العلوم في الهند تمتد خارج الحدود السياسية للهند) أولها متعلق بإمكانية الدفاع عن العلاقة بين العلم ومشروع التحديث بحد ذاته، فمن ناحية هناك من يشعر الآن بأن هناك فترة من الإنسانية والتفكير المتفتح سبقت الثورة العلمية. مما لا يقل عن مئة عام وأن فترة الثورة العلمية كانت في الواقع فترة ذات تفكير متعلق مما

ينسب إليها (تولين 1990) وثانياً أن مخطط التاريخ العلمي في شرق آسيا عمل لفترة طويلة ضمن إطار (التحديث علم أقل) وفي هذه الدراسات التاريخية هناك تمييز لعمليات تحديث في شرق آسيا وفي الصين واليابان بشكل خاص لم تكن مرتكزة على الثورة العلمية. يشير بعض الاقتصاديين إلى هذه الحالة بصفة التحديث الاقتصادي. وبشكل مشابه تشير البحوث الأخيرة حول الفترة الباكرة من التحديث إلى أن التاريخ العالمي للأربعمئة سنة الأخيرة يشهد «ظاهرة واضحة تتمثل بتعدد الحداثات»، وتضطرنا هذه التطورات الأخيرة إلى إعادة التفكير في فردية ظهور التحديث في الغرب، وخلافاً لشرق آسيا فإن تاريخ العلم في الهند لا يزال عليه وضع التحديث بين قوسين، ضمن مجال التاريخ الحقيقي كثيراً ما تحدى المؤرخون المخطط التاريخي الذي ينظر إلى فترة ما قبل الاستعمار كفترة تراجع وانحدار (بانيكار 1980: 62-80)، ومنظرو أنظمة العالم (برودل ووالرشتاين وفرانك وآخرون) تجادلوا كثيراً حول متى ظهر النظام الاقتصادي العالمي (فرانك 1998، العمل المذكور) ومع استمرار العديد من النقاشات حول الظهور الفعلي لهذا النظام على الأقل حالياً هناك أمر قد استقر تقريباً، وهو أن هذا النظام وجد قبل زمن طويل من بدء التحديث أو الثورة العلمية، وهذا يسحب البساط من تحت قدمي التاريخ الذي يركز على أوروبا ويحفز ظهور مقاربات عالمية متعددة المراكز بشكل ثابت، مع

أنني أعتقد شخصياً أن كون ذلك يجعلها حتمياً متعددة الثقافات لا يزال موضع جدل.

أود أن أنهى هذه المراجعة الموجزة بتلخيص لما حدث وما علينا نحن من مؤرخي العلم الملتزمين بنسخة عالية لصورة تطور العلم أن نتقبله، في الماضي القريب لعبت المقاربات الاجتماعية لتاريخ العلم دوراً مهماً في إحياء مفهومنا والصور الشائعة عن العلم، ثم تحدي بعض هذه التراكيبات من قبل بعض العلماء؛ مما أدى إلى ما عرف لاحقاً بحروب العلم، جوهر المشكلة هو أنه ليس كل علماء الاجتماع يرون العلم ضمن سياقه وأن العلماء يجب ألا يتأبوا عن فكرة النسبية الاجتماعية، النقطة الإشكالية هنا هي النسبية الإبيستيمولوجية أو الحكمية (هاردينغ 1992: العمل المذكور) وهناك عدد من علماء اجتماع العلم ممن يرون في هذا مشكلة، لكن بغض النظر عن هذه الحروب على المناطق الأكاديمية فإن أشكالاً جديدة من المعرفة ولاعبين جدداً كانوا مستبعدين من حيز تاريخ العلوم الحقيقي - وهنا لا أشير فحسب إلى العلوم الإثنية - قد سمح لهم بالدخول في مجال التاريخ وهذا تطور إيجابي يصعب على أي مخطط ليبرالي للتاريخ رفضه، ومن ناحية أخرى يواجهنا هنا تناقض صغير؛ فالدراسات التجريبية والمخبرية وسعت من مفهوم الطريقة العلمية وإبيستيمولوجيا العلم إلى درجة أننا مضطرون للتساؤل إن كان هناك أي شيء يجمع بين

هذه النشاطات المتنوعة التي تحدث في المؤسسات العلمية لتشكّل جزءاً من موضوع واحد يسمى العلم.

إن الاقتصاد السياسي المتغير للمستعمرات السابقة مع استسلامها لضغط الليبرالية الجديدة ومع انجذابها نحو ركاب العولمة يدفع إلى رد فعل بشكل سياسة الهوية والنزاعات الإثنية وفي كل من هاتين الحالتين فإن المجموعات المتمردة الجديدة تسعى للحصول على المجال العام باحثاً عن غطاء شرعي لادعاءاتها من تاريخ متخيل وتخلص من التشكيلات السابقة للتاريخ على أساس أنها ملونة بتحيز المستعمرين والنوايا الإمبريالية، كم من الوقت يحتمل أن تستمر هذه الميول هي مسألة تتوقف على كيفية رد هذه المجتمعات على الأزمات الاقتصادية الضاغطة وعلى كيفية تفاوضها للمرور عبر العولمة، ولكن على المدى الطويل لن تنجح الجينغوية ولن تتمكن من الحفاظ على مناصريها المزعومين، لكن قبل أن يحدث ذلك فهناك احتمال وقوع ضرر غير قابل للإصلاح على البنية الاجتماعية وبعض مكاسب المخطط التاريخي الليبرالي ستكون قد زالت، ومن الجانب الآخر نجد أنه على أطراف البحث العلمي التعاون الدولي، وشبكات البحث وبرامجه تمتد الآن خارج الحدود القومية والطبيعية المتعددة القوميات ليرامج البحث العلمي ستدفع إلى مراجعة المخطط القومي للتاريخ محولة محوره نحو إنتاج المعرفة العلمية، وعلى أية حال

فإن التوتر بين التوصيفات العالمية والوطنية سيستمر وقتاً طويلاً، وهكذا وبينما تكون الصورة الكبيرة لتاريخ العلم إشكالية فإن الوقت قد حان لإعادة رسم الصورة الكبيرة بطريقة جديدة بحيث نحافظ على فكرة العالمية مع الإدراك لإمكانية تدخل السياسة في إنتاج المعرفة.

ملاحظات:

يرى سودر كفيست أن مؤرخي العلم فشلوا في مخاطبة تاريخ العلم المعاصر بسبب كونه يتطلب معرفة لا يمكن تحقيقها بدون تدريب علمي احترافي، وحتى لو أمكن التغلب على هذه العقبة فإنه مع التعرف على التفاصيل الفنية يبرز خطر تحول المؤرخ إلى مناصر للعلم الذي يكتب عنه، وعلى مؤرخ العلم في المستقبل أن يمشي على الحبل من خلال كونه «عالماً ومؤرخاً في الوقت ذاته».

علاوة على ذلك فإن النقاشات الأخيرة حول علم الاجتماع المتعلق بالمعرفة العلمية والتاريخ القائم على معرفة في علم الاجتماع تتعامل مع مدى كون الأبحاث المعاصرة المتعلقة بطبيعة العالم خاضعة لوساطة الأدوات، إضافة إلى وساطات أخرى على عدد من الصعد الأخرى، وقد أدى هذا إلى طرح مسألة الطبيعة الاجتماعية للتركيبات التي ننشئها للمواقع وأشعل جذوة النقاشات حول متى تتوقف العوامل الاجتماعية ومتى تبدأ العوامل غير الاجتماعية، تشرح عالمة اجتماع العلم كارين كنور

سيتينا قائلة: «العلماء لا... يتفاعلون مع العالم مباشرة بل هم يتفاعلون مثلاً مع ما يقوله علماء آخرون حول العالم، والمفاهيم التي يفكرون من خلالها مأخوذة من أدبيات العلم والتفسير التي يفرضونها على نتائجهم التجريبية هي تفسير أسسها علماء آخرون أو أسسوها هم أنفسهم... إنه ليس ما يظهر هناك بالمعنى المجرد بل إنهم علماء يتفاعلون مع بعضهم ومع الأدبيات ومع المعرفة القائمة ومع ما يمكنك القول إنه معرفة قائمة ويوسعونها» (في ويرنر كولهاوت أخذ الدور الطبيعي أو كيف تجري الفلسفة الحقيقية للعلم - منشورات جامعة شيكاغو 1993).

ليس المكان هنا للخوض في النظرية النقدية لما بعد البنيوية والبنائية الاجتماعية لأن هذين الموضوعين قد تمت مناقشتهما بإسهاب في الأدبيات، قارن هاردينغ: العمل المذكور، من أجل المناقشة حول تأثير التطورات في النظرية الاجتماعية للعلم على تاريخ العلم والعكس راجع كتاب دومينيك بستر

Pour une histoire sociale et culturelle des sciences.

Nouvelles Definitions, nouveaux objets, nouvelles pratiques

Annales 50(3): 4871995, 522-

من أجل نقاش ويبيليوغرافيا ممثلة راجع دوروف راينا (منظورات متطورة على تاريخ العلم: سجل لتاريخ الانبهار وزواله في تاريخ الهند

الحديث (الابستولوجية الاجتماعية 1997: 11-13-24).

قارن قضايا من مجلة العلم والتعليم: مساهمات من التاريخ والفلسفة
وعلم اجتماع العلم والرياضيات.

جون ريتشاردز (تاريخ الرياضيات والروح الإنسانية: تقييم نقدي)
أوزيريس 1995: 10: 129-135. من أجل وجهة النظر التي ترى أن
الرياضيات ليست معزولة عن التغير الثوري قارن جوديث في غرايتر
«هل الحقيقة الرياضية تعتمد على الوقت» في توماس تيموتشكو
(المحرر) اتجاهات جديدة في فلسفة الرياضيات بوسطون، بيركهاوزر
1985 الصفحات 201-214، ولكن حتى غرايتر يعترف بأن التغير في
الرياضيات لم يكن (مدمراً) بقدر ما كان في فروع العلم الأخرى.

قارن بحث بير إتيين ويل في هاشيموتو كيزو وكاثرين جامي ولويل
سكار العلوم الشرق آسيوية: التقليد في الخلفية، أوساكا: منشورات جامعة
كانساي 1995.

بيورن ويتروك (الحداثة الباكورة: اختلافات وانتقالات، ديدالوس 127
(3: 19 - 40) لنفس الموضوع راجع أبحاث شمويل إن أينشتات
وفولفغانغ شلوشر حول وجهة النظر المقارنة حول الحداثات؛ شيلدون
بولوك حول الألفية المحكية، سانجاي سوبرامانيام حول الحداثة في
جنوب آسيا.

المراجع

Adas, Michael. 1990. *Machines as the measure of Men: Science, Technology and the Ideologies of Western Dominance*, New Delhi: Oxford University Press.

Basu, A. and P. S. Nagpaul. 1998. *National Mapping of Science: A Bibliometric Assessment of India's Scientific Publications based on Citation Index (1990 and 1994)*, NISTADS REPORT REP 248/98.

Blaut, J. M. 1993. *The colonizer's Model of the World: Geographical Diffusionism and Eurocentric History*, New York/ London: The Guilford Press.

Blue, Gregory. 1999. «Science(s), Civilization(s), Historie(s): A Continuing Dialogue with Joseph Needham.» In S. Irfan Habib and Dhruv Rania (eds). *Situating the History of sciences: Dialogues with Joseph Needham*, New Delhi: Oxford University Press.

Callebaut, Werner. 1993. *Taking the Naturalistic Turn or How Real Philosophy of Science is Done*, Chicago:

University of Chicago Press.

Cohen, I. Bernard. 1994. *The Scientific Revolution: A Historiographical Inquiry*, Chicago: University of Chicago Press.

Crombie, A. C. 1994. *Styles of Scientific Thinking in the European Tradition: The History of Argument and Explanation especially in the Mathematical and Biomedical Sciences*, Duckworth.

Cunningham, Andrew and Perry Williams. 1993. < Decentring the Big Picture: The Origins of Modern Science and the Modern Origins of Science.> *British Journal of History of Science*, 26.

Dennis, Michael Aaron. 1997. < historiography of science: An American Perspective.> in John Krige and Dominique Pestre (eds). *Science in the Twentieth Century*, Harwood Academic Publishers.

Douglas, Susan J. 1980. *Isis*, 81.

Easlea, Brian. 1980. *Witch-hunting, Magic and the New Philosophy: An Introduction to the Debates of the Scientific Revolution 1450-1750*, Brighton: Harvester Press.

Elzinga, Aant. 1996. < The Historical Transformation of Science with Special Reference to Epistemic Drift.> in Christoph Hubig

(ed.). *Cognitio Humana-Dynamik des Wssens und der Werte.*

Akademie Verlag.

Elzinga, Aant. 1999. « Revisiting the Needham Paradox,» in S.

Irfan Habib and Dhruv Rania (eds.), *Situating the History of*

Sciences: Dialogues with Joseph Needham, New Delhi: Oxford

University Press.

Frank, Andre Gunder. 1998. *Reorient: Global Economy in the*

Asian Age, New Delhi: Vistaar Publications.

Fuller, Steve. 997. *Science Concepts in the Social Sciences*, Open

University Press.

Gallison, Peter. 1996. «Introduction: The Context of Disunity,» in

Peter Galison and David J. Stump (eds.), *The Disunity of Science:*

Boundaries, Contexts and Power, Stanford University press.

Gibbons, Michael and Camille Limoges, Helga Nowotony,

Simon Schwartzman, Peter Scott, Martin Trow. 1994. *The New*

Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research

in Contemporary Societies, London: Sage.

Hacking, Ian. 1996. « The Disunities of the Sciences,» in Peter

Galison and David J. Stump (eds.). The Disunity of Science: Boundaries, Contexts and Power, Stanford University Press.

Harding, Sandra. 1992. «After the Neutrality Ideal: Science, Politics, and Strong Objectivity.» in Margaret C. Jacob (ed.). The politics of Western Science 1640-1990, Humanities Press: New Jersey.

Harding, Sandra. 1998. Is Science Multicultural? Postcolonialisms, Feminisms, and Epistemologies, Indian University Press.

Laudan, Rachel. 1993. «Histories of Sciences and their Uses: A Review to 1913.» History of Science, xxxl.

Liedman, Sven-Eric. 1997. «The Crucial Role of Ethics in Different Types of Enlightenment (Condorcet and Kant), « in Liedman (ed.). The Postmodernist Critique of the project of Enlightenment, Poznan Studies 58, Rodopi: Amsterdam.

Merchant, Carolyn. 1980. The death of Nature: Women, Ecology and the Scientific Revolution, Harper and Row.

Soderqvist, Thomas. 1997. The Historiography of Contemporary Science and Technology, Harwood Academic Publishers.

- Shapin, Steven. 1996. *The Scientific Revolution*. University of Chicago Press.
- Toulmin, Stephen. 1990. *Cosmopolis: The Hidden Agenda of Modernity*. University of Chicago Press.
- Pannikar, K. N. 1980. «Cultural Trends in pre-colonial India: An Overview,» *Studies in History*, (2).
- Peiffer, Jeanne. Forthcoming. « France», in J. Dauben and C. J. Seriba (eds.), *Writing the History of Mathematics its historical Development*, Science Network: Birkhauser-Basel.
- Rania, Dhruv and S. Irfan Habib. 1999. « The Missing Picture: The Non-Emergence of a Needhamian History of Sciences of India,» in S. Irfan Habib and Dhruv Rania (eds.), *Situating the History of Sciences: Dialogues with Joseph Needham*, New Delhi: Oxford University Press.
- Rania, Dhruv. 1999. « Non-West and the Transmission of Modern Scientific Knowledge: Basalla's Three Phase Model in the History of Science Revisited,» *Science as Culture*, 8, (4).

الفصل الرابع

فكرة المساواة بين الجنسين: من الرؤية التشريعية إلى الممارسات اليومية للعائلة^(١)

(١) لقد كنت هذا البحث عندما كنت في جامعة هارفرد ثم صممت أول برنامجي لدراسة الإعلام والنوع، وهو معبئ بدعمه أستاذة الحكومة للدراسات العسكرية والهدية ومعهد هارفرد للتعليم ومركز آسبا، وأوجه الشكر إلى كل هذه الجهات، كما أشكر حابيت مير ومير نيوارتي وزوميلانا بار وحموديت بروس وماري كاتسنتين ورس إيه أن هارالي ملاحظاتهم القيمة على المسودة السابقة، كما أشكر مساعدتي في البحث رامي ديكسيت؛ مجهوده في إيجاد كل المواد التي طسها.

Ahmedyassin90

نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

بيننا أغاروال

هل للرجل أن يكون حراً إن كانت المرأة مستعبدة؟
... حسناً أنت تعرف

ما هي المرأة، فلم تولد بين النساء
من تستطيع أن تختار إلا أن ترتشف كأس الحزن المرير
الذي يتدفق أبداً من المسوقين إلى من يضطهدهم

الشاعر شيلي

يرسم الشاعر شيلي صورة قائمة، ولكنه يقدم فكرة عميقة: تحرر الرجال
مرتبط أصلاً بتحرر النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين بالتالي لا يهم
النساء فقط بل هو من الهموم العميقة للرجال، كما يجادل هذا المقال إن
تحويل المؤسسات الاجتماعية المرتبطة بعدم المساواة بين الجنسين وجني
الثمار الموعودة لهذا التحول سيتطلب جهوداً مشتركة من كل من يسعى
لإقامة مجتمع عادل وإنساني.

القليل من التشريعات جسدت تحولاً دراماتيكياً في رؤية المساواة بين
الجنسين في المجتمع الهندي بقدر ما حدث في الدستور الهندي لعام
1950 وقانون الوراثة الهندوسي (HSA) لعام 1956، فأولهما قدم
وعداً بالمساواة أمام القانون وعدم التمييز على أساس الجنس في الحقوق

الجوهرية والثاني (على الرغم من احتوائه على نقاط عدم مساواة) سعى إلى تحويل الأنظمة الأساسية للإرث من وضع فيه انعدام هائل للمساواة إلى مساواة لدرجة كبيرة؛ فبينما في السابق كانت معظم النساء الهندوسيات لا يستطعن الوراثة إلا بعد أربعة أجيال من الذكور الأبوين وحتى في هذه الحالة كن يرثن بفائدة محدودة أما قانون الوراثة الهندوسي (HSA) فقد أعطاهن حقوق الوراثة على قدم المساواة مع الإخوة (أو الأبناء) فيما يخص معظم أشكال الثروة، وتطبيق كلا القانون بني على رؤية المساواة بين الرجال والنساء مع أن قانون الوراثة الهندوسي في صيغته قصر بعض الشيء عن هذا الهدف.

ومع ذلك فإن المساواة يجب تجسيدها ليس فقط في القوانين ولكن أيضاً في المؤسسات وممارسات الحياة اليومية، في الهند كما في أي مكان آخر فإن الفجوة المتسعة بين الحقوق القانونية وحقوق الأمر الواقع وبين الفكرة الآخذة في الاتساع بين فكرة حقوق المرأة كما هي في الأوساط العالمية وفي المؤتمرات الدولية والتحقيق المحدود لمثل هذه الحقوق في الممارسات المحلية.

في الممارسات الفعلية مثلاً معظم النساء الهنديات يقيمن من دون ممتلكات، وجد استبيان لعينة تم إجراؤه مؤخراً، أنه على مستوى الهند يكاملها فقط 13% من النساء اللاتي يملك آباؤهن أرضاً ورثن بصفتهن

بنات وأن 515 فقط من النساء اللاتي يملكن أزواجهن أراضي ورثن بصفتهم أرامل، وهذا يعني أن 87% من نساء العينة اللاتي لهن الحق كبنات و49% من اللاتي لهن الحق كأرامل لم يرثن (أغراوال 1998)، وأيضاً الأرامل اللاتي يرثن يملكن الأرض عادة بالتشارك مع الأبناء ولا يمكنهن في الواقع إلا ممارسة القليل من التحكم بها، وهناك نموذج مشابه لعدم توريث النساء بين سكان المدن كما في دلهي (باسو 1999).

إن تمثيل النساء في المواقع العامة لصناعة القرار يظل أيضاً منخفضاً بشكل كبير؛ فمنذ الاستقلال حصلت النساء على أقل من 10% من المقاعد في كل من المجلس الأدنى والأعلى في البرلمان وهذه الفجوة متسعة في كل المواقع الإدارية والبيروقراطية العليا، ومستويات محو الأمية للنساء أقل من نصف نسب الرجال في عدة ولايات وتعادل الثلثين في معظم الولايات، والنسب المنخفضة والمتناقصة للإناث مقابل الذكور (929 في إحصاء 1991) تشير إلى انتهاك لحق الحياة نفسه.

والذي يكمن وراء هذه الفجوة بين فكرة المساواة بين الجنسين المقدسة في دستورنا ومعظم قوانيننا وقبولها العام، كما هو مشروح بإسهاب في هذا المقال، في رأيي أن العقبة الأهم - بشكل خاص ولكن ليس فقط بخصوص المساواة الاقتصادية - تكمن في التهديد الذي يظهر أنه يهدد استقرار وانسجام وحدة العائلة، وهذا التهديد يرسى بشكل خاص فيما

يتعلق بامتلاك المرأة لممتلكات مما يقدم صلة أكثر مباشرة بالاستقلال الاقتصادي مما للتعليم أو سوق العمل، والسؤال الأهم لحقوق المرأة في الالفية الجديدة هو: ما الأشكال التي تحتاج الأسرة الهندية من خلالها إلى التأقلم بحيث نستطيع التحرك نحو شراكة تتمتع بالمساواة الاقتصادية بين النساء والرجال في الممارسات اليومية؟

أتابع مسألة مساواة النساء من خلال مقولة المساواة الاقتصادية؛ لأنني أرى المساواة الاقتصادية بصفاتها الوسيط المركزي (لكن ليس المقرر الوحيد) في تحقيق المساواة بين الجنسين في المجالات الأخرى، أيضاً مع أن الطبقة والانتماء الاجتماعي والعرقية تمثل أبعاداً مهمة لانعدام المساواة في المجتمع الهندي؛ مما يمكن أن يشكل آثار عدم المساواة بين الجنسين بطرق معقدة فإن القضايا التي أناقشها في هذا المقال لها صلة أرى أنها تمتد إلى كافة التقسيمات طبقية والاجتماعية حتى لو اختلف مغزاها بين تلك التقسيمات.

الخوف المتفشي

الخوف من أن المساواة بين الجنسين من الناحية الاقتصادية قد يكون له تأثير خطير في خلخلة استقرار الأسرة أو حتى أن يسبب انهيارها يظهر في أكثر صوره سفوراً فيما يخص حقوق الملكية للمرأة، في أواخر

الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين كان التعبير عن هذا الخوف في أشد أشكاله لدى معارضي القانون الهندوسي الذي كان يقدم للنساء حقوقاً كبيرة في ثروة الوالدين؛ ففي عام 1948 في اتفاقية معادية للقانون الهندوسي في أرجاء الهند قيل إن «تقديم حصة المرأة من الميراث» سيسبب «خللاً في نظام العائلة الهندوسية التي عملت على مرور العصور كمؤسسة تعاونية للحفاظ على الروابط العائلية وممتلكات العائلة واستقرارها» (كومار 1983: 98) وقد طرحت مثل هذه المخاوف في مناقشات اجتماعات مؤتمر الناضحين حول القانون في عام 1949، فمثلاً سأل مشرع الكونغرس من غرب البنغال بانديت لاكشمي كاتنا مايترا «هل سنطبق قانوناً يسهل تفكيك أسرنا؟» (GOI، 1949، 1011) كما صرح بانديت ثاكور داس بأن إعطاء حصص من الثروة للبنات سيقود إلى «مشاكل لا تنتهي» و«لا يؤدي إلا إلى الكارثة» (GOI: 1040: 917) وبعد ذلك بعامين في المناقشات البرلمانية حول القانون جادل مشرع الكونغرس السيد إم أي آيانغار بشكل مشابه بأنه إذا ورثت البنات فإن ذلك «سيفكك الأسرة في نهاية المطاف، ففي الواقع ستختار النساء أن لا تزوج على الإطلاق، وعلى حد تعبيره: فليخلصنا الله من... وجود جيش من النساء العازبات» (GOI، 1951: 2530).

لم تكن تلك آراء أقلية بل كانت تلاقي صداها لدى الكثيرين، وفي

أيلول 1951 أبدى عشرة مشرعين ممن تحدثوا عن المشروع بينما عارضه 90 (كلهم رجال) والسبب الأكبر للمعارضة كان التهديد المفترض للعائلة وتقطيع عرى العلاقات ضمن الأسرة (إيفيريت، 1979: 172).

عكست هذه الآراء مخاوف يبدو أنها منتشرة لدى السكان كما بدا من خلال الأدلة الإثنوغرافية المجموعة في أوائل ستينيات القرن العشرين بعد تمرير قانون الوراثة الهندوسي بفترة قصيرة؛ فعالم الإنسانيات كي إسواران مثلاً ذكر أن سكان قرية شيفابور في مايسور رأوا في مثل هذه القوانين «مخططاً شريراً مقصوداً لتدمير العائلة والأخلاق» القرويين (والكاتب لم يوضح إذا ما كان من بينهم نساء) شعروا بأن «هذه المساواة سترتب عليها عواقب حتمية من تزايد حالات الطلاق والتخلي عن الأسرة والخيانات الزوجية والقضاء على المحبة بين الزوج والزوجة وحرمان الأطفال من الحياة الطبيعية المؤكدة وتخريض الأخ على أخيه والابن على أبيه والرجل ضد الرجل وببساطة فإنه سيفتت المجتمع من خلال النخر في أسس الروابط الاجتماعية» (إسواران 1968: 183).

مثل هذه المخاوف لا تزال تسيطر على الإدراك حتى اليوم وبعد عقود من الاستقلال، في حزيران 1989 مثلاً وفي حلقة بحث حول إصلاح الأراضي لدى لجنة التخطيط الهندية عندما قدمت عرضاً بناءً على دعوة إلى اجتماع للبيروقراطيين الكبار ووزيرين حيث قال وزير الزراعة: «هل

تقترح أنه يجب النساء حقاً في الأرض؟ ماذا تريد النساء؟ أن يفككن العائلة؟».

الخوف من أن النساء إذا امتلكن حقوقاً في الملكية فإنهن سوف يبقين بدون زواج أو يطلقن أزواجهن يتم التعبير عنه بعدة أشكال من بينها المقارنات مع الغرب: «إذا حصلت النساء على استقلال زائد فستصرفن مثل النساء الغربيات، انظر إلى نسب الطلاق المرتفعة هناك».

هل الخوف مبرر؟ هل ستفكك الأسر فعلاً إذا أصبحت النساء مساويات للرجال من الناحية الاقتصادية؟ كما سأقول لاحقاً، إن هذا لن يحدث إطلاقاً، ولكن حتى لو كان هذا سيؤدي فعلاً إلى خلخلة بنية الأسرة فإننا نحتاج لنسأل: ما هو ذلك الأمر الأسر الهندية الذي يجعل الناس يخشون أن النساء سيتركهن بمجرد حصولهن على خيارات أخرى؟ ما هو نوع الأسر التي نريد أن نعيش فيها مع انتقالنا إلى القرن التالي؟

قبل أن أتعامل مع هذا السؤال يبدو من الأفضل أن أسأل: لماذا فكرة تعليم النساء (والذي أيضاً فيه احتمال تقوية الاستقلال الاقتصادي للنساء) لم يواجه المعارضة المبررة ذاتها مثل حقوق الملكية للنساء؟ والجواب - كما أعتقد - هو أن تعليم النساء لا يبدو أنه يهدد استقرار الأسرة بالطريقة ذاتها مثل المساواة في حقوق الملكية، وذلك للأسباب التي سنذكرها أدناه.

تعليم متساوٍ

بينما فكرة تعليم النساء قد تلاقي قبولاً اجتماعياً فإن البنات والأولاد لا يتلقون بالضرورة نفس التعليم والمهارات؛ فالفتيات يمكن إعطاؤهن مهارات تكون مفيدة أكثر في البيت بينما يتلقى الأولاد مهارات من أجل سوق العمل، وعلاوة على ذلك فمهما كانت المهارات المعطاة فإن التعليم لا يترجم أوتوماتيكياً إلى استقلال اقتصادي؛ فليس كل النساء اللاتي يتلقين التعليم سيبحثن عن عمل وليس كل اللاتي يبحثن عن عمل سيجدنه، فإن لم يكن هناك طلب كافٍ في سوق العمل فإن المرء قد يحمل مؤهلات عالية ومع ذلك يبقى دون عمل وفي الواقع فإن الكثيرين من المتعلمين العاطلين عن العمل في الهند يواجهون هذا المصير.

التعليم الخاضع للتمييز بين الجنسين هو في الواقع مؤشر بارز في النقاش المستمر منذ زمن طويل حول تعليم النساء؛ ففي أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين مثلاً حمل طيف واسع من الأشخاص المؤثرين قضية تعليم النساء في الهند كالمصلحين الاجتماعيين والمبشرين المسيحيين والمنظمات النسائية التي برزت في عشرينيات القرن العشرين والعديد من النساء الغربيات اللاتي أتبن إلى الهند وانخرطن في نضال الهند من أجل الإصلاح الاجتماعي والحرية السياسية.

لكن ما وعدت به النساء لم يكن تعليمًا (مساوياً) بل تعليم يجعل النساء

أمهات وزوجات أفضل، «فالمكان الجوهرى للنساء المتعلّقات ظل هو المنزل» (تشارجي 1993: 128)؛ فكان من الممكن تعليم فضائل بشرط أن يحقق سلوكهن شروط الحشمة والروحانية والفضائل المنزلية، كما يقول تشارجي (1993: 129 - 130): «كان من المراد للتعليم أن يغرس في النساء فضائل... الانتظام والاقتصاد والنظافة والحس الشخصي بالمسؤولية والمهارات العملية كالقدرة على القراءة والكتابة والحساب والمحافظة على النظافة والقدرة على إدارة المنزل وفقاً للشروط الفيزيائية والاقتصادية التي يفرضها العالم الخارجى».

ما إن يتم التوضيح أن المرأة يمكنها الحصول على التحسينات الثقافية التي يقدمها التعليم الحديث (دون تهديد موقعها في البيت) فإن «التعليم الرسمي لا يصبح مقبولاً فحسب بل في الواقع يصبح من متطلبات البادراماهيلا (المرأة المحترمة) الجديدة» (المصدر السابق 128)، الرجال سيتعاملون مع العالم المادي الخارجى الذي ستعزل عنه نسبياً الأسرة (عالم النساء).

لم يكن المصلحون الهندود الهندوس هم من يرون أن تعليم النساء يجب أن يكون لغايات مختلفة عن تعليم الرجال، بل كذلك اعتقدت النساء الهنديات والغربيات، فمثلاً مؤتمر كل نساء الهند (AIWC) وهو منظمة نسائية كبرى تأسست عام 1927 (واستمرت حتى الآن) أكد آنذاك أن

تعليم النساء يجب أن يكون مكتملاً لدورهن كزوجات وأمهات (فوربز 1996 باسو وريي 1990) والعديد من النساء الغربيات الناشطات في الهند اتخذ الرأي القائل بأن تعليم الذكور والإناث يجب أن يتوافق مع أدوارهم الاجتماعية المختلفة؛ فمثلاً آني بيسانت، وهي إحدى أكثر النساء تأثيراً من تلك المجموعة التي انتخبت أيضاً كرئيسة للكونغرس الوطني الهندي في عام 1917 قالت: «افترض أنه لا يوجد بين الهندوس... من يرغب في تعليم بناته ليرسلهن إلى العالم ليكافحن مع الرجال لكسب لقمة العيش» (منقول في جاياواردينا 1995: 129 والتأكيد من عندي).

«الحركة الوطنية لتعليم البنات يجب أن تكون حركة تلبي الاحتياجات الوطنية والهند تحتاج لزوجات وأمهات تلقين تدريباً نبيلاً، وحاكمات حكيومات وحنونات للمنازل ومعلمات متعلمات للصغار ومستشارات نافعات لأزواجهن وممرضات ماهرات للمرضى بدلاً من خريجات شابات متعلمات من أجل المهنة» (المصدر ذاته: 130).

وعلى العكس وبالنسبة للنساء في بلدها بريطانيا ظلت بيسانت تدعم الحركات المكافحة لحقوق النساء والتعليم المهني (المصدر ذاته: 131).

وبشكل مشابه رفضت مارغريت نوبل (الأخت نيفيديتا) النمط (الغربي) للتعليم قائلة: «أبعد قرون من الأنوثة الهندية القائمة على نموذج سيتا وسافيتري... ننحط إلى خلق المغناجات والمطلقات؟» (المصدر ذاته:

190) ومع أن بعض النساء الهنديات والغربيات (مثل بانديتة راماباي ومارغاريت) فضلن التعليم المتساوي للجنسين فإن وجهة النظر سيطرت على العموم.

وحتى في المجتمعات الأمومية مثل نايار وكيرالا اللذين يمتلكان تاريخاً طويلاً في تعليم الإناث من الملاحظ وجود اختلاف بين الجنسين في نوع التعليم الذي يتلقاه الجنسين، وهندما كانت فرص التعليم والتوظيف تتسع أثناء القسم الأول من هذا القرن يبدو أن معظم النساء في نايار لم يتلقين تعليم (مهنيًا) (أرونيما 1992) ومن هنا فإنهن لم يكن في الوضع ذاته مثل أزواجهن وإخوتهن للاستفادة من فرص العمل والإمكانات المترافقة للحصول على الثروة التي كانت آخذة بالفتح آنذاك.

بالطبع إن فرص تعليم النساء قد توسعت بشكل كبير منذ الاستقلال بما في ذلك فرص كافة أشكال التعليم المهني، ولكن لا تزال هناك اختلافات كبيرة في الأهمية النسبية المتعلقة على تعليم الفتيات والأولاد والهدف المراد منه، وضع المرأة لا يزال يعرف بشكل أساسي من خلال الزواج والبيت والموقد وبشكل ثانوي فقط من خلال الاستقلال الاقتصادي، وهذا ينعكس من خلال الاختلاف بين الجنسين في التسجيل المدرسي ونسب التسرب من الدراسة ومستوى التعليم الذي يتم تحصيله والتسجيل في الجامعات والمواد المختارة، فيما يخص التسجيل مثلاً في عام 1986-

87% 51 من الفتيات الريفيات (بالمقارنة مع 26% من الأولاد) في المجموعة العمرية بين 12-14 لم يسجلن أبداً في المدارس (دريز وسن 1995) وحتى عندما كان الآباء يرسلون الفتيات إلى المدرسة فإن معظمهم كانوا يفعلون ذلك بشكل أساسي من أجل تحسين فرص زواجهن من رجال ذوي تعليم حسن ووظائف جيدة بدلاً من تحسين فرص عملهن.

وفي الجامعات أغلبية الفتيات لا يزلن يخترن الفنون والإنسانيات وغالبية الفتيان يخترن المواد التقنية (مثل الهندسة والتجارة والعلوم) في عام 1971 وكان 72.3% من الإناث اللاتي يحملن شهادة جامعية و47.3% من الذكور الذين يحملون شهادات جامعية، مختصين في الآداب والعلوم الإنسانية (أغاروال 1976: 188)، ولا يظهر تحليل أجراه دورايسوامي ودورايسوامي لبيانات أحدث أي تغير دراماتيكي، وقد لاحظ أيضاً أن «الرجال يتخصصون في مهارات تخص السوق والنساء يكتسبن مهارات أكثر تخصصاً في البيت». ومع أنه مما لا شك فيه أن هناك الكثير من الطبيبات والعالمات ومحلات الأعمال والصحفيات وما إلى ذلك فإن هذا لا يغير الصورة الأكبر لنمط التعليم الذي يميز بين الجنسين. إن التعليم غير المتساوي يقلل من فرص النساء للكسب وإمكانات الاستقلال الاقتصادي، إن العديد من النساء المتعلّمات لا يبحثن عن عمل، في عام 1971، 36% من الإناث اللاتي يحملن شهادة

جامعية بالمقارنة مع 5% من الذكور الذين يحملون شهادة جامعية لم يكن يبحث عن عمل (أغاروال 1976) والصورة لم تتغير دراماتيكيًا من ذلك الحين، والنساء اللاتي يبحثن عن عمل ينتهي بهن الأمر في مستويات أدنى بكثير من السلم المهني ويتلقين نسب دفع أقل، وهذا يتعلق جزئيًا بالمؤهلات الأولية؛ فأولئك الذين يحملون شهادات جامعية في الآداب والعلوم الإنسانية يواجهون نسب بطالة أعلى من خريجي المجالات الأخرى ويحصلون على أعمال أقل إغراء ولكنه يتعلق جزئيًا أيضاً بعوامل تخص الجنس؛ فالمسؤولية عن العناية بالأطفال والعمل المنزلي يجعل من النساء أقل حركية وأقل قدرة على الحفاظ على عمل بدوام كامل على مدى الحياة؛ فالقيم الاجتماعية تتطلب حتى من النساء ذوات المؤهلات المهنية العالية أن يتقلن وفقاً لمهن أزواجهن، والنساء اللاتي يحملن نفس مؤهلات أزواجهن ينتهي بهن الأمر في مهن أقل من حيث الأجور، لكن هناك أيضاً تمييزاً جنسياً في سوق العمل، سواء في ممارسات الاستئجار أو في مستويات الأجور؛ فأرباب العمل غالباً ما يفترضون أن النساء سيكون أقل التزاماً وأقل قدرة على تلبية مسؤوليات عملهن بسبب دورهن المنزلي أو أنهن سيتركن العمل عندما يتزوجن أو أنهن يمتلك قدرات أقل من الرجال مهما كانت الالتزامات المحددة والقدرات لدى تلك النساء وهذا غالباً ما يقود لتفضيل الرجال على النساء أو تلقيهم أجوراً أعلى من النساء.

اللاتي يحملن المؤهلات ذاتها.

وهكذا فإن أي تهديد يمثله تعليم النساء على استقرار الأسرة في المخيلة العامة يحد منه انعدام المساواة في التعليم والفجوة بين التعليم والتوظيف.

فرص التوظيف غير المتساوية

دون أي من التعليم والملكية (كما هو مناقش أدناه) فإن فرص النساء للاستقلال الاقتصادي محدودة جداً، واليوم وبالمقارنة مع 58% من كل الذكور العاملين و78% من الإناث العاملات (86% من الإناث العاملات الريفيات) يعملون في الزراعة، وضمن مجال الزراعة تكون النساء إما عاملات غير مأجورات في مزارع الأسرة التي يمتلكها الذكور أو عاملات يتقاضين أجراً زهيداً في مزارع الغير، وكعاملات في الزراعة تظل النساء يتقاضين أجوراً حقيقية أقل من الرجال في معظم الولايات ومعدلات كسب أقل في كل الولايات، وارتفاع الأجور الزراعية الحقيقية لكلا الجنسين والانخفاض في الفجوة بين أجور الجنسين والذي كان واضحاً في أواسط السبعينيات وأواسط الثمانينيات من القرن العشرين لم يستمر في التسعينيات (أغاروال 1998 ب)

خارج مجال الزراعة فرص الكسب للنساء الريفيات أقل بكثير من فرص الرجال وهي تزداد ركوداً، بين عامي 1988 و1994 بينما 29% من

الذكور الذين دخلوا القوة العاملة الذين تبلغ أعمارهم أكثر من 14 عاماً تم امتصاصهم إلى قطاع العمل غير الزراعي، نجد أن 1% من العاملات اللاتي دخلن سوق العمل تم امتصاصهن ونسبة الامتصاص المنخفضة للنساء توافقت مع كساد عام في العمل الريفي غير الزراعي في فترة ما بعد الإصلاح (المصدر ذاته).

وعلاوة على ذلك فإن قطاع العمل غير الزراعي متنوع جداً ويحتوي أعمالاً عالية المردود أو عالية الأجور وأعمالاً منخفضة المردود أو منخفضة الأجور، وهذه التنوعات واضحة سواء من الناحية الإقليمية أو من ناحية الجنس، ويوحى استبيان تم إجراؤه على امتداد البلاد في عام 1987 من قبل اللجنة الوطنية حول النساء الموظفات ذاتياً أو في القطاع غير الرسمي (شراماشاكي 1988) ودراسات صغرى أجريت على النساء العاملات في مهن ماء، أن النساء يتركزن بشكل مرتفع في الجهة المنخفضة الأجر وغير الآمنة من طيف الكسب في المهن غير الزراعية، وهذا بالرغم من العديد من الجهود الصغرى والوسطى من جهة منظمات النساء وغيرهن لتقوية قدرات النساء على إقامة مشاريع على امتداد البلاد. إن عبء العمل المنزلي وانخفاض حركتهن وتعليمهن وقلة الموجودات القابلة للاستثمار لديهن تحد كثيراً من مدى خياراتهن خارج المزارع.

أسبقية الممتلكات

على العكس من المنظورات المحدودة لاستقلال النساء الاقتصادي التي يتيحها التعليم غير المتساوي وسوق العمل الذي لا يسمح بالمساواة فإن الحصول على ممتلكات يمثل طريقة أكثر مباشرة بكثير (غير مؤجلة) للاستقلال الاقتصادي سواء من داخل أو من خارج الأسرة.

خذ مثلاً الأرض القابلة للزراعة وهي الشكل الأكثر أهمية من الممتلكات في الريف الهندي، إذا امتلكت امرأة ريفية حقلاً لها فإن ذلك قد يكون مصدراً مباشراً للدخل والأمان الاقتصادي من الناحيتين المباشرة وغير المباشرة (من أجل التوسع راجع أغراوال 1994) والميزات المباشرة لا تتبع فقط من إمكانات الإنتاج التقليدي مثل زراعة المحاصيل ولكن أيضاً من خيارات الإنتاج الأخرى مثل زراعة العلف لتربية الأبقار الحلوب أو الحيوانات الصغيرة أو حراثة حديقة خضراوات أو زراعة الأشجار وما إلى ذلك.

إضافة إلى ذلك فإن الأرض تقدم ميزات غير مباشرة مثل تسهيل الحصول على القروض من المصادر المؤسسية أو الخاصة والمساعد على المحافظة على سعر العمل الزراعي واستخدام الأراضي كموجودات قابلة للرهن أو البيع في الأزمات، بعض الأراضي عادة ضرورية حتى لبدء مشروع ريفي غير زراعي فأنتك الذين يملكون أراضي يملكون فرصاً غير زراعية

أكبر بالمقارنة مع أولئك الذين لا يملكون أراضي، كما أن احتمال حصول النساء على عمل يزداد أيضاً إذا كان لديهن أرض.

بكلمات أخرى يمكن للأرض أن تحسن فرص النساء لتحقيق دخل مستقل سواء من خلال إمكانات الإنتاج المباشر أو تقوية الكسب من مصادر أخرى، هذه الآثار غير المباشرة على قدر كبير من الأهمية حيث إن معظم الأسر ليس لديها ما يكفي من الأرض لتعاش على هذا الأساس فقط وعليها أن تعتمد على نظام معيشة متنوع، وللتمكن من ذلك فإن حتى قطعة صغيرة من الأرض يمكن أن تحقق فرقاً كبيراً.

وبالنسبة للنساء المسنات فإن الأرض أو الممتلكات الأخرى أيضاً تحسن من إمكانية حصولهن على مصادر من الأسرة ويمكن استخدامها كوسيلة للمساومة من أجل المزيد من العناية والدعم من أسرهن، بالنسبة للبعض فإن مجرد امتلاكهن للأراضي يساعدهن بينما قد تحتاج الأخريات إلى استخدام الأرض للمساومة العلنية حيث يعدن بالأفضلية لمن يقدم لهن عناية أفضل من بين أفراد أسرهن (باسو 1999) وكما يقول الكثير من المسنين «من دون ممتلكات الأبناء لا يعتنون بوالديهم» (كالدويل وزملاؤه 1988)، من الملحوظ هنا أن الممتلكات (خلافاً للتعليم والتوظيف) هي موجودات قابلة للنقل ويمكنها لذلك أن تساعد في المساومة على صفقة أفضل داخل وخارج الأسرة.

بالنسبة للنساء الريفيات فإن السيطرة على أراض تقوي من خياراتهن الاقتصادية وفرص بقائهن سواء داخل الأسرة أو في الاستقلال عنها، والأشكال الأخرى تساعد أيضاً فامتلاك منزل مثلاً يشكل مصدراً مهماً للأمان الاقتصادي وملجأ اجتماعياً في حال تفكك الأسرة.

وفي السياق المدني أيضاً فإن امتلاك منزل يمكن أن يزيد كثيراً من خيارات المرأة، سواء من الناحية الاقتصادية (سواء عاشت في المنزل أو استأجرت خارجاً) أو من الناحية الاجتماعية حيث إن سوق الإيجار للنساء اللاتي يعشن خارج إطار الأسرة لا يتشكل فقط من خلال السعر بل من خلال الشروط الاجتماعية، كما أن قطعة أرض في المدينة يمكن أن تقدم للنساء خيارات لكسب العيش من نشاطات تتعلق بإقامة مشاريع.

إن الصلة بين الاستقلال الاقتصادي وبين الملكية وخاصة ملكية شيء منتج مثل قطعة أرض مباشرة أكثر من صلته بالتعليم أو سوق العمل، إن كون هذه الصلة مباشرة هو الذي يغذي الخوف العام من أن المجتمع سيخسر الأسرة إن حصلت النساء على الثروة.

ثبات الأسرة

هل حقاً ستؤدي المساواة الاقتصادية للنساء إلى عدم استقرار الأسرة؟
الجواب من وجهة نظري هو: ربما ولكن ليس بالضرورة.

معظم الناس لديهم صورة مثالية عن الأسرة وخلافاً للسوق الذي يفترض أنه محكوم بالمصالح الذاتية الصرفة فإن الأسر ينظر إليها بوصفها مليئة بالمحبة والإيثار، وأنها «القلب في عالم لا قلب له». والمصادر والمهام تعتبر مقسمة بإنصاف وبالنظر إلى حاجات كل شخص، ويفترض أن الدخل يتم تجميعه والتفضيلات تكون مشتركة والقرارات تتخذ بشكل جماعي والخلافات أنها لا تبرز أو أنها تحل بسهولة.

لكن حقيقة معظم الأسر الهندية مختلفة تماماً؛ فأفراد الأسرة لا يشتركون بالضرورة في التفضيلات أو يجمعون دخلهم معاً أو يتخذون قرارات مشتركة، فبعض التفضيلات قد تكون مشتركة وبعضها غير مشتركة، وبعض الأسر قد تجمع دخلها أم البعض الآخر فلا، وبعض القرارات قد تتخذ بشكل مشترك أم البعض الآخر فلا، كما لا يعتبر التشارك المنصف من الصفات العامة للأسر، ففي الواقع نجد أن المصادر والمهام موزعة بشكل غير منصف وخاصة على طول الخط الفاصل بين الجنسين، فهناك انعدام هائل للمساواة بين الجنسين في توزيع المصادر الرئيسية للعناية الصحية والتعليم وفي بعض المناطق حتى الطعام، وهذا الانعدام في المساواة يظهر في أكثر صوره سفوراً في نسب الجنسين التي تميل ضد الإناث نتيجة للإهمال الذي يصل لحد يهدد حياة البنات، فهذا الإهمال لا يمكن شرحه فقط من خلال الشح والفقر، فالأسر الميسورة في المناطق المزدهرة أيضاً

تمارس التمييز، وبعض أقل النسب للجنسين توجد في بعض أكثر ولايات الهند ازدهاراً مثل هاريانا والبنجاب، ولكن حتى عندما تنجو البنات فهناك تمييز بين الجنسين في العناية الصحية والتعليم وما إلى ذلك.

العمل المنزلي يظل من واجبات النساء والبنات، في العائلات الفقيرة تقوم النساء بأنفسهن بهذه المهام ولكن حتى في أسر الطبقة الوسطى حيث تستأجر البيوت مساعدات فإن المسؤولية لضمان إنجاز هذه المهام تظل في يدي النساء، ولا يستطيع المستنون الحصول على العناية الحانية من الأبناء وبينما يستطيع المستنون الذين يمتلكون ثروة (عادة من الرجال) استخدامها للضغط فإن المستنين بدون ثروة (عادة من النساء) عادة ما يواجهون الإهمال، ففي الواقع النساء هن من يقمن بتقديم العناية للأقارب المسنين (باسو 1999) وأخيراً هناك نسبة مرتفعة للعنف المنزلي ضد النساء وهي تختلف حسب الطبقات ولكنها تتجاوز حدود الطبقات كما يتم تسجيل حالات من الإساءة ضد الأطفال، ومن الواضح أن الإيثار والحب والاهتمام المتبادل ليست القيم الوحيدة التي تحدد كيفية تعامل أفراد الأسرة مع بعضهم، وبالتأكيد فإن هذه الأسر ليست الأثر المثالية في الخيال الشائع. هناك عدد كبير ومتزايد من الأسر التي تحكمها إناث بحكم الأمر الواقع بسبب وفاة الزوج أو الانفصال أو هجرة الذكور: تتراوح التقديرات بين 20% و35%، ومع أن نسب الطلاق الرسمي لا تزال منخفضة بالمقارنة

مع الغرب فإنها تتصاعد (بوثن 1989) والأرقام حول الطلاق الرسمي لا تغطي الأعداد الكبيرة من التخلي عن الأسر أو تزوج الرجال ثانية دون طلاق رسمي، ليس من السهل الحصول على بيانات منظمة حول مستويات الطلاق الاجتماعي (مميزاً له عن الطلاق القانوني) والزيجات الثنائية ولكن الاستبيانات التي أجراها ناشطون في بعض المناطق وخبرات عمال القواعد الشعبية في القرى تبدي ظاهرة مفزعة، فمثلاً، وفقاً لتقييم قام به ناشطون في ماهاراشترا في عام 1987 كان هناك نحو 2000 امرأة تخلى أزواجهن عنهن فقط في منطقة سانغامنر السكنية (منطقة أحمدناغار في ماهاراشترا) ونحو 20 - 25 ألفاً في منطقة أحمدناغار، ومن بين 621 امرأة ممن تم التخلي عنهن وتمت مقابلاتهن من قبل الناشطين في 55 قرية من منطقة سنغامار فإن 595 من الأزواج تزوجوا ثانية من دون الحصول على طلاق قانوني (داتار وأوبندرا 1993: 154) والنساء اللاتي تم التخلي عنهن كن من كلتا الطبقتين الفقيرة والمتوسطة ونسبة قليلة منهن فقط كان لديهن عمل وأغلبهن يواجهن مشكلات في إيجاد عمل ومأوى وإطعام الأطفال، ومع أن الناشطين تبينوا قضيتهم فإن إعادة التأهيل يحد منها افتقار النساء لمصدر اقتصادي مستقل، كما أن التخلي عن الأسر شائع في تلال أوتار براديش حيث الهجرة الخارجية للذكور مرتفعة وفقاً لعمالي القواعد الشعبية الذين قابلتهم في المورا في تشرين

الثاني 1998، ومثل هذا الشكل من عدم استقرار الأسر ليس مصدره المرأة بل الرجل، وما لدينا في الهند اليوم ليس خطأ واحداً من بنية الأسرة ولكن مدى معقد يضم الأفراد المستقلين والأسر التي تحوي فقط أحد الوالدين. كيف يمكن أن نتوقع ماهية التأثير الذي سيكون لفرص المرأة للاستقلال الاقتصادي على الأسر الهندية كما هي الآن، وخاصة من خلال الملكية؟ فكر بالتأثير المحتمل على استقرار الزواج.

من ناحية فإن ذلك قد يزيد من استقرار الزواج من خلال جعل الرجل يرى أن البقاء مجد لعدة أسباب: أ) الزوجة ستجلب المزيد من الكسب والممتلكات، ب) مساهمتها الاقتصادية ستكون مرئية أكثر؛ ولذا ستبدو أكثر قيمة من قيامها مثلاً بعمل غير مأجور في حقول الزوج (سن 1990: أغاروال 1997)، ج) ستؤدي إلى تحسن حالة الأسرة بشكل عام حيث إن النساء (خاصة في الأسر الفقيرة) يملن إلى إنفاق قسم أكبر بكثير من الدخل الذي يكون تحت تصرفهن على حاجات الأسرة الأساسية مقارنة بالرجال (دواير وبروس 1988)، وعلاوة على ذلك فإن الأطفال في الريف الهندي يكون احتمال ذهابهم إلى المدرسة وحصولهم على العناية الطبية أكبر إذا كان لدى الأم ممتلكات أكثر (شراوس وبيغل 1996) وكل هذه الميزات تجعل من الحفاظ على الزواج أكثر جاذبية للرجال، كما أنه قد يقوي من إدراك الزوج لمستحقات المرأة مما يقوده لمعاملتها بشكل أفضل ويضمن

حصوله على حصة أكثر إنصافاً من مصادر الأسرة وربما المشاركة في بعض مهام الرجل والامتناع عن العنف المنزلي، فقد وجدت بعض الدراسات النساء اللاتي لديهن عمل أقل تعرضاً للعنف الزوجي من أولئك اللاتي يعتمدن اقتصادياً على أزواجهن (شترأوس وزملاؤه 1980)، وبالمقدار ذاته فإن المعاملة الأحسن من جهة الزوج ستزيد من دافع المرأة للحفاظ على الزواج، بكلمات أخرى، إن حصول النساء على استقلال اقتصادي أكبر يمكنه أن يدعم استقرار الأسرة بدلاً من خلخلته، وفي الوقت ذاته يجعل الأسرة قائمة على المساواة.

ومن ناحية أخرى هناك عوامل تشد بالاتجاه المعاكس، فعندما تكون هناك إساءة لفظية أو جسدية من جهة الزوج أو تكون هناك أسباب للخلاف الخطير فإن المرأة التي لديها ممتلكات أو وظيفة جيدة قد تختار ترك الزواج بينما المرأة التي ليس لها ممتلكات أو وظيفة قد تعاني من قلة الخيارات، أو أن الزوج قد يجد فكرة الزوجة المستقلة اقتصادياً مهددة أو غير مقبولة اجتماعياً وقد يرغب في إنهاء الزواج إذا قررت الحصول على عمل (العديد من الأسر الهندية لا تزال ربات المنازل وترفض عمل المرأة خارج المنزل حتى لو كانت حسنة التعليم) وهنا يمكن للاستقلال الاقتصادي للمرأة قد يضعف استقرار، وبالتأكيد فإن احتمال بدأ الطلاق من جهة المرأة يصبح أكبر مع ازدياد الاستقلال الاقتصادي للنساء.

بالطبع إن القدرة على الاستمرار من الناحية الاقتصادية خارج إطار الزواج ليست العامل الوحيد الذي يقرر إن كان الناس يسعون للطلاق أم لا، فالعادات الاجتماعية تلعب دوراً وسيطاً كبيراً؛ فخيارات خروج النساء من الزواج لا تعتمد فقط على فرصهن الاقتصادية خارج الزواج بل تعتمد أيضاً على تقبل المجتمع للنساء المطلقات واحتمالات زواجهن مرة ثانية وما إلى ذلك، كما أن النساء المطلقات عادة ما ينتهي بهن المطاف إلى كونهن مسؤولات عن الأطفال مما يدعهن في ظروف اقتصادية أفقر وأصعب وفرص ضئيلة للزواج (بوثن 1989)، وعلى العموم فإن النساء الأرمال والمتقدمات بالسن بعض الشيء والنساء اللاتي لديهن أطفال أقل أهلية للزواج من الرجال الذين لديهم الموصفات ذاتها، وليس من المدهش أن هناك نسبة الرجال المترملين أو المطلقين الذين يتزوجون ثانية أكبر من نسبة النساء اللاتي يفعلن الشيء ذاته (بوثن 1989: دريز 1990)، ومع ذلك وعلى العموم يظل من المتوقع أن ازدياد الاستقلال الاقتصادي للنساء من خلال التوظيف والممتلكات سيؤدي لتناقص في نسبة الطلاق الذي يبدأه الذكور ويزيد بعض الشيء من نسبة الطلاق الذي تبدأه النساء، أما كيف يمكن لهذا الأمر أن يؤثر في التوازن فإنه مما يصعب التكهن به.

معظم الناس يوافقون على أن الناتج الأول أي زيادة المساواة والاستقرار في الأسرة هو أمر مرغوب به ولكن هل الناتج الثاني سيئ في كل الظروف؟

هل يجب أن تكون الأسر مؤسسات قائمة على الترافق الحر أم على الحبس القسري؟ بالتأكيد من وجهة نظر النساء فإنه من الأفضل أن يكون لديهن الخيار لإنهاء الزواج القسري والعنيف بدلاً من أن يكن مجبرات على تقبله مهما كان مستقراً، وإذا كان المجتمع يقدر الترافق الحر بدلاً من القمع (وهذا يجب أن يحدث) فإن المجتمع أيضاً سيفضل إعطاء النساء المزيد من الخيارات بدلاً من الزواج الفاشل.

فما العلة إذا؟ أعتقد أن العلة تكمن في مسألة لا يزال علينا كمجتمع أن نجد حلاً كاملاً لها بغض النظر عن كون الزواج سيصبح أكثر أو أقل استقراراً مع استقلال النساء الاقتصادي: إنها مسألة العناية بالأطفال والمسنين، وهذا أيضاً ينتقص من قدرة النساء الأساسية على تشكيل شراكة قائمة على المساواة مع الرجال.

هذه الأيام الكثير من تكلفة العمل على العناية (وهو مصطلح شكله الاقتصاديون المناهضون للمرأة) يقع على عاتق النساء، فهن من يقمن بمعظم العمل في العناية بالأطفال والعناية بالمسنين وكافة العمل غير المرئي الذي يؤدي إلى جعل البيت مكاناً للراحة، والتقسيم غير المتساوي للعمل المنزلي والعناية بالأطفال والمسنين يصبح مؤشراً إلى عدم المساواة بين الجنسين وعقبة كبرى في طريق تحقيق المساواة بين الجنسين من نواحٍ أخرى فمثلاً معظم النساء يقدم العمل على العناية؛ مما له أثر اقتصادي كبير

فيهن، وهناك كم متزايد من الدراسات (معظمها حتى الآن في الغرب) تظهر أن النساء وكنتيجه لمسؤولياتهن تجاه العناية بالأطفال يواجهن نقصاً كبيراً في مقدار ما يكسبهن خلال حياتهن (والدفوغل 1997 جوشي 1990) وهذا يدع النساء في موقف مساومة ضعيف في البيت، وعلاوة على ذلك فإن العمل المنزلي (كما هو ذكر) ينظر إليه على أنه أقل قيمة من العمل الذي يجلب دخلاً مالياً، وهذا أيضاً يقلل من قدرة النساء على المساومة ضمن الأسرة.

إضافة إلى ذلك فإن المسؤوليات الأساسية للمرأة تجاه العناية بالأطفال تحد من مشاركتهن في النشاط الجماعي والسياسي، في أسفاري الأخيرة إلى عدة مواقع لإدارة الغابات في المجتمع في الهند ونيبال كان هذا هو العائق الأهم لحضور النساء للاجتماعات التي تم فيها اتخاذ القرارات من أجل استخدام المصادر التي كن يعتمدن عليها بشكل أساسي، وكان نجاح المفاوضات مع الأزواج أو الأقارب أو الأبناء الأكبر لكي يعتنوا بالأطفال الصغار يؤثر لدرجة كبيرة على قدرة النساء على السفر أو حضور الاجتماعات، وقد قال أحد القرويين في أحد المواقع التي زرتهما لزوجته (شبه مازحاً ولكن كان قصده واضحاً): «هل أنت ذاهبة إلى الاجتماع ثانية؟ حسناً خذي الأطفال معك وفي طريقك خذي البقرة أيضاً ولا تنسي الماعز!».

الإيثار القسري

ما الذي يجعل النساء يقمن بالعناية؟ إحدى وجهات النظر التي طرحتها أمارتيا سن، ولكنها بصيغ ما شائعة بشكل واسع، ترى أنه في المجتمعات التقليدية مثل الهند فإن النساء عادة ما ينقصهن الإدراك الواضح لمصالحهن الشخصية وأنهن قد يعانين من ضميرية زائفة من حيث إنهن يقدرن رفاهية الأسرة أكثر مما يقدرن رفاهيتهن، هذا أحد الأسباب برأي سن (1990: 126) لاستمرارية كل هذه الأشكال من انعدام المساواة بين الجنسين في المنازل الهندية: «الانعدام الحاد للمساواة يستمر غالباً» بسبب «أن من يقع عليهن العبء الأكبر للعمل يتقبلن شرعية النظام القائم على عدم المساواة ويصبحن شريكات ضمنيات فيه» الدارسين الآخريين جادلوا بشدة لصالح الفكر القائلة بأن النساء بطبيعتهن أكثر إثارة من الرجال ويجدن متعة خاصة في تقديم العمل على العناية، أو أن لديهن نفساً أقل انفصالية أو أنهن ينشان اجتماعياً لكي يضحين برفاهيتهن من أجل رفاهية أولادهن (راجع الأدبيات التي تم التطرق لها في إنغلاند 1989).

كلتا الصيغتين لهذه الفكرة حول كون الدوافع متعلقة بطبيعة الجنسين بهذه الطريقة مثيرة للاهتمام ولكنها يجب أن تخضع للمجدد، نخذ مثلاً فكرة أن النساء قد يعانين من شكل من أشكال الضميرية الزائفة: من وجهة نظر العين الملاحظة من الصعب أن تحدد من السلوك الظاهري للأشخاص

إذا ما كانوا يخضعون لنظام مجحف بسبب كونهم يقبلون شرعيته أو لأنهم لا خيار لهم، انظر إلى ما تقوله بعض الفلاحات في شمال الهند:

«نحن النساء نبقى في البيت ونقوم بالعمل الذي يقسم الظهر حتى إن كنا مريضات فليست هناك إجازات مرضية لنا ولا نملك أي مال يخصصنا وعندما يعود الرجال إلى البيت علينا أن نطرق بنظرنا ونحني رؤوسنا» (شارما 1980: 207).

هنا المظهر الخارجي للخضوع (نطرق بنظرنا) لا يعني أن النساء يفتقرن إلى إدراك مصالحهن الشخصية، بل إنه يعكس استراتيجية للبقاء تنتج عن القيود الموضوعة على قدرتهن على متابعة مصالحهن بشكل واضح (ليس لنا مال خاص بنا) الخضوع لا يعني بالضرورة الاشتراك.

لو امتلكت هذه النساء بعض المال أو الحقوق فقد يتمكن من المطالبة بحقوقهن والمطالبة بصفقة أفضل ضمن الأسرة، والحل لن يكمن في جعل النساء يدركن أنهن يستحقن أفضل مما يحصلن عليه بقدر ما يكمن في تقديم خيارات تقوي من قدرتهن على المساومة مثل تقديم الوظائف أو الممتلكات لهن.

وفكرة أن النساء أكثر إشاراً من الرجال يجب إخضاعها للنقاش أيضاً، ومع أنها خلافاً لفكرة الإدراك الخاطئ تقتضي وجود الوعي، وبعض التصرفات الملحوظة لدى النساء تبدو كأنها توحى بأنهن أكثر إشاراً من

الرجال، فمثلاً النساء الفقيرات كما ذكر سابقاً عادة ينفقن معظم ما يكسبهن على احتياجات الأسرة وفي العديد من الأسر الهندية تأكل النساء آخراً ويطعمن أفضل الطعام لأبنائهن وأزواجهن ولكن مثل هذه الأدلة قد تتطابق مع المصالح الذاتية فمع ضيق الخيارات الخارجية قد تسعى النساء لتحسين رفاهية الأسرة لأن ذلك يصب في مصلحتهن الشخصية على المدى الطويل (حتى لو كان ذلك يتقص من رفاهيتهن المباشرة) طالما أن النساء أكثر اعتماداً على الأسرة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية من اعتماد الرجال على الأسرة وبما أن هذا الاعتماد أطول أمداً في المعدل حيث إن معدل أعمارهن أطول، وبشكل مشابه فإن الاستثمار أكثر في الأبناء بدلاً من البنات يطابق تماماً مصالحهن الشخصية عند أخذ ميزات الذكور في سوق العمل، ومن حيث الممتلكات بعين الاعتبار، ومن المثير للاهتمام أنه في المجتمعات الأمومية مثل الغارو والمغاليا حيث النساء لديهن تقليدياً حقوق قوية في الأرض، لا تنتظر النساء الأزواج الذين يعودون متأخرين لتناول وجباتهن المسائية (ناكاني 1967).

بكلمات أخرى عندما يكون لدى النساء موارد ضعيفة فإنهن ينفقن طاقاتهم وما يكسبهن على الأسرة وهذا متسق مع مصالحهن الشخصية بقدر اتساقه مع الإيثار، وبشكل واقعي فإن كلا المبدأين يؤثر.

وبشكل أساسي معظم النساء يحتمل بالأطفال. العبء الكبير لعمل

المنزل والعناية بالأطفال بسبب افتقارهن للخيارات خارج الزواج وشعورهن بإحساس بالمسؤولية (وخاصة تجاه الأطفال) وهذا ما يسميه فولبر (1998: 25) «الايثار المفروض اجتماعياً» والنساء من أراضيات مختلفة تماماً يتحدثن عن هذا الأمر بطرق مشابهة كثيراً، فمثلاً النساء المتعلّمات من الطبقة الوسطى في مدينة بوبانيشوار قلن في وصفهن للصعوبات في الجمع بين العمل والعناية بالأطفال للباحثة سوزان سيمور (1999: 234) «إن لم تكوني محظوظة... فعليك أن تبقي في البيت وتعتني بالأطفال... من المفترض أن يتحمل الرجال أيضاً المسؤولية عن أطفالهم ولكن الرجال لا يعجبون أنفسهم لهذه الدرجة وتضطر النساء لاستلام زمام الأمور... في كل البلدان يحدث ذلك» وبشكل مشابه أخبرت المزارعات في غرب البنغال مديرية الربح والإصلاح الزراعي في عام 1980: «من المسؤول عن أطفالنا؟ رجالنا ليسوا المسؤولين، بل هم مسؤوليتنا» (مذكور في مازومدار 1983: إكس).

النساء غالباً ما ينظرن إلى مثل هذه المسؤوليات كإجبار اجتماعي ويعبرن عن ذلك أحياناً بنوع من الاستسلام (هذا نصيب النساء)، وأحياناً بمرارة، إن وجهات النظر التي ذكرت أعلاه للنساء القرويات في شمال الهند اللاتي تدمرن من العمل المنزلي الذي يقصم الظاهر تظهر ذلك تماماً مثل وجهات النظر المذكور أدناه:

«عندما أعود إلى البيت أكون منهكة القوى ولكن ذلك لا يهمه فعلي أن أطبخ التيفين المسائي ووجبة الليل» (نساء عاملات من المدينة، منقول في رامو 1989:125).

«غالباً ما أسمى مطبخي بالسجن، لقد زججت هنا مدى الحياة» (نساء عاملات من المدينة، منقول في رامو 1989:125).

«نحن إماء العبيد... يجب أن يكون للنساء أيضاً ساعات عمل محددة، نحن أيضاً يجب أن يكون لنا فترة استراحة» (نساء ريفيات، منقول في هورويتس وكيشوار 1982:17).

هذه الأصوات (كأس الحزن المرير؟) لا توحى بأن النساء يجدن متعة كبيرة في كونهن المسؤولات الوحيديات عن العمل على العناية يوماً بعد يوم وحتى لو كن يجدن مثل هذا العمل ممتعاً لبعض الوقت، في الواقع سيكون من المدهش ألا يؤدي مثل هذا النظام غير المعد لأي وظيفة معطاة اجتماعياً لنوع من الغربة.

على العموم لا يبدو الانسجام والمساواة كصفات مميزة لمعظم الأسر الهندية، والأسرة الهندية المثالية التي يشعر الناس أنها ستفكك من خلال الاستقلال الاقتصادي للنساء هي أسرة خيالية أكثر من كونها أسرة حقيقية، ربما حان الوقت لإعادة التفكير بالأسر بشكل أكثر واقعية للنظر في إمكانية تحويلها إلى الأسر التي يتخيلها الناس.

إعادة التفكير في الأسر تحتاج العربية إلى عجلتين اثنتين

(امرأة غوجاراتية للمؤلفة، كانون الثاني 1999)

لتحقيق المساواة الاقتصادية بين الرجال والنساء نحتاج إلى مساواة أكبر في التعليم والتوظيف والفرص وأكثر من أي شيء آخر في القدرة على الحصول على ممتلكات، وأخيراً، وليس آخراً، يجب أن يكون هناك تشارك منصف في العمل المنزلي والعناية بالأطفال والعناية بالمسنين ضمن الأسرة.

ولكن لكي يشارك الرجال في العمل على الرعاية يحتاج الأمر إلى تحول كبير في العادات الاجتماعية والمواقف المتعلقة بدور الجنسين وقدراتهما، في البلدان الغربية وبين الأسر الثنائية الكاسيين فإن مشاركة الذكور في العمل المنزلي والعناية بالأطفال، ومع أنها بعيدة من كونها عامة بين الناس، ليست نادرة مع أن نسبة المشاركة تختلف بشكل كبير وليس هناك الكثيرون ممن يحققون نسبة النصف بالنصف، الرجال الذين يقومون فعلاً بحمل جزء من تلك المسؤوليات يقولون إنهم يجدونها سارة وأنها تقوي زواجهم (دويتش 1999)، في الهند لا يزال من النادر للرجال أن يشاركوا في العمل المنزلي والعناية بالأطفال مع أنه في بعض الدوائر الاجتماعية (مثل الأزواج الشباب في المجال الأكاديمي) لا يعد هذا الأمر

غريباً، إن كون العديد من أسر الطبقة الوسطى في الهند تستأجر مساعدات منزليات يخفي حقيقة أن عدداً كبيراً من المهام لا تزال تقوم بها النساء في هذه الأسر وكما ذكر سابقاً فإن النساء لا يزلن يحملن مسؤولية التأكد من أن هذا العمل يتم إنجازه.

كما أن معظم النساء الهنديات (من بنات الريف والمدينة) لا يعشن في عائلات كبيرة مجتمعة حيث يتم التشارك على مثل هذه الأعمال بين عدة نساء، فالتحول المدني لا يساعد على إبقاء الأسر الموسعة، فالأعمال المدنية تشتت الأسر من حيث المهن والمكان ومعظم المساكن المدنية لا تتسع لإعداد كبيرة من أفراد الأسر تحت سقف واحد، واليوم فإن الشكل السائد للأسرة في الهند هو الأسرة النووية ومن المحتمل أن يزداد انتشارها مع بروز طيف واسع من الصيغ الفرعية بما فيها المزيد من الأسر التي يعيها أحد الوالدين فقط أو الأسر التي تتألف من شخص واحد، إن الأسر النووية تجعل من مشاركة الذكور في العمل المنزلي والعناية بالأطفال والمسنين أمراً أكثر إلحاحاً.

علاوة على ذلك فإن تحول تقسيم مثل هذه المهام نحو المساواة بين الجنسين سيتطلب مع الزمن نوعاً من التحول في التنظيم الاجتماعي للعمل خارج المنزل، في القطاع غير الرسمي بين الأسر التي تعمل في الزراعة أو في أنواع مختلفة من التوظيف الذاتي يمكن إيجاد حل لتوزيع مثل هذه

المهام من خلال بعض الترتيبات بين أفراد الأسرة، لكن في القطاع الرسمي فإن المسألة تصبح أكبر من مجرد تعديلات موضوعية وتتعلق أكثر بتعديلات قانونية هامشية مثل منح إجازة أبوة بالإضافة لإجازة الأمومة (كما هي الحال في العديد من البلدان الأوروبية)، قد يتطلب ذلك تغييرات راديكالية تسمح لكل من الرجال والنساء بالحصول على أوقات عمل أكثر مرونة (وقد أصبح ذلك ممكناً أكثر من خلال الثورة التقنية) والمزيد من خيارات الأعمال المغربية ذات الدوام الجزئي وإمكانية الخروج المؤقت من سوق العمل والعودة إليه من دون تكلفة فرص كبيرة وما إلى ذلك، وهكذا فإن النساء هن من ينتهي بهن المطاف بقبول العبء المزدوج للعمل المنزلي والعمل خارج المنزل أو ترك العمل لبضع سنوات «إلى أن يكبر الأطفال» أو القبول بأعمال بأجور متدنية ودوام جزئي، وبالتأكيد فإن هذا لا يعتبر نظام فرص اقتصادية متساوية للجنسين.

بعض الدارسين في الواقع يقترحون النظر إلى الأطفال (كبضائع عمومية) (فولبر 1994)؛ فقوائد تربية الأطفال بصحة جيدة وقدرة اقتصادية لا تعود فقط إلى أسرهم بل على المجتمع ككل، الأطفال يمثلون استثمار المجتمع في المقدرات البشرية، ومؤشراً لتطور البلاد الحالي وإمكانات تطورها المستقبلية، والمسؤولية عن العناية بهم يجب أن تقع على الجميع وليس فقط على مجموعة من الأفراد وهي النساء، وإذا اعتبرنا فعلاً الأطفال

(والمسنين) كبضائع عمومية؛ فإن السماح بإعادة الترتيبات في أنماط العمل ومكان وزمان العمل للتمكين من التوزيع المنصف بين الجنسين للعناية يعد أيضاً مسؤولية المجتمع ككل، والصيغة الفعلية للعناية المطلوبة ستتغير بالطبع مع الزمن حيث تراجع نسب الخصوبة وتقل الحاجة إلى العناية بالأطفال بينما يرتفع معدل الأعمار وتزداد الحاجة للعناية بالمسنين.

تحدث الناس من وقت إلى آخر حول الحاجة إلى أن تتولى الدولة بعض جوانب العمل على العناية، والعديد من البلدان الغربية قامت بتجارب متنوعة حول أشكال من (دولة الرفاهية)، ومن الواضح أن الدولة لا تستطيع التنصل من مثل هذه المسؤولية، كما أن لها دوراً مهماً تلعبه في مساعدة المجتمع في التحرك نحو توزيع للعمل أكثر إنصافاً بين الجنسين، سواء بوصفها مشغلاً كبيراً، أو بوصفها مقدماً للعديد من الخدمات الاجتماعية، ولكن نادراً ما قامت حتى أكثر دول الرفاهية كرمياً باستبدال أكثر من جزء هامشي من المهام الكثيرة التي تتم في البيت أو جودة العمل على العناية، والهند أمامها طريق طويل لتمثيه لكي تجعل إجراءات الرفاهية فاعلة حتى بالنسبة للمعتمدين.

هناك عامل ثالث غالباً ما يلاقي القليل من الاعتبار في هذا الخصوص وهو المجتمع المحلي الذي يمكنه أن يلعب دوراً كبيراً في جعل جزء من العمل على العناية مسؤولية عمومية، بالطبع لذلك يجب أن يبدو مجتمعنا

في المستقبل مختلفاً عن ما هو عليه الآن؛ ففي الهند في الخمسينيات وبين أسر الطبقة الوسطى التي كان يكسب رزقها الرجال عادة، كانت النساء كزوجات هن من شكلن شبكات للمناطق مع النساء الأخريات وخلقن شعوراً بالمجتمع وبدأن طيفاً واسعاً من النشاطات الدعم بين الأسر، وقد أصبح هذا أكثر ندرة مع دخول نساء أكثر إلى القوى العاملة، وحيث إن المدن تتميز بشكل متزايد بكون الأسر تعيش في عزلة نسبية عن بعضها البعض.

مثل هذه التوجهات ترافقت بتفكك المجتمع في الغرب مع وجود كل التأثيرات السلبية على النسيج الاجتماعي، هل حدوث ذلك أمر لا مفر منه في الهند أم أننا نستطيع تشكيل نوع جديد من المجتمعات التي تتأقلم مع تغير أشكال الأسرة وتقدم خدمات الدعم المتبادل؟ مثلاً، هل نستطيع خلق مجتمع حيث تشارك تجمعات صغيرة من الأسر النووية في بعض جوانب العناية بالأطفال والمسنين وحتى العناية بالمرضى؟ مثل هذا النظام للدعم في المجتمع يمكن أن يعتمد جزئياً على العمل التطوعي لأبناء المجتمع، وجزئياً على المساعدة من الدولة (مثلاً عند الحاجة إلى بعض البنى التحتية والأشخاص المتخصصين) عندئذ يمكن للعناية بالأطفال والمسنين أن تكون جماعية أكثر من دون أن تكون أقل شخصية (كما في الخدمات التي تقدمها الدولة بالكامل أو يقدمها السوق)، المسنون (وحتى الشباب)

يستطيعون أن يلعبوا دوراً إيجابياً في مثل هذه الترتيبات، والأطفال في الأسر التي يعيّلها أحد الوالدين يمكنهم تلقي عناية أفضل.

وهنا توجد إمكانية التعلم بين البلدان، فمثلاً التجارب القائمة في تزويد المجتمع بالخدمات ذاتياً في البلدان الصناعية والنقاشات الدائرة بين الدارسين المناصرين للمرأة حول كيفية جعل العناية أكثر إنصافاً للجنسين مع مزيج أفضل من المسؤولية العامة والخاصة يمكن أن تقدم مؤشرات للهند (انظر مثلاً برغمان 1986 ودورنبوش وستروبر 1988) وبنفس الطريقة يمكن للتفكير الجديد والتجارب في الهند حول هذا الموضوع أن تقدم مؤشرات للبلدان الأخرى.

بما أن الكثير من الهند لا يزال ريفياً، والتحول المدني لا يزال قائماً؛ فإنه من الممكن التخطيط لصيغ بديلة للعيش الاجتماعي، ومن المشجع أنه في القرى لا تزال بعض الجماعات مستعدة لحمل بعض المسؤولية عن الخدمات الاجتماعية؛ فالسنة الماضية في تلال أوتار براديش مثلاً رأيت عدة حالات قام فيها الفلاحون الذين استقطبتهم منظمات غير حكومية (NGOs) ببناء حضانات للأطفال بشكل كامل من خلال العمل التطوعي كما قاموا بجمع التمويل لتوظيف مدرسين، والأمهات اللاتي كن يضطرن سابقاً لحبس أطفالهن الذين لم يصلوا إلى سن المدرسة بعد في البيوت لكي يخرجن للعمل في الحقول أصبحن يشعرن بالارتياح لأن

أطفالهن سيتم إطعامهم ومسح أنوفهم وتعزيز عقولهم وابتسامتهم. بالطبع هذه الحضانات تديرها عادة نساء والربط بين النساء وتربية الأطفال لم يتم تحديده، في المؤسسات التي يديرها المجتمع يظل من المهم عدم تكرار التقسيم الموجود للعمل بين الجنسين وأن لا تظل النساء مسؤولات وحيدات عن العناية بالأطفال وما يتعلق بها، ولضمان ذلك فإن التخطيط لخدمات المجتمع الجديدة يجب أن يكون قائماً بشكل واع على المساواة بين الجنسين، وبكلمات أخرى مع مرور الزمن فإن فكرة المساواة بين الجنسين تحتاج إلى التجذر ليس فقط ضمن الأسر بل أيضاً في المؤسسات خارج إطار الأسرة، وهذه المؤسسات يمكنها لعب دور داعم في خلف أسر أكثر مساواة.

نعود للسؤال الأساسي الملح: هل الرجال مستعدون لحمل عبء مساو (والحصول على متعة مساوية) من المهام التي كانت حتى الآن مسؤولية المرأة؟ في المجتمع المستعد للقيام بتعديلات تسمح للرجال والنساء بحمل المسؤولية معاً (والتمتع). تمثل هذه المهام؟

وعلى العكس فإن الإجراءات التي تمكن من التشارك القائم على المساواة بين الجنسين في العمل على العناية والعمل المنزلي ستقربنا بدلاً من أن تبعدنا عن الأسرة المثالية القائمة على الحب والتشارك (والمجتمعات المتماسكة) التي يرى الكثيرون أنها مهددة من خلال المساواة بين الجنسين

والاستقلال الاقتصادي للنساء.

تغيير العادات الاجتماعية

هل يمكن للعادات الاجتماعية المتعلقة بأدوار الجنسين أن تتغير بهذا الشكل الدراماتيكي؟

بشكل تقليدي معظم علماء الاجتماع، وخصوصاً الاقتصاديين، يفترضون أن التفضيلات الفردية والعادات الاجتماعية معطاة من الخارج، وفي الواقع لو نظرنا من منظور تاريخي لرأينا أن العادات الاجتماعية ليست غير قابلة للنقاش، حتى لو كان الأفق الزمني لتغيير بعض الأنماط من العادات طويلاً الأمد.

في أي وقت ما ولأي مجتمع ما فإن الكثير مما يتم تبريره باسم (التقاليد) يقع ضمن مجال ما يسميه عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو (1977: 167 - 70) (الدوكسا)، أي ما يتم قبوله كجزء طبيعي وواضح من النظام الاجتماعي - «ما لا يناقش ولا يسمى ويتم قبوله بدون جدل أو تمحيص، وعلى وجه النقيض من الدوكسا هناك ما يسميه مجال الرأي، ما يتم التساؤل عنه علناً»، «موضع المواجهة للحوارات المتنافسة»، والخطوة الأولى لتغيير ما كان يتم التسليم به بدون جدال، مثل أدوار الجنسين وحقوق المرأة وقدراتها هو جلب ما لا يناقش إلى ساحة المواجهة، وهذا يحدث منذ

مدة لدرجة ما نتيجة لجهود النساء (الجماعية والفردية) في عدة ساحات، لكن للذهاب أبعد من مجرد الحوار أعتقد أن هناك ثلاثة عوامل فيما يخص أدوار الجنسين: أولاً الدور الذي تلعبه مؤسسات الثقافة العامة والتعليم في بناء أدوار الجنسين، ثانياً الدوافع الاقتصادية التي تدفع النساء لتحدي العادات الاجتماعية التي تقيدهن، ثالثاً وجود جماعات تستطيع تقوية قدرة النساء على التحدي الناجح لمثل هذه العادات.

خذاً مثلاً المؤسسات الدينية ووسائل الإعلام (بتعريفها الواسع الذي يشمل الجرائد والتلفاز والراديو والأفلام والمسرح، إضافة إلى الأدب والفنون)، هذه المؤسسات يمكنها التأثير في بناء العادات الاجتماعية المتعلقة بأدوار الجنسين إما بالاتجاه التقدمي أو التراجع، وفي السنوات الأخيرة كان هناك الكثير من الانتقادات المناصرة للمرأة للمناهج والنصوص المدرسية والجامعية وللصور والرسائل الموجهة في وسائل الإعلام الحديثة، إضافة إلى المحاولات لخلق برامج ونصوص بديلة، هذه الجهود كلها تسهم في تعريف أدوار الجنسين وعلاقاتهما تجاه أكثر مساواة، ولكن علينا أيضاً تتبع النتائج الكاملة لمثل هذه الإعادة للتعريف على مؤسسات مثل الأسرة والمجتمع وعلى تنظيم العمل.

والضرورات الاقتصادية أيضاً تقود العديد من النساء لتحدي العادات الاجتماعية إما بشكل علني أو ضمنى، فمثلاً في القسم الريفي الشمالي

من جنوب آسيا تتطلب عادات البوردا ألا تبحث النساء عن عمل خارج البيت وخاصة في حقول الغير ولكن الفقر يدفع النساء للقيام بذلك، وبقيامهن بذلك فإنهن يكسرن عادات البوردا وهكذا فإنهن يتحدين ضمناً تلك العادات، ولكن يبدو أن تشكيل جماعات تضامن ونشاط مشترك هي أمر ضروري للتحدي العلني المؤثر لتلك العادات.

أحد الأمثلة التي توضح ذلك هي تجربة العضوات في المنظمة غير الحكومية BRAC (لجنة التنمية الريفية في بنغلاديش) في بنغلاديش، وهنا من جهة فإن الحاجة الاقتصادية دفعت النساء للسعي للعمل خارج البيت وتحدي عادات البوردا المقيدة لهن: «يقولون إن ما نفعله معيب وليس فيه كرامة... هل من الخير أن نجلس بلا عمل وبلا طعام التزاماً بما يقولونه؟... لم نعد ننصت للملاي بعد الآن» (مذكور في تشين 1983: 175-6) ومن جهة أخرى فقد قامت مجموعات التضامن ضمن BRAC بدعم قدرة النساء على التغيير الفاعل للعادات، وكما لاحظت عضوة في BRAC الآن لا أحد يتحدث عنا بسوء بل يقولون: «لقد شكلن مجموعة وهن الآن يكسبن المال وهذا جيد» (مذكور في تشين 1983: 177). وتذكر النساء في منظمة BRAC أنه نتيجة لمساهمتهن الاقتصادية وقوة مجموعتهن فإن أزواجهن الآن أقل معارضة لانضمامهن إلى BRAC وأقل إساءة لهن لفظياً وجسدياً، وأكثر تقبلاً لإعطائهن الحرية في التنقل وأكثر تسامحاً، مع

تعاملهن مع رجال غرباء في سياق العمل، بكلمات أخرى لقد حدث تخفيف في العادات الاجتماعية المقيدة في البيت وخارجه.

في الواقع أن خبرة العديد من جماعات النساء على مستوى القواعد الشعبية على طول جنوب آسيا تظهر أن تحدي العادات الاجتماعية التي تعرف أدوار النساء عادة ما يتم كنتاج ثانوي لتشكيل جماعات من أجل تقديم أكثر فاعلية لبرامج اقتصادية، ومع ذلك فالشيء الذي ما زال ينتظر أن يتم تحديده بشكل كافٍ هو التقسيم غير العادل للعمل بين الجنسين (التقسيم غير المنصف للممتلكات بين الجنسين) ضمن الأسرة، وهنا يتطلب الأمر المزيد من التفكير الخلاق والدفع نحو تغيير المواقف وذلك ليس فقط من قبل العلماء والناشطين المناصرين للمرأة ولكن أيضاً من قبل كل من يسعى لتحقيق مجتمع قائم على المساواة والديمقراطية، وبشكل خاص فإن الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين يجب أن ينظر إليها ليس بوصفها (مشروعاً للنساء) فحسب بل كأمر أساسي أيضاً لتحرير الرجال.

وفي الخلاصة فإن بناء شراكة قائمة على المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين النساء والرجال يتطلب إعادة النظر في افتراضاتنا حول المؤسسات الاجتماعية الأساسية، وخاصة الأسرة وحول أدوار الرجال والنساء في البيت والمجتمع، إن تحويل هذه الأدوار والمؤسسات قد يتطلب عقوداً أو حتى قرناً، وآمل ألا يستغرق ألفية.

المراجع

- Agarwal, Bina. 1998a. «Widows versus Daughters or Widows as Daughters? Property, Land and Economic Security in Rural India.» Modern Asian Studies, Cambridge, Vol. 1 (Part 1). 32(1): 1-48.
- _____. 1998b. «Disinherited Peasants, Disadvantaged Workers: A Gender Perspective on Land and Livelihood.» Economic and Political Weekly, 33 (13): A2-A14.
- _____. 1997. «Bargaining and Gender Relations: Within and Beyond the Household.» Feminist
- _____. 1994. A Field of One's Own: Gender and Land Rights in South Asia, Cambridge, Cambridge University Press.
- _____. 1976. «Exploitative Utilization of Education Womanpower.» The Journal of Higher Education, New Delhi, 2 (2).
- Arunima, G. 1992. «Colonialism and the Transformation of Matriliney in Malabar.» Ph. D dissertation, Department of History, University of Cambridge.
- Basu, Aparna and Bharti Ray. 1990. Women's Struggle: A History

of the All India Women's Conference: 1927-1990, Delhi: Manohar Publications.

Basu, Srimati. 1999. *She Comes to Take Her Rights: Indian Women, Property and Propriety*. Albany: State University of New York Press.

Bourdieu, Pierre. 1977. *An Outline of the Theory of Practice*. Cambridge: Cambridge University Press.

Bergmann, Barbara. 1986. *The Economic Emergence of Women*. New York: Basic Books.

Caldweel, John G. , PP. H. Reddy and Pat Caldwell. 1988. *The causes of Demographic Change: Experimental Research in South India*, Wisconsin: The University of Wisconsin Press.

Chatterjee, Partha. 1993. 'The Nation and its Women,' in *The Nation and its Fragments*, Princeton: Princeton University Press, 116-134.

Chen, Martha. 1983. *A Quiet Revolution: Women in Transition in Rural Bangladesh*. Cambridge MA: Schenkman Publishing House.

Datar, Chhaya and Hema upendra. 1993. <Deserted Women Break Their Silence> in Chhaya Datar (ed.) The Struggle against Violence, Calcutta: Stree Publications.

Deutsc, Francine M. 1999. Having it All: How Equally Shared Parenting Works, Cambridge: Harvard University Press.

Dornbusch, S. M. and Myra H. Strober. (eds.) 1988. Feminism, Children and the New Families, New York and London: The Guildford Press.

Dreze, Jean. 1990. < Widows in India> Discussion paper No. DEP 46. The Development Economics Research Programme, London School of Economics.

Dreze, Jean and Amartya Sen. 1995. India: Economic Development and Social Opportunity. New Delhi: Oxford University Press.

Duraiswamy, Malathy and P. Duraiswamy. 1996. <Sex Discrimination in Indian Labour Markets> Feminist Economics, Summer, 2 (2): 41-62.

Dwyer, Daisy and Judith Bruce. (eds.) 1988. A Home Divided: Women and Income in the Third World, Stanford: Stanford

University Press.

England, Paula. 1989. «A Feminist Critique of Rational-Choice Theories: Implications for Sociology», *The American Sociologist*, Spring, 20: 14-28.

Everett, Jana M. 1979. *Women and Social Change in India*. New York: St. Martin's Press.

Folbre, Nancy. 1998. «Care and the Global Economy», Dept. of Economics, University of Massachusetts, Amherst, 30 October.

_____. 1994. «Children as Public Goods», *American Economic Review*, 84 (2): 86-90.

Forbes, Geraldine. 196. *Women in Modern India*, *The New Cambridge History of India*, IV. 2, Cambridge: Cambridge University Press.

Government of India (GOI). 1949, *Constituent Assembly of India (legislative) Debates*, II, Part 2, Debate on the Hindu ode Bill, 25 February, 1 March.

_____. 1951. *Parliamentary Debates*, VIII, Part 2, Debate on the Hindu Code, February.

Horowitz, b. AND Madhu Kishwar, 1982. < Family Life: The Unequal Deal,> Manushy, 11: 2-18.

Iswaran, k. 1968. Shivapur: A South Indian Village, London: Routledge and Kegan Paul.

Jayawardena, Kumari. 1995. The White Woman's Other Burden: Western Women and South Asia during British Rule, London: Routledge and Kegan Paul.

Joshi, Heather. 1990. <The Cash Opportunity Costs of Childbearing An Approach to Estimation Using British Data,> Population Studies (UK), 44: 41-60.

Kimar, Radha. 1983. The History of Doing: An Illustrated Account of Movements for Women's Rights and Feminism in India, 1800-1990, London Verso.

Mazumdar, Vina. 1983. < Editor's Note> in Vina Mazumdar, (ed.) Women and Rural Transformation—Two Studies, New Delhi: Concept Publishing House.

Nakane, Chi. 1967. Garos and Khasis: A Comparative Study in Matrilineal Systems, Paris and The Hague: Mouton Press.

Pothen, G. N. 1989. «Divorce in Hindu Society.» *Journal of Comarative Family Studies*, Autumn, 20 (3): 377-392.

Ramu, G. N. 1989. *Women, Work and Marriage in Urban India: A Study of Dual and Single Earner Couples*, New Delhi: Sage Publications.

Sen, Amartya K. 1990. «Gender and Cooperative Conflicts.» in Irene Tinker (ed.) *Persistent Inequalities: Women and World Development*, New York: Oxford university Press, 123-49.

Seymour, SusanC. 1999. *Women, Family and Childcare in India: A World in Transition*, Cambridge: Cambridge University Press.

Shelley, Percy B. (1817) 1901. «The Revolt of Islam: A poem in Twelve Cantos.» in *The Complete Poetical Works of Percy Bysshe Shelley*, Cambridge MA: Houghton Mifflin Company. The Riverside Press.

Shramshakti, 1988. *Report of the National Sector 9*(New Delhi).

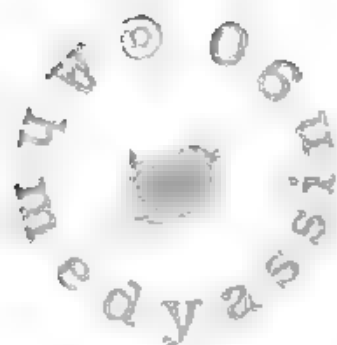
Sharma, Ursula. 1986. *Women, Work and Property in North-west India*, London and New York: Tavistock Publications.

Straus, M. A. , R. J. Gelles, and S. Steinmetz. 1980. *Behind Closed*

Doors: Violence in the American Home, Garden City, New York: Doubleday.

Strauss, John and k. Beegle. 1996. < Intrahousehold Allocations: A Review of Theories, Empirical and Policy Issues,> MSU International Development Working paper No. 62, Dept. of Agriculture Economics, Michigan State University, East Lansing.

Waldfoegel, Jane. 1997. < The Effect of Children on Women's Wages,> American Sociological Review, April, 62: 209-217.



نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

الفصل الخامس

التفكير من خلال الثقافة: استشراف الألفية

Ahmedyassin90

نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

رستم فاروتشا

يكاد الخطاب النقدي حول (الثقافة) يتكشف عن إفلاسه بل فقره المفاهيمي أمام التعددية الثقافية التي تبث على الحيرة والتي لا مرادف لها سوى تعددية وغنى الثقافات الهندية المتنوعة، حتى وكأنه يبدو لنا أنه ليس من الضروري لنا نحن الهنود أن نتأمل في الثقافة، ناهيك أن ندركها؛ لأن ما يهم هو أننا نعيشها ونمثل إلى قيمها مهما كلف الأمر. من الممكن لنا أن نفهم الثقافة بأنها مسألة عاطفية، لا مشكلة فكرية. في الواقع نحن لا نمتلك حتى الآن منهجية أو مفردات فكرية كافية للتعامل مع الأبعاد المتعددة للثقافة أو الثقافات الهندية. ولهذا، عندما يتم إلقاء الأهمية إلى الخطاب الثقافي، فهو إما أن يكون مقتصرًا على المتنديبات الأدبية أو تختزل مكانته بجعله على هامش الندوات أو الكتب التي تناقش مواضيع العلوم الاجتماعية. ويبدو أن الخطاب الثقافي الذي يتم اختصاره بمبادرات رمزية من شأنه تسهيل الجدل والنقاش حول المسائل الحقيقية التي تعاني منها الهند في الوقت الحاضر حتى ولو لم يكن يستحق المعالجة بحد ذاته. وفي أفضل أحوالها تعد الثقافة مكملًا لتقييمنا لعصرنا الحاضر، لكنها لا تستطيع أن تكون استشرافًا للألفية.

من المستغرب أن هذا التعالي على الثقافة منتشر بكثرة في الدوائر الفكرية على الرغم من أنه يبقى غير معترف به من حيث المضمون، ومن

جهة أخرى يمكننا أن نقول ثمة كم ثقافي عظيم في الهند إلى درجة يكاد يستحيل معها أن نقرر من أين أو كيف نبدأ بالتوصل لاستيعاب كاف لمعانيه المتعددة. وفي الواقع وفي غمرة انتشار الكتابات النقدية التي أخضعت لها الهند لدواعٍ تطويرية ثمة نعمة وحيدة تلقى اعترافاً لائقاً: ألا وهي ميراثنا الثقافي. لعلنا لا نمتلك مخزوناً كافياً من المياه لمواطنينا، ومشافينا، ومدارسنا، كما أنه من الممكن أن تكون أنظمتنا الصحية بدائية، وأن يكون التلوث قد تجاوز حدود التحمل البشري، لكننا لا نزال نمتلك الثقافة، هذه الميزة الثمينة، العظيمة بغموضها والتي لم نستغلها بشكل كاف بعد. لكم هو متأصل ذلك الإيمان الساذج بحيوية الثقافة الباطنية (التي في الواقع لا يمكن فصلها عن التدهور البيئي وغياب المرافق العامة) حتى أن شريحة واسعة من ناشطينا باتوا يؤمنون بسلطانها المخلصة أساساً، وبالتالي في الوقت الذي يواجه فيه نظامنا السياسي وكذلك جميع مؤسساتنا الاجتماعية تقريباً انهياراً من الداخل، ثمة مصلحة متجددة، بل ملحة، بالثقافة كسلاح ضد التعصب الطائفي وجميع أشكال العنف، وكأن الثقافة أصبحت الملاذ الأخير لإنسانيتنا.

غني عن القول إن هذا الاتكال على الثقافة كسبيل لحل المشكلات الحياتية هو خداع شنيع للذات، يتم تعزيزه (تماماً مثل معظم أنواع الخداع) بغياب التفكير النقدي. ولكي ندرك كنه الثقافة لابد أن نكون مستعدين للتخلص

من حالة النسيان الباعثة على الراحة، وانعدام الإدراك في الوقت ذاته. فبادئ ذي بدء، علينا أن نتصدى للفكرة الثابتة بأن الثقافة هي الإرث النقي؛ فعوضاً عن ذلك، إننا نحتاج إلى أن نؤكد أن الثقافة ليست فقط ما نشأنا عليه، أو ما هو في دمنا؛ وبالتالي (ملكنا) وليست ملك غيرنا مهما حاولوا هم التكيف مع أساليب عيشنا نحن؛ فهذا فهم بدائي للثقافة، يمكن وصفه بالرجعي ما لم يكن واسع الانتشار، ليس ضمن الشرائح المتدينة من جماعاتنا السياسية فحسب، وإنما أيضاً في أوساط السواد الأعظم من العلمانيين الذين يجدون صلة بين الثقافة والدم، والعائلة ونسباً بعينه. وبعيداً عن تجاهل هذه العناصر البدائية التي تشكل الهوية الثقافية لجماعات إنسانية محددة، فإن الفكرة الأساسية هي أن أي اعتبار عضوي وطبيعي للثقافة يجازف بأن يتحول إلى فهم استبعادي للآخرين، بل حتى عنصري أيضاً. ليس المقصود هنا هو أن الدم ليس أمراً مهماً، وإنما المقصود هو الخطر من أن يتحول الدم إلى معبود. فبدلاً من التمسك باستقلالية موروثات ثقافية بعينها، قد يحتاج المرء إلى أن يتوصل إلى إدراك أكبر للعلاقة الممكنة بين هذه الموروثات. ببساطة أكثر، إن الثقافة ليست الشيء الموجود بداخلي أو بداخلك أنت، وإنما ما قد يكون مشتركاً بيني وبينك. إن هذا الفراغ البيني هو المكان الذي يتهدى فيه الزخم الاجتماعي للثقافة بأوضح صورته، وهو بالتحديد ذلك المكان الذي يتم تقويضه بشكل ممنهج من خلال الدفاع المزيف عن

الأصالة الثقافية.

وإذا ما كان لي أن أستبق الفكرة الأساسية التي أطرحها في هذه المقالة، فإنني أرى أن على هذه الألفية أن تعمل على خلق تفاعل أكثر بين الثقافات الهندية؛ فبدلاً من تبيين ميزاتها الخالصة المفترضة من خلال اختلافاتها البارزة، والمحتومة، والمحددة، والمنسقة تراثياً، والموزعة جغرافياً، ربما نحتاج إلى أن نستكشف التلاقع بين هذه الثقافات في مستوياته الدنيا. وبالطريقة نفسها، بدلاً من أن نضفي الشرعية على عدم اكترائنا بالثقافات الأخرى تحت ذرائع مزيفة مثل احترام استقلالية تلك الثقافات، نحتاج إلى حشد إمكانيات الحوار بين الثقافات الذي من دونه ربما تتحجر الثقافات أو تستسلم للميول الطائفية.

أما العنصر التحاوري في الثقافات فيمكن تحقيقه فقط إذا كنا مستعدين لمقاومة الفكرة المقيدة السائدة على نطاق واسع، والقائلة إن الثقافة هي نظام جمالي، أو أيقونة، أو باختصار مجموعة من المهارات. هذه إحدى طرق تفسير الثقافة التي تحتكرها عموماً مجموعة من الفنانين، لكنها ليست الوسيلة الأكثر نفعاً لنشر أهميتها في مستوياتها الدنيا؛ فأنا أرغب في أن أشير إلى أن الثقافة كعملية تقدم وجهة نظر أكثر فاعلية يمكن من خلالها أن يتم الاعتراف باشتراك المجتمعات المختلفة في الخلق الحقيقي للثقافة، والراجع أن هذه العملية التي هي عبارة عن علاقة تفاعلية عظيمة أكثر من

كونها وسيلة للتواصل تكتسب زخمها من التداخلات المحفزة وليس من خلال أشكال الخبرة الحالية.

ولهذا وببساطة، يمكن مقارنة الثقافة بذلك العنصر الغريب (حرفياً الخثارة) التي تجعل الحليب يتخثر من أجل إنتاج اللبن الرائب. وفي هذا الواقع الهندي المألوف جداً - حقاً إن الثقافة شيء مألوف كما ذكرنا ريموند ويليامز منذ عدة أعوام مضت - ثمة عملية تفاعل خاصة يتم فيها امتصاص الخثارة في اللبن الرائب، الذي تستخدم بقيته الباقية من جديد في تحضير كمية أخرى من اللبن. تساعدنا هذه الصورة في تصور تعقيدات عملية التفاعل الحاصلة بين الثقافات؛ إذ يصبح فيها من المستحيل تقريباً تمييز السبب من النتيجة في أية عملية تغيير.

قبل التوسع في شرح أنواع العمل التحفيزي التي قد تتم الحاجة إليها أثناء التفاعل الثقافي في هذه الألفية، سيكون من المفيد أن نفصل القول في مفهوم الاعتيادية في ثقافات الحياة اليومية لعلنا نستطيع فك لغزها؛ فعلى أحد المستويات تضمن الاعتيادية استمرارية البشر على مستوى التفاعل العادي بين البشر، لكنها من الممكن أن تخفي مصادر الفصل والتمييز الأكثر تسبباً في العنف والشقاق. في الواقع ليس من الضروري أن تكون الأشياء الحياتية الصغيرة بريئة أو صالحة. وما جعلنا مدركين أكثر لهذه المسألة هو الدراسات الأولى لثقافة التقسيم وثقافة الغالبية العظمى من

(الداليت)⁽¹⁾، التي تبرز الحقيقة المرة القائلة بأنه إذا كانت الثقافة عادية فمن الممكن أن تكون عنيفة أيضاً.

في البحث الأصيل الذي قام به أورفاشي بوتاليا في أصوات من الحقبة التقسيمية في الهند (Butalia 1998) يقدم إلينا دليلاً يظهر الكيفية التي تستطيع من خلالها أصغر المحرمات المرتبطة بعلاقات التآلف الظاهري المتبادلة بين المجتمعات المسلمة والهندوسية ومجتمعات السيخ في أيام ما قبل التقسيم أن تنتج أكثر الأشكال اللاعقلانية للكرهية الطائفية على المستويات اللاشعورية. وما بدا على أنه تفاهم بين المجتمعات -على مبدأ أنتم تتمتعون بقواعدكم الخاصة بسلوكياتكم ونحن نتمتع بقواعدنا الخاصة بنا- كان واضحاً أنه لم يكن قوياً بما فيه الكفاية لمقاومة الازدياد المفاجئ لفقدان وعي طائفي متأصل بعمق، والذي لا يزال ينتاب الذين عاصروا التقسيم حتى هذا اليوم.

يتساءل أحد المعاصرين بحزن في تاريخ بوتاليا غير المكتوب قائلاً: كيف يمكن للبشرية أن تسامحنا؟ في إشارة ليس إلى حقائق القتل الوحشية، والجريمة، والتعذيب، والانتحار خلال التقسيم فحسب، وإنما أيضاً

(1) حاشية المترجم: (الداليت) كلمة هندية تعني المقنطريين، وهم مجموعة ضخمة من المواطنين الهنود الذين يعانون من الفقر والحرمان بسبب انتمائهم إلى الطائفة الاجتماعية الأدنى، أو المبروفين من الطوائف الأخرى (انظر Microsoft Encarta Reference Library 2005).

إلى وحشية الحياة اليومية التي لطالما كانت تبدو على أنها غير ضارة، خصوصاً إلى القوانين الثقافية المحيطة بالمسألة الشائكة المتعلقة بالمواكلة بين المجتمعات:

إذا أتوا هم (المسلمون) إلى بيوتنا، سنقوم نحن (السيخ) بوضع وعاءين في إحدى زوايا بيتنا، وسنطلب منهم أن يلتقطوا هذين الوعاءين ويأكلوا بهما ثم يغسلوهما ويضعوهما جانباً، وكان ذلك شيئاً مزعجاً جداً؛ ولهذا السبب أتت باكستان إلى الوجود (Butalia 1998: 221).

في الواقع إن ضعف الصوت في التاريخ المنقول مشافهة هو الذي يتيح لنا أن نتوصل ليس إلى الحقيقة أو السبب الرئيسي لأي انتشار للعنف، وإنما إلى شرح لأسبابه المتعددة التي ازدادت سوءاً في الحالة الطبيعية. أما دقة التفاصيل التي لا يمكن الاعتماد عليها أو تلك التي لا ترقى لأن يتم تضمينها في الخطاب التاريخي التقليدي فهي تشهد بخطورة تعقيدات ثقافة الحياة اليومية التي يتم فيها توطين ابتذال الشر.

يلفت الفيلسوف السياسي راجيف فارغاقا في معرض أفكاره عن مستقبل التعددية الثقافية الانتباه إلى فعالية الاختلافات الصغيرة كما تصورهما ملاحظة فرويد القوية: كلما كانت الاختلافات الحقيقية بين البشر أصغر، بدت أكبر في مخيلاتهم (...). إن الأشخاص يتصرفون كأنهم منقسمون بشكل كبير فقط عندما تنذر المؤشرات الخارجية بعدم وجود

أي اختلافات جوهرية بينهم (Bhargava 1999: 33). نحتاج لأن نجعل هذه البصيرة جزءاً من فهمنا للثقافات المعبأة طائفيًا، وخصوصاً في المواقف التي بدا فيها كل الناس سعداء مع بعض، حتى حدث خطب ما، وبدأ العنف كما تخبرنا قصة المجتمع الهندي العظيم. وأصبح هذا المشهد كابوساً مألوفاً بازدياد في أعقاب التقسيم.

في قصص أخرى من روايات العنف التي تتعلق بالاضطهاد الطائفي الاجتماعي - وهو المعضلة اليومية التي يعاني منها الملايين من (الداليت) والآناس الذين ينتمون إلى الطوائف الاجتماعية الدنيا في الهند - تعد الثقافة مباشرة مسرحاً ومصدراً للعديد من أعمال الاضطهاد والإذلال المتعلقة باللغة، والثقافة، والتفاعل الاجتماعي، وحتى في ألعاب الأطفال. يستذكر العالم والناشط الذي ينتمي إلى (الداليت) كانشا إيلايا على نحو مؤثر كيف كان يتم التفاهم على الطقوس الاجتماعية في طفولته:

كلما كان يأتي أحد أصدقائنا من عائلة الغودا إلى منزلنا، كان يأكل معنا، لكنه كان يجلس بعيداً قليلاً عنا؛ وعندما كنا نحن (الكرومائيين) نذهب إلى منازل الكابو، كان أهلهم يقدمون لنا الطعام لكنهم كانوا يجعلوننا نجلس بعيداً قليلاً. وبينما كنا نأكل لم يكن من المفترض أن يلمس بعضنا بعضاً (Ilaiah 1996: 2).

على الرغم من أن إيلايا كان يشرح كيف كانت تتم مخالفة هذه القواعد

خلال اللعب، والتي سرعان ما كانت تطفو إلى السطح من جديد عندما كنا نشتم بعضنا بعضاً عند الإشارة إلى طوائفنا الاجتماعية إلا أن هذه المرونة الظاهرة كان يتم تحييدها بشكل كامل في المواجهات مع المعلمين الذين كانوا ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية العليا. يقول إيليا بصراحة: كان يكرهنا إذا كان ينتمي إلى طبقة (البراهمين)⁽¹⁾؛ ففي رأيه لم تكن صالحين لفعل شيء (...) وكان عملنا في الحقل بالنسبة له يعد نوعاً من أنواع القذارة وليس جمالياً (المرجع السابق). في المدرسة لا توجد أية إشارة إلى (الداليت)، فثقافتهم يتم شطبها، حتى آلهتهم كانت لا تستحق الذكر، وربما طمست لغتهم، بأكثر الأشكال إذلالاً: كانت كتب تعليم لغة التيلوغو (للبراهمين)؛ إذ إننا كنا معتادين على التيلوغو التي تعتمد على التواصل الخطابي. باختصار، كان بعدنا عن الكتب التعليمية بلغة التيلوغو تقريباً مثل بعدنا عن الكتب الإنكليزية من حيث اللغة والمضمون. لم يكن مجرد اختلاف باللهجة، بل يوجد اختلاف باللغة نفسها (المرجع السابق):

(13).

هذا الإلغاء لثقافات المضطهدين هو تهمة مألوفة اعتاد على تكرارها الكثير من الناشطين الثقافيين الذي ينتمون إلى (الداليت)، وينبها نحن (المفكرين

(1) جاكيت المترجم: البراهمين؛ هي الطبقة الأعلى في المجتمع الهندي (تظهر - Microsoft Encarta Reference Library 2005).

الذين ننتمي إلى طبقات (البراهمين)، (البانيا)⁽¹⁾، و(الكاشاتريا)⁽²⁾ الجدد حسب ما يسمينا إيلايا) إلى السؤال الأساسي: ثقافة من نحن نخاطب من حيث المبدأ؟ من يقوم بصياغة الثقافة للآخرين؟ ما هو دور الانشقاق في رفض أو رفع ثقافة على حساب أخرى؟ هل الشائبة المتمثلة بنحن وهم في معاداة إيلايا المشينة (للبراهمين) تكتسب شرعية وأثراً مختلفين عن الثنائيات الأخرى المشابهة في الخطاب الثقافي؟ أم هل هي في النهاية تنجح في تغريب هوية (الداليت)؟

هنا من الضروري أن يتم تقييد المناقشة الشرعية، إن لم نقل المتوازنة بشكل كاف، والمناهضة لنظرية الأساسيات الثقافية، حيث يتم إخضاع الاختلافات بين ثقافتنا وثقافتهم بشكل ثابت للنقد المتحرر. الخلاصة هي: من يستطيع تجنب هذه الثنائيات أو التحايل عليها؟ متى يكون ضرورياً استحضارها؟ كيف يمكن للمرء أن يتخذ قراراً استراتيجياً يجعل الهوية الثقافية ضرورية، إذا كان لنا أن نستعير الاشتراط القيم الذي قالته غاياتري سيفاك (Spivak 1985) في قراءتها للموضوع الثانوي. بالتأكيد ثمة مواقف ظلم واضطهاد عندما يكون من الضروري التمسك

(1) حاشية الترحيب: البانيا هي طبقة التجار، في الترتيب الثالث على سلم تراتبات الطبقات الاجتماعية في الهند (انظر E. (cyclopædia Britannica 2010).

(2) حاشية الترحيب: الكاشاتريا هي طبقة المحاربين، في المرتبة الثانية على سلم تراتبات الطبقات الاجتماعية في الهند (انظر Microsoft Encarta Reference Library 2005).

بهوية محددة أملاً في خلق كفاح من أجلها. يجدر أخذ هذه المواقف في الحسبان إذا ما رغبتنا في فهم مختلف للتعددية السهلة التي تفهم أساساً على أنها هندية، من دون وجود أي انعكاسات شخصية كافية على المنافع التي تشكل أساس هذا الفهم.

أتوجه الآن إلى نقد الافتراضات التي تشكل أساس التعددية، التي يجب أن نتصدى لها إذا أردنا إضفاء الديمقراطية على الخطاب الثقافي في عصرنا هذا. من المؤكد أن المبدأ العلماني التقليدي المتمثل بمقولة الوحدة في التنوع يحتاج إلى إعادة تمحيص، لعلنا نعترف بثقافة الهند السياسية المزعجة في هذا العصر، التي يسودها التوتر الطائفي والتهديدات الانفصالية؛ فبدلاً من القلق البائس على اعتبار هذا الموقف أنه عصي على الإنقاذ، أو المراوغة فيما يخص التهديد الحقيقي الذي يشكله، وذلك عن طريق اختزاله على أنه أمر شاذ وعابر، أرغب في أن أطلب بتحليل نقدي لموروثات التسامح والتوافق التي تكفلها المؤسسات الديمقراطية للدولة العلمانية. إذا كان صعباً علينا النطق بهذه الكلمات هذه الأيام، فذلك ليس لأن هذه الكلمات قد أسيء استخدامها فحسب، بل أيضاً لأن الإيمان الأعمى بالافتراضات العلمانية لهذه الكلمات برهن على أنه عديم القيمة.

يتطلب تحليل نقدي لفترة الخمسينيات من القرن المنصرم مهمة تتمثل في فهم الكيفية التي تم بها تصور الأمة في بادئ الأمر. قد تسبب السرعة

في اتهام نفوذ مؤيدي (هندوتفا)⁽¹⁾ بالمشكلة التي نعاني منها في تصعب هذه المهمة، إن لم نقل تأجيلها نهائياً؛ فعلى الرغم من صعوبة التستر على تأكيدهم المبني على ثقافة أحادية على دولة واحدة، ولغة واحدة، وثقافة واحدة من خلال خطابهم الشبيه بالخطاب العلماني حول التسامح الهندوسي لا بد للفهم العلماني للثقافة الهندية ألا يحتكم لهذا التهديد. لقد ناقشت مطولاً في كتاباتي السابقة (Bharutcha 2001، 1998a، 1998b) ألا تتم مساواة العلمانية أو اختزالها بمعادة التعصب الطائفي؛ ففي الوقت الذي تلعب فيه الجهود المضادة دوراً حيوياً في إعادة إحياء الثقافة العلمانية، يمكن تحسين عملية إعادة الإحياء هذه إذا كنا نمتلك الشجاعة لنقوم بإعادة تقييم ما حصلنا عليه باسم العلمانية من المؤسسات الثقافية للدولة القومية في الخمسينيات من القرن الماضي. بعبارة أخرى، يجب أن تتعدى مسؤوليتنا كمفكرين، بتعبير ناوم تشومسكي (Chomsky 1987)، فضح الأكاذيب، وقول الحقيقة، إلى بعض من أهم الأفكار التي نقيمها والتي يستمد منها إطار هوياتنا الثقافية العلماني وفي عملية التحقيق في الماضي هذه، لا بد لنا من التضحية المناسبة ببعض المقدسات، دون حنين إلى الماضي أو طقوس احتفالية. إذا رغبتنا في دخول

(1) حاشية المترجم: هندوتفا هي أحد تصورات القوميين من الهند الذين يدعون إلى دولة هندية تهيمن بالديانة الهندوسية، وقومية عسكرية (انظر Microsoft Encarta Reference Library 2005).

الألفية ببعض الوضوح في توجهاتنا ينبغي علينا أن نكون جاهزين لمعالجة تلك الإشارات والدلائل الزائفة التي ربما جعلت من السهل أن نضل عن التوجهات من البداية.

أولاً، من المفيد أن نطور فهماً نقدياً لأكثر الأصناف الثقافية طمأنة في مرحلة ما بعد استقلال الهند، ألا وهو التنوع؛ فبناءً على التنوع الثقافي الهائل على المستويات الجغرافية، واللغوية، والدينية طورنا فكرة عن التعددية الثقافية تنطوي في الأساس على منهج كمي وإحصائي للتغيرات السكانية. يبدو الأمر كأنه لا يجب علينا أن نطمح لبناء مجتمع متعدد ثقافياً، وهو الصراع الأكثر عنفاً الذي تواجهه اليوم دول مثل بريطانيا، وكندا، وأستراليا، فنحن متعددون ثقافياً؛ لأننا هنود؛ فهذا حقنا الذي اكتسبناه بالولادة، وإرثنا الطبيعي من الماضي، وعلاقتنا العضوية أساساً بالمستقبل. في أحد التحليلات الجديدة لسياسات التنوع في الهند، ناقش كومكوم سانغاري بإقناع أن التأسيس للتنوع مرتبط ارتباطاً وثيقاً مع فكرة المجتمعات الدينية المقبولة مسبقاً والمنغلقة (Sangari 1995: 3300). فهذه التنوعات الدينية المترسخة منذ الولادة والمنقولة عبر الأجيال من خلال السلالات الوراثية بصفاتها المفترض عادة ما يتم تجريدتها بشكل ثابت من اختلافاتها الداخلية، وتفكيكها، وحدودها المفتوحة (المرجع السابق). وبينما يلفت سانغاري الانتباه إلى قبضة الرجال المحكمة على

الدين كأحد العوامل المحددة للتنوع، لا بد أن يؤخذ بالاعتبار أيضاً التمييز على أساس المنطقة واللغة.

في الواقع أن تقسيم الثقافة الهندية المرتبط ارتباطاً وثيقاً بتشكيل ولايات لغوية على أسس إقليمية قد يكون أحد العوامل الأساسية في تشريع التنوع وتصنيفه على أساس إقليمي. بالتأكيد أن الطريقة الأنسب والأكثر اختزالاً للحديث عن الثقافة الهندية تكمن في تقسيمها على أسس وحدات إقليمية، مثل البنغالية، والتاميلية، والماراثية، وما إلى ذلك؛ فأدى هذا إلى خلق تجانس بين هذه الاختلافات الثقافية الداخلية الموجودة ضمن حدود الولاية المجاورة، وما يقلق أكثر هو أن هذه العملية قد أضفت شرعية على السيطرة الثقافية للمجموعات السياسية المنبثقة عن الطبقات الاجتماعية العليا التي، إن توجهت سيطرتها الإدارية إلى ثقافات المحرومين على الإطلاق، اقتصر توجهها هذا على احتواء هذه الثقافات.

كانت إحدى النتائج المباشرة لسيطرة بعض الأقاليم على الثقافة الهندية هي التسويق لهويات ثقافية لأقاليم بعينها، وربما كان يتسم عرض هذه الهويات بأقوى أشكالها في الاحتفال بعيد الجمهورية. هنا يتم اختزال الولايات الهندية ذات الصلة بجعلها مواكب متنقلة يقصد منها أن تصور الجوهر الثقافي لولايات محددة. ثمة تاريخ طويل للشكل التجميلي لهذا المشهد السياسي يعود إلى دعوات مثل دعوة مولانا أبو الكلام آزاد لقافلة

ثقافية، وتطلعات رجال الدين الآخرين إلى دمج موكب احتفال عسكري بآخر ثقافي (مقتبس في: 43: Bharucha 1998c)، حتى أن نهرو (Nehru) ذاته الذي نصب نفسه كناقذ كبير لم يستطع التحرر من تورطه في التخطيط للتعددية الثقافية كمثل وطني أعلى. لاحظ ردة فعله على الاحتفال بعيد الجمهورية في العام 1952: كان موكب ولاية الماهاراشترا (تقع غرب الهند) جيداً، لكنه استمر وقتاً طويلاً. إن ليزيم يلائم موكباً احتفالياً، أما ماخامب فلا. لم تكن الملاكمة والأشياء الأخرى المشابهة مناسبة (...) كما لم تكن مسرحية (رامليلة) فعالة، كانت مثل حشد من البشر يجلسون في شاحنة (المرجع السابق).

رغم المغامرة بالتصريح بما هو واضح، أقول ثمة اختزالية لا تعقل، إن لم نقل تعالٍ في هذا النقد الذي من خلاله تتم الإشارة إلى الثقافات المحلية ومساواتها بجماليات قوالب محددة، وخصوصاً مناسبتها للمشاهد الوطني. إن مساواة الثقافة بالقالب، وبالأخص القوالب الفلكلورية، قد تم تطبيعها في الخطاب الثقافي الرسمي. ومع الاستخدام المتزايد للآلات في المشاهد الاحتفالية أصبح تجانس الاختلافات الثقافية الداخلية ضمن القوالب الآن شبه ملزم لإدارة العروض، التي تقوم الآن وكالات مراكز المناطق الثقافية والمعاهد العلمية بإخضاعها للبيروقراطية بشكل متزايد.

خذ رقصة (التشاهو) على سبيل المثال، إذ يتم تعريفها عموماً بشكل من

أشكال الفلكلور السائد في ولاية أوريسا (تقع شرق الهند) على الرغم من أن ضروبها الثلاثة (السيرايكيلية، والمايوربانجية، والبورولية) تعد أشكالاً مستقلة بحد ذاتها؛ فأشكالها هذه الموجودة في قرى مختلفة تمتد على الخط الحدودي الفاصل بين ولايات البنغال الغربية وبيهار (كلتاهما تقعان في الشمال الشرقي للهند) وأوريسا يتم أدائها في سياقات شعائرية واجتماعية مختلفة إلى حد ما؛ إذ يتم في هذه السياقات استحضار آلهتها المختلفة من قبل ممثلين يتحدرون من خلفيات اجتماعية مختلفة جداً، بمن فيهم المزارعون والمجتمعات القبلية. وغني عن القول إنه ليس ثمة أثر لأي من هذه الاختلافات على العرض الوطني لرقصة (التشاهو) كأحد تقاليد المسرح الفلكلوري الراقص الذي في الواقع أدخل العديد من العناصر الحديثة إلى نظام حركاته، كما أنه في الحقيقة يمكن اعتبار بعض مؤيدي تصديرها إلى العالم عالميين، ريفيين سابقاً.

تعمل تمايزات مثل هذه ضد أولويات الدولة التي لا تعتدّ لا بتفاصيل (التشاهو) ولا بحياديته المنتظمة عبر الضغوط التجارية، والسياحية، وتقاطعات الثقافة المحلية، وقيود المبادئ التعليمية للورش الثقافية. أما ما يهم الدولة فهو المشهد، والأفضل أن يكون مترافقاً مع علامات تشجع على التصدير؛ فيجب أن يكون بارعاً، مملأه الحيوية، ومتناغماً بشكل كامل. وفي غمرة هذه المتطلبات الرسمية فإن السياق الثقافي لا يهم،

وبالفعل، حتى الأشخاص ليسوا مهمين؛ إذ يختزلون إلى مجرد مهارات؛ فالممثلون يجردون من إنسانيتهم عندما يتم الزج بهم ضمن نظام معد مسبقاً من الحركات المنتظمة ويساقون كالقطيع عند المداخل والمخارج. غني عن القول إنه ليس ثمة أي شكل من أشكال المتابعة بعد مشاهد التمثيل؛ إذ لا يتم القيام بأية محاولة لإجراء حوار هادف مع هؤلاء الممثلين عبر الأقاليم والمجتمعات.

ثمة مشكلة تكمن في صميم المشكلة الإدارية هنا، ألا وهي غياب البنى التحتية اللازمة لترجمة الثقافات عبر المناطق، واللغات، وتقاليده التمثيل؛ فبعد خمسين سنة من الاستقلال، إنها حقيقة مبتذلة، لكنها مؤسفة، أن ندرك أن هذه البنى التحتية غير موجودة حتى في أكثر المستويات بدائية. على الرغم من أننا نسمي مجتمعنا متعددًا لغويًا وثقافيًا، إلا أننا نكاد لا نمتلك أية مؤسسات لدراسة الثقافات أو اللغات المحلية الأخرى ضمن حدود ولاياتنا ذاتها. فعلى سبيل المثال، هل ثمة مؤسسة نستطيع أن نتعلم فيها اللغة الملايامية، أو التلوغية، أو الكانادية في أي من الولايات الشمالية، والعكس صحيح؟ هل بإمكاننا أن نفترض أن احتفال (لاي هاروبا) الشعائري معروف خارج ولاية مانيبور (تقع شمال شرق الهند)، أو أن ممثلي (الياكاشاغانا)، أو (الثيروكوثو)، أو (البايديزيا)، أو (الفاند باثر) قد شاهدوا أعمال بعضهم البعض، أو، للسبب ذاته، هل هم سمعوا

بوجود بعضهم البعض؟

في الواقع، لو أنني أستطيع مخاطبة القارئ الهندي المثقف لهذه المقالة بطريقة مباشرة أكثر، سأسأل: هل سبق أن شاهدت أو سمعت بأي من هذه التقاليد؟ هل الثقافة الهندية موجودة حقاً بالنسبة لك خارج حدود ولايتك، وربما من خلال بعض قليل جداً من المعلومات التي ربما حصلت عليها مصادفة عند مشاهدتك برنامج (سورابهي) أو أي برنامج تلفزيوني آخر ذي صبغة وطنية؟ والسؤال الأصعب: هل لديك الرغبة في التواصل مع الثقافات الهندية الأخرى أم أنك تكفي بمعرفتك بوجود هذه الثقافات بولاية لا على التعيين؛ مما يترك لك تخيلها (أو إهمالها) وسط متاهة النماذج التي تتمتع بها ثقافتك؟

دعوني أعرض المشكلة بصراحة أكثر: على الرغم من أننا نعيش في الهند مع طيف من التنوع الثقافي يعد الأوسع في العالم، إلا أننا أيضاً نعيش مع المستوى الأعظم من الجهل بثقافتنا، وهو جهل في الحقيقة تشتد وتيرته باطراد تقريباً مع عرض زائف لثقافات العالم الأخرى يقدم لنا على القنوات التلفزيونية الفضائية. يميل المرء في هذا الخصوص إلى أن يفترض أن الدولة هي الصانع لهذا الجهل، بالضبط من خلال محاولتها للحفاظ على أصالة الثقافات المختلفة؛ وبالتالي الإبقاء على هذه الثقافات منفصلاً بعضها عن بعض. وتبعاً لانتقادية كومكوم سانغاري القوية عن التغير

الثقافي، إذ يتم الفصل بين الثقافات من خلال حدود شفافة، وذلك من أجل الحفاظ على صفاتها، يجب أن نقاوم أية محاولة لاختزال التعددية الثقافية إلى مجرد التجاور الجغرافي للثقافات المختلفة، التي يتعايش بعضها مع بعض من حيث الصفة المكانية، لكن دون أي تمازج (Al-Azmeh 1993، مقتبس في Sangari 1995: 3309).

على الرغم من هذا التباين، إلا أنه يمكن القول إنه ثمة نفاذية في الثقافة الهندية العامة، خصوصاً في العواصم التي لا يمكن التخفيف من شأنها على المستويات الطبيعية الخالصة، على سبيل المثال، ساعة الذروة في محطة (تشيرتش غيت) أو الحشود في (جانباث) أو على جسر (هورا) — فكيف لنا حتى أن نبدأ بتفسير تنوع سكاننا من أماكن مختلفة في الهند. يحيل المرء إلى أن يصف هذه الظاهرة من خلال ما عبر عنه بيتر دو سوزا (D'Souza 1995) بشكل مناسب حين وصفه بالتعددية الثقافية المبنية على الصدفة. إن وجود مزيج من العناصر الثقافية المختلفة في مكان عام لا يعني بالضرورة أن المشاركين لديهم أية حاجة خاصة ليفهموا أو يحترموا أصل الطرف الآخر، وإذا كان لنا أن نتجذب إلى تعددية ثقافية مصممة حسب الطلب، وهو طلب دو سوزا المحدد، علينا أن نعمل من أجل الاعتراف بالآخر، وهو أمر لا يمكن أن يتخذ معنى حقيقياً إلا بعد وجود نوع من أنواع الإدراك للثقافة الآخر التي قد تكون مختلفة جداً عن ثقافتنا الخاصة

بنا. إن التصدي لهذا التحدي هو الذي يضفي أهمية للتعددية الثقافية، وإلا كانت هذه الكلمة مجرد شعار يعبر عن عدم اكتراثنا الجوهري بالثقافات الهندية الأخرى.

لكي نقاوم ثقافة اللامبالاة باحترام متجدد للاختلافات، لا بد من فصل الابتهاج الذي يحيط بالتنوع الثقافي عن الأركان المتكلفة للمصفة الهندية؛ فهذا سيستلزم فهماً تاريخياً للاختلافات من خلال الاعتراف بتنوعاتها على مستوى الأقاليم والطبقات الاجتماعية، إضافة إلى بيئات اختلافاتها الاجتماعية التي، كما أشار كومكوم سانغاري على نحو مقنع، أنتجت تنوعات مستقلة بحد ذاتها (Sangari 1995: 3303). والأمر الأهم -وهذا ما يمكن أن يكون التحدي الأكبر في إعادة التفكير- هو أننا يجب التوقف عن افتراض أن التنوع هو مرادف للتعددية، فعلى الرغم من أن الأولى تتصل بالمسلمات الخاصة بأية ثقافة بعينها -بالطبع كلمة مسلمات هنا لا تعني أنها لا يمكن أن تتغير- فإنه لا يمكن للتعددية أن تتحقق إلا من خلال جهود الكفاح من أجل الديمقراطية التي يمكن توظيفها عبر برامج عمل لمجتمعات محددة (Alam 1994: 24). من المؤكد أن التعددية تتفق مع الاختلاف، وليس فقط الاختلاف الثقافي، الذي يتم تمجيده في نظرية ما بعد الحداثة، وإنما أيضاً مع الأمثلة الأساسية لعدم المساواة في النظرة أو المعاملة، والظلم التي تسبب الانقسام بين المجتمعات على المستويات

الاجتماعية والاقتصادية. ما لم تتقاطع التنوعات مع الاختلافات، وما لم تتمتع هذه الاختلافات بالاحترام في بيئاتها لن يكون ثمة أمل في جعل التعددية الثقافية ديمقراطية.

لهذا، إذا أردنا أن نواجه صورة التنوع في الألفية الجديدة، لا بد لنا من تحريك اتجاه التعددية التي تمكنا من الاعتراف بشكل مناسب بالمعوقات والصعوبات الحداثية لهذه المهمة. وخلافاً للاقتناع السائد بكثرة، ولكن المفتقد للتفكير، عند طيف واسع من دعاة العيش المشترك في الهند اليوم، فإن التعددية ليست فضيلة أتت إلينا قبل الحداثة؛ ففي الواقع، لم يلق المصطلح صدى إلا في العصر الحديث. وكما عرض آتشن فانيك بإصرار، فإن التعددية كمبدأ من مبادئ المنظمات الاجتماعية والسياسية لم يظهر إلا في العقود الأولى من هذا القرن كردة فعل على النظريات المطلقة للدولة والسيادة، وضمن السياق الأشمل المتمثل بالمطالبات الديمقراطية بالاستقلال الذاتي في الثقافة العامة (Vanaik 1997: 113). ويشير فانيك إلى السياق السياسي للتعددية من أجل القضاء على هالتها غير التاريخية التي حفلت بها أشكال التسامح الفطري، مؤكداً أنها غير مرتبطة بغياب أو حضور الأديان ذات التنظيم المركزي؛ فهذه الأشكال جزء من الفلسفة والتقاليد الروحية والهندية، وخصوصاً الديانة الهندوسية. وربما يفهم هذا التسامح النقي بشكل أفضل من خلال الصياغة البليغة التي

أوردها سوديتا كافيراج كتسجيل للتنوع، ومجرد إظهار للتعيش؛ فكما
يورد كافيراج بشكل مناسب، إذا كانت الحياة النباتية تعددية، لن تكون
بذلك متسامحة (مقتبس في 114: Vanaik 1997).

إذا قمنا بتفكيك أشكال التعددية المخادعة في الهند اليوم، وهي الأشكال
التي من المؤكد أنها حداثية على الرغم من أن أصحاب هذه الأشكال هم
من المناهضين للحداثة، فإننا لا نكر الأسس الأخلاقية للانسجام الطائفي
الذي يمكن استقاؤه من تعاليم بوذا أو الترانيم التعبدية عند الشاعر كابر،
غير أنه سيكون من المضلل تماماً، إن لم نقل المبني على المصلحة على نحو
صرف، أن نفترض أنه من الممكن لهذا التسامح أن يتم إلحاقه بمتطلبات
التعايش بين الثقافات في ديمقراطيتنا التي تتعرض للتهديد المتزايد في أيامنا
هذه. إذا كان من الملزم استقاء الحكم الروحية من الماضي من أجل إضفاء
الديمقراطية على الثقافة السياسية المعاصرة، لا بد من التأكيد أن هذه الحكم
الروحية لا تحتاج إلى أفعال الإيمان الفردية (أو الجماعية) لإيصالها، بل
إلى عمليات المؤسسات الاجتماعية والمدنية التي من المحتمل أنها ستشكك
بغاية أو صلة الإيمان من البداية؛ ولهذا، فإن ما يهم في دعم التعددية ليس
الدعوة إلى التسامح على المستويات الفلسفية والمجازية، بل هو علمنة
المجتمع المدني التي لولاها لأصبحت التعددية أيضاً مبدءاً علمانياً تقليدياً
آخر.

وعلى الرغم من أن السخط المحيط بالعلمانية واسع الانتشار ويكثر الجدل حوله الآن، إلا أنه لم يتم إلى الآن التصدي لعملية العلمنة غير المكتملة أصلاً، والمتفاوتة، والمجتزأة في الهند خلال الخمسين سنة الماضية. وكما يشير فانيك بشكل صحيح، إذا كان التمييز الهندي بين مصطلحات مثل علماني، والعلمانية، والعلمنة يميل إلى عدم الوضوح في حدود الجوهر الديني - الروحي - الثقافي (المرجع السابق: 67)، فإن التحدي الألفية التالي بالنسبة للمنظرين والنشطاء الهنود سيتطلب مواجهة النقاط الفاصلة بين هذه المصطلحات والممارسات الناتجة منها؛ فبدلاً من افتراض مسببات زائفة بين عملية العلمنة ومعتقدات الدولة العلمانية ربما نحتاج إلى أن نسلم بزخم أكثر مخالفة، أو مناقضة، إن لم نقل تعطيلاً ربما تقوم المؤسسات الطائفية للدولة في الواقع من خلاله بإعاقة عملية العلمنة وتشويه الخطاب الرسمي للعلمانية، حتى خلال قيام الدولة بمناسبة العلمانية لأهداف سياسية.

إن تفسيراً مناهضاً للحدثة ينطوي على تشاؤمية متوقعة هنا قد يعني أن العلمنة، وبسبب توطيدها للممارسات الدينية، لن تؤدي إلا إلى تقوية المجتمعات الدينية التي من خلالها تُلحظ مجتمعات كاملة من خلال أشكال طائفية. وعلى النقيض، إن فهماً مضاداً وأكثر توازناً قد يعني أنه على الرغم من أن تحويل الهويات الدينية إلى اجتماعية منسجم مع علمنة

متزايدة، إلا أنه ليس بالضرورة نتيجتها المنطقية (المرجع السابق: 59). وفي الحقيقة، إذا قبلنا بوضوح هذه النتيجة، فإننا سنقرب بين إسهامات عملية العلمنة الممكنة وبين القيام بخيارات ثقافية يستطيع من خلالها المواطنون الاتفاق على حقوقهم الفردية وروابطهم الاجتماعية خارج نطاق إملاءات الأديان.

ولهذا، وإذا كان لفهمنا للعلمنة أن يمتد خارج الصيغ الجاهزة لأفكار الانحطاط، والانفصال، والعقلنة للمؤسسات، والمعتقدات، والممارسات الدينية، فلا بد لنا من التعامل بشكل مباشر مع تلك المؤسسات العلمانية التي تيسر التوصل إلى الخيارات الثقافية، وتطبيقها. وفي هذا الخصوص، يمكن أن نحادل أن أزمة العلمنة في الهند اليوم ربما لا تتعلق كثيراً بالاتفاق مع الدين بقدر ما تتعلق بغياب الخدمات الاجتماعية والمدنية المرتبطة بالتعليم، والصحة، والعدالة بين الجنسين، أشياء تحرم منها الملايين من البشر. لم تعمق علميات العلمنة غير العادلة الظلم في مجتمعاتنا فحسب، وإنما أيضاً سمحت آلياً للقوى الطائفية للعمل على تسخير الثقافة العامة لخدمة مصالحها الذاتية باسم المصالح الوطنية تسارة، وباسم العلمنة ذاتها تسارة أخرى.

وبالعكس، إن التأكيد على هوية وثقافة علمانية لا يمكن افتراضه آلياً بناءً على حصول المرء على منافع العلمنة؛ ففي هذه الأيام، وبالأخص ضمن

بيئات العواصم، حيث النزوع إلى النظر إلى الثقافة العلمانية على أنها شيء مسلم به، فإننا نشهد رقابة منظمة على الخيارات الثقافية من قبل من نصبوا أنفسهم سلطة قضائية للدفاع عن حقوق الهندوسيين. إن هذه الرقابة الأمنية على الثقافة العامة تبدى بأزهى صورها من خلال الانتهاكات الطائفية للحريات العلمانية التي يتم فيها الآن إخضاع تمثيل الأقليات لنوع جديد من أنواع الشوفينية التي تنتكر بزي اليقظة الوطنية. وفي تطبيع هذا العنف الطائفي يصبح ممكناً لمؤسسات الدولة أن تشرعن غزو صالات العرض الفنية، وتدمير اللوحات الفنية، وحرق الكتب، وحظر الأفلام، واستهداف نجوم الأفلام، وتعطيل المسارح التي تقام في الشوارع، وما إلى ذلك من أمثلة الثقافة البربرية.

في سياق هذا الانهيار في السلوك والآداب، يصبح من الملح جداً أن نعزز أية دعوة للهوية العلمانية في الهند اليوم بالتزامن مع مقاومة فاعلة لإخضاع الثقافة العامة للشحن الطائفي. في الواقع أنه من السخف أن يجد المرء العزاء بعد الآن في نظرية وجود علمانياتنا المتزعزعة أصلاً، وبدلاً من ذلك نحتاج إلى أن نطور أشكالاً جديدة من أشكال المقاومة الثقافية ليتمكن من خلالها حشد التحالفات عبر الجماعات السياسية المختلفة وربط بعضها مع بعض. ومن دواعي المفارقة أنه من الممكن للتعرض غير المتكافئ للعلمنة من قبل المشاركين في هذه التحالفات الناشئة توفير الحافز

لتشكيل تحالفات جديدة.

ومن أجل التخطيط لتشكيل هذه التحالفات، فإنني أعرض القيمة الممكنة لتمكين عملية العلمنة من خلال تطوير وعي وممارسة ضمن الثقافة الواحدة؛ ففي أي تفاعل ضمن الثقافة الواحدة لا يكون التركيز منصباً بشكل كبير على الحفاظ على التوازن البيروقراطي للعلاقات ضمن الدولة المركزية، وإنما على تطوير تبادل ثقافي أكثر استقلالية وديمقراطية ضمن اليئات المحلية والإقليمية، وبينها، وغيرها. وعلى الرغم من أنه يمكن القول، على المستوى الفكري، إن مفهومي داخل ومتعدد في أي فهم للمذهب الثقافي يشتركان في الفراغ السياسي ذاته، وإن الاختلاف قد يكون في أن مؤسسات التعددية الثقافية الرئيسية تعتمد على الدولة، التي تحتكر السلطة، والتي في الواقع يقع على عاتقها ترتيب الاختلافات، وخصوصاً تلك القائمة بين الأقليات، ضمن حدود المعايير الناظمة للمواطنة. وخلافاً لذلك فإن المؤسسات الداخلية ضمن الثقافة الواحدة يمكن أن تفضل، إن لم نقل تنحرف عن معايير الدولة عند مستويات غير ممكنة فكرياً لمؤيدي التعددية الثقافية. وإن شئنا أم أبينا، إن مفهوم التعدد سينطبق ضمن إطار تماسك مفترض، إن لم يكن وحدة مفترضة، مبنية أساساً على الانضباط، إن لم نقل الإكراه. إن حجم المبالغة في التأكيد على إسهام التعددية في التضامن الوطني كبير إلى درجة أنها تفترض شرعيتها

لأجيال كثيرة قادمة، وفي الحقيقة إذا أمنا بتضخيم البيروقراطية الثقافية؛ فقد كانت معنا في الهند عبر خمسة آلاف سنة من الحضارة المتواصلة (Singh 1998: 76).

لا تتخذ المؤسسات التي تيسر التواصل ضمن الثقافة الواحدة بهذه المغالطة المستمرة التي تمثل أساس الفهم الوسطي للثقافة الهندية، فهذه المؤسسات المشككة بالمبادئ الأخلاقية الأساسية هي أكثر التزاماً بعمليات التفاعل الاجتماعي بين الثقافات المختلفة التي من الراجح أنها تتحفر بصراع مشترك عابر للحدود أكثر من روح جماعية تميز ثقافة سائدة في إقليم بعينه؛ ولهذا فليس مدهشاً أن المشاركين الأكثر نشاطاً في أي حركة للتفاعل ضمن الثقافة الواحدة هم ليسوا من الفنانين، الذين تتمتع غالبيتهم بشكل متزايد بحصانة ضد فكرة الصراع، بل هم طيف من الناشطين الثقافيين المتصلين بالمنظمات غير الحكومية، والجمعيات التطوعية، ومجموعات العمل الاجتماعي، ومبادرات المواطنة والمجتمع المدني. وكل هذه المؤسسات تأثرت بالمصدر الرئيسي لنشر الديمقراطية في الهند في الوقت الحاضر (الحركات الشعبية التي تبرز من خلالها ثقافات صراع جديدة)، ويمكن للتواصل بين ثقافات الصراع هذه وحشدتها أن يشكل برنامج العمل الأكثر أهمية المتمثل بتنشيط التفاعل ضمن الثقافة الواحدة في هذه الألفية.

سيكون من الملائم بينما ندخل الألفية الجديدة في حالة من الشك العميق ألا نموه هذا الشك من الآن فصاعداً باللجوء إلى تأكيدات زائفة لتعددية ثقافية تنطوي أساساً على الاحتوائية، وتساعد البشر على العيش مع بعضهم البعض على الرغم من اختلافاتهم. واليوم نحتاج إلى أن نؤكد أهمية الكفاح للبقاء على قيد الوجود، الذي يرغب شرائح واسعة من سكان الهند على العيش والكفاح معاً، على الرغم من اختلافاتهم. واليوم يمكن أن يكون الكفاح المشترك على القدر ذاته من أهمية العيش المشترك للتفاعل ضمن الثقافة الواحدة؛ لأنه في الواقع يحدد إمكانات إضفاء الديمقراطية على مفهوم الثقافة وممارستها بالذات في محيط قطاعات (الفاراتيا السنسكريتية) المتنفذة والتي تزداد تعصباً، كما تعرفها جماعات (هندوتفا).

لذلك أسعى للوصول إلى ثقافة أكثر أسئلة وأكثر تفاعلية للألفية الجديدة، وهي ثقافة تحتاج اختلافاتها إلى التوافق والمشاركة، عبر اللغات، والأديان، والأجناس، والمهن المختلفة. وعلاوة على ذلك أسعى لمعرفة تلك الثقافات التي تم تهميشها بعنف لأنها لا تتكيف مع المعايير النازمة للدولة وسلطة الرجال على المجتمعات الدينية. وسواء أكانت ثقافة (الداليت) أم ثقافات الناس العاديين العلمانية في لجان مومباي الشعبية، فمن الضروري أن نهين أنفسنا لعملياتهم غير المنظمة في التعليم حتى نستطيع أن نتصدى

لصناعة الجهل، تلك الجريمة التي نشترك في ارتكابها من خلال الامتيازات الاجتماعية والتربوية.

وحتى تتم تعبئة التفاعل الثقافي عبر الاختلافات، ولكي نتعلم لتعلم، الأنظمة المعرفية لبيئة الذين يعانون من الحرمان، كما صاغتها غاياتري سيفاك بدقة (Spivak 1998: 343)، لا بد لنا من تطوير طرق جديدة لترجمة الثقافات التي تضع تحديات أمام حدود تعصبنا اللغوي والجغرافي؛ فمن خلال هذه الترجمات، ومن خلالها فقط، يمكن للفضاءات الكائنة بين الثقافات أن تنشط عبر الانقسامات الموجودة في بيئات العواصم، والمقاطعات، والريف، والقبائل. من خلال التوافق على الاختلافات عبر الينيات من الممكن لنا أن نطور وجهة نظر ذاتية ليس فيما يتعلق بروابطنا الثقافية فحسب، ولكن أيضاً بكيانات جديدة ممكنة من إعادة تصور الأمة بشكل يتعدى المقولة المتكررة: الوحدة في التنوع في الحقيقة إذا رغبتنا في أن نرسم صورة المستقبل بدل أن ندعه يخلد موروثات الماضي، لا بد لنا من أن نتوصل إلى احترام الاختلافات التي يمكن من خلالها تصور إمكانات جديدة لوحدة خلاقة.

المراجع

Alam, Javeed. 1994. «Tradition in India under Interpretive Stress»

Thesis Eleven, No. 39.

Al-Azmeh, Aziz. 1993. Islam and Modernites, London: Verso.

Bhargava, Rajeev. 1999. «Introduction» to Rajeev Bhargava,

Amiya Kumar Bagchi, R. Sufarshan (eds.), in Multiculturalism,

Liberalism and Democracy, New Delhi: Oxford University Press.

Harucha, Rustom. 1992. «Anatomy of official Cultural Discourse:

A Non-Government Perspective» Economic and Political Weekly

(EPW), 1-8 August.

___1998a. In the Name of the Secular: Contemporary Cultural

Activism in India, Delhi: Oxford University Press.

___1998b. «The Shifting Sites of Secularism: Cultural Politics and

Activism in India Today» EPW, 33(4).

1998c. «Culture and Power» Sangeet Natak, Nos. 127-128.

___2001. The Politics of Cultural Practice: Thinking Through

Theatre in an Age of Globalization, New Delhi: Oxford University

Press.

Butalia, Urvashi. 1998. *The other Side of silence: Voices from the Partition of India*. Delhi Penguin Books.

Chomsky, Noam. 1987. 'The Responsibility of Intellectuals,' in James Peck (ed.), *The Chomsky Reader*, New York: Pantheon Books.

D'Souza, Peter, 1995. 'Righting Historical Wrongs,' unpublished manuscript.

Llaiah, Kancha. 1996. *Why I am Not a Hindu: A Sudra critique of Hindutva Philosophy, Culture and Political Economy*, Calcutta: Samya.

Sangari, Kumkum. 1995. 'Politics of Diversity: Religious Communities and Multiple Patriarchies,' *EPW*, 23 December and 30 December.

Singh, B. P. 1998. *India's Culture: The State, The Arts and Beyond*, New Delhi: Oxford University Press.

Spivak, Gayatri Chakravorty. 1985. 'Subaltern Studies: Deconstructing Historiography,' in ed. Ranajit Guha, *Subaltern*

Studies IV, New Delhi: Oxford University Press.

____1998. «Cultural talks in the Hot Peace: Revisiting the Global Village», in Pheng Cheah and Bruce Robbins (eds.), *Cosmopolitics: Thinking and Feeling Beyond the Nation*, Minneapolis: University of Minnesota Press.

Vanaik, Achin. 1997. *Communalism Contested: Religion, Modernity and Secularization*, New Delhi: Vistaar Publication.

الفصل السادس

حادثة الهند غير العصرية

Ahmedyassin90

تصوير
أحمد ياسين
نويلر

@Ahmedyassin90

ديبانكار غوبتا

مفهوم الحداثة

إذا أعدنا صياغة ما قاله ويتجينشتاين، فإنه من الممكن لنا أن نظهر الحداثة، لا أن نتحدث عنها. وعلى الرغم من أننا نبدو كأن لدينا فكرة بولية عن ماهية الحداثة، وما تعنيه، إلا أننا عندما نحاول صياغة تلك الفكرة بكلمات، يبدو كأن ثمة شيئاً ما مفقوداً. إذا تمت مساواة الحداثة مع وتيرة نمو عالية، وتطور صناعي، عندئذ يكون التركيز على المداخن، والازدحام في المدن، وأنظمة النقل السريع. كما تعني الحداثة الاستهلاك المرتفع، والسيارات الآلية، والوجبات السريعة، وموسيقى (الروك)، والإدمان على المخدرات، والجرائم المنتشرة في المدن. وبالنسبة للآخرين، تعني الحداثة الديمقراطية، والأفراد، والمساواة بين الجنسين، وسيادة القانون. ثمة مؤيدون متحمسون لكل من هذه المعاني، كما تدعمها أدلة علمية، لكنها لا تعني الشيء ذاته، ولهذا يصعب التعبير عن الحداثة.

والأصعب من ذلك هو مناقشة الحداثة في السياق الهندي، إذ إن معرفتنا سطحية بجميع ميزات الحداثة المذكورة آنفاً، غير أن المرء يشعر بالتردد في وصف الهند بالعصرية: ربما على طريق الحداثة، لكن ليست عصرية بعد. ولا يخفى على أحد أنه ليس ثمة طريق واحد، أو قالب وحيد للحداثة؛ فببساطة، لن ينفع تقليد الغرب (Eisenstadt and Schulchter 2: 1998-4). هل يعني هذا أنه من الممكن أن ننقُضَ على الحداثة

ونقطف ثمارها دون المرور عبر المراحل المؤلمة التي مرت بها المجتمعات الغربية قبل أن تتم تسميتها عصرية أم أنه يعني أن على كل مجتمع أن يرسم بذاته طريقه إلى الحداثة أم ثمة أنواع مختلفة للحداثة؟ إن أي واحد من هذه الخيارات يبدو مقنعاً، ولا عجب أيضاً أنه من الصعب التعبير عن الحداثة. ثمة من يقول منذ عهد بعيد، وبقدر كبير من الإقناع، إن الحداثة ليست فقط تبني الثقافة الغربية، وكانت اليابان غالباً ما تعد المثال الأبرز في تعبيرات كهذه؛ فاليابان تتمتع بقدرّة تصنيعية عالية، ومستويات معيشية وانضباط في العمل تحسد عليها. ولكن في الوقت ذاته فإن مقولة إن المساواة بين الجنسين لم تتحقق بعد في هذا البلد هي صحيحة؛ فبالنسبة لليابان فإنه من الواضح جداً أن الحداثة تمثلت بمعدلات عالية من النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، والنفايات، والأوبئة. كما أن النجاح الاقتصادي المعاصر لما يسمى بالنموذج الآسيوية يؤهلها أيضاً لأن تكون عصرية؛ فعلى الرغم من الصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها عدد من هذه الدول في الماضي القريب، إلا أنها ما زالت تعد أكثر عصرية من الهند، وذلك بسبب مستويات المعيشة العالية فيها؛ إذ تعطي السيارات السريعة، وناطحات السحاب، وازدهار المدن، ومستويات الاستهلاك المرتفعة، كل الانطباع بأن هذه الدول عصرية بشكل كامل.

قبل أن نطرح السؤال: أين المشكلة في الهند؟ ما زال ينبغي علينا أن نجيب عن السؤال: ماذا نعني بالحداثة؟ برأيي، إنه من المستحيل أن نحل

هذه المسألة دون النظر إلى الأمثلة الغربية، والتعلم منها. لا يعني هذا أن نتبع المسار الغربي إلى نهايته، ولكن ثمة الكثير مما يمكن أن نكسبه من خلال إغارة الانتباه إلى المراحل الواسعة التي قطعتها الحداثة في الغرب، قبل أن تسيطر الثقافة الاستهلاكية.

الحداثة والممارسة: هل التركيز منصب على التقانة أم العلاقات الاجتماعية؟

برأيي ثمة شك ضئيل في أن الحداثة تقدمية بطبيعتها، والمصطلح المهم هنا هو تقدمي، لكن كيف يجب أن نفهم مصطلح التقدمي؟ أمّن خلال التقانة أم العلاقات البشرية؟ أرى أن يكون من خلال الثاني؛ لأنه من دون الأمر الثاني لا يمكن تحقيق الحداثة بالمعنى الحقيقي للكلمة مهما كانت معدلات النمو الاقتصادي أو مستويات الاستهلاك مرتفعة.

لم تلق هذه الحركة التقدمية إلى الأمام في العلاقات الاجتماعية اهتماماً كافياً في السنوات القليلة الماضية، وذلك بسبب الاعتقاد الخاطئ القائل إن عصر التنوير على خطأ وإن التأسل⁽¹⁾ الرومانسي على صواب. من دواعي التقدير أن نعلم أنه إذا كان ممكناً الاختلاف، والنقاش، والتواصل مطلقاً، فإن ذلك

(1) حاشية المترجم: التأسل: هو العودة إلى صفات الأسلاف.

بسبب الحداثة والتطوير . إنه لصحيح أن الحداثة تجلب معها أيضاً الاستهلاك المرتفع، والتمدن الرديء، ومستقبلاً اقتصادياً غامضاً، ولكن بما أن أي حجم من الاشتياق الرومانسي لن يعيد الساعة إلى الوراء، فمن الأفضل أن نتبصر أكثر ونحلل كيف تجعل الحداثة وجودها محسوساً خلال مراحل متفاوتة من تحركها التقدمي إلى الأمام؛ فإنكار الحداثة أو ذمها ليس غير مجدٍ فحسب، وإنما قد يعيق أيضاً تكيفاً أفضل مع هذه القوة الاجتماعية التقدمية.

حقيقة، ليس من الصعب التعبير عن الحداثة إذا ربطناها بالتقدم، ورأى ماركس (Marx) التقدم من خلال العلاقات الإنسانية وأيضاً من خلال درجة أكبر من عقلنة السلوك الاجتماعي. والراجع أن ماركس اقترض كثيراً من هيغل (Hegel) في هذا، لكن ماركس لم يكن وحيداً في لفت الانتباه إلى عنصر التقدم من حوله. إذا كان ماركس قد رأى التقدم بوضوح من خلال الكيفية التي منحت الرأسمالية فيها الامتياز لمذهب الحرية، فإن العديد من معاصريه أو القريبين من عصره قد أضافوا إلى هذه البصيرة النافذة من خلال إدراك الحاجة إلى تحسين حياة الطبقة الصناعية الدنيا التي من دونها سيتوقف التطور الصناعي؛ فعلى سبيل المثال، ناقش كتاب كارلايل (Carlyle) المعنون: (أوضاع القضية الإنكليزية)، وكتاب أينجيل (Engel) بعنوان: (أوضاع الطبقة الإنكليزية العاملة)، هذه الفكرة على المتوال ذاته لكن من وجهات نظر مختلفة؛ إذ كان الاعتقاد السائد أنه لكي يحقق التطور الصناعي

ذاته، لا يمكن أن تعتمد العلاقات بين الطبقات الاجتماعية على العلاقات والتوجهات السائدة في النظام الإقطاعي. وكما تكشف السجلات الرسمية لمداولات المجلس النيابي البريطاني، كان ثمة دفاع قوي عن التشريعات المتعلقة بالحد الأقصى لساعات العمل والحد الأدنى للأجور في مجلس النواب البريطاني. لاحظ ماركس هذه الحقيقة وخصص بعضاً من أكثر الصفحات إنارة من المجلد الأول لكتابه بعنوان (رأس المال) لمناقشة أهمية الرأسمالية والحاجة إلى الرأسماليين لتفكيك العلاقات القائمة على النظام الإقطاعي وللمساواة بين شروط المنافسة الرأسمالية.

ثمة شيء آخر تدل عليه سجلات المجلس التشريعي البريطاني لم ينتبه إليه ماركس كثيراً. كان جلياً من خلال مداولات المجلس النيابي البريطاني، ومن كتابات توينبي (Toynbee) أيضاً، أن الطبقات الوسطى قد أظهرت مدى أهميتها، وبالتدريج عززت موقعها وتركت بصمتها الدائمة على العقود التالية. إن نمو الطبقات الوسطى مهم، وذلك لأنه يشير إلى نمو طبقة من أشخاص محترفين متحررين من اعتبارات طبيعة العلاقات بين السادة والأجراء. والراجع أن ميتيرنيخ (Metternich)⁽¹⁾ كان من الممكن

(1) حاشية المترجم: ميتيرنيخ هو الأمير كليمنس وينزل برومك مولر فون ميتيرنيخ (1773-1859م)، سياسي ودبلوماسي نمساوي بلوري، واحد أهم الشخصيات السياسية في أوروبا بين 1814 و1848م (انظر Microsoft Encarta Reference Library 2005).

أن يكون سعيداً جداً لو رأى كيف ظهرت مصداقية تنبؤاته المستقبلية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر؛ فكانت الحداثة هي التي عززت مكانة الطبقات الوسطى في أوروبا. قد يميل البعض إلى الاعتقاد أن تطورات من هذا النوع كانت النتائج النهائية الناجحة لما بدأه الملك هنري الثامن (Henry VIII)، أو الثورة المجيدة (Glorious Revolution)⁽¹⁾، ولكن ذلك سيكون ناتجاً من غرور ثقافي، وليس حقيقة فكرية.

إذاً التقدم الأهم الذي توفره الحداثة هو العلاقات البشرية؛ فقبل أن تظهر الثقافة الاستهلاكية والسيارات السريعة على الساحة بكثير مرت القواعد الناظمة للعلاقات بين الطبقات والمستويات الاجتماعية بتحويلات جذرية. لم يبدُ الأمر كأن ملاحظة مدى هذه التحويلات كانت ممكنة في القرن السابع عشر عندما كانت سيطرة الكنيسة تتآكل تدريجياً، كما أن الأمر لم يكن جلياً كثيراً إلا بخطوطه العريضة المبهمة عندما كان الفلاسفة التحرريون الأوائل يكتبون عن الحقوق الفردية. أما الجزء الأعظم الذي تحقق من برنامج الحريات، والمذهب الفردي، والاحترام المتساوي للمواطنين فقد

(1) حاشية المترجم: الثورة المجيدة هي الثورة التي حدثت في إنكلترا في العام 1688م. عندما نفي الملك جيمس الثاني (الذي كان على مذبح الروم الكاثوليك) عن العرش الإنكليزي، وحفته ابنة ماري وزوجها ويليام الثالث (ويليام أوف أورنج). أطلق على الثورة اسم الثورة المجيدة لأنها حدثت من دون إراقة أية دماء أو قتال، ولأنها أسست لما يسمى بملكية الدستورية (أي سلطان المجلس النيابي فوق سلطة الملك) (انظر O'Driscoll 1995; Microsoft Encarta World English Dictionary 2010; Oxford Advance Learner's Dictionary (8th Ed) 2010).

تطور بسبب الصراعات التي أحدثها التطور الصناعي في أوروبا. ومع ذلك لم يستطع التطور الصناعي وحده أن يترك الآثار ذاتها في أماكن أخرى من العالم؛ ففي الدول الشيوعية، حدث التطور الصناعي، ولكن الفرد لم يتطور بالوتيرة ذاتها، ولم يتواز مع التوسع في دور الطبقات الوسطى. كما أن دول جنوب شرق آسيا أدخلت التصنيع لكنه كان مترافقاً مع أكثر أشكال الاستبداد ومحاربة الأقارب في الوظائف فظاظة. بالتأكيد لن يكون صحيحاً أن نسمي هذه المجتمعات مجتمعات عصرية على الرغم من أنها قد تكون على الوتيرة ذاتها من التطور في الغرب. أما النزعة التبسيطية لنسب الحداثة إلى التطور الصناعي فلها تاريخ طويل إلى حد ما، وتقريباً لم يتم التشكيك بها إلا نحو الستينيات من القرن المنصرم (انظر Eisenstadt 1998: 18)، ومنذ ذلك الحين، لم نعد الأمثلة العديدة المنتشرة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الغرب، للتطور الصناعي الذي اعترضته المشكلات والصعوبات ترغمنا على مساواة التطور الصناعي على نحو تفاؤلي بالتطور الاقتصادي وحده.

الهند وإمكانية خلق حداثة مجتزأة

في الهند أيضاً لدينا قطاعات منفصلة من الثقافة الاستهلاكية المرتفعة إلى حد ما، ولكن ذلك لا يجعل الهند دولة عصرية. ثمة أولئك الذين

يساوون مثل هذه التعابير المختلفة عن الثقافة الاستهلاكية والتقانة المتقدمة بالحدثة، ولكن هذا يعد إلى حد كبير خداعاً بصرياً؛ ففي أي تقييم للحدثة لن يكون من الصواب خلق قطاعات صغيرة من المجتمع ومعاملتها كأنها مستقلة بعضها عن بعض. بالطبع من الممكن أن يكون ثمة مراحل للتطور الحدائي، ولكن حتى هنا، المقصود هو المجتمع بأكمله؛ فلا يُنصح بفصل هذه المناطق ذات الاستهلاك المرتفع عن المناطق الأخرى، ثم النظر إليها على أنها مناطق الحدثة الرائدة.

إن الأمر ليس كأن الحدثة هي ظاهرة كل شيء أو لا شيء، لكن عند تحليل الحدثة، ليس ثمة خيار آخر إلا بالنظر إلى المجتمع بأكمله. كما لا يسدو الأمر كأن باستطاعة قطاع من المجتمع أن يكون قد وصل إلى الحدثة بينما ثمة طريق طويل أمام القطاعات الأخرى، وإذا أمعنا النظر في المجتمع الهندي، فإننا نرى أنه ثمة صلات وثيقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛ فلا يمكن للمرء تحقيق الثراء في مومباي دون الاعتماد على طاقات الطبقة العاملة وفقراء المدينة. وبناء عليه، علينا أن نعترف أن الحدثة لن تظهر بالأشكال المتوقعة ذاتها في جميع الأماكن؛ ولهذا ثمة طرق مختلفة للحدثة، ولكن ليس ثمة حدثات مختلفة؛ فالحدثة تشير إلى كيان اجتماعي محسوس واضح المعالم. والقول إن ثمة أشكالاً متعددة للحدثة يعني سلوك الطريق التحليلي السهلة (1: Eisenstadt 2000-30).

ولفهم الحداثة بدقة وقيادتها على نحو مقبول إلى النضوج، فمن الضروري الأخذ بالاعتبار الاختلافات المكانية والزمنية؛ فعلى سبيل المثال كان دخول الهند على طريق الحداثة مختلفاً عن أوروبا أو أمريكا. كان للهند بعض المنافع التي تمتعت بها فعلاً من حيث البدء في منتصف القرن العشرين؛ إذ بحلول ذلك الوقت كانت الديمقراطية التحررية قد تميزت بتحقيق طيف واسع من الحريات؛ لهذا بدأت الهند مسيرتها الديمقراطية المستقلة بحق الانتخاب العام لجميع البالغين، والمساواة القانونية بين الجنسين، وقوانين حماية الأقليات، وقوانين التمييز الإيجابي المصممة لمساعدة الطبقات التي عانت من الحرمان على مر التاريخ. وهذا الأمر الأخير كان هندياً بامتياز في ذلك الوقت، أما الأمور الأخرى، فقد ورثتها الهند جميعها عن الكفاح الديمقراطي التحرري في أوروبا وأمريكا.

الحداثة المبكرة والتعصب الثقافي والفرد

خلافاً للحداثة الأوروبية المبكرة، لم تستطع الهند في العام 1947 الزعم بأن حماية الأقليات وحقوق الانتخاب العام لجميع الراشدين كانت أموراً بعيدة عن المتناول. أما في أوروبا، كما نعلم جميعنا جيداً، فإن التسامح لم يلق إلا اهتماماً هزياً خلال السنوات الحرجة التي مر بها تطور الديمقراطية؛ إذ لم تتمتع الأقليات بأي نوع من أنواع الحماية. وفي الحقيقة

كانت هذه الأقليات تضطهد بسبب معتقداتها الدينية؛ فأصبحت أمريكا الملاذ لأولئك المضطهدين؛ لأن أوروبا، بما فيها إنجلترا، ببساطة لم تتسع لهم. ولو كان جون لوك (Kocke) قد ألف كتابه الذي عنوانه (رسالة عن التسامح) في أيامنا هذه، لكان كتابه يحمل تسمية خاطئة إلى حد بعيد؛ إذ كان أسلوبه محافظاً على نحو مذهش؛ فالأفكار المعاصرة عن التسامح غريبة على لوك، وفي الواقع كان من الممكن أن يستنكرها. كان نقاش لوك للموضوع منصباً بشكل رئيسي على الحد من نفوذ الكنيسة وعلى العلاقة بين السلطات الدينية والدولة، غير أن لوك لم يعارض مطلقاً مظاهر الحرمان التي كان يتعرض لها الروم الكاثوليك واليهود في إنجلترا في ذلك الحين. وحتى إلغاء قانون الاختبار الديني في العشرينيات من القرن التاسع عشر كان اليهود، والبيوريتانيون، والكاثوليك ممنوعين من الوظائف العامة؛ فعلى سبيل المثال، فُرِضت قيود صارمة على أولئك الذين كانوا ينتمون إلى تلك المجتمعات لمنعهم من الحصول على الوظائف العامة في الدولة أو حتى الدراسة في المؤسسات التعليمية مثل أكسفورد وكامبريدج.

كما يناقش كتاب بن أندرسون (Anderson) المميز بعنوان (المجتمعات المتخيلة) بإقناع، أن اللغات أيضاً لم تتمتع بأي امتيازات في السنوات الأولى من الديمقراطية في أوروبا؛ إذ لم تلق لغات الأقليات أية حماية تذكر، أما اللغات الأخرى المثيرة للإعجاب بزخرفتها مثل

الإنكليزية، والفرنسية، والإيطالية فقد باتت تهيمن على أجزاء مختلفة من أوروبا (انظر أيضاً Hobsbawm 1990)؛ وبالتالي غيّبت ثقافات ولغات الآخرين وهُمشت. وبما أن مجتمع الغالبية أصبح الآن يمثل كل ما هو مناسب اجتماعياً وسياسياً فقد كان من السهل الحديث عن الفردية بينهم.

ويرى نيكلاس لوهمان أن مبدأ المساواة أمام القانون وفي الحقوق السياسية يخلق مساواة ضمن الفئة أو الطبقة الاجتماعية الواحدة عندما تكون ثمة مسافات وحواجز عظيمة بين الطبقات (Luhmann 1982: 234)، بما أن الثقافات واللغات الأقلية قد تم تقويضها بالقوة في أوروبا، فقد كان أولئك الذين أعلنوا اعتناقهم دين الدولة واستخدموا لغتها الرسمية فقط هم الذين تمتعوا بالمواطنة الكاملة. وفي هذه الظروف، لم يكن من المدهش قط أن يكون الأفراد في المقدمة، وليس المجتمع. وبما أن أفراد الغالبية التي تمثل المجتمع المفضل لم يشعروا بالتهديد من المجتمعات الأخرى، أخذ مبدأ المساواة أمام القانون وفي الحقوق السياسية، أو المنافسة بين الأفراد بتميز المجتمعات الغربية.

إذا أخذنا بعين الاعتبار النزوع إلى التعصب الذي كان سائداً في بدايات أوروبا العصرية، فلن يكون مدهشاً أن يكره الواصلون مؤخراً إلى الحداثة اتباع المسار الأوروبي بأكمله، ولكن، إذا كان لنا أن نستفيد من هذا

التأخير، فلا بد لنا على الأقل من أن نتعلم من النتيجة النهائية للحدث الأوروبية، دون النظر إلى حالها في البداية.

استبدال التقليد وتقويض الامتيازات

لقد وضعت الحداثة الهويات الثقافية تحت ضغط شديد من خلال الوعي الذاتي؛ ففي القرون الوسطى، استغرق تغيير الهويات قروناً، إن لم نقل، آلاف السنين، أما في الزمن المعاصر فإن الإيقاع السريع للزخم الاجتماعي يجعل التغيير الاجتماعي أكثر وضوحاً، إلى درجة يظهر معها الماضي والحاضر كأنهما منفصلان؛ وهذا ما يجعل التاريخ عنصراً مهماً في تكوين هوياتنا الاجتماعية؛ فنستطيع الآن النظر إلى الخلف وتحليل المسافة التي قطعناها منذ ذلك الحين، ثم يمكن أن نرثي هذا التحول أو نهلل له. كان الأمر الثاني هو الذي ميز الإدراكات الذاتية لعصر التنوير، بينما كان الأمر الأول أكثر وضوحاً في الذكريات الرومانسية والتقليدية.

ومن أوروبا إلى أمريكا، كانت الحداثة تعني انزياًحاً هائلاً في الثروة، إضافة إلى النفوذ العالمي. واستبدل العالم القديم بمجتمع ينبض بالحياة والحياة السريعة، لم يعرف له التاريخ مثيلاً من قبل. ومرت أساليب الحياة، والجماليات، ومعايير المكانة، والعلاقات الاجتماعية بتحويلات جذرية. وكانت ثمة انعكاسات لمشاعر الحنين إلى الماضي في بعض القطاعات،

لكنها افتقرت إلى الجاذبية والمضمون. ولم تنجح قوى التغيير التي اجتاحت نصف الكرة الأرضية الغربي الفرصة للنظر إلى الخلف، وكانت قوى الدفع إلى الأمام أقوى بكثير من أي رغبة في النظر إلى الخلف، ونجحت أوروبا والأوربيون في هذا الصدد؛ إذ لم تلق فكرة الحفاظ على الثقافة أي اهتمام جدي؛ لأن الاهتمام كان منصّباً على الغوص ما أمكن؛ بحثاً عن التطورات الحديثة الكامنة.

وكانت الفرحة بالتغيير عارمة إلى درجة أن علماء الاجتماع لم يبدؤوا بالقلق على انهيار التقاليد والحاجة إلى دعم مجموعة بديلة من القيم الأخلاقية إلا في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر (انظر Nisbet 1970). وعلى الرغم أنه كان ثمة قدر كبير من القلق على النتائج المحتملة لحالة عدم الاستقرار الاجتماعي الناتجة عن التحلل الأخلاقي، إلا أن الأمر لم يبدُ كأنه دعوة للعودة إلى الماضي، فالماضي قد انتهى، لكن الجديد يجب أن يتم تطويعه بالشكل الأنسب. وفي هذه المرحلة، أتى التدفق الفكري والعقائدي من أمريكا ليعيد وجهة النظر هذه حتى عن الصحوة الرومانسية. وكان الإصرار الأمريكي الثابت هو الذي أكد في نهاية المطاف على مفاهيم امتياز ومكانة العالم القديم حتى في أوروبا؛ فقد تم جعل هذه المفاهيم تبدو على أنها حتى أكثر رجعية؛ لأن أمريكا أثبتت ذاتها على أنها قصة نجاح بشكل مادي مقنع. وكان جلياً أنه إذا أردنا أن

نتقدم فلا بد لنا من تخفيض منهجي لقيمة كل ما هو تقليدي وثقافة قديمة؛ فما إن وضحت صورة هذا الدرس في أمريكا، حتى قدم الدعم للميول الأوروبية المماثلة أيضاً.

يدو الآن أن عجلة التقدم قد قدر لها بشكل لا رجعة فيه أن تبعد أوروبا وأمريكا بعيداً جداً عما يعده غالبية الناس هويتهم الأصلية. وبدا الانهيار في ما كان يعد نظاماً في الماضي على أنه نذير شوم للمجتمع الذي يفتقر إلى المعايير الأساسية والأخلاق الملزمة. وكتيجة لهذا التهديد الوشيك بالانهيار الأخلاقي الشامل على نطاق المجتمع بأسره استشرع علماء الاجتماع الحاجة إلى البحث عن مجموعة جديدة من القيم الأخلاقية تكون محل قبول بالإجماع وتقويتها. بإمكان هذه القيم الجديدة بعدئذ أن تحل محل التقاليد القديمة والبالية وتبعث على الاستقرار في المجتمع من جديد (Nisbet 1970)، غير أن الحقيقة الباقية هي أن التحررية كمبدأ عقدي ليست هي التي حققت الحداثة في أوروبا أو أمريكا، وإنما الضغط المتواصل الذي فرضته الرأسمالية وعقيدة الدولة القومية على النظام الإقطاعي؛ فهذه القوى بالذات هي التي يعود الفضل إليها في جعل الحداثة كما نعرفها اليوم تتأسس تدريجياً، وبعد ذلك أتت الثقافة الاستهلاكية. في الواقع، لم يكن لهذه الانفراجة أن تحدث مطلقاً لو لم تحقق الرأسمالية والتطور الصناعي التطورات الكامنة في الحرية والمساواة. ولو

اعتمدت الرأسمالية على العلاقات الإقطاعية ومعايير المكانة الاجتماعية لما استطاعت أن تتوسع، فكان لازماً أن يتم التماس روح المبادرة من مختلف قطاعات المجتمع حتى يتم الحفاظ على محرك الرأسمالية وهو يعمل بطاقته القصوى. إذا تم تعميم الاحترام الاجتماعي ولم يتم حده باعتبارات المولد أو الانتماء الاجتماعي، عندها فقط يمكن للمبادرات التطويرية الجديدة أن تتولد على مستوى علماني.

تتطلب الحداثة الحد الأدنى من الاحترام للآخرين، وفي المجتمع العصري فقط يمكن للأخلاق أيضاً أن تتم ممارستها. وإذا كانت الأخلاق تعني الاهتمام بالآخرين، كما قال ذات مرة الفيلسوف الفرنسي ليفيناس (Levinas)، عندئذ لا يمكن لذلك أن تتم ممارسته إلا في مجتمع عصري. وتقوم الحداثة بذلك بعدة طرق، ولكن الأمر الأهم على الإطلاق هو أنها تحقق ذلك من خلال عدم الاكتراث بامتيازات المولد، وهذه بالضبط هي الكيفية التي بدأت الحداثة مسيرتها في أوروبا، وعندما تصبح هذه الميزة سهلة الوضوح في الهند، عندها فقط يمكننا القول إن الهند قد أصبحت عصرية فعلاً.

التبعية والتقاليد والنخبة اللاحصرية في الهند

لا يمكن للهند أن تتخلص من التفكير في الماضي وتصبح عصرية بين عشية وضحاها؛ فتقليد أساليب الاستهلاك أسهل بكثير من احترام الآخرين

في المجتمع، ولا يزال موقف الهند مبهماً جداً حيال الحد من تدخل الممارسات الدينية في المشهد السياسي؛ فحتى دستورها يعكس هذا؛ فعلى الرغم من اختصار الزمن فيما يتعلق بمنح المشاركة الديمقراطية، لا تزال معايير هذه المشاركة غير واضحة، لكن طالما أن الجماعات والمجتمعات الهندية لم يتم تقويضها أو تهмиشها خلافاً لما حدث في أوروبا من القرن السادس عشر حتى التاسع عشر، لم تحلب الديمقراطية الرسمية معها فردية ناضجة، وكانت أحد مساوئ النزوع إلى المشاركة من خلال الجماعات والمجتمعات هي تفضيل استمرارية الرموز الثقافية والأسياذ في مواقع السلطة⁽¹⁾. ما زال السادة والأتباع يمثلون الصفة المميزة للمشهد السياسي في الهند؛ إذ تلعب الهوية والولاء الاجتماعيان دوراً شديداً الأهمية في الحياة الهندية العامة حتى بعد مرور أكثر من قرن على الاستقلال.

ولهذا، لا جدوى من تقليد أوروبا بشكل كامل. لم يكن ممكناً للهند أن تبدأ مشوارها كدولة قومية مستقلة بتعصب ثقافي من قبيل التعصب الذي كان سائداً في أوروبا. وكان روسو (Rousseau) وهيغل (Hegel) من أوائل المفكرين الأوروبيين البارزين الذين تحدثوا عن التسامح العصري.

(1) وحيد لوييس دومونت أد هذا ينطبق أيضاً حتى في حالة مجالس العلواتف في أفري في الهند القديمة؛ وعلى الرغم من أن التراتيب الطبقية قد تم تنظيمها رسمياً بين العائلات الاجتماعية، إلا أن المساواة سادت داخل مجالس العيلة الواحدة (D - mont 1988: 183).

وأنت الهند بعدهم بوقت طويل، بعد الثورة الفرنسية، والمناديات بحقوق النساء في الاقتراع، ودعاة الإصلاح الاجتماعي السياسي في إنجلترا، والتعديل الخامس للدستور الأمريكي، وهلم جرا. كما أن الهند أيضاً خاضت صراعاً طويلاً من أجل الاستقلال الوطني عندما كان عليها أن تتحد أولاً ثم تحشد الناس عبر ثقافتهم، وطوائفهم، ولغاتهم، ودياناتهم المختلفة. ويعكس الدستور هذا التراث من التقدم الديمقراطي والحريات الديمقراطية، كما يعكس القلق من استئصال الحرمان التاريخي الذي تعرضت له بعض المجتمعات؛ ولهذا، على الأقل من الناحية الدستورية، تحولت الهند من المجتمع الأكثر تقسيماً من حيث الطبقات والفئات الاجتماعية نحو مساواة أكثر.

لكن المساواة في السياسة لم تبرز الفرد في الهند، وبينما تم تحقيق المساواة إلى حد كبير على مستوى التنافس بين المجتمعات، سعى الأفراد إلى مزج طموحاتهم مع كفاح مجتمعاتهم للحصول على النفوذ. وكما أسلفنا، فقد أدى هذا إلى إعطاء الرموز الفنية في المجتمع نفوذاً أكثر، ورسا العديد منهم على مهن جديدة تمثلت بالنفوذ السياسي، ولكن لم يكن هذا هو المصدر الوحيد للتبعية؛ فالعلاقات بين السادة والأجراء تم تعزيزها أكثر، وفي الواقع، أصبحت معتادة، بسبب الندرة الفادحة في موارد البلاد، ولم تعد العلاقات بين السادة والأتباع مقتصرة على الشكل القروي أو تقليد

حكم الأقلية، فقد أدت كل من الديمقراطية وانهيار الاقتصاد الإقطاعي إلى ظهور سادة جدد ومجموعة جديدة من الأجراء، ولهذا على الرغم من انحسار الاقتصاد القروي، إلا أن العقلية الإقطاعية المبنية على المحسوبية والتبعية حصلت على فرصة جديدة للحياة بسبب الخلافات الاجتماعية والاقتصادية العظيمة.

وفي تشكيل العلاقات بين السادة والأجراء لا يبدو الأمر بوضوح وكان العناصر الإقطاعية تتوضع في المقدمة؛ فكل واحد تقريباً ممن ينتمون إلى شرائح ما يسمى بالنخبة الهندية متورط في هذا، ولذلك ليس من المنطقي جداً أن نعتقد أن هذا القطاع المتمتع بالامتياز سيعمل على خلق الحداثة. لا يبدو الأمر كأنه ثمة قطاع في المجتمع الهندي يخلو من شبكة العلاقات بين السادة والأتباع. صحيح أنه من الممكن لمؤسسات مثل المدارس، والمشافى، والجامعات أن تتحرر من معتقدات غير عصرية كهذه؛ ولهذا ينبغي علينا أن نشكر الدستور، لكن حتى هذه المؤسسات تفتقد إلى طريقة تناول ونظرة استشرافية عصرية من حيث ممارساتها الوظيفية اليومية؛ فالتدخل السياسي مستشر في هذه المؤسسات. من الواضح أن هذا لا يكون صحيحاً إلا إذا كانت السياسة ذاتها تعتمد على النفوذ والتبعية؛ ففي الهند لا نتخب النواب، وإنما السادة، وليس المبدأ العقدي هو الذي يهم كثيراً بقدر ما يستطيع أحد المرشحين تقديمه كسيد، إما بشكل مباشر

وإما بشكل غير مباشر.

ترغب النخبة الهندية الاعتقاد أنها عصرية؛ ولهذا ثمة تأكيد متزايد على فهم الحداثة من خلال المعنى الاستهلاكي. إن الاستهلاك هو الذي يبدو على أنه يحكم نظرنا إلى ذاتنا من حيث التطور، وحتى فيما يتعلق بتصنيفنا للطبقة الوسطى. في الغرب يوحى أسلوب حياة الطبقة الوسطى بالالتزام بالقواعد والتأكيد على المؤسسات العامة. أما في الهند فالعكس هو الصحيح؛ إذ يتم فهم الطبقة الوسطى الهندية فقط من خلال الاستهلاك، وحتى هنا تبدو بمظهر يرثى له. نحو خمسة ملايين شخص فقط (من أصل ألف مليار تقريباً) يمتلكون جهاز تلفزيون، كما أن 18.5 مليون لديهم ساعة يد (Business Today، 22. 21996: 86)، حتى أن نسبة مئوية أصغر من ذلك في هذه الطبقة تمتلك سيارات آلية.

ووفقاً للدراسة المشار إليها آنفاً فإن نحو 900.000 شخص فقط لديهم دراجات نارية؛ ولهذا، حتى لو اعتمدنا على تعريف واسع للطبقة الوسطى، كان تضم إليها أولئك الذين يمتلكون ساعات يد، فستظل تمثل رقماً ضئيلاً جداً. قارن هذا مع المستوى المعيشي للطبقة الوسطى في أوروبا أو أمريكا، وسرعان ما يخذلنا ادعاؤنا بامتلاكنا لطبقة وسطى كبيرة؛ فليكن واضحاً أن هذه النسبة الضئيلة جداً ليس همها وضع الحداثة على برنامج عملها بقدر ما هي مهمة بإغناء ذاتها، كما أن أفراد هذه الطبقة هم أول من

يخالف القانون؛ لأنهم يعلمون أنهم لن يخضعوا للمساءلة. وبدلاً من ضخ الحيوية في المؤسسات العامة، لا ينفك أفراد هذه الطبقة عن تقويض تلك المؤسسات بولائهم لمبادئ التبعية. وما تجب ملاحظته هنا هو أن السيد الجيد هو الذي يخالف القانون، وإلا فما فائدة السيد. يمكن للسيد أن يتخطى طواير الانتظار، والالتفاف على القوانين، والسماح بمحاباة الأقارب بالنمو في مخالفة لجميع التشريعات الرسمية الصريحة. والسبب في الانقياد إلى ذلك في الحالة الهندية هو وجود الكثير من المطالبين والقليل من الموارد، ولكن الأكثر من ذلك هو أن علينا الإقرار بأن المعايير الثقافية الملزمة في الهند لم تُختَر بشكل حقيقي من خلال الروح الرأسمالية؛ فالفقراء ما زالوا يعانون من بؤس تستحيل معه قدرتهم على شن أي نوع من أنواع الهجوم على أساليب مخالفة القوانين التي يرتكبها الأثرياء؛ ففي الحقيقة قد يكون من مصلحتهم الخنوع إلى السيد والحصول على بعض المكاسب الشخصية والحظوة من خلال تأسيس علاقة تبعية اعتمادية مع المحسن عليهم.

إذا كان لنا أن نتوقع أن هذه الطبقة النخبوية هي من سيدخل الحداثة فهذا يعني انخداعنا بالمظاهر؛ فالقدرة الشرائية التي يمتلكها أفراد هذه الطبقة لشراء المواد الاستهلاكية الثمينة لا تعني بحد ذاتها أن هؤلاء متفهمون للعقيدة الناعمة للحداثة، فالحداثة يمكن تحقيقها فقط عندما

يكون الضمير الاجتماعي هو الهم الأساسي؛ فالضمير الاجتماعي هو القدرة على الشراكة في الحياة مع بعضنا البعض، والشراكة في المصير مع الآخرين (Rawls 1971: 102)، وهذا ما يضيف على الحداثة صفتها المميزة، فمن دون الوجدان الاجتماعي تختزل الحداثة إلى المادية البحتة، لا أكثر. وعندما لا يتم فهم هذا بوضوح فإنه يصبح من السهل انتقاد الحداثة وازدراؤها كما هو واضح في كثير من الكتابات العلمية.

معضلات التوجه وأنماط التفاعل الاجتماعي

تعمق فهمنا للحداثة في العقود القليلة الماضية؛ ففي الخمسينيات من القرن العشرين، وعندما عمت البهجة العارمة بالتطور الصناعي، سرعان ما تم تفسيره بالحداثة. ولم تكن الهند وجوه لال نهرو (Jawaharlal Nehru) وحدهما اللذين نزعا إلى هذا النوع من التفكير، بل أيضاً أمريكا، وروسيا، والصين؛ فقد حض ماو تسي تونغ (Mao Zedong) شعبه على اللحاق بالغرب، كما فعل القادة الهنود في عدة خطط خمسية. ولكن، من وجهة نظر علم الاجتماع، لم يكن التطور الصناعي الخالص هو نقطة الانطلاق؛ بل كانت دوماً هي العلاقات الاجتماعية؛ لهذا السبب ما زالت متغيرات النموذج التي تحدث عنها تالكوت بارسونز ذات صلة حتى اليوم (Parsons 1972: 59-67). تعطي متغيرات

بارسونز النموذجية قائمة بمعضلات التوجه. وكلمة معضلة مهمة هنا؛ فإذا كان شخص ما يعاني من معضلة ما، سواء أكانت المعضلة ذات توجه عام أم خصوصي، أو أكانت محكومة باعتبارات الانتماء الاجتماعي أم اعتبارات الإنجازات الشخصية (ولناخذ هنا معضلتين اثنتين فقط من أصل خمس معضلات)، فإن هذا الشخص هو على طريق الحداثة فعلاً⁽¹⁾. ومن الناحية الأخرى، عندما يختار الشخص دون تفكير أن يكون توجهه مبني على مبدأ الانتماء الاجتماعي (أي أن يعطى الأولوية لاعتبارات المكانة الاجتماعية المكتسبة عند المولد)، ويرفض الاعتبارات المبنية على الإنجازات الشخصية، عندئذ لن يكون ذلك الشخص عصرياً حتى ولو كان هو أو هي يمتلكان أحدث الأجهزة والأدوات الإلكترونية. وعندما يختار الأفراد الإنجازات على حساب الانتماء الاجتماعي، أو العمومية على حساب الخصوصية، من دون إدراكهم أنهم أمام معضلة ما، عندها

(1) أعطى تالكوت بارسونز خمسة معضلات نموذجاً كمعضلات للتوجه (Parsons 1972: 59-67). التغيرات الخمسة هي:

عاطفة معادية مقابل عاطفي

تعمومية مقابل الخصوصية

الإنجاز مقابل الانتماء الاجتماعي

القدرة مقابل عدم الخوض

التوجه الجماعي مقابل التوجه الشخصي

من الملاحظ أن السرد المكتوبة بالخط منال على الجانب الأيمن تمثل المجتمع العصري، بينما البود على الجانب الأيسر غالباً ما تظهر في المجتمعات التقليدية. ولكن، إذا كان ثمة معضلة في التوجه، عندها يمكن وضع المجتمعات في مراكز مختلفة على السلسلة المتدرجة. لم يعد النظر إلى الجانبين على أنهما ثنائيات متضادة، وإنما يجب فهمهما على أنهما سلسلتان متدرجة.

فقط يمكن أن يتم منحهم تسمية عصري.

ولكن تالكوت بارسونز كان واقعياً؛ فقد فهم أن العصرية هي مشروع لا نهاية له؛ ولهذا فقد وضع متغيرات النموذج كمعضلات، ولم يضعها كخيار. في كل مجتمع ثمة بقايا للتقاليد، ولكن النقطة المهمة هي أن ندرك مدى قدرة الحداثة على مواجهة طرق التفكير والسلوك القديمة، فالتقاليد تعيق البدائل وتطوير الخيارات، بل إنها تخنق الناس وترفض اعتبار البدائل التي توفر مجالاً أوسع للحرية وتطوير الإمكانيات. إذا كان هذا كله يبدو على أنه فلسفة هيغلية، فالهدف هو أن يكون كذلك، إذ كان هيغل أحد أكثر المفكرين إدراكاً للحداثة الذين أكدوا أنه لا يمكن للمجتمع أن يتطور بإمكانياته القصوى إلا عندما يتم تحقيق الحرية بمقاييس أقوى وأعظم. أما إذا كانت الحرية في مجتمع ما مكرسة لقلّة قليلة، فلا يمكن أن يوصف ذلك المجتمع بأنه مجتمع حر أو عصري. وبالطريقة ذاتها، إذا كانت المواد الاستهلاكية العصرية في أيدي قلة قليلة من الأشخاص، فإن ذلك لا يجعل القطاع الذي تشكله هذه القلة القليلة عصرياً. وهذا ما أقنع علماء الاجتماع بأن الحداثة هي أولاً ظاهرة ثقافية: هي كيف يرتبط الأشخاص بالأشخاص الآخرين في المجتمع ثم بعد ذلك تعني الحداثة الاستهلاك والأشياء المادية؟

إيجاد الخيارات وإعادة تقييم التنوع

لا يتم الاعتراف دوماً بأن التقاليد هي مصدر غياب الحرية، وهذا هو السبب في أن مسألة التنوع لم يتم بحثها عموماً من منظور حديث. وغالباً ما كان يتم رفع شأن التنوع واعتباره أمراً حسناً، ولكن الحقيقة هي أنه كلما كان التنوع الثقافي أعظم في مجتمع ما، كان من الممكن أكثر أن يكون ذلك المجتمع مفقداً للحدائق في جوانبه الأساسية؛ إذ كانت المجتمعات التقليدية تتميز بالتنوع، وكان كل تجمع ثقافي قد أغلق أفراد داخله. أما المجتمعات العصرية فيجب أن تتميز بتوفير الخيارات. يجب أن يكون الناس أحراراً في اختيارهم أو رفضهم أساليب حياتية بديلة، وهذا ما سيبدد المخاوف من فرض التجانس، وهو أمر تمت المبالغة فيه كثيراً على أية حال؛ فإذا تم فرض التجانس، كما حدث في الظروف الأولى التي رافقت ظهور الدولة القومية في أوروبا، عندها سيكون ذلك أمراً يثير الحق. ولكن إذا حدث التجانس بسبب تغير في أذواق الناس، فليس ثمة خطأ في ذلك من حيث المبدأ؛ ففي الحقيقة، كلما كان أساس الأذواق والقيم الجمالية المتجانسة أوسع، كان مجال الوجدان الاجتماعي أعظم بين الناس.

إن مجتمعاً عصرية حياً لا يمكن مطلقاً أن يكون متجانساً كلياً؛ فما يجعل المجتمع عصرية هو التجدد المستمر، ويصبح هذا ممكناً بينما يعمل إدخال

الديمقراطية وانهيار معايير المكانة التقليدية على إطلاق المبادرات على نطاق يتوسع باستمرار. لن تنفك المجتمعات العصرية عن التعرض لهجوم الحداثة: في الواقع لا يمكن إلا أن يكون العكس. من الممكن لأساليب الحياة التقليدية أن تفقد هيمنتها وأن تتحول إلى رموز سلوكية يتبناها الناس أو يهجرونها كيفما شاؤوا؛ فإذا خلّصت التقاليد من العلاقات الاجتماعية البالية واختزلت إلى رموز سلوكية، أكانت أدبية، أم موسيقية، أم متعلقة بالطعام والطبخ، أم بالملايس، يصبح من الأسهل جداً تحويلها إلى الحداثة؛ وبالتالي يصبح لدى الحداثة مصدران للتنوع: الأول الالتزام الداخلي في المجتمعات العصرية بالتجديد المستمر، والآخر يأتي من تحويل التقاليد إلى أيقونات.

في الحالة الثانية يكسب التنوع معنى آخر غير الذي يلصق به عادة. لا تستحق الثقافات الحفاظ عليها فقط لأنها وجدت في مكانها صدفة، وإذا كان الحفاظ على الثقافات يتضمن صيانة القيم المناقضة لروح الحداثة، فبالتأكيد ثمة سبب ضئيل للاهتمام بهذا البرنامج؛ فعلى سبيل المثال، التقى أعيان قبائل طائفة الجات⁽¹⁾ من ولايتي هاريانا وأوتار براديش الغربية (الواقعتان شمال غرب الهند) في سيرانا في العام 1991، وذلك لصياغة

(1) جغرافية المترجم: الجات: هم قبائل من الهندوس، والمسلمين، والسيخ الذين يعيشون بشكل رئيسي في ولايات البنجاب (شمال غرب الهند)، وراجستان، وأوتار براديش.

دستور يلتزم به جميع أفراد طائفتهم. وخلال مجلس جميع قبائل الجات هذا، تم حظر المهور، والإنفاق الكبير على الأعراس، والمراعاة في الإنفاق. كما صوت المجلس لمنع النساء من الميراث، والطلاق، المؤسسات التعليمية المختلطة (انظر 201: Gupta 1997-3). إن الالتزام بهذه القيود باسم حماية الثقافة لا يمكن أن يكون أبداً بنداً حقيقياً على برنامج الحداثة.

ومن وجهة النظر الأخرى، يتم سلب طرق حياة المجتمعات الفقيرة والمحرومة من دون تفكير باسم التقدم التقني؛ فمؤخراً، كانت السدود مصدراً رئيسياً لنزوح الشعوب القبلية في الهند. ومن جديد يجب توخي الحذر؛ فلا نعني هنا أن القبائل تريد أن تعيش حياة في المستوى الأدنى من مستويات التوازن الاقتصادي؛ فما يخافونه أكثر من أي شيء آخر هو مصير أسوأ من المصير الذي يحكمهم الآن. من المؤكد أنهم لو أعطوا قرصاً أكثر جذباً ومنطقية في نمط حياة بديلة؛ فالراجح أنهم سيختارونها. يجب ألا تسمح الحداثة مطلقاً بالتسبب في مزيد من الحرمان للمجتمعات التي تعاني أساساً من الفقر والاضطهاد. إن بناء السدود ليس تقدماً بحد ذاته؛ فإذا كان بناء السدود يساعد في رفع مستوى الحياة الاجتماعية بشكل عام؛ أي من دون إلحاق الضرر بمصالح المحرومين كما يعبر عن ذلك راولز (105: Rawls 1971-6)، فعندها فقط نشجع الوجدان الجماعي، وعندها فقط أيضاً يكون ثمة اهتمام حقيقي بالآخرين. لا يعني هذا أن

السدود يجب ألا تبنى أو أن التطور التقني يجب أن يرفض؛ فالحدثة لا تسمح بذلك أيضاً. في النهاية، إن الحدثة تعني إعطاء فرصة أكبر لإطلاق المكامن الإنسانية، ولكن هذا التقدم في القدرات البشرية الكامنة لا يتم تحقيقه إلا باحترام الآخرين في المجتمع.

في هذا الصدد، نحتاج أيضاً أن نحقق ما تصبو إليه المجتمعات البائسة، مثل مجتمعات القبائل. من المؤكد أنها ترغب في الحصول على الفرص التي كانت محرومة منها حتى الآن. إن مهمة الدولة القومية العصرية هي توفير الفرص لأولئك الناس المضطهدين ومعاملتهم على أنهم مواطنون حقيقيون. غالباً ما يعتقد المفكرون المدنيون والنشطاء الاجتماعيون أن جل ما تريده القبائل الفقيرة هو تركهم وشأنهم في الأحراج. وما يفسر ذلك في هذا السياق هو المصير الذي انتهت إليه محاولة بعثة غاندي (Ghandhi) في فالود لتزويد القبائل بمعرفة مناسبة؛ إذ قامت مجموعة من النشطاء الاجتماعيين المتحمسين الذين تأثروا بفكرة غاندي المتمثلة بالتعليم الأساسي للجميع بتأسيس مدارس لتعليم القبائل صنع عربات تجرها الثيران، وسكك المحارث، وكيفية غزل القطن. ولكن المدرسة قوبلت بعدم الاكتراث من قبل الناس الذين أحدثت المدرسة من أجلهم؛ لأنهم لم يحتاجوا إلى التعليم الأساسي للجميع، بل إلى تعلم الإنكليزية، والرياضيات؛ حتى يتمكنوا من تحسين حياتهم في العالم الأوسع (Shah

212: 1986-3).

لا تحترم الحداثة التنوع؛ لأنه أحياناً يمكن أن يكون أداة لتشجيع التخلف والتعصب؛ ولهذا لا يتم قبول الاختلافات في مجتمع عصري إلا عندما تساعد هذه الاختلافات في زيادة مدى البدائل المتوافرة على شكل رموز ثقافية، ليس لدى الهند بعد فمرة متطورة عن الحداثة لأن الفهم الهندي للتنوع لا يزال محتكماً إلى المفاهيم التقليدية للتنوع؛ فمن وجهة النظر الأولى، ثمة نزوع بارز نحو المصالحة مع الرموز الثقافية التقليديين تحت ذريعة حماية مصالح المجتمع. ومن وجهة النظر الأخرى ثمة عدم اهتمام بالمحرومين من الامتيازات الاجتماعية أو بتطلعاتهم، وأفضل ما تقوم به الدولة غالباً هو ترك الفقراء على حالهم، دون مستقبل، وهم يعيشون ماضيهم مرة تلو الأخرى.

الهند المعاصرة وبشائر الحداثة

على الرغم من أن الهند ليست عصرية بعد، فما مجال الحداثة في الهند؟ إن اشتداد التنافس على النفوذ بين الطوائف الاجتماعية هو بطرق مختلفة نتيجة لضغوط الحداثة؛ فقد أفسحت النخبة الإقطاعية القديمة المجال لمجموعة أخرى من الطامعين بالنفوذ؛ فهؤلاء الباحثون الجدد عن النفوذ الذين كانوا في الماضي محرومين من الحقوق بفعل نخب النظام القديم

وبفعل علاقات التبعية التراتبية، هم الآن يتخطون حواجزهم، لكن بما أنهم ما زالوا متمركزين في القرى فإنهم ما زالوا أيضاً يتحدثون بلغة الطائفة، ولكن على الرغم من ذلك فإن التحالفات التي يشكلونها ليست محدودة بالقرى أو الأماكن المجاورة، بل إنها تخطت الحدود المحلية. وهذه العلاقات بنيت على اعتبارات علمانية تنبع من مركزها البنيوي داخل المجتمع، ومع ذلك، وبما أنه ثمة ميل للتعبير عن هذه التعبئة من خلال توجهات المجتمع، فتتطور في المساواة بين المجتمعات ولكن العنصر الفردي ما زال مقيداً. أما التكتلات الطبقية الأفقية التي تنجم عن هذه العملية فمن شأنها تعبئة الطبقات الريفية التي تنطلق إلى الصعود إلى الأعلى وتوفير المساحة لتحقيق طموحاتها للدخول إلى العالم المدني. في هذه المرحلة يتم التعبير عن البحث الهندي عن الحداثة بلغة المساواة بين المجتمعات، وعندما يتحقق النجاح في هذا الجهد، سيكون ثمة تمايز أكبر داخل هذه التكتلات الطبقية. وستفقم العلمنة المتواصلة الانقسامات ضمن المجتمعات؛ الأمر الذي سيسبب تجزئة التكتلات الأفقية إلى وحدات متغايرة مشابهة لما تنبأ به رودولف ورودولف خلال العقود الثلاثة الماضية (Rudolph and Rudolph 1967). في النهاية، سينتفض الفرد من رماد المجتمع.

وحتى يحدث هذا، يجب على الريف الهندي أن يشهد هجرة جماعية

من الريف إلى المدن، بوتيرة متسارعة نوعاً ما. وقد بدأ فعلاً هذا التوجه بشكل ملحوظ للغاية. كان الريف يشكل ما نسبته 85% من الهند في الخمسينيات من القرن المنصرم، أم اليوم فهذه الإحصائية تصل إلى 65%. وخلال هذه الفترة، كان نمو المدن الهندية الصغيرة لافتاً، وإذا أضفنا إلى هذا أعداد أولئك الذين يعيشون في القرى بينما يعملون في المدن؛ فإنه من الواضح أن العلاقة بين الريف والمدينة تمر بتغيرات عظيمة؛ فمع التحول إلى المدنية تأتي الهوية المجهولة، وهذا ما يساعد على تطوير الهوية المبنية على الميزات الشخصية، وليس على اعتبارات الخلفية العائلية أو الاجتماعية⁽¹⁾. وسيستغرق الانتقال الكامل إلى هذا الطور عدة عقود، ولكن من الممكن فعلاً الآن ملاحظة بدايات هذا الطور. تتجه روح العصر الحالي باتجاه الحداثة، رغم أن الممارسة تميل إلى رفضها في جميع الأماكن. وقد كان أول من قال شيئاً مشابهاً لهذا هو جوهر لال نهرو منذ أكثر من خمسين سنة مضت؛ فقد انتهى نهرو، المتفائل الأبدى، إلى أن الروح ستنتصر في خاتمة المطاف، وكان مصيباً نوعاً ما في مقولته هذه؛ إذ إن العلاقات التبعية التراتبية قد استبدلت بتكتلات طبقية أفقية، وتم تقويض سلم التراتبية من حيث

(1) تعدد أمريكا مثلاً حيداً على هذه القاهرة، فحتى الثلاثينيات من القرن العشرين، كانت أمريكا مقسمة إلى أحياء منفصلة نسبي على الأقليات الآيرلندية، والبولندية، واليهودية، وما إلى ذلك. وعلى مدى العقود الخمسة الماضية، اختفت معظم هذه الأحياء. انظر (Sanjek 1994; Sacks 1994). حتى أن السود الآن ينتقلون إلى أماكن السكن البيضاء من حيث السكن والعمل والمهن (انظر Kilson 1983: 85-94 and Wilson 1978).

الممارسة إلى حد بعيد. ولم تعد كتب علم الحكمة (Dharmasatras) تحظى بالاهتمام كدليل للتفاعل الاجتماعي بين الطبقات والمجتمعات، وما لدينا الآن بدلاً من ذلك هو تأييد صريح للاختلافات بين الطوائف الهندية الاجتماعية. وبالتأكيد ليست هذه الحداثة الكاملة، لكننا ربما نقرب منها. في الماضي كان واجباً على طوائف اجتماعية بعينها أن تخدم طوائف أخرى بذل، أما الآن فهذه الطوائف تقدم مصالحها الخاصة وتنازع من كانوا يستغلونها في السابق. إن الممارسة تستسلم للضغط، على الرغم من أن ذلك يحدث ببطء وبشكل ليس عسرياً بعد، ومع ذلك فإن الحداثة هي التي أحدثت هذه الأنواع المهمة من التحول.

ما أدوات الحداثة في الهند؟ كانت الدولة القومية عاملاً مساعداً عظيماً للحداثة؛ فقد لاحظ هوبهاوس (L. T. Hobhouse)، بمخزونه العظيم من الحكمة الاجتماعية، منذ زمن بعيد العلاقة المتبادلة بين الحرية والدولة القومية في عملية الحداثة. لقد هيأت الدولة القومية الظروف والشكل الملائمين لتحقيق الحداثة في الهند، ولولا الدولة القومية، لكانت الحداثة عصية على التحقيق، فالدولة القومية تسمح للطبقات الاجتماعية المختلفة بالدفاع عن مصالحها الذاتية في الميدان العام بفعالية أكثر مما كان ممكناً على الإطلاق في ظل النظام الإقطاعي، غير أن الحقيقة الباقية هي أن المهمة ما زالت لم تنجز بعد، فكما أشرنا آنفاً، فإن العلاقات التقليدية،

المتتمثلة بالعلاقات القائمة بين السادة والأجراء، والتفاوت الهائل في أساليب الحياة تمنع تحقيق الروح العصرية. إن التطور الصناعي والأجهزة الإلكترونية الحديثة توحى بالافتقار إلى الروح الجماعية العصرية. ومع ذلك، ما لم يتحقق تحول كامل في العلاقات الاجتماعية وفي كيفية تواصل الناس مع الآخرين سيبقى النمو الاقتصادي دوماً زائفاً، ومبهرجاً، وبعيداً جداً عن الحداثة.

خاتمة

الوجدان الاجتماعي والتشابهات والحدثة

إن الطبقات الاجتماعية التي تتمتع بالامتياز أكثر من غيرها، والتي تبدو على أنها الأفضل لإدخال الحداثة، هي في الحقيقة ليست مجهزة للقيام بهذا المشروع؛ فهذه الطبقات هي الراعية للفساد التبعية؛ ولهذا فهي لا تظهر إلا وجداناً اجتماعياً ضئيلاً في علاقاتها الاجتماعية. وما سيجلب حداثة أكثر إلى الهند هو الطاقات التحررية الكامنة في الدولة القومية، وقوى التطور الصناعي والتمدن. ومع مرور الزمن ستقوم هذه العوامل معاً بفرض مدى أوسع من الوجدان الاجتماعي وقدرة أعظم للاشتراك في المصير مع الآخرين (Rawls 1971: 102)؛ فمن دون تغيير في العلاقات الاجتماعية، ومن دون زخم متسارع لنقاط التشابه المشتركة، لن يستطيع التطور الصناعي والتمدن وحدهما تحقيق الحداثة. لعلهما ضروريان، لكنهما ليسا شرطين كافيين للحداثة. واعتماداً على الأحداث التاريخية الحقيقية والصّدف الفريدة، فإنه من الممكن أن تتأخر الحداثة، أو تنهار، أو تفشل على الرغم من القدرة التصنيعية والنمو الاقتصادي الإجمالي.

حتى تتجسد الحداثة بحق، يجب أن يتم تقليص المسافة بين الطبقات

الاجتماعية؛ حتى يتم خلق تشابه كبير بينها؛ فالقدرة على زيادة مجموعة التشابهات وتعزيزها بين الناس هو مشروع المواطنة؛ ولهذا السبب لدى الدولة القومية هذه الطاقات التحررية الكامنة. أعتقد أن إميل ديركهيم كان على حق عندما قال إن واجبنا الأول هو التشابه مع الآخر (Durkheim 1933: 298). من الواضح أن الطبقات الاجتماعية صاحبة الامتياز لن تكون هي التي ستشجع هذه العقيدة، فالأمل يكمن في الطبقات الوسطى الأدنى فالأدنى، حيث المجال الأوسع للوجدان الاجتماعي؛ فعلى هذه المستويات، ثمة تشابه أعظم في الذوق، واللغة، والخيارات الجمالية، والخبرات في التعاملات مع المؤسسات الوطنية العامة. وبما أن الفئات الاجتماعية المحرومة من الحقوق والامتيازات الاجتماعية لم يترك لها أية خيارات أخرى سوى اللجوء إلى المشافي العامة، والمدارس الحكومية، ووسائل النقل العامة، فإنها تستطيع تفهم حياة الآخرين والمشاركة بها بشكل أكبر بكثير مما تستطيعه الطبقات الأقلية التي تتمتع بالامتياز.

من المؤكد أن مسار الحداثة في الهند سيكون مختلفاً، ولكن ما يهم فعلاً هو النتيجة النهائية. لا يمكن لأي مجتمع أن يوصف بالعصرية إذا كانت العلاقات الاجتماعية القائمة ضمنه تتميز بالتباعد، والتبعية، وعدم القدرة للاشتراك في المصير مع الآخرين. في الغرب، أتت الثقافة الاستهلاكية

التي تميز شريحة صغيرة من سكان الهند بعد أن حدث تحول كامل في العلاقات الاجتماعية. وليس الأمر وكان الغرب وصل إلى حده الأقصى، ولم يعد ثمة مجال لتطور الحداثة أكثر من ذلك، فلا تزال ثمة أمثلة غير حداثية في أوروبا وأمريكا، ولكن لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون بالشدة والهيمنة ذاتهما الموجودتين في الهند؛ ففي الغرب، المستفيد من المؤسسات العامة هم أفراد الطبقات الوسطى؛ فهو لاء دوماً يطالبون بشدة وبإصرار بخدمات تتميز بالجودة، أما أولئك الذين يأتون إلى مؤسساتنا الوطنية فلا يمتلكون القوة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لإثبات وجودهم بأية طريقة مؤثرة.

لا نعني بهذا أن بذور الحداثة لم تنثر بعد في الهند، وإنما يعني أننا نبحث عن الثمار في الأماكن الخطأ؛ فالأغنياء وأصحاب النفوذ الذين يمتلكون التقنيات المتقدمة وينعمون بالرفاهية ليسوا عصريين أصلاً، ولا يمكن الاعتماد عليهم لإدخال الحداثة. والأطباء الذين يعملون في المستشفيات الخاصة الباهظة يتتهجون منهجاً نخبياً، ليس فقط تجاه مرضاهم، وإنما أيضاً تجاه عمال المستشفيات الآخرين الأقل شأنًا منهم، كما أن أولئك الذين يعملون في القطاعات الاقتصادية المتقدمة ويجلسون خلف طاولات بيضاء مقابل واجهات زجاجية ضخمة لا يمتنون بصلة إلى الناس الآخرين الذين لا يتحدثون لغتهم ذاتها أو لا يستطيعون التأثير في عاداتهم

السلوكية أو الخطابية الشبيهة بالعادات الغربية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الحداثة ستأتي رغماً عنهم؛ لأن الدولة القومية، والديمقراطية، والتطور الصناعي المتزايد سترغمهم على إفساح المجال إلى أولئك الذين كانوا حتى الآن على هامش التطور الاقتصادي. إن هذه الجماهير المحرومة والمرغمة على طاعة القانون والمشاركة في القطاعات العامة هي التي تمتلك الطاقات الكامنة لتحقيق الحداثة، وحتى يحدث ذلك، سيستغرق الأمر عقوداً من الزمن، فليس ثمة طريق مختصرة. وبحلول ذلك الوقت، ستكون الحداثة قد حققت مزيداً من التطورات في الغرب، وهكذا سيستمر برنامج التطور، ولكن ما إن يتمكن الشعب الذي يتمتع بالقوة والإصرار تولى زمام الأمور في المؤسسات الوطنية العامة من خلال الروح الاجتماعية التي يتمتع بها، حتى نستطيع القول إن الحداثة أوشكت جداً على التحقيق. وحتى يتم ذلك، فلنعمل على ألا يتأثر حكمنا على هذه المسألة بأصحاب الحداثة السطحية العابرة الذين ليس بوسعهم إلا التفاخر بمقتنياتهم المادية؛ فهؤلاء هم الذين يسببهم ما زالت حداثة الهند غير عصرية حتى الآن.

المراجع

- Anderson, Ben. 1983. *Imagined Communities*, London: Verso.
- Dumont, Louis. 1988. *Homo Hierarchicus: The caste System and its Implications*, Delhi: Oxford University Press.
- Durkheim, Emile. 1933. *The Division of Labour in Society*, Glencoe: The Free Press.
- Eisenstadt, Schumel N. and Wolfgang Schluchter. 1998. «Introduction», *Daedalus*, vol. 127, Summer.
- Eisenstadt, Schmul N. 2000. «Multiple Modernities», *Daedalus*, Vol. 129, Winter.
- Gupta, Dipamkar. 1997. *Rivalry and Brotherhood: Politics in the Life of Farmers in Northern India*, Delhi: Oxford University Press.
- Hobsbawm, Eric. 1990. *Nations and Nationalism Since 1780*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Kilson, Martin. 1983. «The Black Bourgeoise Revisited», *Dissent*, Winter.
- Luhmann, Niklas. 1982. *The Differentiation of Society*, New York:

Columbia University Press.

Marx, Karl and F. Engels. 1960. «Manifesto of the communist Party» in Karl Marx and F. Engels. Selected Works (in 3 vols.), volume I, Moscow:

Nisbet, Robert. 1970. The sociological Tradition, London: Heinemann.

Parsons, Talcott. 1972. The Social System, New Delhi: Amerind Publishing Company.

Rawls, John. 1971. A Theory of Justice, Cambridge, Massachusetts: Belknap Press.

Rudolph, Lloyd I., and Susanne H. Rudolph. 1967. The Modernity of Tradition: Political Development in India, Chicago: University of Chicago Press.

Sacks, Karen Bodkin. 1994. «How Did Jews Become White Folks» in Steven Gregory and Roger Sanjek (eds.), Race, New Brunswick: Rutgers University Press.

Sanjek, Roger. 1994. «Intermarriage and the Future of Race» in Steven Gregory and Roger Sanjek, Race (eds.), New Brunswick:

Rutgers University Press.

Shah, Ghanshyam. 1986. «Decentralised Planning in a Centralized Economy» in Peter Robb, (ed.), Rural South Asia: Linkages, Change and Development, New Delhi: Segment Press.

Wilson, William Julius. 1978. The Declining Significance of Race: Blacks and Changing Americans, Chicago: University of Chicago Press.

Ahmedyassin90

نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

الفصل السابع

التوازن الديمقراطي

Ahmedyassin90

نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

سونيل خيلناني

إن على جميع مواطني الهند في العقود القادمة، أغنياء كانوا أم فقراء، أن يتقنوا من أمر واحد، ألا وهو أنهم سيواجهون، أفراداً وجماعات، تياراً ضخماً من الحراك السياسي المتواصل والأكثر تعقيداً من ذي قبل. غالباً ما تبدو الحياة العامة الهندية على أنها سلسلة من الأحداث السياسية المتعاقبة باستمرار، ولكن السبب وراء هذا الصخب هو حقيقة أساسية؛ أي ظهور قوة سياسية أحادية (تتمثل بحكومة الهند كما بات الجميع يعرفها، وأقل من ذلك يحبها)، وظهور الشعب، وكل منهما يشعر بالغيرة تجاه الآخر، وهو مدرك تماماً استطاعته المعهودة في التأثير على أفعال الآخر وأمله في تغييرها. كان تاريخ الهند في القرن العشرين تاريخاً للعلاقات بين الدولة والمواطنين؛ تاريخاً من المحاولات الضعيفة، لكن المستمرة، من قبل كلا الطرفين لإخضاع الآخر لإرادته.

إن ما جعل المجتمع الهندي مشغولاً بشكل كبير بالسياسة هو وجود الديمقراطية. ولقد أدى هذه الانتشار الهائل للسياسة إلى محاولات للهرب منها؛ فالبعض يلوذ إلى خيال رائج هذه الأيام، غالباً ما ينتشر بين الأثرياء، الذين يتخيلون بإمكانهم التخلص من السياسة، ومن خلال عدم الاكتراث بالسياسة، ومشاهدة القنوات التلفزيونية، ومطالعة أحدث المجلات بصفحاتها اللامعة، والاعتزال أكثر فأكثر إلى دوائر ضيقة من

الاعتداد بالذات والدخول إلى قصورهم والخروج منها، يعتقد أثرياء المدن أن بإمكانهم الهرب من السياسة، والتنعم من خلال الاستهلاك. ويعتقد البعض أن السوق بإمكانها نوعاً ما أن تحل محل السياسة؛ أي أن السوق يمكن بذاتها أن تتخذ القرارات حول الأولويات والخصص، بينما يؤمن البعض الآخر بالمجتمع المدني كملاذ شعبي آمن من الحركة السياسية الغامضة، ولكن بالنسبة إلى المواطنين الهنود في القرن الواحد والعشرين فليس ثمة نجاة من السياسة أو من حتمية التفكير في العلاقة بين الحكومة والشعب والتأثير فيها.

إن الهند اليوم مجتمع سياسي بامتياز، بمعنى أن المواطنين الهنود بدؤوا النظر إلى المخاطر، والتهديدات، والفرص الرئيسية التي تواجههم كتأجيات لعمل إنساني، ولم يعد ينظر إليها على أنها آثار لقوة إلهية، أو طبيعية، أو أية قوة أخرى خارجة عن الإرادة الإنسانية؛ ولهذا، وعلى سبيل المثال، فإن الشيء الأكثر أهمية فيما يتعلق بالنظام الطائفي الاجتماعي، تلك الأداة الأساسية التي أسهمت في هيكلة المجتمع الهندي، على مدى السنوات الألفين الماضية، في الهند المعاصرة وهذا النظام لم يعد يعتمد على سلطة القوة الخارجة عن الإرادة الإنسانية. وبالأحرى، فإن هذا النظام الذي هو في الأساس منظومة للتصنيف والتراتبية الاجتماعيين، يجب أن يستمد قوته الآن من سلطة الدولة من أجل تنظيمه وتعريفه، ومن أجل

تفكيرك عراه، ومن ثم إعادة تصنيعه. وبهذا المعنى يصبح هذا النظام جزءاً من العالم العلماني، غير المتدين، وما بدا في الماضي صلباً وغير قابل للتغيير يبدو الآن ليّناً وطيعاً للإرادة الإنسانية.

إن ظهور عالم سياسي كهذا يفرض مسؤولية على كافة أفرادهِ -أي مواطني الهند- أن يفكروا ملياً ويتصروا، أفراداً وجماعات. ثمة معضلة حقيقية حيال مكان ظهور التفكير السياسي في المجتمع، هل بين نحو العشرة ملايين هندي ممن امتهنوا حرفة السياسة، أم بين جمهور الناخبين ككل، أم بين المفكرين والشخصيات العلمية؟ (ماذا يعني حقاً أن نكتب عن السياسة الهندية، وماذا يعني أن نقوم بذلك بالإنكليزية؟) أما الذين امتهنوا حرفة السياسة فهم يشتكون مما يطلقون عليه الفقر في الفكر السياسي الهندي، فقر يكمن بغياب النظرية، ولكن هذا غير صحيح، إذ إن النظرية السياسية الاحترافية في الهند (وهي هنا تتبع نمطاً تم تطويره في مكان آخر) تتم عن نظرية بحثية؛ فهي خيالية، ومجردة، وروحانية، ولكن فشلها يكمن في أنها ليست عملية بما فيه الكفاية، وليست منشغلة إلا بشكل ضئيل في موضوع السياسة الحقيقية؛ إذ إنها تفضل التفكير النظري على حساب التفكير الموضوعي.

إن قدوم الديمقراطية يضطرنا إلى نوع جديد من الذكاء الاجتماعي، وهو فرع مختلف من أنواع العمل الفكري في المجتمع. وهذا ما يبطل الفكرة

تفكيك عراه، ومن ثم إعادة تصنيعه. وبهذا المعنى يصبح هذا النظام جزءاً من العالم العلماني، غير المتدين، وما بدا في الماضي صلباً وغير قابل للتغيير يبدو الآن ليناً وطيعاً للإرادة الإنسانية.

إن ظهور عالم سياسي كهذا يفرض مسؤولية على كافة أفرادهِ - أي مواطني الهند - أن يفكروا ملياً ويتبصروا، أفراداً وجماعات. ثمة معضلة حقيقية حيال مكان ظهور التفكير السياسي في المجتمع، هل بين نحو العشرة ملايين هندي ممن امتهنوا حرفة السياسة، أم بين جمهور الناخبين ككل، أم بين المفكرين والشخصيات العلمية؟ (ماذا يعني حقاً أن نكتب عن السياسة الهندية، وماذا يعني أن نقوم بذلك بالإنكليزية؟) أما الذين امتهنوا حرفة السياسة فهم يشكون مما يطلقون عليه الفقر في الفكر السياسي الهندي، فقر يكمن بغياب النظرية، ولكن هذا غير صحيح، إذ إن النظرية السياسية الاحترافية في الهند (وهي هنا تتبع نمطاً تم تطويره في مكان آخر) تنم عن نظرية بحثية؛ فهي خيالية، ومجردة، وروحانية، ولكن فشلها يكمن في أنها ليست عملية بما فيه الكفاية، وليست منشغلة إلا بشكل ضئيل في موضوع السياسة الحقيقية؛ إذ إنها تفضل التفكير النظري على حساب التفكير الموضوعي.

إن قدوم الديمقراطية يضطرنا إلى نوع جديد من الذكاء الاجتماعي، وهو فرع مختلف من أنواع العمل الفكري في المجتمع. وهذا ما يبطل الفكرة

مسبقاً حول تلك الخيارات، لا شيء يضمن، عانت لن تسبب الانهيار الذاتي. وإن أي تفكير معاكس لذلك ينطوي على طيبة قلب وحماسة، كما أنه ينكر مكان القوة التي تبشر بها الديمقراطية.

إن الحقيقة القائلة إن الهند في معظمها مجتمع زراعي فقير، عانت غالبته الساحقة من الاضطهاد الاجتماعي لقرون، تأخذ الآن بترك بصمتها على هوية البلاد السياسية. وهذا ما سبب زلزالاً ثقافياً من حيث الاستهلاك والإنتاج الثقافي؛ فعلى سبيل المثال فإن لغات المناطق الهندية تزدهر (بينما تعاني لغة الأقلية اللغوية الهندية الأكبر، اللغة الهندية، من التراجع بسبب صيغها التي تفتقر إلى الإبداع نوعاً ما). ثمة أيضاً تحول في بنية المعاملة المحترمة في المجتمع؛ إذ كان التعامل المحترم في الماضي مبنياً بشكل كامل على الانتماء الاجتماعي، أو مقتضيات مكانة الطائفة الاجتماعية والاستجابة له، أما الآن فهذا الاحترام يأخذ شكل العلاقة العلمانية المبنية على النفوذ السياسي والاقتصادي.

ترافقت هذه التغيرات مع التغيرات الحاصلة في معاني المفاهيم السياسية وتأثرت جزئياً بها، وإن المثال الأكثر أهمية لهذا هو التفسير في معنى الديمقراطية؛ إذ اختصر هذا المصطلح ليشير ببساطة إلى الطريقة الشرعية الوحيدة للحصول على السلطة: من خلال الانتخابات، على الرغم من الحاجة في الواقع إلى بعض الممارسات غير القانونية لتحقيق هذا، ولعل

ولفهم مغزى وآثار هذا التطور، لن تساعدنا المحاباة الأخلاقية نحو الحكومة أو الشعب في حكمنا التحليلي. لقد شاع في الهند الاستسلام لتناقض تبسّطي جداً: هو النظر إلى السياسة الهندية إما كقصة حكومة نبيلة يخونها شعبها الناصر للجميل، أو قصة شعب ممتاز تخذله حكومته الشريرة. ولكن هذا استسلام تام للعاطفية. من وجهة النظر المتعلقة بعواقب أفعالهما، لا يستطيع أي طرف منهما الادعاء بأي تفوق أخلاقي. كيف للمرء إذاً أن يفكر في هذه العلاقة؟ كيف يمكن لها أن تتكشف، وكيف سيرسم ذلك السياسة الهندية في المستقبل؟

هل باستطاعة الكيانات الاجتماعية التي اعتنقت فكرة الديمقراطية، والتي تدخل معترك السياسة الانتخابية المحافظة على المؤسسات والإجراءات اللازمة للديمقراطية ودعمها. هل تمثل المشاركة المتزايدة تهديداً لقدرة الديمقراطية السياسية على التحمل، أم أنها تدعمها في الواقع؟ ثمة أسئلة معقدة، وملحة، وعملية تماماً أكثر مما هي نظرية. إن التأكيد على طبيعة السؤال العملية يعني الإصرار على أن أي موقف مسبق حيال السؤال، مثل المواقف اليقينية النظرية، سيكون غير صحيح. إن الجواب على هذا السؤال يكمن في الخيارات العملية التي سيقوم به الهنود في قابل الأيام؛ بناءً على الاعتقادات التي سيشكلونها فيما يخص الفرص، والتهديدات، وكيف سيتصرفون بناءً على هذه المعتقدات. ليس ثمة أي شيء محسوم

ذلك هو النقطة الأهم. لقد انفصلت عرى الصلة بين القانوني والشرعي، وما دام المرء منتخباً فإن في استطاعته شرعياً (أو على الأقل من دون الخضوع للمحاسبة) أن يخالف القانون، وهنا يكون معنى الديمقراطية كنظام لضبط ممارسة السلطة وجعلها عرضة للمحاسبة الدائمة، فاقداً للقبول.

إن القالب الذي أثبت أنه الأكثر اعتمادية على مدى المئتين وخمسين سنة الماضية في تحديد العلاقة بين الحكومة والشعب هو الجمهورية العصرية: هو نموذج الديمقراطية الدستورية التمثيلية، نموذج صمم خصيصاً لخلق التوازن بين العديد من الأهداف المختلفة.

حققت جوانب هذا النموذج نجاحاً استثنائياً، خصوصاً أن الجميع اعتنق فكرة الديمقراطية. وتكمن قوة هذه الفكرة التي أغفلت جميع معايير الشرعية الأخرى خلال المئتين وخمسين سنة الماضية، في مباشرتها الهائلة؛ إذ إنها تبشر بإدخال تحفة غربية، تتمثل في الدولة العصرية، تحت سيطرة مجتمع من الناس المتساوين أمام القانون الدستوري. تعني الديمقراطية التي يتم فهمها من خلال هذا المعنى إحساساً، من النوع الذي يعبر عن التشكيك بالتسلط، وأيضاً التشكيك بوجود المتسلطين بشكل عام، لكن الديمقراطية هي شكل من أشكال الحكومة، ومجموعة من الترتيبات المؤسساتية وقواعد الحكم، ليس ثمة نموذج واحد ثابت أو جامد من هذه

الترتيبات، ولكن ثمة عدة أنواع معروفة ومحددة.

ثمة انقسام واسع في الهند بين القبول الشامل تقريباً للفكرة، من الجهة الأولى، ومن الجهة الثانية بين انعدام فهم محدد أكثر للديمقراطية كمبدأ من مبادئ التنظيم والنشاط الحكوميين. ودائماً ما تكون الديمقراطية من حيث الممارسة أقل بريقاً مما تعد به، وهذا ينطبق على الهند كما ينطبق على أي مكان آخر. إن إنجاز الهند الديمقراطي هو إنجاز ضخم، ولكن إذا أراد الهنود المطالبة بتوازن الوعد الديمقراطي الذي ما زال لم يتحقق بعد، فلا بد لهم من أن يتوصلوا إلى فهم أكثر توازناً للديمقراطية ذاتها.

يلاحظ المراقبون للمشهد السياسي الهندي في الزمن المعاصر اتجاهين اثنين واضحين؛ فمن جهة يرون اختفاء المؤسسات والإجراءات السياسية، سواء أكان المجلس التشريعي أم الأحزاب السياسية أم مؤسسات القطاع العام؛ إذ يتم الاعتراف بأنها كلها عصية على الإصلاح. ومن جهة أخرى، يشير المراقبون إلى المستويات المتزايدة للمشاركة في العملية الانتخابية السياسية؛ إذ يدخل الكثير الساحة السياسية، والكثير منهم يدخل بقوة، بينما يبدو أن الساحة السياسية ذاتها آخذة في الافتقار إلى القدرة على تطوير عشرات المعتقدات (الانتقالية غالباً) التي يعتقد بها الأفراد فيما يتعلق بمصالحهم، إلى نماذج أكثر ديمومة.

وتختلف التقييمات لهذه التوجهات؛ فتم تأكيد جوانب مختلفة. يعتقد

البعض أن ذلك قد يكون نظرية للانحطاط، مبنية أساساً على شعور بخيبة الأمل أو خيانة الوعود الأولى، وهو شعور أتى؛ لأننا بعد البداية الذهبية نعيش الآن مخاض أزمة (الديمقراطية، والمؤسسات، والدولة، والقائمة تطول). فبعد زوال ضغوط القومية المثالية، طفى على السطح ما يمكن تسميته وجهات النظر الانحطاطية، وأحد الأشكال القوية بلاغياً هو الانحطاط الأخلاقي الذي يرّد السبب في المشكلات القائمة إلى الفساد الأخلاقي؛ فبالنسبة إلى القوميين الهندوس فإن ديننا وثقافتنا هما اللذان عمّ فيهما الفساد، بينما يلقي أتباع غاندي من الشعب باللائمة على الاقتصاد الصناعي والسوق؛ إذ إنهما قوّضا مجتمعاً كان ينعم بالاكفاء الذاتي. وتوضح نسخة أخرى من نظرية الانحطاط أكثر شمولية أن المعضلة الهندية هي نتيجة خنق الاقتصاد وغياب العلاقات الدولية. وأخيراً، فإن نسخة أخرى من نظرية الانحطاط يمكن إيجادها بين الخبراء المختصين والمؤسساتيين؛ فبعضهم يقول بانهيار المؤسسات وانعدام المعايير والقيم، الذي يفسرونه بالاختلاف الثقافي التاريخي للهند عن الغرب، بينما يوجه آخرون انتقادهم إلى المؤسسة الرئاسية أو المؤسسات الثابتة الأخرى المختصة كحل للمشكلات الحالية.

لكن نمطاً تحليلياً مناقضاً يرفض وجهات النظر التابعة من نظرية الانحطاط؛ إذ يرى أن التقلبات السياسية الهندية ليست أمارات فشل

من قبل الهنود في الالتزام بالمبادئ، ولا حالة فشل في تقليد الغرب أو في الحداثة، وإنما هذه التقلبات هي بالأحرى نتيجة محاولات خلق حداثة هندية، والتعابير المفضلة هنا هي تعابير مثل التهاجن، والمزج اللغوي، والحداثة البديلة أو المتعددة. وبشكل مشابه للرأي القائل بالانحطاط، تحاول وجهة النظر هذه أيضاً شرح صفة السياسة الهندية المختلفة بشكل واضح؛ فهي تؤكد على فشل المعايير والثقافة النخبوية وترى أن مشروع النخب الحاكمة قد ضعف في وجه الداخلين الجدد المطالبين بحقوقهم بشدة، فقد سببت السياسة الديمقراطية الإزعاج للقناعات القديمة من خلال نشر فكرة المساواة، وأنتجت صراعاً مختلفاً بين الثقافات.

ماذا يكشف تاريخ الديمقراطية في الهند عبر نصف القرن الماضي عن مستقبلها المحتمل؟ لقد شهدت السنوات الخمسون الماضية انتشاراً ثابتاً لفكرة الديمقراطية لا قبل لمواجهته؛ فالجميع يصرح بإيمانهم بها، لكن هذا الانتشار لفكرة الديمقراطية أضعف معناها من خلال الطريقة الخاصة التي تم تحقيقها بها في الهند؛ وبالتالي أدى إلى ممارسة أضعف.

من المفيد أن نميز بين ثلاث لحظات بارزة في تاريخ السياسة الديمقراطية خلال الخمسين سنة الماضية؛ ففي الأولى، من أواخر الأربعينيات حتى أواخر الستينيات من القرن المنصرم، يمكن للمرء أن يتحدث عن تعزيز الدولة، وهي فترة أقيمت فيها الانتخابات بانتظام، ولكن نتائجها

كانت متوقعة بشكل كامل. أما المرحلة الثانية، خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، فقد أبرزت التوجهات نحو المركزية في السلطة الحكومية، ولكنها أيضاً في الوقت ذاته أكدت أكثر على أهمية الانتخابات، من خلال توظيفها كشكل من أشكال الدعم الشعبي؛ فأصبح اللاحق (الدعم الشعبي) طريقة لشرعنة السابق (الانتخابات)، لكن موروثاً مناقضاً من فترة الحكم الاستبدادي كان سيسعى لنشر فكرة الشعب الانتخابي. كان السلوك السياسي العادي بين الانتخابات يتم إهماله، بينما كانت الانتخابات تصبح فعاليات مثيرة، وهو مشهد يدوم يوماً واحداً فقط، يكون فيه باستطاعة المحرومين التخيل بقلب العالم رأساً على عقب.

خلال هذه المرحلة الثانية ظهر تحول مهم جداً في ممارسات المنتخبين؛ إذ إنهم دعموا فكرة تبسيطية للديمقراطية؛ فتم طرح فكرة إرادة المجلس المنتخب التي من المفترض أن تمثل الأغلبية الناجبة؛ لتبرير إساءة الاستخدام المنظمة للحدود والتوازنات الدستورية. وكانت النتيجة أن تم طرح مسودة قرار نحو مفهوم متطرف للسيادة الشعبية المباشرة التي ادعت أن إرادة أغلبية آنية قد تلغي مصالح الأجيال القادمة أو أولئك الذين ينتمون إلى الجيل الحالي، ولكنهم قرروا البقاء خارج هذه الأغلبية.

بدأت المرحلة الثالثة في التسعينيات من القرن الماضي، وازدادت أهمية

الانتخابات، وتزامنت ثلاث عمليات وأحداث مختلفة، أدت إلى انهيار التحالفات القديمة بين التكتلات الاجتماعية والممثلين السياسيين. وأنت التطورات المتمثلة بتشريع جريء، لمصلحة الطوائف الوسطى المتخلفة، وبعنوانية متزايدة من قبل القوميين الهندوس، وبأزمة اقتصادية أدت إلى تدخل المؤسسات الدولية المقرضة والمانحة التي فرضت إصلاحات تقديمية على الحكومة؛ فأدت كلها معاً إلى خلق إمكانيات جديدة، وأعادت رسم خطوط سياسات الدعم والولاء. كما أن العلاقات بين الولايات المجاورة اكتسبت حيوية جديدة، واحتدمت المنافسة على السلطة.

في المرحلة الأولى هيمن المشهد المغلق للمجلس التشريعي؛ فما حدث داخل الدائرة المغلقة لجدران الدائرية الشخينة بدا في الواقع مهماً جداً. وفي المرحلة الثانية أديرت العملية مباشرة من مكتب رئيس مجلس الوزراء إلى النشاطات الانتخابية، متجاوزة المجلس التشريعي الذي أصبح ببساطة مجلساً يصفق لحكومة تحكم بمرسوم. وفي المرحلة الثالثة أصبحت الصلة بين الكشك الانتخابي والولايات المحلية بسفاراتها الدائمة في دلهي تبدو بشكل متزايد أداة الدورة الديمقراطية.

وبينما كانت هذه المراحل الثلاث تتكشف، ازداد الإهمال للتوازن المعقد للمبادئ والممارسات التي تحتاج إليها الديمقراطية إذا قدر لها الاستمرار (توازن بين الانتخابات، والقانون، والسلطات التنفيذية،

والتداول). وبينما تنحّت المبادئ والممارسات الأخرى جانباً، أتت ممارسة الانتخابات لتتلاءم مساحاً التصور الديمقراطي بأكمله في الهند. من المؤكد أن الانتخابات ساعدت في إضفاء الحيوية على المجتمع، ولعبت دوراً لا ينكر في اجتذاب الكثير من الملايين الجديدة للعملية السياسية؛ فالكثير من المواطنين الهنود لهم مصلحة عملية في الانتخابات (إذا أخذنا بالاعتبار أيضاً المرشحين للمناصب الانتخابية على جميع المستويات، بمن في ذلك نشطاء الأحزاب وموظفوها، ثمة نحو عشرة ملايين مواطن يشتركون بشكل مباشر)، وأصبح ثمة اعتراف شامل بالانتخابات على أنها الطريقة الشرعية الوحيدة لتولي السلطة، لكن يجب موازنة هذا الدور مع اعتبارات أخرى، خصوصاً قضية الكيفية التي تتم فيها الممارسة الحقيقية للسلطة السياسية؛ الأمر الذي يتطلب اهتماماً أكثر بكثير؛ فارتباط الانتخابات بهذه القضية هو ارتباط غير مباشر فقط.

الديمقراطية نوع من أنواع الحكم، وهذا يعني وجود الحكام والمحكومين، وعلاقات الخضوع والمحاسبة أيضاً. تعترف الديمقراطية بالحاجة إلى مؤسسة جماعية؛ مما يتطلب اتخاذ قرار جماعي ملزم بشأن أنظمة خيارات شعبية تجعل قرارات كهذه ملزمة، وهو ما يرسخ السلطة السياسية. وتفترض الديمقراطية التي ينظر إليها على أنها شكل من أشكال الحكومة، الفصل بين الحاكم والمحكوم، وتصف كيفية انتقال السلطة من

أحدهما إلى الآخر؛ ولهذا فإن الخضوع للديمقراطية يأتي قبل المحاسبة الديمقراطية. وتعتمد الموافقة على الخضوع على إدراك التهديد أو الخطر، والرغبة في الاحتماء من ذلك؛ فالأفضل للمرء أن يكون محكوماً من أن يعيش في مرحلة ما قبل التطور.

المجتمع السياسي هو المكان الذي يتم النظر فيه إلى المخاطر الأساسية على أنها نتاج القوة البشرية. وفي مجتمع كهذا، لا بد من وجود مخاطر عمودية - تلك التي تسببها الدولة لمواطنيها، لكن سيكون ثمة مخاطر أفقية أيضاً، تلك التي يسببها المواطنون ومجموعات المواطنين على بعضهم البعض. في النظام الديمقراطي، يتم تنظيم المخاطر الأفقية من خلال القانون المدني والجناي، أما المخاطر العمودية فينظمها القانون الدستوري، والحقوق الدستورية، ومؤسسات السلطة الهيكلية الدستورية، والانتخابات الدستورية، وما إلى ذلك.

إن القلق التقدمي المعهود على الديمقراطية هو ضمان لاستمراريتها على مر الزمن؛ فهي كشكل من أشكال الحكم، كان يتم اعتبارها دوماً غير مستقرة، ومن المحتمل أن تفقد أهميتها مقابل الاهتمام المبالغ فيه بخيارات المواطنين الآنية، وهنا تأتي أهمية الدساتير التي تفرض القواعد الناظمة لإقرار القوانين، والتي هي ذاتها لا يمكن تغييرها إلا بحدود من قبل الأغليات المنتخبة؛ فالدساتير بالنسبة إلى أي مجتمع ديمقراطي هي

شكل من أشكال الحماية الأبوية الذاتية، حماية ضد الحماسة الوقتية، وربما العابرة.

ثمة قلق آخر يتعلق بالمخاطر الأفقية التي يمثلها البشر بعضهم لبعض؛ فالصراعات الدينية، والصراعات بين الجنسين، وبين الطبقات والطوائف الاجتماعية، والصراعات العرقية، إضافة إلى التهديد الذي يشكله وصول الطواغيت الفرديين، أو الطوائف والأغليات الفردية، إلى السيطرة التي ربما تنتقل إلى هيكل السلطة الديمقراطية؛ وبالتالي تتحول إلى خطر عمودي، وعلى سبيل المثال قد تصبح الدولة أسيرة لمجموعة واحدة أو فرد واحد في المجتمع. أما الانتخابات التي تمثل التغير الدوري السلمي للأشخاص الذين من المفترض بهم تطبيق القانون، فهي وسيلة لنشر المخاطر وإبقاء الخاسرين في اللعبة؛ لأنهم ربما يتصرفون في المرة التالية، كما أن فترة الحكم محددة. يعد ذلك ضماناً ضد الاضطهاد، فالهدف من الانتخابات هو التغير الدوري لموظفي الدولة، ولكن لا يمكن للانتخابات إلا أن تكون عقوبات على ما سبق. إن المتوقع هو أن الشعب يمارس الانتخاب بناء على الثقة، وليس على الأداء المستقبلي، ومن الممكن أيضاً أن نقرر أن نشق بأولئك الذين قاموا بأداء جيد في الحكومة فيما مضى، ونصوّت لإعادتهم إلى السلطة؛ ولكن في السياسة، مثلما هو الحال في سوق الأسهم، لا يعد الأداء الماضي دليلاً مؤكداً على الأداء المستقبلي؛ فالناخبون يسلمون سلطات عظيمة

لمن ينتخبون على السراء والضراء. لا يمكن مطلقاً، في الديمقراطية التمثيلية الحديثة، للشعب ككل أن يمارس سلطات الحكم التي تتمتع بها الحكومة؛ فعلى الرغم من الميزات الأسطورية التي تعزى للانتخابات، إلا أن دورها ليس مثالياً؛ بمعنى أنه لا تنصب شعباً جديداً؛ أي لا تنصب المحرومين اجتماعياً واقتصادياً، والمبوزين ثقافياً، وهكذا، وتضعهم في سدة الحكم. من حيث الممارسة، نادراً ما تبشر الانتخابات بفجر جديد على الرغم من استثمار الأمل الذي تستجره الانتخابات؛ فدور الانتخابات محدود؛ ألا وهو التأكيد على مبدأ محاسبة السلطة السياسية بالتعاون مع العناصر الأخرى في نموذج الحكومة الدستورية التمثيلية.

تعد الانتخابات أمراً أساسياً لكل الدول الديمقراطية، وتستمر في كونها طريقة منظمة لممارسة الحكم على الأداء الماضي للمسؤولين المنتخبين، ويجب أن تبقى كذلك دوماً، لكن قد تكون اللحظة المناسبة قد أتت في التاريخ السياسي الهندي التي يحتاج فيها المواطنون الهنود إلى التفكير بفعالية أكبر بالعناصر الأخرى الضرورية لاستدامة التوازن الديمقراطي. وبالأخص، ثمة حاجة إلى اهتمام أكبر بالدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات غير المنتخبة في إخضاع ممارسة السلطة للمحاسبة بشكل أكبر؛ ففي الديمقراطيات التمثيلية، لا يمكن مطلقاً، ولا حتى في الخيال، للشعب؛ أي جمهور الناخبين، أن يتسلموا زمام الحكم، أو يشاركوا

بالقوة على نحو فاعل، أو حتى الحد من سلطة حكامهم بطريقة فاعلة؛ فقد اختاروا أناساً محترفين للنيابة عنهم، وليس لديهم إلا مستوى ضئيل من التأثير في الطبيعة الأخلاقية لأولئك الأشخاص؛ فالناخبون يقدمون نفوذاً عظيماً لمن يختاروا التصويت لهم، على السراء والضراء، ومثلما لم يعد باستطاعة الحكومات في العصر الحديث الأمل في تحويل مواطنيها إلى كائنات أخلاقية، فليس باستطاعة المواطنين أن يأملوا في التحكم بأخلاقيات حكامهم؛ فآليات الديمقراطية التمثيلية لا تسمح بهذا. وإذا لم يعد بالإمكان الافتراض بأن يكون الناخبون ولا المنتخبون كائنات فاضلة أو أخلاقية، فأنشد كيف يمكن للمرادف العصري للديمقراطية التمثيلية (المحاسبة) أن يتم القيام به؟

من الراجح في هذه المهمة أن على المنظمات والمؤسسات غير المنتخبة أن تلعب دوراً أكبر كأدوات لتقييد سلطة المجالس المنتخبة، والنظر بقانونية التشريعات، وتطبيق التشريعات القانونية بحق. ومن الطبيعي أن تكون السلطة القضائية ومؤسساتها أساسية في أداء هذه المهمة. ولكن مؤسسات أخرى مثل مؤسسة الرئاسة والهيئة الانتخابية لعبت أيضاً أدواراً أكبر في المواسم الأخيرة، وكانت كل واحدة منها تضغط للحفاظ على هيكل ترابي يعتمد الآن بشكل كامل تقريباً على اللحظة الانتخابية من أجل الحفاظ على شرعيته. كما قامت أيضاً مؤسسات شبه حكومية،

مثل مفوضية حقوق الأقليات، وبراسار فاراتي، والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، بالعمل بحدود مختلفة من الاستقلالية والتأثير في كبح نزوات المنتخبين السياسيين الشخصية أو العقدية. ستحتاج هذه المؤسسات إلى أن تطور قدرات حقيقية لاستخدامها في مواجهة المسؤولين العامين المنتخبين، ولكن إذا كان لها أن تلعب دوراً حقيقياً فلا بد أن يكون ثمة مزيد من الشفافية للوسائل التي يتم من خلالها اختيار الشخصيات العامة للمناصب في هذه المؤسسات، وأيضاً لسياسات هذه المؤسسات.

من المألوف النظر إلى المحاسبة الديمقراطية كمشكلة في تصميم المؤسسات بطريقة تمكنها بشكل فعال من تسجيل أي تهديدات أو إغراءات يحصل عليها المواطنون من أجل تقييد دولتهم والتحكم فيها. ثمة اتجاه آخر يسود النقاشات الهندية للمساءلة، ألا وهو المطالبة بقبولية عقدية أكثر فاعلية؛ لخلق مواطنين يلتزمون بالمعايير السلوكية، ولكن التصميم المثالي للمؤسسات نادراً ما يكون حلاً ناجحاً بشكل مؤكد، كما أن على الأشخاص أن يمتلكوا أساليباً باطنية للتصرف بطريقة دون الأخرى.

في الوقت الحالي، ثمة وسيلتان رئيسيتان لمساءلة الحكام والمسؤولين العامين المنتخبين ومعاقبتهم. لقد صُمم القانون الجنائي لضمان عدم قيام السياسيين والمديرين بإساءة استخدام مناصبهم؛ فقد استخدم مؤخراً

في عدد من الدول (مثل إيطاليا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية)، ولكن استخدامه بشكل فاعل في أحداث كهذه هو أمر نادر؛ إذ إنه من الصعوبة بمكان حتى تحويل القضايا إلى المحاكم، ناهيك عن ضمان الإدانة. وفي حالة القانون أيضاً تتم ممارسته بالرجوع إلى الوراء في الهند (فالكثير الكثير من القضايا القانونية في الواقع تبقى معلقة لعدة عقود)، رغم أنه من الطبيعي أن يكون أكثر معاقبة في آثاره من مجرد خسارة الانتخابات. أما الأداة الثانية المهمة، فهي حرية المعلومات، وهي الحقيقة أمر يكمن في صميم السياسة الديمقراطية في العصر الحديث، كما أنه يؤكد أهمية التناقض الأساسي بين فكرة مصلحة الدولة وحقوق المواطنين.

مما لا شك فيه أنه حتى الدولة يجب أن تتمتع بحقوقها بلدرجة معينة من الخصوصية، وبحقوقها بلحظات ربما تقوم فيها بستر أفعالها (في النهاية على الحكام أن يستطيعوا القيام بأعباء الحكم)، ولكن ليس باستطاعتها القيام بذلك بشكل متواصل؛ فالمواطنون لهم الحق في أن يعلموا بممارسات حكائهم، سواء أكانوا متخفين أم لم يكونوا كذلك، وسواء أكانت تتعلق بأحداث تاريخية ماضية، أم بخيارات سياسية وخطط عمل حالية، غير أن الوجود في حد ذاته لحق من الحقوق هو ضروري لكنه ليس شرطاً كافياً بأي حال من الأحوال للحصول على معرفة أكثر بالخيارات السياسية؛

فعلى المواطنين أيضاً أن تكون لديهم الرغبة في المعرفة. وما يؤكد أهمية هذه النقطة هو التجربتان المختلفتان لولايتي غوا (على الساحل الغربي للهند) وراجاستان (شمال غرب الهند). أما الأولى، فلديها تشريع تقديمي تماماً (بالمعايير الهندية) فيما يتعلق بحق المعرفة، ولكن نادراً ما تتم ممارسة هذا الحق؛ أما في الثانية، فرغم القيود الأكثر، كان المواطنون أكثر إلحاحاً في الضغط للحصول على معلومات من مسؤوليهم، وللشفافية في ممارساتهم. وما يوضح هذه المشكلة أيضاً هو أن سجلات الدولة الهندية المستقلة ما زالت بمعظمها مختومة ومغلقة أمام الدراسة التاريخية، وهذا ما يقي على فجوات مدهشة في المعرفة المتاحة للمجتمع الهندي المعاصر بتاريخه. ولكن من المستحيل أن تكون الدولة مسؤولة بالكامل عن هذا؛ إذ يبدو أن المؤرخين بدورهم غير مكرثين البتة بهذا الأمر، وكأنهم يرون موضوعهم الثابت؛ أي التاريخ، قد انتهى في العام 1947.

إن صحافة متحررة من التدخل السياسي المنتظم هي بكل تأكيد ضرورة لحصول المواطنين على المعلومات، غير أنه ثمة شعور بعدم الرضا عن الصحافة الهندية الحرة التي يتم التبعجج بها كثيراً، في عصر تضع فيه الشركات الاقتصادية الضخمة نصب أعينها كسب موطن قدم قوية في وسائل الإعلام الإلكترونية أو المطبوعة. تمارس الصحف الإخبارية نشاطاتها ضمن نطاق ضيق من الحرية الصحفية؛ إذ يكون المحررون

مدينين بالفضل لأصحاب الشركات التي توظفهم أو للسياسيين (خصوصاً في الصحافة المحلية)؛ فيقومون بشكل منتظم بمحاولة إقناع الصحفيين الشباب بالعدول عن متابعة القصص الإخبارية المحرجة، مفضلين طباعة آمنة لما يقدم أو يوزع إليهم من السياسيين؛ فحرية كهذه عادة ما تكون محصورة في الصفحات الافتتاحية التي أصبحت الآن حكرًا على مجموعة مختارة من البيروقراطيين العجزة الثرثارين، ورجال الأعمال الذين يدعون الكتابة الأدبية الجمالية، والشخصيات العلمية الورعة.

إن الهند لديها واحد من أكثر التوجهات بدائية، وأكثرها تقييداً للحصول على المعلومات، وهذا بالتأكيد جانب من جوانب الدولة التي يجب أن تكون منفتحة للنقد الديمقراطي؛ فالقوانين المتعلقة بحق الاطلاع على المعلومات العامة تمزج ما بين موروثات راج الاستعمارية والسرية المعاصرة للمسؤولين المتخصصين. تعتقد الحكومات أنها تصنع جميلًا لمواطنيها إذا أعطتهم معلومات بسيطة، وليس تأدية لواحد من أكثر واجباتها أهمية (في الواقع يمكن اعتبار الفشل في تعليم الغالبية الساحقة من المواطنين الهنديين أكبر الوسائل المنهجية لحجب المعلومات).

لقد أدى ضعف مؤسسات الديمقراطية في الهند إلى قيام الكثير بوضع ثقتهم بما اصطلح على تسميته المجتمع المدني كميدان خارج نطاق القيود الحكومية وقوانينها التقييدية، والقيود الدينية والأسرية، حيث ينجو الأفراد

من حكم الملوك، والكهنة، والأقارب. وإن القدرة على تكوين الجمعيات، فن الجمعيات هي شيء اعتاد الهنود القيام به، غير أن الجمعيات التي يتم تشكيلها ليست ذات طبيعة محمودة على الدوام، وإليك مثلاً منظمات مثل مجتمع (راشتريا سوايامسيفاك)⁽¹⁾ وجيش (شيفا)⁽²⁾. الشيء الأساسي هنا هو طبيعة القواعد النازمة للجمعيات: كيف، ومن، يقوم بتشكيلها، ومن عليه مراقبتها، وكيف يتم تصحيحها؟

ثمة في الهند عالم غني بالجمعيات والأمور الروتينية المدنية، بعضها ينظمه القانون، وبعضها الآخر يحتكم إلى العادات والتقاليد. أما وجود المجموعة الثانية المبنية على الطائفة والعائلة، فيقلل من التشرذم، ولكنه أيضاً يعيق تطور الأفراد إلى لاعبين سياسيين؛ فالأشكال اللافردية للمجتمع المدني لم تتواصل بشكل حسن مع المؤسسات السياسية التي صممت للعمل مع الأفراد. وفي الواقع فإن القوانين والمعلومات ستشكل على الأرجح أهمية أكثر بالنسبة إلى مستقبل الديمقراطية، من الالتجاء إلى صورة عاطفية للمجتمع المدني؛ لأن هذا أيضاً ميدان يحتاج إلى التنظيم القانوني.

(1) حاشية المترجم: (راشتريا سوايامسيفاك سانغ) أي مجتمع إنقاذ الأمة (Rashtriya Swayamsevak Sangh - RSS).
ومى منظمة هندوسية متطرفة (انظر Microsoft Encarta Reference Library 2005)
(2) حاشية المترجم: جيش (شيفا) (Shiv Sena)، وهو حزب أمروني هندوسي (انظر Microsoft Encarta Reference Library 2005).

إن أسباب الصراع في الهند في القادم من الأيام ستكون كثيرة، ونظراً لطبيعتها السياسية من المستحيل توقعها، ولكن بعضها موجود بشكل واضح فعلاً، والراجع أننا سنبقى نعاني منها في المستقبل المنظور؛ فالانقسام الاقتصادي بين الفقراء والأثرياء، والتوتر البيئي بين الكائنات البشرية والطبيعة، والتصادمات الثقافية التي على سبيل الاختصار يمكن ربطها بمتحدثي الإنكليزية والهندية ولغات المناطق، والعلاقة بين الرجال والنساء والأطفال والراشدين، والصراعات بين المصالح الحالية ومصالح الأجيال القادمة ستملاً كلها الحياة السياسية الهندية في العقود المقبلة. ومما لا شك فيه أن الوحدات الرئيسية التي سيتم خوض الصراعات ضمنها ستغير—متقلة بين دلهي والحكومات المحلية وربما وحدات أصغر من جهة، ومن جهة أخرى بين المجالات الدولية، ولكن المطالب ستبقى متجهة نحو دلهي، وبإصرار أكثر من ذي قبل؛ ذلك لأن الدولة موجودة بعمق في جميع مجالات الحياة؛ مما يجعله من المستحيل أن يتم إهمالها من قبل أي مواطن.

هل ثمة أمل باستعادة العمل الديمقراطي ذاته أن يخلق التوازن بين هذه الصراعات والصراعات الأخرى؟ إن ذلك مطلب مبالغ فيه بشكل كبير؛ فيجب علينا، على كل مواطن فينا، أن نحاول خلق التوازن من خلال الخيارات التي نقوم بها، أفراداً وجماعات. لا تمتلك الديمقراطية عصا

سحرية سياسية، فهي سياسة في عصر واقعي، ينظر إلى الكائنات البشرية كلها على أنها هالكة، ولهذا فهي نظام معرض بشكل كبير للخطأ؛ لأنها أداة تعليمية غريبة تعطي المجتمع الفرصة لكي يتفكر في ممارساته، ورغباته، وخياراته. لكنها لا تستطيع إرغام المجتمع على التفكير، وليس بإمكانها أن تعطي أية ضمانات حول نتائج هذا التفكير. علينا أن نختار التفكير، وأن نتفكر بخياراتنا، وعواقبها، والتوازن المعقد وغير المستقر دوماً الحاصل بين الاثنين.

الفصل الثامن

الداليت وسعيهم نحو الحداثة

Ahmedyassin90

نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

جوبال كورو

دعونا نبدأ بتوضيح، وهو أننا لا نحاول أن نفرض في هذه المقالة معنى للحدثاء على الداليت. في الحقيقة إننا نتعامل مع فكرة الحدثاء كما يفهمها ويتحدث عنها الداليت أنفسهم خلال نضالهم نحو التحرر؛ لذلك تتعامل هذه المقالة مع كيفية فهمهم لفكرة الحدثاء في كل من الرحلة التاريخية للمفهوم ورد فعل الداليت المقابل له، خصوصاً في مبادئه النموذجية. كما تسأل عن الطريقة التي ستشكل بها هذه الحدثاء البرنامج التحرري للداليت في القرن الحادي والعشرين.

ينظر إلى الحدثاء، بالنسبة إلى الداليت، في السياق الذي تم فيه تزويدهم بلغة الحق بالمساواة والحرية والكرامة واحترام الذات والاعتراف بهم. تطورت هذه اللغة الجديدة من رفض الداليت للغة الإكراه التي تضمنت حقوقاً سلبية كالحق بلحوم الميتة وجلودها وفضلات الطعام وما ألقى من الثياب. كل هذه الأشياء كانت تحاول إذلال الداليت في النظام الإقطاعي الهندوسي. فقد قادت لغة المساواة التي تعلموها من التقاليد التحررية الهندية والغربية ليس فقط إلى التشكيك في النموذج الهندوسي القومي الإقصائي ولكن أيضاً إلى السعي إلى إدراجهم في بنى الفرص على أساس من الكفاءات الحديثة (كالمهارة والقدرات والتميز). وهكذا قدم الإحساس بالمساواة واحترام الذات أسساً نموذجية في سعي الداليت إلى الحدثاء.

لقد قدمت الحداثة قيم الحرية والاستقلال التي يمكن تحقيقها من خلال الفكرة الثابتة والمقننة للوقت في مقابل نظام فيتيجاري الذي تم استخدامه لاستغلال عمل الداليت الجسدي والذهني. ووعدت الحداثة الداليت بإعادة تشكيل المكان الإقليمي المتحرك الذي سيضعهم في علاقة اجتماعية أكثر تفاعلاً مع الهندوس. وكان هذا نقضاً للسجن الهندوسي الذي كان يحتجز الداليت ضمن حدود ثابتة تحرسها الطبقات العليا مستعينة بأيدولوجية القذارة؛ وهكذا تم فصل الداليت في مخيمات مثل هالكيري في كارناتاكا وماهاراوا في ماهاراشترا وبارايا شاري في تاميل نادو. وهكذا وعد تقدم الحداثة في الهند بتحضير المجتمع البدائي بواسطة منطق التقدم الرأسمالي. دعونا ندرس كيف أوفت الحداثة بوعداتها في تحرير الداليت خلال فترة الاستعمار وفي هندي ما بعد الاستعمار.

حدود الحداثة البرجوازية

من الصحيح، مقارنة مع النكران التام للحقوق الإيجابية للداليت، أن الحداثة الاستعمارية وبعدها الفقرات الدستورية وسياسات الرفاهية المختلفة للدولة قد قدمت نوعاً من الفرصة للداليت، ممكنة إياهم من تبوء أماكن في مهن السياسة والتربية. ولكن جانب الفرص للحداثة الاستعمارية كان له قيود لا يستهان بها؛ فالمستعمرون والرأسماليون المحليون استخدموا

أيديولوجية القذارة لفصل الداليت، وحصرهم على الوظائف اليدوية في الصناعة وتلك التي تتصل بالنظافة. وبشكل مشابه قام عمال الطبقات العليا بحرمان الداليت من الوصول إلى أقسام معينة في المصانع حيث تقدم الوظائف أجوراً أفضل؛ فمصالح كل من عمال الطبقة العليا والرأسماليين المحليين وضعت الحداثة والتقليد في علاقة تكافلية قادت إعادة إنتاج أيديولوجية النجاسة في كل من المعامل وأماكن الطبقة العاملة؛ فالحداثة الاستعمارية كانت نعمة غير خالصة للداليت لأنها كانت تكسبهم القدرة (في سياق العبودية الإقطاعية) وتقيدهم في الوقت ذاته بسبب عجزها عن توسيع نطاق التحرر.

وفي فترة ما بعد الاستقلال كانت الفقرات الدستورية وخطط الرفاهة للدولة تهدف إلى التغلب على إقصاء الداليت عن أنواع كثيرة من الفرص على مستويات مختلفة؛ فعلى سبيل المثال استطاع الداليت تحقيق درجة من التعلم، سواء في ذلك النظامي والمهني والتقني. واستطاع بعضهم دخول قطاع الخدمات، بينما استطاعت قلة منهم دخول البرلمان ومجالس الولايات، واستطاع البعض الآخر حتى أن يغير نمط حياته باتباع طريقة الحياة الغربية، ولكن ادعاء الداليت الحداثة كان يعاني من فقدان الاعتراف به سواء من قبل الدولة أو من المجتمع الهندوسي المتحضر. وفشلت الحكومة الهندية في الاعتراف بمطالب الداليت عندما فشلت في تقديم مهن بديلة أكثر احتراماً

للداليت؛ فوجدوا أنفسهم مقصورين على أعمال النظافة والكنس والدباغة ومؤخراً جمع القمامة، وهي وظائف تعتبر ملوثة ومتدنية اجتماعياً في مجتمع مدني ذي عقلية هندوسية؛ فالسلطات المدنية، رغم محاولتها غير الجادة لإذابة تقسيم المجتمع على أساس طبقي وتشجيع الأماكن المختلطة، عادت تنتج أحياء الداليت المنفصلة في المدن الهندية ثانية.

والداليت لا يعانون من الفصل الحسي فحسب، ولكنهم أيضاً ضحايا لفصل في السوق، أي في الأماكن التي يشترون فيها البضائع؛ فبسبب فقد القوة الشرائية الفعالة يتم حصرهم على الأسواق التي تباع فيها الأشياء المستخدمة والمزيفة (أسواق السبت والأحد) التي يتم التعامل معها على أنها أدنى ثقافياً واجتماعياً؛ فالحدثة لم تولد أماكن جديدة (إقليمية) يمكنها إعطاء الداليت إحساساً بالمساواة والكرامة، وإنما أعطتهم إحساساً عاجزاً ومزقاً بالوقت وفكرة مقابلة للحرية؛ فالداليت يدون كأنهم يكتسبون سيطرة على أوقاتهم بحصولهم على ساعات عمل ثابتة في قطاع واحد من سوق العمل، ولكن بسبب فقدهم القوة الشرائية الفعالة فإنهم يميلون إلى فقدان السيطرة على الوقت في جزء آخر من السوق كونهم مقصين من المشاركة في الأوقات الرئيسية عندما تكون البضائع طازجة والتنوعية أفضل؛ فالداليت وأي شخص فقير يجب عليهم الذهاب إلى السوق عندما تصبح الأشياء أرخص ونوعيتها أسوأ، وإضافة إلى هذا المعنى النسبي للوقت فالداليت

شأنهم شأن الفقراء الآخرين يعانون من ضياع الوقت؛ فالضرورة الاقتصادية المتزايدة بشكل دائم (غير الحرية) تجعلهم يعملون ساعات كثيرة مع أكثر من رب للعمل ورعاً في نوبات عمل كثيرة جاعلة إياهم يفقدون السيطرة على الوقت؛ فهذا الإقصاء من الإحساس الثابت نسبياً بالوقت والمكان المنتظمين يجعل سعي الداليت وراء الحادثة مأساوياً إن لم يكن ناجحاً.

إن ادعاء الداليت للحادثة، وخصوصاً دعوى النخبة من بينهم، ينقلب إلى مأساة في معنى آخر؛ إذ يرفض المجتمع المتمدن الطبقي الاعتراف بدعوى الحادثة هذه. إن المجتمع المدني يرفض الاعتراف بهذه الدعاوى باستخدام التعابير المذلة لكل من الفضيحة والثروة والدعاية المعادية للطائفة وعن طريق تبني مواقف تشعر حداثي الداليت بدونيتهم. ويرافق هذا التهديد المدرك لحادثة الداليت اقتراح أن دعوى الحادثة لثنائي الولادة⁽¹⁾ هي أيضاً مهزوزة ومزيفة. ولإجبار الداليت على فقد الثقة بالنفس (وهو عمل غير حداثي) تستخدم الطوائف العليا حلية الحادثة؛ فالداليت لا يتبعون عادة المبدأ الحداثي للحياد في تعاملهم مع طائفتهم، وتتضمن هذه الحلية شيئين، يقترح أولهما أن يحاول الداليت دائماً تصديق دعواهم للحادثة من قبل ثنائي الولادة وهؤلاء غير مستعدين لتقديم اعتراف من هذا القبيل كما رأينا

(1) يشير هذا المصطلح إلى الولادة الثنائية التي هي عبارة عن ولادة روحية يمر فيها الهندوس خلال فترة للرهبنة. (المترجم)

من قبل. ويجنب ثانيهما دعوى ثنائيي الولادة للحادثة الاختبار. وعلى أية حال فإن هنالك أعداداً كبيرة من الداليت يسعون لتوثيق حداثتهم وفقاً للمعايير التي يضعها ثنائيو الولادة بدلاً من معايير الحادثة المتفق عليها عالمياً، وهذه الأنواع من الداليت مستعدة لتقديم تضحيات كبيرة كقطع كل الأواصر الثقافية والوجدانية مع الأسرة وأخيراً مع الطائفة ككل. وفي هذا السعي الغبي نحو الحادثة يستبدل الحب بالاحتقار والازدراء وكره الشخص لأعضاء طائفته، ويقود هذا السعي العقيم نحو الحادثة إلى فردية لا علاقة لها إطلاقاً بالأخلاق ترفض الاعتراف بأي التزام نحو الطائفة. لقد تعرض هذا السعي نحو الحادثة إلى نقد شديد من قبل الداليت أنفسهم لسببين رئيسيين، الأول أنه فشل في العمل وفقاً لمبدأ المساواة ضمن المجموعة، وكانت الطائفية السبب الثاني لنقد الداليت اللاذع لهذا النوع من الحادثة للداليت.

وقد جاءت الأصوات المنشقة من الطوائف الهامشية مثل الماديكا في أندرا والمالك في مارهاراشترا والآدي درافيداس في كارناتاكا والشاكليار في تاميل نادو، وبينما يكون باعثهم خلاقاً؛ إذ يطالبون بالمساواة ضمن الطائفة فإن البديل الذي تحدث عنه الأصوات المنشقة وللأسف ضمن السياق البرجوازي الذي يساند بنى عدم المساواة ويجدد لها. إن فكرة المساواة نسبية بشكل غير متناه بتعريفها، تتسع لعدد محدود وتقصي

الأكثرية. ولكن الأصوات العالية من الخارج ضد الحداثة المقيدة قادت إلى نوع من الحرب الداخلية أججتها القوى اليمينية الرجعية للهندوسية القومية. وفي هذا السياق فإن مطالب الأقليات الدينية المختلفة والطوائف الصغيرة المتعددة الأخرى بنظام الحصص تعبر بطريقة ما عن العضلة التي تشمل هذين البعدين للظاهرة نفسها.

التحدي الآخر الذي يواجه الحداثة الداليتية الجريئة والمطلخة قادم من الطائفيين الداليت. إن نقد هؤلاء هو بشكل أساسي رد على الداليتي الحداثي الذي طور وجهة نظر غير متفاعلة مع طائفته ومنفصلة عنها والذي أدار ظهره للطائفة. ويتلخص غضب الطائفيين الداليت ضد شخص كهذا بشكل يثر الفضول بالمصطلح داليتي براميني، وهكذا فإن الطائفيين الداليت يحاولون تلطيف الحداثة الداليتية بطريقة معاكسة وهي ربطها بالبرامينية. إن نقد الطائفيين الداليت لحداثة الداليت ناشئ بشكل أساسي عن أمرين مقلقين. يتعلق الأمر الأول بأسلوب الحياة المتميز للداليت المحدثين ويتصل الأمر الآخر بالزواج عبر الطوائف الذي يتم عادة مع فتاة من طائفة أعلى. وربما يجد الطائفيون الداليت ثاني الأمرين باعثاً للنذب أكثر من الأول لسببين: الأول أنه ينتهي بخسارة اجتماعية وثقافية وعاطفية مزدوجة؛ فهي خسارة اجتماعية لأن فتاة داليتية قد حرمت من الحياة الطيبة التي اختطفها فتاة غريبة من طبقة أعلى (هنا يتم

التعامل مع قدرة الشخص الداليتي وإرادته في تقديم حياة طيبة كأمر مسلم به)، والآخر أنه يعتبر خسارة ثقافية وعاطفية للوالدين وللطائفة ككل؛ ففي هذا المعنى يعتبر الشاب الداليتي خسارة دائمة لفتاة السم وهذه استعارة يستخدمها بعض الطائفين المتطرفين للإشارة إلى فتاة من طائفة أعلى تجبر الشاب - وفقاً لما يقولون - على رفض كل الأواصر الطائفية.

الداليت في القرن الحادي والعشرين

هل سيجد الطائفون الداليت مناصرين لهم في القرن الحادي والعشرين؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال بالنفي لسببين، أولهما أن محاولة الطائفين لعب دور الشرطة سيواجه تحدياً جاداً من نساء الداليت المتنورات اللاتي سيرفض ذلك لأنه سيحرمهن من الحداثة كما تم تعريفها. وقد بدأت بعض نساء الداليت التشكيك في هذا المنطق الطائفي الذي يعبر عنه الذكور من الداليت، وثانيهما أن القاعدة الاجتماعية المتوسعة للطموحات الثقافية للطبقة الوسطى من الداليت ستستمر، في العقود القادمة على الأقل، في أخذ مكان الحاجة إلى الزواج بين الطوائف، خصوصاً في الأجزاء الغربية والجنوبية من البلاد. وسيعني هذا بالمفارقة أن استعارة فتاة السم سنحرف لتشير إلى فتاة من طائفة داليتية أعلى. إن الانجذاب المتزايد نحو الذاتية الفردية لن يترك نساء الداليت يصمتن ثقافياً حول منطق الطائفين في القرن

الحادي والعشرين لأنهن سيتحددين محاولة ضبط حريتهن واستقلالهن، وهذا ما يحدث بالفعل في بعض أجزاء من البلاد. وهكذا بالنسبة إلى نساء الداليت فإن منطق الحداثة سيلعب مرة أخرى دوراً أساسياً في خلق خلاف وجودي في الطائفة حتى في القرن الحادي والعشرين، ولكنه سيكون مبنياً على الجنس هذه المرة. وعلى أية حال سيكون له نجاح محدود فقط وخاصة في زمن العولمة حيث تجبر النساء بشكل عام ونساء الداليت بشكل خاص على الانسحاب من العمل المنتج الذي يشكل بالمعنى الثقافي أساس الحداثة البرجوازية نفسها. إن القرن الحادي والعشرين يطرح نوعاً من المعضلة لنساء الداليت اللاتي يعتبرن أن الحداثة مقوية لهن، وبخاصة في سياق إنكار كل من الذكورية الاجتماعية والذكورية الداليتية لذواتهن. ولكنهن سيجدن من ناحية أخرى أن تحقيق هذا النوع من الحداثة أمر صعب جداً؛ لافتقاره إلى القاعدة المادية في السياق الرأسمالي، وسينتج هذا بإحساس بالحداثة إما كاذباً أو جريحاً.

فهل سيتخلى الداليت عن الحداثة الوليدة جملة وتفصيلاً؟ إن الجواب هنا غامض؛ لأنه يعتمد على الكشف الجدلي للظروف المادية؛ فعلى المستوى الأيديولوجي سيستمر الداليت في الشعور بالانجذاب نحو الحداثة كظرف محرر بناء على المساواة والكرامة من المهن التقليدية التي لا نزال نعتبرها ملوثة ومشوهة. وفي حال حصولهم على الفرصة فإن

الداليت يودون البحث عن عمل في وظائف لائقة ومهن ستكون محررة لهم مادياً وثقافياً واجتماعياً. ولكن هذا المعنى للحدائفة الذي يتضمن الاعتراف بأفراد الداليت سيكون محيراً لأن حصول الداليت على الفرصة لتغيير مهنتهم الملوثة والانتقال إلى وظائف غير مذلة أمر غير محتمل، بل سيتم دفع الداليت نحو الأحياء المنعزلة وإجبارهم على مهن الكنس والدباغة وجمع القمامة لأن شكل التطور المادي في الهند والذي يعمل في ظل الرأسمالية العالمية تنقصه الإرادة والقناعة في إعطاء الداليت مهن بديلة لا تحمل وصمة اجتماعية. إن النموذج الرأسمالي للهند لن يكثر بمسائل كهذه تخص الطوائف لأن استمرار الوضع الراهن قد لبي توقعات الرأسمالية. وفي هذا الوضع حيث لا يمكن للداليت الحصول على وظائف أكثر كرامة اجتماعياً، فإنهم سيكونون مضطرين إلى المطالبة بتطوير هذه المهن إلى أشكال آلية تتضمن التقنية المتطورة للحد من الإحساس بالتلوث أو القضاء عليه. وبذلك ستستمر الحدائفة التكنولوجية في جذب الداليت من أجل الحصول على بعض الاحترام في عيون من هم غير مستعدين لتقديم هذا الاحترام، وستستمر الحدائفة التكنولوجية في جذب الداليت، وخاصة أسر الطبقة المتوسطة التي تشعر بالاذلال من قبل من هم غير داليت وخاصة الطوائف المتخلفة الأخرى الذين يرفضون العمل عند الطبقة الوسطى من الداليت باعتبارهم ينتمون إلى طوائف أدنى؛ فأسر الداليت هذه ستفضل

استبدال الجهد البشري بالآلة التي لا تميز ضد الداليت على أساس طائفي أو على أساس القذارة. وهكذا فإن الحداثة التكنولوجية ستمنح الداليت القوة، ولكنها يمكن أن تقوم في الوقت ذاته بتغريب الداليت وعزلهم عن العلاقات الاجتماعية الفاعلة والخلقة، وهكذا فإن الحداثة التي يسعى ورائها الداليت بسبب القصر لا بسبب القناعة ستكون معضلة للداليت حتى في القرن الحادي والعشرين.

فهل سيبقى هذا الهياج سمة دائمة لوعي الداليت في القرن الحادي والعشرين؟ وبتعبير آخر هل ستشمل مسألة الحداثة كل التوجهات الإيجابية والسلبية للداليت في آن واحد؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال بشكل أكثر تحديداً؛ فلغالبية الداليت لن يكون التحرر من الوهم غير فاعل وإنما سينضمن الحاجة إلى التحرر والحاجة إلى نقد الرؤية الاجتماعية الحالية. إن تحرر الداليت من وهم ظاهرة الحداثة سيبنى على الأسباب التالية. أولاً إن فرص التعليم والعمل التي تعتبر موارد ذات أهمية حاسمة بالنسبة لحداثة الداليت ستستنزف أو تكون بلا جدوى لهم وللأجزاء الأكثر فقراً من المجتمع. ولهذا سيبان بسلطان ومترابطان؛ الأول لن يكون بمقدور الداليت الحصول على تعليم ذي جدوى لأن أي تعليم من هذا القبيل ستركز حصراً حول تقانة المعلومات أو التكنولوجيا العضوية. وسيعنى هذا أن التعليم سيكون في القطع الخاص؛ وبالتالي مكلفاً وفي

منأى عن تناول الداليت وخاصة الفقراء منهم. السبب الثاني، إنه من المحتمل أن الداليت سيقصون عن التعليم الحقيقي لأنه لن يكون مدعوماً من قبل الدولة التي بدأت بالانسحاب من الساحة الاجتماعية بسبب ضغوط العولمة المتزايدة. وسيعني هذا أن الداليت سيستمرون في الحصول على ولوج هامشي إلى التعليم وأن التعليم الأساسي بشكل رئيس سيستمر في لعب دور دور الحضانة لأطفال الداليت إلى حين بلوغهم سن العمل. وبالنسبة لأغلبية الداليت في ولايات الشمال حيث يكون مستوى التعليم منخفضاً والفقير مروعاً فإن هذا التعليم الأساسي قد لا يكون ضرورياً.

ثانياً إن هذا الإقصاء عن التعليم سيجعل نظام الحصص في نهاية الأمر غير فعال حتى في إنتاج حدثين محبطين من بين الداليت؛ فسيتم قلب نظام الحصص الذي يعتبر المصدر الأساسي للحدثات بين الداليت بسبب التهديدات المتزايدة للخصخصة والعولمة إذ يطالب البنك الدولي الحكومة الهندية التوظيف على أساس الكفاءة وحدها. وكانت الحكومة الهندوسية القومية التي يقودها حزب الشعب الهندي سريعة في إصدارها خمسة أوامر حكومية تهدف إلى بتر قانونين الحصص بشكل جذري والتي كانت موجهة بشكل خاص لمصلحة الداليت. وبالفعل سيعني هذا أن الوظائف المحترمة والأكثر كسباً بشكل نسبي وبالتالي الأكثر احتراماً في المجتمع سيستحوذ عليها الأغنياء من ثنائيي الولادة. وأن الداليت سيستمرون

في القيام بوظائف وضيعة ومذلة كالكنس وجمع القمامة والتي لا يمكن اعتبارها حداثيّة لأنها لا تشتمل على المنافسة. ولن يتضمن هذا الأمر دعوة الطوائف العليا إلى عدم الاعتراف لأنهم لا ينافسون على هذه الوظائف. وإن هذا الإقصاء عن الوظائف المحترمة لن يقود إلى أي توتر بين طائفة الداليت والمكون الحداثي فيها لأن أسر الداليت الأكثر فقراً ليس بإمكانها مساندة الحداثيين. وبما أن هذا سيكون تسوية لجميع الطموحات الثقافية بالمعنى السلبي للكلمة فلن يكون للطائفيين الداليت أي مستند لمطالبة حداثيي الداليت بالالتزام الطائفي إذ سيتوارون في أول فرصة تسنح لهم في القرن الحادي والعشرين. وكلما كان هناك حرمان شديد من الطموحات الثقافية والمادية في طائفة الداليت فإن منطق الطائفيين لن يكون فاعلاً لأنه سيتغذى من الحرمان من الطموحات الثقافية والمادية. وأخيراً وعندما يتعلق الأمر بالداليت فإن منطق الطائفيين لن يكون فعالاً لسبب بسيط وهو أنه ليس للداليت حنين يمثل ماضياً كانت تتمتع فيه طائفة ما بالسيطرة أو القوة. فلا يملك الداليت ذاكرة من هذا القليل في الماضي، بل كل ما يتذكرونه هو تاريخ من الإذلال والاستغلال. إن الإحساس بأن الطائفة لا تملك موارد تستحق الذكر هو مضاد لما يمكن أن يمنح القوة وهذا ما أكدّه أمبيدكار مراراً خلال نضاله. وحتى الآن لا يملك الداليت أي مدخرات طائفية لتؤسس لطائفة. إن الطوائف الغنية والمسيطرة متماسكة

لأنها تملك الموارد والرغبة في استخدام منطق الطائفة من أجل الحفاظ على هذه الموارد ومضاعفتها في الطائفة نفسها. وحتى الآن في عصر العولمة فإن مجتمعات الطبقات أو الطوائف العليا لا تزال تمسك بموارد مهمة مثل شبكة المعلومات المؤسسية على روابط القرى التي تعتبر مهمة من أجل التحرك بين الطبقات الاجتماعية سواء في الهند أو في خارجها. وإن بروز طبقة عليا قوية خارج الهند تعتبر الداعم الأساسي للمجلس الهندوسي العالمي يجب أن يفهم في هذا السياق. وينبغي أن يدفع هذا بالداليت إلى نقد القومية عن بعد لهؤلاء الهنود غير المقيمين في البلاد من جهة والقومية الثقافية للمهندوس القوميين من جهة ثانية. وبسبب الافتقار إلى الموارد وبما أن الداليت مقصيون عن الفرص، يجب أن يكون لهم رهان كبير على الحكومة الهندية التي لا يستطيعون التخلي عنها خلافاً للطوائف العليا؛ فبانتماهم السلبي إلى كيان حسي يدعى الأمة ينبغي على الداليت محاولة إعادة تعريف القومية بحيث يكون تحقيق طموحاتهم الثقافية ممكناً. وهكذا يجب أن تحرك قيمة المساواة، وليس أي الإحساس بالسيطرة أو الانتصار المؤقت كما هو الحال في الحداثة البرجوازية والفاشية، فكرة القومية عند الداليت؛ ولهذا فإن مسألة المساواة والكرامة ستشغل الخيال الداليتي في القرن الحادي والعشرين. ويجب تأسيس الشكل البديل للحداثة أو الإحساس الداليتي الجديد على البنى المادية والجوانب غير

الأساسية للمجتمع التي تتضمن استغلال الجهد وتجاوزه. وسيساءل هذا الإحساس البدائل التي يقترحها التقليديون والمهتمون بالبيئة والغانديون، ويدعى أن هذه البدائل تبرز في سياق العنف الحضاري الذي نصبه قوى العولمة على هذه الطوائف؛ ومن هنا يأتي اقتراح أن يسعى الداليت إلى استعادة المهن المتركة في طائفتهم. فهل سيتبع الداليت نصائح التقليديين أم الطائفيين من كل من الداليت أو من الطوائف الأعلى. إن الداليت سيجدون هذه النصائح ليست فقط غير مقبولة ولكن خطيرة لأسباب أربعة: أولاً البديل الذي يدعم فصل الداليت في مهنتهم سيؤدي مادياً إلى الحفاظ على استحواذ الطبقات أو الطوائف العليا على كل أنواع الموارد وخاصة سوق العمل من المحاسبة الاجتماعية. ثانياً أن عروضاً كهذه لن تمنح الداليت القوة ولن تحسن مصداقيتهم في المجتمع المدني أو في السوق. ثالثاً إن هذا البديل سيعكس عجز الداليت أي أنه لا يمكن القيام بأي شيء لتحسين المستقبل ولذلك فإن على الداليت أن يتكيفوا مع المهن الموجودة في طوائفهم بغض النظر عن مدى كونها متقصة. وأخيراً أن هذا البديل سيعرم الداليت تاريخياً وسياسياً بشكل أساسي من فرصة تشكيل تآزر ثانوي مساعد ومقاومة جماعية لأنه يميل نحو إبقاء المقاومة محلية بدون أية إشارة إلى الشمولية التي تؤسس أطر عدم المساواة والاستغلال وتجدها.

وستؤسس الفكرة البديلة للحدثة في القرن الحادي والعشرين على إدراك حدود هذه البدائل وعلى حدود ما يمكن أن تقوم به الدولة كالحصص والذي لم يعط الداليت سوى إحساس حدائي مهشم وذوي وصمة. لقد قادهم هذا الإدراك إلى البحث عن المساواة بين الطوائف خارج سياق نظام الحصص المقيد الذي قدم معياراً مرجعياً سلبياً كما ذكرنا آنفاً. وسيتيم البحث عن مسألة المساواة بشكل رئيسي، بمعنى الوصول إلى الموارد وتقسيمها بشكل متساو. إن هذه المطالبة بالوصول المتساوي إلى الموارد سيجعل المكون الفردي للتحرك بين الطبقات الاجتماعية إيديولوجياً بلا معنى لأغلبية الداليت التي تشكل خمسة عشر بالمئة من إجمالي سكان البلاد. وبتعبير آخر فإن الداليت الذي يستطيعون التحرك بين الطبقات الاجتماعية لن يكونوا معياراً للداليت العاديين. وسيتطور هذا الإحساس الجديد للداليت باتجاه فصل ما هو شخصي عما هو اجتماعي وسينظم الفكر والعمل حول الذات الاجتماعية بدلاً من الذات الفردية. وفي المستقبل سيتحدد ما هو اجتماعي فقط في سياق نقد ما هو فردي. وستفتح النتائج الاجتماعية لعملية النقد هذه الممرات الاجتماعية عمودياً وأفقياً بين جماعات المجتمع. وبالتأكيد سيساعد هذا الأمر الداليت على تراكم الهيمنة الأخلاقية التي تعتبر ضرورية للحصول على الاعتراف الاجتماعي والقيام بالمبادرات السياسية. وستأسس تراكم الهيمنة الأخلاقية هذا

على العمل وعلى النوايا السياسية الشفافة وسينم دفعه بشكل نموذجي لتوسيع المساحة الديمقراطية في خيال المجتمع. إن دمج آفاق التفهم والخيال سيكون ممكناً بسبب توحيد الفقر وإقصاء العامة من مجال الأنشطة الاقتصادية المنتجة. وسيبقى هذا الأغلبية الساحقة من الداليت معزول عن البرنامج الحداثي الساخر لقادتهم الذين يملكون خططاً عملاقة لجعل هذه الدعاوى داليتية أو تغييرها إلى برنامج بوذي بدون التأكد بشكل جماعي من تماسكه؛ الأمر الذي يجعلهم غير مستعدين للنقاش وبالتالي يهزمون أنفسهم. وفي الحداثة البديلة سينتمكن الداليت من تجاوز الذات المحدودة والأنانية ويتوصلون إلى الذات الجمعية المتسامحة والمستعدة للنقاش.

ولكن هذا سيعتمد على درجة انتشار وترسيخ الليبرالية في أجزاء مختلفة من البلاد. فعلى سبيل المثال سيكون احتجاج الداليت موجهاً بين أصحاب الممتلكات والمدرجات والداليت. وربما سيخوض الداليت هذه المعارك المحلية لوحدهم حيث تكون الأطر معادية والطبقات الاجتماعية المتخلفة الأخرى الأكثر فقراً غير مكترثة وحتى معادية للداليت. أما في الأماكن الأخرى حيث يكون لليبرالية أثر حضاري على الوعي الباهوجاني فإنه يمكن للداليت كسب أصدقاء من الطوائف الباهوجانية. وهذا ما يحصل في أجزاء من ماهاراشترا. إن اعتدال وجهات النظر، والتي عادة ما تكون متطرفة، يحدث بين الداليت والباهوجان لسبيين؛ الأول تشابه الفقر

في الريف الهندي الذي يزيل الإحساس بالحرمان النسبي والذي يكون عادة مسؤولاً عن تفريق الجماهير الكادحة. إن هذه العملية التي يحتمل أن تتسارع بسبب إهمال القطاع الريفي في عصر العولمة سيتحتم عليها أن تجمع الطوائف الكادحة في البحث بشكل جماعي عن الأعداء وفي القيام بنضال حاسم ضد هؤلاء الخصوم. إن المصالح المتقاطعة تجبر الداليت والطبقات المتخلفة الأخرى على وضع الإحساس بالقذارة جانباً والذي كان دائماً يمزق هذه الطوائف. فيمكن للمرء أن يجد الآن حرفيين من طوائف الطبقات المتخلفة الأخرى يطبخون في أعراس الداليت. كما يمكن رؤيتهم يشاركون في الفعاليات الثقافية لطائفة الداليت. وعلى أية حال فإن اندماج الآفاق للقوى المختلفة يحدث خارج إطار الهيمنة، في مجال المجتمع المدني، وسيكون غير متساو من حيث المكان والدرجة، ويعتمد على انتشار البنى المعادية؛ فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يكون هذا التعاضد ممكناً في ولايات مهاراشترا وكيرالا وغرب البنغال، ولكن على الأغلب سيأخذ بعض الوقت في ولايات شمال الهند وتاميل نادو، وأندرا حيث البنى لا تزال معادية للداليت. يؤكد هذا الاشتباكات المتكررة بين الداليت والطبقات المتخلفة الأخرى في هذه الولايات.

لقد مثل القرن العشرين ثلاث توجهات في الحياة الفكرية للداليت. أولاً اعتماد فكر امبيدكار كأساس، بمعنى أنه لا شيء، من خارج فكره أو بدونه.

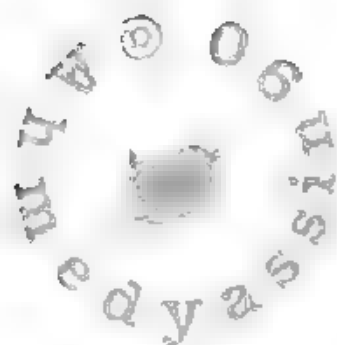
ثانياً تحويل أمبيدكار إلى أيديولوجية؛ الأمر الذي كان يحاول أن يؤكد على الجزء المناسب من كتابات أمبيدكار لنقد ماركس أو هزيمة غاندي سيقاومه الداليت الذين لن يقدموا أي تنازل خطابي لهذه الأيديولوجيات ولكنهم سيدمجونها بشكل عضوي مع أيديولوجية أمبيدكار. ثالثاً أن إحساس الداليت في القرن العشرين مثل فقط الشك فهراً بالتفسير المبتكر لأمبيدكار أو رفضه. لقد أظهر القرن العشرون أن ثقافة الداليت الفكرية كانت معجملها تفتقد إلى الشجاعة، وكانت بذلك غير حدثية في المعنى الليبرالي للكلمة. لقد نشأت معاداة الحدث هذه من الخوف الفكري ومن عدم القدرة على الدفاع عن أمبيدكار في الحوارات الأيديولوجية رغم أن الداليت كانوا ينتمون منطقياً إلى الطبقة الاجتماعية ذاتها.

ولكن القرن العشرين سيرى الداليتي يتابع قراءة المزيد من أمبيدكار ليس فقط ليتأكد من نفسه ولكن أيضاً ليقارنه مع مفكرين آخرين كماركس وبريار وغاندي. إن البرنامج الأيديولوجي الذي سيطر على الإحساس الداليتي سيكون الحاجة إلى إعادة تعريف أمبيدكار في بعض القضايا وإلى إعادة التأكد من بنيتة في القضايا الأخرى. فستكون إعادة تعريف في حالة داليت مهاراشترا واندرا براديش حيث تكون المناظرة حول أمبيدكار موسعة، بينما ستكون إعادة تأكيد في بيهار وأوتار براديش، وفي معنى محدد في غرب البنغال حيث يحاول الناس أن يتعاملوا فقط مع إيجابيات

أيديولوجية أمبيدكار ونادراً جداً مع سلبياتها. إن محاولات الداليت إعادة تأكيد أمبيدكار موجودة في البرنامج الفكري. إن محاولات إعادة التأكيد تتضح من خلال إعادة النظر التي تقوم بها مجموعات نيكسل التي تجاوزت أمبيدكار وقامت بقفزة كمية نحو الماركسية. فمجموعات نيكسل تعود ثانية إلى أمبيدكار. إن مهمة إعادة التعريف تتجذر حالياً في عاطفية قوية بدلاً من الفكر الجماعي، الأمر الذي يجعل الداليت يتعصبون ضد أمبيدكار. إن خطاب الداليت سيكون مبنياً على المناظرة والحوار ويشمل القوى في الداخل والخلفاء في الخارج. والخطاب الداليتي لن يتحرك فقط ضد خصومه الداخليين ولكن هيمنته الأخلاقية من الناحيتين السياسية والأيدولوجية ستجعله ضرورياً من ناحية التاريخ للقوى اليسارية لتكسب كلاً من أصناف الخطاب الداليتي ورموزه. إن محاولة اليسار أخذ مبادرة جديدة ومستقلة عن طريق تعبئة الجماهير الكادحة حول قضايا تهم الطوائف في تاميل نادو يعد تطوراً في هذا الاتجاه. وهكذا فإن القرن الحادي والعشرين سيرى بالنسبة للداليت ليس نهاية التاريخ وإنما تاريخ مليء بالنزاع مع الخصوم من كل الأنواع والتوسط والمفاوضات مع كل القوى التي لها مصلحة حقيقية في تغيير البنى التي تسبب ظروف عدم المساواة. إن هذا سيشكل البرنامج الحقيقي لحداثة بديلة مؤسسة ليس فقط على الإشراك الكلامي بل على الاعتراف المتبادل مع كل إنسان.

الفصل التاسع

أقلية تتحرك نحو ألفية أخرى



نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

جافيد اللام

سيكون لثلاث قضايا مهمة تسيطر على السياسة الهندية اليوم أصداء بعيدة المدى في حياة الناس العاديين في الهند؛ فهناك أولاً معركة كبيرة تخاض من أجل الديمقراطية. ثانياً، وضمن هذه المعركة، هناك نضال كبير يدور من أجل المساواة البرجوازية (كشرط للكرامة الفردية) وثالثاً أن الصراع حول العلمانية قد أصبح شرساً وجبهوياً، ولم يعد ممكناً للناس كأفراد أو كجماعات أن يبقوا على الحياد. إن مسألة الأقليات أو المشكلات التي تواجه الأقليات لا يمكن التفكير فيها أو فهمها بمعزل عن هذا كله. في الحقيقة أود أن أبرهن أن هذه هي القضايا الحقيقية للأقليات وللأجزاء المهددة الأخرى من مجتمعنا. وكل المشاكل المحددة الأخرى للأقليات متضمنة في واحدة من هذه القضايا الكبرى التي تواجه المجتمع الهندي. إنني أنظر الآن في مسألة الأقليات وأركز على المسلمين لجعل النقاش أكثر تحديداً. إن التعامل مع الأقليات الأخرى كالمسيحيين والسيخ وغيرهم سيجعل التحليل للدرجة ما غير مجد وأكثر ارتباطاً بالمفاهيم. صحيح أن المسيحيين أيضاً قد أصبحوا هدفاً لهجمات بغیضة من المعسكر الطائفي المنظم؛ فلقد تم إحراق كنائس كما تم إزالة مدارس يديرونها وغير ذلك. وتبدو هذه أعراضاً لحرب أعصاب طويلة حول مسألة تغيير الدين. إن مسألة إذا ما قد أصبحت الحكومة الهندية فاشية أمر قابل للنقاش، ولكن

حكم اليمين الهندوسي المتطرف أدى إلى ظهور أعراض فاشية معينة في المجتمع الهندي. وقبل هذا في أعقاب الحملة لهدم مسجد بابري وما حدث بعد ذلك فوراً فقد تم استخدام الشغب والمذابح لإضفاء الصبغة الهندوسية على العواطف القومية وتأكيد ذلك.

يوجد اليوم تغير ملحوظ في التكتيكات. ففي حالة اضطهاد المسيحيين الواضحة والتي تتلقى دعاية عالية وإلى درجة أقل في حالة اضطهاد المسلمين تبدو الجهود متوجهة نحو جعل الحياة اليومية للأقليات صعبة. إن إيقاع الحياة اليومية الذي لا يتعرض للمقاطعة ضروري جداً للإحساس بالأمن والسلام؛ فالإهانات والتحقيقات الصغيرة التي تنهال بشكل مستمر خلال الروتين اليومي تجعل الحياة مستحيلة. وهذا بالضبط ما يلجأ إليه الهندوس القوميون وبشكل واضح مع المسيحيين. ويبدو الهدف متماثلاً وهو دق إسفين بين الهندوس والآخرين. وهذا تكتيك فعال لإخافة الناس العاديين من غير أن يمكن الاعتراض على ذلك؛ فالمجتمع الهندي قد أصبح خلال سنوات من العنف المفرط والرهيب غالباً لا يحس بأعمال العنف الصغيرة وبالتدخل في حياة الآخرين. وبسبب غياب العنف على نطاق واسع فإنه بإمكان الفاشيين أن يتهربوا قائلين: لم يقتل أحد في كوجورات، وأما فقد الممتلكات فهو ليس أكثر من بضع مئات الآلاف؛ لذلك فكل ما نسمعه هو مبالغة من الصحف الإنكليزية لأحداث صغيرة. إن المعيب

في المسألة هو أن قادة مهمين من أحزاب سياسية لا تعتمد على الطائفية متحالفة مع حزب الشعب الهندي يدعمون هذا الوضع الضار، ويبدو أن التكتيك الآن هو جعل الناس لا يشعرون بأهمية الكرامة في سير الحياة اليومية.

وعلى أية حال فالمسألة الأساسية ليست إذا ما استمرت الظروف التي صنعت خلال السنوات القليلة الماضية أم لا. والأهم من ذلك هو هل ستبقى القوى الطائفية، سواء أكانت في السلطة أم لا، قوى ذات شأن في المجتمع الهندي؟ والاحتمال الأرجح هو أن الأقليات ستكون أكثر وضوحاً في التعبير عن نفسها في مواجهة هذه القوى عندما تحاول الأقليات بأن واحد أن تبحث عن حلفاء ممن يدافعون عن السياسات العلمانية. وهكذا فإن مسألة الأقلية والحوار المتميز عنها سيستمران سمة بارزة في الحياة الاجتماعية والسياسية الهندية في الألفية القادمة⁽¹⁾. وإنه من الممكن مع إعطاء الفضاء الانتخابي صبغة طائفية ونتيجة ذلك في تدني تمثيل الأقليات في المؤسسات التشريعية ومؤسسات اتخاذ القرار أن تكون هناك مطالبات مرتجلة لتخصيص حصص للمسلمين. وبشكل عام فإن

(1) في التحدث عن الألفية يصعب جداً تحديد المدة، وحد مثلاً مسألة النهاء القرن العشرين في بداية القرن ثلوث حركات ثورية قوية وقوي معادية للاستعمار، ولم يستطع أحد، في 1909 على سبيل المثال، أن يعلم بأن القرن سينتهي وبشكل حاسم لمصلحة الحركات السياسية الرجعية لذلك فمن الأفضل التحدث عن الألفية كمعنى غير محدد من الوقت

الأقلية كمفهوم معياري لجماعات متميزة من الناس من غير المحتمل أن يفقد جاذبيته ليصنف تحت مرجعيات وهويات أخرى أكثر علمانية. وربما يتحتم علينا أن نعيش مع الأقليات ونتحدث معها لفترة طويلة ونتعامل مع وضعها كشيء منفصل عن وضع الآخرين الذين يعيشون في الموقف الاجتماعي والاقتصادي ذاته.

وبما أن الأمر هكذا فربما يكون من المحبذ أن نتوقف قصيراً لنعرف مصطلح الأقلية التي نشير إليها. فمن الواضح لأي مراقب عابر للمجتمع الهندي أن هناك أنواعاً كثيرة للأقليات في الهند. والأقليات الرئيسية هي دينية وعرقية ولغوية. ولقد ثارت كنقطة إضاءة خطيرة بين الحين والآخر لتعود إلى الخلفية. وكان هذا أيضاً الوضع مع الأقليات الطائفية ضمن الهندوسية. وكانت الأقليات الدينية هي الأكثر مشاكل من بين الأقليات. ولكن وحتى هنا فإن المشاكل التي تتعلق بالسيخ أو البوذيين الجدد أو الطوائف الروحية المتعددة تبدو في طريقها إلى الحل بشكل بطيء أو على الأقل تصبح أقل إثارة للمشاكل. ومن جهة أخرى فإن المشاكل المتعلقة بالمسلمين والمسيحيين تصبح أكثر خطراً. والديانات التي لا تعد هندية الأصل هي في مركز الصراع. فلقد استطاعت القوى الهندوسية القومية في إيجاد الأقلية مماًكار في عشرينات القرن العشرين ومني أن يجعله سياسة ضرورية لإعادة روح الشباب إلى الهندوس. هنا وفي هذا الشكل

المحدد للمشكلة تختلف مسألة الأقلية عمماً عن الوضع الطائفي الذي برز بحدة في فترة الحداثة المبكرة في أوروبا. إن مقارنة الحالتين بطريقة غير متروية، كما يحدث عادة، أمر ضار لفهم خصوصية الحالة الهندية.

وفي هذا السياق ستم دراسة الطوائف الإسلامية كأقلية حسب المسائل الأساسية التي تم تحديدها في بداية هذا المقال، كما ستم مراجعة التغيرات في الطوائف الإسلامية والأسباب التي أدت إليها؛ فالمسلمون في الهند أقلية تثير الاهتمام بسبب الانطباع واسع الانتشار في الجهات المطلعة أن المسلمين جزء مبعء من المجتمع الهندي، يفتقر إلى القيم الديمقراطية والالتزام. دعوني أبدأ بملاحظة ثانوية لرى ما هو محتمل في هذا القرن.

لقد حدث بين الانتخابات البرلمانية للعامين 1989 و 1991 تغير مهم في فهم المسلمين واستجابتهم لمسألتي وجودهم الاجتماعي ومكانهم في الحياة السياسية في الهند. وما يثير الاهتمام هو أن هذا التغير لم يكن نتيجة تراكم لتوجهات طويلة الأمد أو بسبب تغيرات بنيوية بل بسبب عمل مثالي. لقد أصبح تخلي في بي سينج عن السلطة وفقده لرئاسة الوزراء من أجل حماية مسجد بابري في عيون المسلمين كأنه تضحية بالحياة؛ لذلك كان التغير سريعاً ومثيراً في تأثيره. ولربما كان هذا الأمر يحدث ومنذ وقت طويل كعملية قام بها عدد من الأشخاص. وحتى لو كان الأمر هكذا فإن عمل في بي سينج قام بدور المحفز أو العامل المسرع. فقد أيقن المسلمون

أن الطوائف، وخصوصاً المسلمين، كانوا دائماً يحسب لهم حساب من أجل الوصول إلى السلطة في لعبة القوة في الانتخابات الديمقراطية، وأن الجميع قد استخدمهم من أجل الصعود إلى السلطة بما في ذلك حزب جاناتا في عام 1977. وأن في بي سينج فقط رغم لعب السلطة التي لا بد منها في السياسة، وهنا يقف هو وحيداً، قد تنازل عن السلطة من أجل شرفهم وكرامتهم.

ومهما تكن صحة هذا التقييم فما يبدو مهماً هو أن هذا الحدث قد سبب تحولاً هاماً في الطريقة التي تترتب فيها هذه التصرفات في الوعي الإسلامي؛ فالمسائل المتعلقة بالأمن التي ولّدها بعناية ومع ذلك بما يثير الشفقة حزب الكونجرس بين المسلمين ومنذ الاستقلال قد تم وضعها جانباً ليتقدم وبشكل نسبي الاهتمام بالكرامة والشرف. يبدو واضحاً من خلال الحوار مع المسلمين أن الوتيرة الجديدة لأعمال الشغب خلال عام 1989 وشدتها ووحشيتها تركت أثراً متناقضاً في أذهانهم. فمن جهة هناك شعور بالاستغراب لاختيارهم دون غيرهم هدفاً لهجمات اليمين الهندوسي المتطرف. ومن جهة أخرى وفيما يخص مسائل الحياة وقطع الأوصال والممتلكات فإن المسلمين رغم أنهم خائفون قد تعلموا أن هذه الأحداث لا تقرر حياتهم الاجتماعية. إن هذا لا يعني أنهم لم يعودوا يهتمون بحياتهم وممتلكاتهم. ما تنضمته الملاحظة هو ببساطة أن هناك

أنواعاً أخرى من التفكير تحدث بينهم وأنها ليس محصورة على الأمن كما كان الأمر في السابق.

إن هذا لا ينبغي أن يقترح أن المسلمين قد تحولوا ككتلة إلى النضال الديمقراطي كشكل وحيد لنضالهم السياسي. من الواضح أن هذا يميل نحو كونه التوجه الرئيس ولكن هناك توجهات مناقضة تتشكل في أجزاء من الطائفة الإسلامية؛ فعلى سبيل المثال هناك جماعة ضمن الطائفة المسلمة لجأت إلى النشاط المتطرف وهاجمت كلاً من الحكومة الهندية والقادة الهندوس. وسيكون لهذا عواقب كارثية للمسلمين ككل على المدى القريب والبعيد. فقد أعطى وسيعطي الطائفية الغالبة ممسكاً لتهديد المسلمين؛ فبإمكان الطائفية الهندوسية أن تقدم الإرهاب الإسلامي على أنه يمثل التوجه الرئيس بين المسلمين، وإضافة إلى ذلك يمكن تقديم المسلمين كعملاء للمخابرات الباكستانية. وكما سيتضح فإن الإرهاب بين المسلمين نشاط هامشي وفي جيوب قليلة من البلاد. وحتى هذا فقد تطور فقط كرد فعل عنيف على تدمير مسجد بابري على أيدي القوى الهندوسية القومية؛ لذلك فإنه ليس من إنتاج المخابرات الباكستانية ولكنه توجه مستقل نشأ عن عنف الجناح الهندوسي اليميني المتطرف ويمكن بلا شك أن تستخدمه المخابرات الباكستانية. وعلى النقيض من ذلك تماماً هناك أيضاً توجه بين قسم من المسلمين، عبارة عن مجموعة صغيرة، أكثر وضوحاً بين الأقسام

الأكثر ثراءً، تحاول أن تنظم إلى حزب الشعب الهندي. ولكن هذين التوجهين لا يمثلان قوة رئيسة مهما كانت درجة سعيها في البحث عن المساواة من خلال النضال الديمقراطي مع كل التشكيلات الصغيرة بين المسلمين.

والآن إذا نظرنا إلى الوضع من زاوية المسلمين في البلاد ككل فإننا سنجد أنه مهما كانت طبيعة الوعي الطائفي بينهم فإن التنظيمات الطائفية قد تأسست كصوت المسلمين السياسي والاجتماعي فقط في أماكن قليلة مثل حيدرآباد في منطقة تيلانكانا من أندرا براديش وشمال كيرالا وجيوب في تاميل نادو. وكل من هذه التشكيلات الطائفية لها تاريخ وسياق ونموذج مختلف ميز لها. وسنحتاج إلى دراستها بالتفصيل قبل أن نقوم بأي تعميمات حول الطائفية الإسلامية.⁽¹⁾ وبما أننا لا يمكننا القيام بذلك هنا، دعونا ننظر إلى نموذج له علاقة مباشرة مع الوجود الإسلامي في مجتمعنا. ربما يكون من الصحيح أن طائفية ما تعزز طائفية أخرى، ولكنه من المشير للاهتمام أنه لم يستطع حزب طائفي هندوسي تحقيق نجاح سياسي

(1) لقد عملت في أحد التشكيلات الطائفية للمسلمين. انظر: The Majlis-e Ittehad-ul-Muslimeen And The Muslims of Hyderabad, in Gyanendra Pandey, Hindus and Others: The Question of Understanding Communal Identity in India Today, (New Delhi: Viking, 1993) وانظر أيضاً مثالي - nal Tensions in Hyderabad: An Activist Perspective, in Mehdi Arslan and Janaki Rajan, Communalism in India: Challenge and Response, (New Delhi: Manohar, 1994).

حاسم في أي من المناطق التي توجد فيها تنظيمات سياسية إسلامية منظمة على أساس طائفي وتمتع بوجود مستمر. ومن جهة أخرى فإن حزب الشعب الهندوسي، أكثر الأصوات الهندوسية المتطرفة والطائفية تنظيماً الآن، يحرز تقدماً في أماكن مثل ماديا براديش وراجستان وكوجورات وأوتار براديش. ومع هذا فلا يوجد في أي من هذه الأماكن، حتى التي يوجد فيها وجود إسلامي كبير؛ أي تنظيم إسلامي طائفي استطاع تحقيق اختراق سياسي.

وعلى الرغم من أن القوى السياسية الطائفية الإسلامية والهندوسية كنموذج لم تجتمع في مكان واحد حتى الآن؛ فإنه لا يبدو من المستبعد أن تحقق التنظيمات الهندوسية الطائفية نجاحاً سياسياً في مناطق التنظيم السياسي الطائفي الإسلامي؛ ففي حيدرآباد وفي جيوب صغيرة من كيرالا يمكن أن يبرز حزب الشعب الهندي والتنظيمات المتحالفة معه كقوة سياسية ذات شأن. ولكنه لا يبدو من المحتمل أن ينجح أي تنظيم طائفي إسلامي في شمال وشرق الهند ككل حيث تتخندق الطائفية الهندوسية في أن يصبح المتحدث باسم جماهير المسلمين كما نجح اتحاد المسلمين في تيلانكانا والرابطة الإسلامية في كيرالا في القيام بذلك. وبينما يكون لهذا جانب إيجابي يساعد في مواجهة الطائفية الإسلامية على مستوى الهند ككل؛ إذ ينمو حزب الشعب الهندي إقليمياً في مناطق جديدة حيث

التنظيمات الإسلامية الطائفية موجودة بالفعل، فيمكن أن يلتفت المسلمون أكثر فأكثر حول التشكيلات الطائفية الموجودة ضمن الطائفة.

ولكن هذه الحقيقة تثير شكوكاً حول تعميمات معينة، مثل أن أي صوت لحزب الكونجرس أو حزب الشعب القومي أو أي حزب وسط آخر هو بالضرورة صوت علماني. ورغم أن صوت كهذا يمكن أن يعزز السياسة العلمانية في المدى المنظور، فإنه لا يعتبر بأي حال مؤشراً عن الدوافع أو الأسباب العميقة للخيارات التي يقوم بها المسلمون في الانتخابات الديمقراطية. إن التصويت لحزب علماني يمكن أن يكون وراءه اعتبارات طائفية كما هو الحال في التصويت لحزب طائفي مثل حزب المجلس في حيدر أباد؛ لذلك لا يمكن أن يكون هذا مؤشراً عن توجه علماني طويل الأمد عند المسلمين، ولكن النقطة التي يجب التنويه إليها هنا تتعلق بعواقب هذه الاختيارات. فمهما تكن النوايا أو الدوافع، إن نتيجة هذه الاختيارات تقوي القوى السياسية العلمانية؛ لذلك فهي تطور مرحب به لأنه إذا تجذرت السياسة العلمانية ونجحت في احتواء التطرف الهندوسي الطائفي فإنها ستساهم في استقرار التوجه العلماني بين جماهير المسلمين. ولكن ضعف إمكانية نمو الأحزاب السياسية الإسلامية الطائفية في مناطق قوة الهندوس الطائفية يمكن فهمه فقط حسب النموذج الكلي الذي تمت مناقشته سابقاً. يمكن أن يكون هناك أسباب متداخلة كثيرة

تتضمن الموقف الدفاعي المتعلق بصدمة تقسيم الهند وربط المسلمين بقوة في شمال الهند مع السياسات الانفصالية لحزب الرابطة الإسلامية في فترة ما قبل الانفصال والجانب التاريخي والاجتماعي لأعمال الشغب التي عقيت ذلك. ومن المفيد أن نلاحظ هنا أن النمط المتميز للانتشار الإقليمي للأنواع المختلفة للتنظيمات الطائفية هو في حد ذاته عامل مهم في تشكيل الاختيارات التي يقوم بها المسلمون في العقود القادمة في حياتهم السياسية.

هنا ما فعله في بي سينج في المشهد. بما ينظر إليه كعمل يستحق أن يكون مثلاً، ولم يكن عمله هذا عبارة عن القيام بدور العميل للميول الإسلامية الطائفية؛ فلم يستطع أن يقدم، رغم نواياه الطيبة، أمناً لحياة المسلمين ولأوصالهم بقدر ما قدمه حزب الكونجرس ولكنه وخذ نفسه مع ما اعتبرته الطائفة الإسلامية شرفاً لها؛ فقد جعلهم يشعرون أن بإمكانهم الوقوف بكرامة كجزء من الأمة، ولقد حدث هذا كله على خلفية النضال المكثف الذي عقب الإعلان عن تطبيق توصيات لجنة ماندل. وكان هناك تطابق بين القوى وحركتها السياسية المتعلقة بهذه الأعمال وبين التغير في الطائفة الإسلامية من اهتمام طاغ بالأمن إلى اهتمام بمسائل تتعلق بالمساواة والكرامة.

دعونا نشير هنا سريعاً إلى تحويل تكتلات طائفية كبيرة إلى شيء أقرب ما

يكون إلى الطوائف وإلى الصراع بين الطبقات المتخلفة الأخرى وطوائف الداليت من أجل المساواة الرأسمالية وبالتالي من أجل الاعتراف بهم. لقد وجد المسلمون أنفسهم في اتفاق وجدائي مع سياسة التغيير هذه. ولذلك كان هناك اتفاق ضمني تعزز بواسطة مواقف قادة مثل موليام سينج ياداف ولالو براساد أو حزب أغلبية الشعب. ومن أجل أن يشعر المسلمون بأن لهم فاعلية سياسية فقد توجب عليهم وبسبب وضعهم منذ الاستقلال أن يعتمدوا على قوة خارجية. فلقد اعتمدوا على حزب الكونغرس لوقت طويل ولكن هذا خلق اعتماداً على هذا الحزب. وبطريقة أخرى فإنهم لا يزالون يعتمدون على السياسة المبنية على أساس طائفي من النوع الذي أشرنا إليه سابقاً. والفرق هنا هام جداً ويستحق التأكيد عليه.

إن سياسة الطوائف التي يتحالف المسلمون معها الآن هي سياسة الطوائف المجاورة للمسلمين. إن هذه مختلفة عن سياسة حزب الكونغرس الذي كان فوقهم. لقد كانت تلك السياسية تصنع من قبل النخبة التي لم تستطع أن تتحدث مع الجماهير كمساوين لها وإنما كانت تتحدث من علو. والآن وبعد كل هذه يفترض أنه إذا رجع المسلمون إلى حزب البرلمان في أوتار براديش أو الأجزاء الأخرى من السهول الهندو-جانجية فسيكون ذلك حسب شروط مختلفة. لقد كانت هذه الشروط تفرض من الخارج في السابق من قبل حزب البرلمان، وكانت بشكل رئيسي مقايضة

للحماية بالدعم. ولكن الأمر لم يعد كذلك؛ فسيبقى الدعم مشروطاً ومؤقتاً حسب تلاقي المصالح؛ لذلك سيبقى عرضة للسحب بشكل مفاجئ، ولم يعد المسلمون بنكاً للأصوات الانتخابية كما كان يعتقد خطأً. وسواء كان المسلم مزارعاً أو حرفياً أو تاجراً فإنه يجد نفسه متكافئاً اجتماعياً مع أفراد من الطبقات المتخلفة الأخرى أو من الداليت؛ فهؤلاء الناس إلى جانب المسلمين في العمل واللهو وفي إدراك أن من هو أعلى منهم يقومون باضطهادهم. وعندما يعتمد المسلمون على هذه الطوائف المنظمة سياسياً فإنهم ينظرون إليهم كمساوين لهم، كأناس مثلهم وليسوا كمعتمدين عليهم كما كان الحال في اعتمادهم على حزب الكونغرس؛ فالمسلمون الآن جزء من المعركة الكبرى من أجل المساواة البرجوازية والكرامة الإنسانية والاحترام الشخصي التي تناضل من أجلها الطبقات المتخلفة الأخرى والداليت.

وهنا تجلبر الإشارة سريعاً إلى شينين؛ أولاً إن المعركة من أجل المساواة البرجوازية في الهند لا يتم خوضها بين أفراد غير متساوين كما كان الحال في الغرب. إنها معركة تخوضها طوائف ضعيفة مع بعضها كانت تنقصها الحرية بشكل جماعي ولكنها وجدت نفسها فجأة تتمتع بحرية في مجال الحرية القانونية والسياسة التنافسية لحظة الاستقلال. وعندما بدأت تفهم السياسة الديمقراطية وجدت أن مزايا الطبقة المتوسطة التي قد تأسست

قبل الاستقلال تقف عائقاً أمام تحررها؛ لذلك فإن هذه المعركة هي في الوقت ذاته دعوة إلى الاعتراف بها، أي القبول بهؤلاء الناس على أنهم لا يختلفون عن غيرهم؛ لذلك يجب ألا يقرأ أي معنى انتقاصي في مصطلح المساواة البرجوازية.

إن الأمر الذي سهل التحول في فهم المسلمين السياسي وسيستمر في كونه ذات صلة هو التحرك الرئيسي الآخر لحكومة في سي سينج والذي يدعى الآن عامل ماندل. إن أعمال العصابات التي تنتمي إلى الطوائف العليا التي تبعت الأحداث ومحاولاتها اليائسة لأسر المجتمع قادت أكثر من أي شيء آخر لاهتزاز معادلات القوة على الأرض واهتزاز السيطرة على المجتمع الهندي. وكان هذا أكثر وضوحاً في الحزام الهندي-جاانجي ولكن بدرجات متفاوتة من إمكانية التحول إلى الراديكالية في بقية البلاد ومن هنا فقد كان هناك شيء تضمن أكثر من مسألة العلاقات بين أتباع سافارنا والطبقات المتخلفة الأخرى.

دعونا ننظر الآن عن قرب إلى ما هو متضمن في معادلات القوة والسيطرة. لقد كان نفوذ البالعالم والبرجوازية الصغيرة في الهند أقوى بكثير من أي مكان آخر في بلدان العالم الثالث. وإنه أيضاً صحيح أن البرجوازية الصغيرة وخاصة مكوناتها من الطبقة الوسطى بما في ذلك المثقفين لها جذور قوية بين الناس. والأهم من ذلك أن هذه الجذور كانت مؤسسة

على الثقافة والتقاليد والحوار المشترك عن العالم والسياسة، ولم تكن مجرد مصالح مادية ولكن كان هناك أيضاً تطابق في الطموحات. إن هذه الصلة لها بعض الأهمية في فهم استقرار واستمرارية حزب الكونجرس كحزب حكم الطبقات العليا المبني على الديمقراطية. وإن تحالف البرجوازية مع مالكي الأراضي والكونلاكيين والمزارعين الأثرياء قد قوى هذه البنية لقيادة طبقة قادرة على الاستمرار. وقد سمح هذا لنظام السيطرة أن يمتص الجماعات البارزة الحديثة التي كان لديها إمكانية أن تصبح من النخبة من خلال توحيد طموحات هذه الجماعات. وساعد أيضاً الطبقات الحاكمة في تعزيز ونشر سلسلة من الآراء الأيديولوجية من التخلف إلى التقدم دون أي انقطاع واضح. ولذلك فقد كان هناك توحيد أو تجانس عند نقاط مختلفة من خلال عمليات متشعبة ضمن النطاق الأيديولوجي.

إن الفوضى التي سببها عامل ماندل زعزعت معادلات القوى والسيطرة على الأرض (وقد أبقت هذه الناس خاضعين قبل ذلك) إلى درجة ما بشكل جذري؛ فالمجموعات التي تشكلت حول المزايا والتي نشأت من الطبقات العليا أصبحت في موقع الرد للحفاظ على أنفسهم. لقد كانت هناك حركة ضخمة للطبقات العليا والنخبة من حزب الكونجرس باتجاه حزب الشعب الهندي وكان هناك دعم أكبر مفتوح وبدرجات متفاوتة من الشدة للأيديولوجية الهندوسية القومية. لقد كان الأمر برمته تحللاً

غريباً للطبقات الوسطى التي تشكلت من الطوائف العليا. وقد أصبح هذا عاملاً سهلاً جلب تغيراً سريعاً في ميل المسلمين من الأمن إلى الكرامة. لقد سهلت هذه الحركة تشكيلات الطبقات المتخلفة الأخرى السياسية التي أصبحت حليفة لها القدرة على الاستمرار تساند المسلمين. يبدو لي أن الجزء الوحيد الذي بقي محصناً، ولو بشكل جزئي، ضد هذا التغير هم أولئك الذين جعلوا أنفسهم وبقوة جزءاً من الطبقة الوسطى الموجودة بالفعل، وعدوا أنفسهم جزءاً من النبلاء. إن تغيراً من هذا النوع بين جماهير المسلمين وانقساماً في الطائفة الإسلامية بين الناس العاديين والنخبة التي حملت الطائفة ككل إلى حزب الكونجرس يمكن أن يكون له بعض الأهمية في علمنة المسلمين سياسياً. إن تحول وعي الطوائف نحو الطائفية في الهند كان في الغالب نتيجة للتدخل من الأعلى والذي كان بتعبير آخر عبارة عن إثارة القلق والمخاوف النائمة. إن هذا الانفصال بين النخبة والجماهير في الطائفة المسلمة هو الذي يضعف إمكانات استخدام الناس من الأعلى كمجموعات لأغراض علمانية. إن هذا الانفصال بين المسلمين النبلاء والجماهير كان له نتيجة مهمة وسيستمر كذلك لوقت طويلاً. بذلك سهل هذا الانفصال سياسة الاعتراف والنضال من أجل المساواة البرجوازية ودعمهما. إن الجماهير المسلمة جزء من عملية الحصول على القوة التي تحدث الآن وأكثر من أي وقت آخر؛ وهي بذلك

جزء من القوى الاجتماعية الأكبر من أجل أنواع محددة من التغيير .
 وبينما يكون هذا هو الجانب الإيجابي للتطور فإن هناك خطراً متنامياً
 في تقييم إمكاناته إذا فشلنا في الأخذ بعين الاعتبار التوجه المعاكس الذي
 يعمل بشكل غير مرئي بين المسلمين عبر البلاد. إنني أفترض أن التطورات
 الأخيرة ستقوي التوحيد السياسي للطوائف الإسلامية في الهند. إن هذا
 الأمر يحصل منذ فترة ولكن هذا التطور منقسم بسبب التناقضات الداخلية
 التي سأمّر عليها فيما بعد. دعونا أولاً أن ننظر في التوحيد السياسي الخفي.
 إن ما يحفز التوحيد السياسي للمسلمين هو خطاب فكري مشترك متنام
 له أهمية متساوية في كل الأماكن التي يوجد فيها المسلمون في الهند. إن
 أحد العوامل المشكلة لهذا الخطاب هو الانتشار المتزايد لأعمال الشغب
 العنيفة والاطراد غير العادي في إنزال الألم في الناس الذين يتمون إلى
 الطوائف الإسلامية أو الأقليات كما تم توضيح ذلك من قبل. ثانياً هناك
 أيضاً الإدراك المستمر بأن هناك تمييزاً ضد المسلمين في كل مجالات الحياة.
 ثالثاً هناك شعور متنام بأن المسلمين أقل أهمية من القوى العلمانية المنظمة
 الكثيرة التي تنظم إلى الحلف الذي يقوده حزب الشعب الهندي. إحساس
 بأنه يمكن التخلي عنهم في حسابات الحزب وهو أمر قد قوته الحملة
 العنيفة لليمين الهندوسي.

إن هذا لا يعني أن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والمشاكل التي تواجه

المسلمين والمطالب التي يرفعونها في كيرالا وأندرا برديش وكوجورات وبيهار وغيرها هي متشابهة. فمهما تكن الفروق بين هذه الولايات فإنها تصبح ثانوية بالنسبة للحقيقة المرة في مهاجمة الهندوس القوميين للمسلمين بشراسة على أنهم الآخر المتوحش في المجتمع الهندي. إن هذا يشبه بالنسبة إلى المسلمين الخنق الاقتصادي للقبليين، والقذارة للهارجان، والإذلال على أساس الجنس للنساء. ولكن هناك فرقاً كبيراً؛ فالمذابح الطائفية أحداث أكثر وضوحاً تحدث عنها الصحف وأنواع الإعلام الأخرى كإخبار بارزة وأينما تحدث هذه الأشياء فإنها تصبح جزءاً من الوعي الإسلامي في كل مكان. فحقيقة حمل اسم مسلم يجبرك على الاشتراك بهذا الوعي؛ فحيثما ذهبت في الهند منذ 1980 كان السؤال الأول من المسلمين: هل هناك أعمال شغب في منطقتك؟، وهل المسلمون آمنون هناك؟، وهل هم أثرياء؟، وهل يحصلون على وظائف؟، وهكذا.

هذا ما يقوي عملية التوحيد بين المسلمين التي لا تزال في بدايتها، كما يقوي الإحساس بأنهم طائفة على مستوى الهند ككل. وهنا تحذير يجب التنبيه إليه. إن الأسئلة المطروحة في الأعلى وعملية التوحيد لا تحدث الآن كما حصلت في سياق الأربعينيات من القرن العشرين؛ فلأسئلة مغزى مختلف والعملية تحصل في سياق مختلف وضمن شروط سياسية من نوع جديد تماماً. لقد تم طرح مسألة المسلمين فالطائفية المهددة فقط كمسألة

أقلية أو أقليات ولكن كأمة أخرى تبحث عن دولة أخرى مستقلة. إن التغير في سياق وشروط الحوار له أهمية تاريخية؛ فما يحصل للمسلمين شبيه تماماً بما يحصل بين الطبقات المتخلفة الأخرى والداليت في مناطق مختلفة من البلاد. إن حال كل من هذه المجموعات الطائفية المهددة هي عملية تحول من كيانات تشبه الطوائف إلى طوائف ذات انتشار مكاني أكبر. (1)

ولكن الذي أعاق ولحسن الحظ ادعاء المسلمين هوية متميزة أو وحدة سياسية هو غياب الانسجام التنظيمي في التعبير السياسية الطائفية. وخلافاً لحالة الطائفية الهندوسية التي تمثلها القوى الهندوسية القومية فإنه لا توجد أيديولوجية مشتركة للسياسة الإسلامية الطائفية. وإذا كان الأمر هكذا فإن عملية التوحيد نفسها مبنية على صفات سلبية تمنع نمو أيديولوجية مشتركة. إن هذا الوضع الميمون يترك الإمكانية مفتوحة، حتى لو لم تكن ظاهرة اليوم، للتدخلات الراديكالية والسياسات التنويرية خلال العقود القادمة.

إن تناقض التوحيد السياسي للمسلمين يلقي ضوءاً يكشف بعض

(1) لقد ناقشت هذه العملية بالتفصيل في: Is Caste Appeal Casteism? Oppressed Castes in Politics, in D. L. Sheth, Secularis - وانظر أيضاً - Economic and Political Weekly (EPW), 27 March 1999
tion of Caste and Making of New Middle Class, in EPW, 21-28 August 1999

جوانب الوجود الإسلامي في الحياة الاجتماعية والسياسية. إن التناقض الداخلي لهذه العملية - كما أشرنا آنفاً - هو بين الإحساس المتنامي بالطائفة والغياب لأية أيديولوجية أو تنظيم موحد؛ لذلك فإن الوعي الإسلامي الطائفي يختلف عن نظيره عند الهندوس القوميين؛ فالمنتمون إلى الهندوسية القومية يميلون مع بعض الاستثناءات إلى الانجذاب نحو حزب الشعب الهندي في الانتخابات ويتوحدون سياسياً برموز متشابهة للهوية وللقومىة الشوفينية المتميزة. إنه لا يوجد للوعي الإسلامى الطائفى مركز جذب موحد لا سياسياً ولا انتخابياً.

في هذا المعنى فإن من الضروري لدى دراسة وجود المسلمين اجتماعياً وسياسياً في الهند تجنب الألفكار التعميمية التي تكثر - للأسف - في كثير مما يقال عنهم وعن الأجزاء المهددة الأخرى من المجتمع؛ فالمسائل التي تهم الإنسان مثل الكرامة والحصول على القوة والتنوير ستكون في مركز السياسة الهندية، خصوصاً أن الطبقات الحاكمة تجر البلاد إلى تبعية عواصم الاقتصاد الدولي مع كل ما يتبع ذلك من عواقب مأساوية في الحياة اليومية للناس العاديين. وسيكون من الطيب جر المسلمين إلى هذا النضال ضد هذا الوضع وأن يتخلوا عن التسمية الإسلامية خلال قيامهم بالاختيارات السياسية. إن المسيطرين وذوي الامتيازات سيسوقون آراء نمطية ومعلومات عمّن سيعارضهم. إن هذا النضال المزدوج، على المستوى

الأول، سوف يفتح على المدى المتوسط طريقاً آخر لسياسة صحية حول هذه الالتفاتة النموذجية نحو اختيارات ديمقراطية أكثر انفتاحاً وتوجهات علمانية متنامية عند مسلمي الهند.

وعلى المستوى الآخر وفي سياق الألفية واللوحة الأكبر لشبه القارة فإن حل المشكلة الإسلامية، حاله حال المسألة الطائفية ككل، مرتبط بالتغلب على تركة الانفصال التي لا تزال حية؛ فعلاقات العداء الهندية - الباكستانية ومساواة المسلمين بشكل خفي بتلك الذاكرة لن تسمح لحقيقة الانقسام أن تصبح حقيقة تاريخية، ولكنها ستزودها بقوة حية دون توقف.

xxx

× أود أن أشكر أنيكييت ألام لتعليقه على نسخة سابقة لهذه المقالة ولتقديم مقترحات مفيدة.

الفصل العاشر

عصر اللامساواة

Ahmedyassin90

نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

إعداد: ب. سيناث

من المتوقع أن تشهد السنوات الأولى من الألفية الجديدة تفاقماً لظاهرة الظلم الاجتماعي التي كانت ملمحاً بارزاً من ملامح المجتمع الهندي في تسعينيات القرن الماضي، ومن المتوقع أيضاً احتدام الصراع على الموارد مثلما كان الحال عليه في ذلك العقد. ببساطة ستستمر معاناة المجتمع الهندي طويلاً في القرن الحالي بسبب عجزه عن حل بعض القضايا الأساسية في القرن المنصرم.

ومما يُعجب له أن تقويض مفهوم دولة القومية يتزامن مع التضيق على الديمقراطية؛ فعلى الرغم من ازدياد مشاركة المواطنين العاديين في العملية السياسية، وولوج فئة الداليت (Dalit) وأفراد المجموعات المهمشة ونساء الطبقات الفقيرة المجالس القروية (Panchayat)، بل حتى البرلمان وغيرها من الهيئات النيابية الأخرى، إلا أن نفوذ تلك المؤسسات آخذ في الانحسار، وسرعان ما سيكتشف المنضمون الجدد أن تلك المؤسسات عديمة السلطات على الرغم من أن تسلمهم مقاليد السلطة يعد إنجازاً ضخماً. سيجد المنضمون الجدد دولة باعت كثيراً من مواردها وأصولها الكفيلة بتحسين أوضاع الفقراء للقطاع الخاص؛ سيجدون دولة دورها في تحسين ظروف المعيشة والقطاع الاجتماعي ضعيف جداً، وسيكتشفون أن البت في السياسات التي كانوا يطمحون إلى تغييرها لا

يقع ضمن دائرة اختصاصهم، وأن دولة القومية قد سلمت أمر البت في تلك السياسات لمنظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبالطبع الاسطوانة المشروخة السوق، وسيرثون تركة عشرين عاماً من الأصولية السوقية.

وعلى الرغم من أن نظام المجالس القروية قد حظي بإعجاب زائد من البعض واستخفاف من البعض الآخر، لكن معظمنا يقر بنجاحه في تحقيق بعض التغييرات والإنجازات العظيمة. وينبغي عدم التقليل من شأن تلك المجالس، إذ لا يمكن لأحد امتلاك أرض بدون موافقتها. وينطبق ذلك على كل المناطق في ولاية أوريسا الغربية والجنوبية والمناطق المستقلة (Scheduled Areas) حيث يفترض أن تحظى حقوق المواطنين بحماية أكبر. أما الشركات الهندية والشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال التعدين فبوسعها الحصول على الأراضي دون علم المجالس القروية، وخير مثال لذلك ما هو معمول به في مقاطعة راياغادا. وقد واجهت الحكومة الاحتجاجات التي اندلعت لذلك السبب بالقوة. وعندما تتعارض مصالح المجالس القروية مع مصالح القوى الخارجية؛ فالغلبة تكون للقوى الخارجية.

إن ممدد اللامركزية التي طالبت المجالس القروية ينذر باحتدام الصراع في المستقبل القريب. وبينما تتوسع الهند وبعض الشعوب الأخرى في

النظام الفيدرالي، تزايد مركز السلطة على المستوى العالمي، وما انفكت دائرة المتحكمين في موارد العالم الحيوية الذين يحددون السياسات العالمية تضيق شيئاً فشيئاً؛ مما سيؤدي إلى تقويض فيدرالية الدول القومية.

العولمة والديمقراطية

ينطبق تغول العولمة على الديمقراطية - في هذه المرحلة - على الاتحاد الأوروبي أيضاً، وإن كان على نحو مختلف؛ ففي أوروبا أصيب الذين صوتوا لصالح الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بخيبة أمل عند اكتشافهم أن سلطات برلماناتهم الوطنية قد اضمحلت، وأضحى النظام الإداري المركزي هو المعنى بتحديد السياسات، وصارت الضغوط تمارس على بعض الدول لتغيير مواعيد مواسم عطلاتها الوطنية التقليدية بغرض تقنين الإنتاج، وأعيدت صياغة أنظمة العمل لتناسب مع مصالح قلة من الشركات التي قد لا يكون لها وجود في تلك الدول.

إن تحقيق الحرية والديمقراطية على المستوى الداخلي لهو أمر طيب، ولكنه ليس بنهاية المطاف، ودونكم شعب جنوب إفريقيا، حيث إنه سرعان ما انصاعت أول حكومة نيايية تسلمت مقاليد السلطة هناك بعد كفاح شعبي مرير انصياعاً تاماً لصندوق النقد الدولي، ونخرت العولمة والشركات المالية العالمية في عظم الديمقراطية، وتبددت آمال السود الفقراء.

وفي الهند ما برحن ذل

نفوذ نواب الشعب في وضع السياسات المحلية يتضاءل، بينما يتعاظم نفوذ النخب المثقفة ومديري الشركات من الهنود والأجانب، ويتضح ذلك جلياً في تشكيلة كثير من اللجان التي تحيط برئيس الوزراء ووزير المالية، حيث تضرب تلك الزمرة من المسؤولين الكبار بالقرارات التي تأتي من القواعد عرض الحائط، وكلما سُمع نبضٌ للديمقراطية في الأسفل، واجهه تيار من أعلى ليسكته، لكن فكرة اللامركزية مازالت مهيمنة. ومن ثم، فالمنطق يقول إنه يُنتظر من الشعب أن يتصدى داخلياً لقضايا كبيرة قد تظهر على المستويين المحلي والعالمي.

إن مجرد التطبيق الجزئي والخطائي في كثير من الأحيان للديمقراطية، حتى على مستوى المجالس القروية، يثير رعب النخب. كما أن وجود ازدواجية في صنع القرار يضعف من فعالية المشاركة الشعبية في تلك المجالس ويهتمش دورهم في حل القضايا الكبرى ووضع السياسات؛ ففي ولايتي أندرا برديش وأتر برديش تستطيع زمرة من الموظفين المحليين أن تعيق عمل المجالس القروية. ولا تعدو الإدارات المحلية في بعض أجزاء البلاد الأخرى أن تكون مجرد لجان تنفيذية لقوى نافذة من خارج المنطقة، أو أنها تأمر بأمر قلة من صفوة أهل المنطقة.

ولا غرو أن تتعرض الإنجازات الكبيرة التي حققتها دولة الهند المستقلة

في سبيل الحفاظ على الديمقراطية وتعزيزها في الوقت الراهن للمهجوم، فمن شأن الظلم الاجتماعي تقويض ما تحقق من إنجازات.

الانتخابات والهيئات المنتخبة

تكتسب الانتخابات في الوقت الراهن أهمية أكبر من الهيئات المنتخبة؛ فأقل ما في الأمر أن النشاطات المصاحبة للانتخابات تسهم في إشراك المواطنين في بناء الوعي وتنمية الحوار. وعلى مستوى المجالس المحلية، تؤثر هذه النشاطات تأثيراً إيجابياً، وإن لم يكن بالمستوى المطلوب، على قضية التمييز السائد ضد المرأة في الهند، لكن الهيئات المنتخبة ذاتها تفقد سلطاتها بسرعة إلى أن تُزَعَن في نهاية الأمر لجيروت النخب والشركات؛ ففي مطلع تسعينيات القرن الماضي أبدى ما يقرب من 300 نائب برلماني اعتراضاً شديداً على إلغاء قوانين براءات الاختراع الهندي ووقعوا بيانات عامة بهذا المعنى، لكن القليل منهم مُشكوا باعتراضهم رغم توجُّسهم الشديد بينما رُضخ الباقيون للضغوط التي مارستها عليهم جهات ذات نفوذ أقوى.

وفي ولاية مهاراشترا، ركَّز ائتلاف حزبي بهاراتيا جاناتا وشيف سينا دعايتهما الانتخابية الناجحة في عام 1995 على تأليب المشاعر على شركة إنرون (Enron) المتعددة الجنسيات العملاقة، ولكن ما إن آلت السلطة

إليهما إلا وسارعا بإبرام صفقة معها لم تقتصر فقط على السماح لها بالبقاء، بل وسعت من نطاق مشاريعها توسعاً كبيراً. ومن الأمور القليلة التي عجلت بها حكومة فاجبايسي الأولى، التي لم تصمد سوى 13 يوماً، إزالة العراقيل التي كانت تعترض طريق شركة إنرون.

ومارضوخ حكومة كارناتاكالابتراز شركة كوغنتركس (Cogentrix) الصريح في عام 1999 إلا مثال آخر لتعدي الشركات والقوي العالمية على المصالح المحلية والقومية.

وما فتت مقدرة الحكومة على التعامل مع النواحي الحيوية من أجل مصلحة مواطنيها تضحل. فما من حزب أو حركة سياسية في البلاد إلا وكان لها نقدٌ لشأن من شؤون الصحة، وعادةً ما يكون النقد الموجه متصلاً بالوعود التي قُطعت بتوفير الرعاية الصحية الأساسية لكل مواطن، حيث كان الشعار المرفوع في وقتٍ ما بعد رحيل حكومة آما أنا الصحة للجميع بحلول عام 2000.

غير أن الواقع يقول إن الهند كانت ولا تزال من أضعف الدول من حيث الصرف على الخدمات الصحية العامة، ولم يحدث في تاريخ الهند أن صرفت أي حكومة هندية أكثر من 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة، حيث تصرف الآن ما نسبته 1.2%، بينما تصرف نيكاراغوا ما يربو على 6%، وتصرف الصين تقريباً ضعف ما تصرف رغم تواضع بنيتها

الصحية. وفي الهند يتحمل قرابة 80% من المواطنين تكاليف علاجهم. وبما أن هناك نزعة نحو التوسع في التخصصة وتقليص الخدمات، فماذا سيحدث إذا أتت خلال السنوات القليلة المقبلة حكومة جادة في سعيها لتقديم الخدمات الصحية العامة؟ حكومة تطمح إلى تكرار الإنجازات التي حققتها ولاية كيرلا في هذا المجال على المستوى الداخلي. لعلها ستواجه صعوبة كبيرة في توفير الموارد الضرورية وفي التصدي لمعارضة قطاع خاص يتمتع بقوة ضاربة؛ وحتى لو سلّمنا باستمرار ما سيصمد من هياكل الحكومة، فإن أسعار الأدوية سترتفع ارتفاعاً شديداً؛ فقبل أن ننضم إلى منظمة التجارة العالمية في شكلها الحالي، ارتفعت أسعار الأدوية الأرخص في العالم ارتفاعاً شديداً؛ تحسباً لمصادقتنا على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وتعديل قانون براءات الاختراع الهندي، ولعلها زيادات طفيفة إذا ما قورنت بما سيأتي.

تقلص قدرة الدولة

قد لا تكون هناك أيضاً كليات حكومية لتدريس الطب بعد فترة وجيزة من الآن، وقد تصبح كلها خاصة (هناك مجموعة ضغط ظهرت بالفعل تريد أن تخصص حتى المعاهد التقنية في الهند)، أو أنها قد تبقى حكومية في الشكل، وخصوصاً في الجوهر.

في عام 1997 سعت حكومة ماديا براديش إلى تطبيق قانون قديم يقضي بأن يقضي خريج كلية الطب مدة عامين في المناطق الريفية قبل أن يحصل على شهادته الجامعية. وأدت الاحتجاجات الكبيرة لأبناء الأغنياء على التراجع عن هذا القرار وتقليص المدة إلى سنة واحدة فقط، لكن ذلك لم يكن مقبولاً واستمرت ردة الفعل العنيفة. أدى هذا إلى فقدان ثقة الحكومة بنفسها ولم يسمع أحد عن ذلك القانون منذ ذلك الوقت.

تدخل الهند الألفية أيضاً مع مئات ملايين الأميين. مرة أخرى، فإن الإنفاق على التعليم في الهند أقل من 4% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مبلغ أقل بكثير من نسبة الـ 6% التي تقول الحكومة نفسها أنه يشكل الحد الأدنى المطلوب، كما أن 60% من نفقات الحكومة على المدارس يكون بشكل منح إلى المعاهد الخاصة.

حتى الحكومة ذات النوايا الحسنة ستجد صعوبة في التأقلم مع وضع التعليم إذا استمرت التوجهات الحالية على ما هي عليه؛ فلنقل بعد خمس عشرة سنة ستكون هناك حكومة تريد أن تفعل شيئاً، ويمكن أن تعمل في بيئة نخبوية معادية تماماً لأهدافها.

بعد مرور عقد على بداية الألفية، سيكون هناك عمالة غير حرة وعلاقات أخرى شبه إقطاعية في قطاع الزراعة في بعض مناطق البلد. ومع ذلك فإن بعض الصحف التجارية الرائدة تتحدث منذ الآن عن إصلاح الأراضي.

لكنه إصلاح يختلف تماماً عن ذلك الذي يطالب به اليسار. هناك توجه نحو تحرير الأراضي الزراعية للشركات، وهذا تحرك سيزداد قوة خلال السنوات القليلة المقبلة.

بعض المشكلات التي تواجهها الهند تحتاج في الواقع إلى تدخل الدولة، وربما سيكون علينا أن نضاعف مستوى إنتاج الغذاء الذي يبلغ 200 مليون طن خلال العقود الثلاثة أو الأربعة المقبلة. هذا يعني أن زيادة الـ 200 مليون طن يجب أن تتحقق في وضع تكون فيه مساحة الأرض الصالحة للزراعة أقل. معدلات تحويل أراضي المحاصيل الزراعية إلى استخدامات غير زراعية ليست فقط سريعة، لكنها لا تسجل بشكل جيد في النظام الحالي. ليس هناك أحد لديه فكرة واضحة حول مساحة الأراضي التي سوف تذهب في هذا الاتجاه بعد عشرين عام من الآن، لكننا نعرف أن الرقم سيكون مرتفعاً.

وبصرف النظر عن ضغط الشركات، هناك أيضاً احتياجات اجتماعية حقيقية تقود إلى مثل هذا التحويل. الهند تحتاج إلى مئات آلاف المدارس الجديدة، معظمها في المناطق الريفية. إذا كان الريفيون في الهند سيحصلون على مدارس جيدة فإن ذلك سيعني تحويل مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية إلى مبان للمدارس، أضف إلى ذلك البنية التحتية الأساسية الأخرى التي تفتقر إليها المناطق الريفية في الهند فيزداد الرقم.

بالطبع تستطيع التكنولوجيا أن تساعد هنا بطريقة ما. بالتأكيد، من حيث زيادة الإنتاج على مساحة متناقصة من الأرض، لكنها لا تستطيع أن تحل قضايا رئيسية مثل الملكية واستخدام الموارد، كما أنها لا تستطيع معالجة مشكلة الاستغلال. إذا أضيفت إلى البنى الاجتماعية المسيطرة، يمكن أن تزيد من حدة الفوارق بين الفقير والغني، وقد فعلت ذلك بالفعل.

خسارة الرافعات

لنأخذ (هاريانا) على سبيل المثال؛ فمثل بقية المناطق، كل قرية لديها منطقة من الأراضي المشتركة. هذه الأرض تمكن العمال الذين لا يملكون أرضاً على رعاية ماشيتهم، قطف بعض الفواكه، استخدام مياه هذه المنطقة، إضافة إلى استخدامها في احتياجات أخرى. الهيكلية الاجتماعية الاقتصادية القديمة سمحت بهذا: عمل الفقير، في نهاية المطاف، كان ضرورياً. حالياً، هو ليس كذلك. ليس على المستوى ذاته في أي حال، حيث تفسح حتى الجرارات المجال أمام الحصادات. خصخصة أراضي القرية المشتركة تمضي بسرعة حالياً في جميع أنحاء (هاريانا) والمعاناة التي يسببها هذا للفقير كبيرة جداً.

لكن (هاريانا) تعتبر متأخرة عن منطقة (بانشاياتي راج). وحيث لم يستطع الفقراء بعد ممارسة إرادتهم، فإن أهالي (بانشاياتي راج) الأغنياء

يبيعون الأراضي المشتركة بسرعة. معامل التقطير والجمعة ومزارع أغنياء
دلهي انتشرت على هذه الأراضي. هذا يعني خسارة الممرات وطرق
الوصول وأراضي المدارس وعلف مواشي الفقراء؛ لذلك فقد خسروا
الموارد التي كانوا يحصلون عليها من الأراضي المشتركة ويواجهون
ضغطاً خطيراً على دخلهم. في المستقبل، حتى إذا كان هناك تقدميون
حقيقيون في هذه المنطقة، فهل يستطيعون تلبية احتياجات الفقراء؟ ما
الموارد التي ستبقى لهم ليفعلوا ذلك بها؟

وفي الوقت ذاته، حتى البنك الدولي يتحدث عن ارتفاع عدد الفقراء
في الهند. يقول البنك الدولي إن 40 مليون شخص انضموا إلى صفوف
الفقراء في التسعينيات من القرن العشرين. التقديرات المستقلة الأخرى
أعلى بكثير، ولكن ليس هناك أحد، باستثناء بعض أجهزة الإعلام البعيدة
عن الواقع، يدعي أن هناك تحسناً في الصورة.

ولكن من هم فقراء الهنود؟ ما القضايا التي تؤثر فيهم أكثر من أي شيء
آخر؟ نحو 40% منهم عمال لا يمتلكون الأراضي، ونحو 45% آخري
هم من المزارعين الهامشين. من بين الباقين 7. 5% حرفيون قرويون،
فيما يشكل آخرون النسبة الباقية. أكبر الأرقام تتركز داخل بعض المناطق
في ثمانى أو تسع ولايات. داخل هذه المناطق، يشكل المنبوذون من
الداليت (Dalits) وسكان الهند الأصليين (adivasis) والنساء نسبة

غير متوازنة من السكان؛ لذلك تبقى الأرض والمياه والغابات أكثر الموارد أهمية بالنسبة إلى غالبية الفقراء. وحول هذه الأمور ستكشف معظم المعارك.

لكن هناك جانباً أكثر إشراقاً من القصة هو العمليات التي تدفعها من الأسفل؛ فهذه العمليات تجعل من الضروري التعامل مع الديمقراطية على المستوى الأدنى. الجزء الأعلى من الطبقة الوسطى (رغم الفوائد التي استفادوا منها) يرون السياسة داخل الهند تتجه من سيئ إلى أسوأ. ومع ذلك شهدت السنوات الخمس عشرة أو نحو ذلك من القرن العشرين بروز عمليات يمكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة للقضايا ذاتها.

فيدرالية أكبر

لسبب ما أصبحت الهند أكثر فيدرالية مما كانت عليه في أي وقت من الآن ومنذ 1947. علاقات الدولة المركزية لم تجد توازناً مثالياً لكنها بالتأكيد أقل سلبية للولايات اليوم. بروز القوى الإقليمية يعني أن أي حكومة مركزية في الوقت الحاضر عليها أن تعقد اتفاقات معها. بقاؤها ربما يعتمد على ذلك. وهو يعني أيضاً أن القسم الأكبر من الطيف السياسي ممثل في الحكومة.

محاولات إقالة حكومات ولايات خلال السنوات القليلة الماضية غالباً

ما كانت تنتهي بالإخفاق. كانت الحكومة المركزية في بعض الأحيان أكثر دفاعاً من الولاية حول قضية الإقالة. موقف حكومة فاجبائي حول (بيهار) شهدت مثل هذه المرحلة في 1998. وهذا تحول كبير عن حكومة المركز العدائية الذي كانت سائدة في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

وفيما أثر الموقف المعروف للرئيس ك. ر. نارايانان في هذا، إلا أنه لا يفسر التحول بشكل تام. القوة الإقليمية هي حقيقة. النخبون في الولايات أكثر تصميمًا، وغالبًا ما كانوا يعاقبون أولئك الذين يقفون وراء الإقالات التي يعتقدون أنها غير عادلة. حزب الكونجرس الذي قام بإقالة ن. ت. رامارאו في عام 1984 في ولاية (أندرا براديش) دفع ثمنًا لذلك لم يتعاف منه حتى الآن.

تزايد الحزم

ثانيًا الهنود يتزايدون حزمًا حول حقوقهم الديمقراطية الأساسية بطرق أخرى أيضًا، ومع أنهم ليسوا بمستوى الحزم الذي يجب أن يكونوا عليه، لكن التوجه يزداد قوة. ذلك التراجع في السلبية يفسر أيضًا، إلى حد ما، ميزة أخرى. ارتفاع مستوى العنف في بعض مناطق البلد، بدافع الحاجة إلى تأديب الفقراء؛ ففي عدة مناطق متخلفة من الريف الهندي تستطيع أن

تري تغيير أفي لغة الجسد للفلاحين، وهناك استمرار للخنوع لكنه يتراجع. أصبحت حقوق الإنسان أكثر أهمية للناس في كل مكان. وسط إراقة الدماء في هذه الأيام، من الصعب أن يتذكر المرء أنه كانت هناك يوماً ما كشمير هادئة، ولم يكن ذلك منذ فترة طويلة جداً، وحتى لو أخذنا كل العوامل الأخرى في عين الاعتبار، فإنها مقياس للمدى الذي تسببت فيه انتهاكات حقوق الإنسان لتفوز أجزاء كبيرة من الشعب.

في مناطق أخرى، يغلي الريف الهندي بالصراع، الحقيقي والممكن، الخفي أو العلني. ويؤكد المسؤولون في الخدمة الإدارية الهندية أن ثلث البلد على الأقل تحت ما يمكن أن نسميه حرباً أهلية بشدة منخفضة. الشدة ليست منخفضة في عشر (واحد إلى عشرة) آخر من السكان. الريف في هياج وكل بنية تخضع للتحدي؛ كون هذا لا يحدث دائماً بطرق مألوفة لنا فإنه لا يعني أنه لا يحدث. أجزاء من (بيهار) و(أندرا براديش) خارجة عن السيطرة تقريباً. في المناطق الأخرى تراجع قبضة الحكم بشكل مطرد. ومع أن هذا يبدو مروعاً إلا أنه يمثل عدم استعداد الناس لقبول أن تداس حقوقهم؛ رفضهم السماح بإرهابهم أو قبول الإماءات. الخطوة القادمة، حيث تبنى الحركات على هذا الوضع بشكل إيجابي، لم تصل بعد. لكن المهم أنه ليس هناك شيء جامد. المحكومون لم يعودوا يقبلون بأن يحكموا بالطريقة القديمة.

الانهيار البطيء

ثالثاً، الحكام أيضاً غير قادرين على إدارة الأمور بالطريقة القديمة. ليست كل مؤسسة عرضة للتساؤل فقط، لكن هناك أيضاً انهياراً متزايداً للسلطة. ولماذا يجب أن يحترم الناس بعض هذه المؤسسات؟ الإداريون في أجزاء متعددة من الهند يعملون مثل المختزلين لأولئك الذين في السلطة. رجال القضاء لا يستطيعون ادعاء المجد أيضاً، وحتى المحكمة العليا أصدرت حكماً قضائياً يمكن تفسيره على أن قبول أعضاء البرلمان رشوة مقابل أصواتهم لا يعتبر جريمة.

أبناء الريف الهندي غالباً ما يلجأون إلى القضاء، لكنهم واقعيون حول طبيعته، وهم مستعدون لتجاوزه بشكل متزايد إذا خذلهم، واحترام الحكومات التي لا تفي بوعودها أقل بكثير مما كان عليه.

وفيما تقلق الطبقات الوسطى كثيراً بسبب تزايد عدم الاستقرار، أصبحت الحكومات أقل استقراراً كل عقد من الزمن.

خلال السنوات الخمس والعشرين بين 1952-1977، كان للهند ثلاثة رؤساء وزراء فقط. البرلمان كان يستمر ستين شهراً كاملة، ورؤساء الوزراء أنفسهم استمروا في السلطة فترات أطول وصلت إلى معدل 100 شهر تقريباً.

خلال اثني عشر عاماً وثمانية أشهر بين 1977-1989، كان لدينا أربعة

رؤساء للوزراء وحكومات، بمعدل حياة كل منها 36 شهراً. خلال ست سنوات ونصف، بين ديسمبر 1989 ومايو 1996، كان هناك ثلاثة حكومات. يتضمن هذا حكومة راو التي استمرت فترة كاملة؛ من خلال شراء الاستقرار بالمعنى الحرفي للكلمة. دفعت ملايين من أجل شراء أصوات خلال التصويت على حجب الثقة، ومع ذلك كان متوسط حياة الحكومة في هذه الفترة 26 شهراً. بين مايو 1996 وإبريل 1999 كان لدينا أربعة رؤساء للوزارة، بمعدل دورة حياة استمرت تسعة أشهر فقط لكل منهم. يمكن النظر إلى هذا على أنه ارتفاع في حالة عدم الاستقرار، وبدلاً من ذلك، يمكن النظر إليه أيضاً على أنه زيادة في الوعي لدى شعب أكثر تطلباً. بالنسبة إلى معظم الهنود، الاستقرار الذي تسعى إليه الطبقات الوسطى لا قيمة له، ولم تسمح الدولة لهم بالحد الأدنى من الوجود الإنساني الكريم. من اللافت أن الاضطرابات تزداد كلما ضعف أداء الدولة؛ وكلما ازداد إصرار الناس على حقوقهم؛ وكلما زادت التوقعات. كان عدم الاستقرار أكثر وضوحاً في التسعينيات من القرن العشرين. في هذه الفترة حاولت الدولة التخلص من كثير من واجباتها تجاه الفقراء الهنود. من ناحية، الحكومات التي لا تفي بوعودها، والتي تفشل في أدائها، لا تستطيع أن تتوقع أن تبقى مستقرة. من ناحية أخرى، يتقلص دور ونفوذ

الحكومات بسرعة كبيرة لدرجة أنه حتى التي تستمر ثلاث سنوات أو أكثر قد تنجز القليل. عندما يغيب الاستقرار في المجتمع، هل يمكن أن يكون موجوداً في الحكومة؟

تصاعد نفوذ المنبوذين الداليت (dalit)

رابعاً، تصاعد نفوذ الداليت له تأثير عميق في السياسة الهندية، والنمط القديم لمنح الداليت الذين توافق عليهم النخبة مناصب رمزية يتلاشى. كل قوة في البلد عليها أن تفاوض على مساحة سياسية معهم؛ أي حكومة في (أوتار براديش) تسعى إلى الاستقرار عليها أن تفعل هذا.

سياسياً، الحزام الجنوبي للتاميل (العلمانية) منطقة مختلفة إلى حد كبير عما كانت عليه منذ خمس سنوات فقط. كان تأكيد الداليت لذاتهم عاملاً حاسماً في التحويل، حتى النقابات المهنية الرئيسية (العلمانية) التي فشلت في تحقيق طموحاتهم انقسمت وفق خطوط طبقية. ليس من السهل توقع الاتجاه الذي تذهب إليه هذه الحركات في النهاية، لكن أهميتها في التغيير غير لا شك فيها.

إذا كان حزم الطبقة المتخلفة الأخرى (OBC) بقيادة مانдал قد أعاد رسم خطوط الاستقطاب السياسي بين عام 1989 وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، فإن صعود الداليت جعل التعرف على العالم السياسي

القديم أمراً غير ممكن تقريباً. هناك طاقات وقوى اجتماعية كبيرة موجودة حالياً في الحلبة، معظم أتباعها هم من الفقراء.

من المفيد أن نتذكر أن عدد الداليت في الهند يفوق عدد سكان باكستان. وهذا إذا أحصينا الطوائف المقررة فقط. وجودهم القوي في الانتخابات السياسية كان مترافقاً ببطء أكبر مع وعي متزايد بحقوقهم في الميدان الاجتماعي. المعارك المناهضة للنبيذ الاجتماعي موجودة على جدول الأعمال مرة أخرى.. هناك مناطق قليلة في البلد لا يظهر فيها الداليت نضال الداليت من أجل الكرامة.

عند التفكير في حدة مشكلات الظلم الاجتماعي والتخلف في الهند، يصعب تقييم أهمية صعود الداليت؛ وهكذا فقد كان للتحويلات السياسية القليلة خلال السنوات الخمس عشرة السابقة عناصر إيجابية رئيسية مرتبطة بها أيضاً.

الفقر وأصولية السوق

مقابل هذه اللوحة من ارتفاع التوقعات والأداء الممزق، سيتعمق الظلم في السنوات المبكرة من هذا القرن. وهذا أمر يحدث بالفعل.

إن تحقيق الحرية لمكاسب قوية للهنود أمر لا شك فيه. متوسط العمر المتوقع في البلد عندما كان يخرج من عصر الاحتلال كان أقل من ثلاثين

عاماً، وهي الآن نحو ستين عاماً. المجاعات التي ضربت البنغال في أربعينيات القرن العشرين لم تتكرر بعد الاستقلال.

هناك وجهتا نظر تبرزان في كل نقاش حول الفقر في الهند؛ النقطة الأولى حقيقة أن عدد الفقراء الذين يعيشون في الهند حالياً أكبر من عدد الهنود الذين كانوا يعيشون في الهند قبل التقسيم في عام 1947. النقطة الأخرى أن هذا قد يكون صحيحاً، لكنه يتجاهل حقيقة مهمة. في 1947 كان ثلثا الهنود يعيشون تحت خط الفقر، أما الآن فيعيش ثلثا الهنود فوق خط الفقر.

كلتا النقطتين صحيحتان ومنطقيتان، ومفهوم خط الفقر مهم وله دور ومكان. بالتأكيد، إذا رسمنا خط الأساس قبل خمسين عاماً، فإن هناك تحسينات رئيسية، لكن وضعاً أساسياً عند آخر عصر جليدي سيجعل حالة الجميع تتحسن، لكن من غير المحتمل أن معرفة ذلك سيريضي الفقراء الهنود الذين يزدادون غضباً.

شهدت السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين تراجعاً في الفقر (مع كل التمريرات والفساد والفسل، كان لاستراتيجيات تلك الفترة آثار أفضل بكثير مما شهدته التسعينيات)، لكن وضع المرء على الخط والحديث عن تراجع في معدل الفقر من 39% إلى 21% (كما فعلت حكومة راو بشكل زائف) أمر سخيف. إذا كنت من بين الـ 21% فهذا لا

يعني شيئاً بالنسبة إليك. إذا كنت من بين الذين بالكاد فوق الخط فأنت لا تعرف ذلك، ليس من نوعية حياتك. وفي أي حال أولئك الذين يقومون بالحسابات هم دائماً من شريحة الـ 10% الأعلى من السكان.

ومع ذلك، حتى من الأرقام الرسمية، لا تبدو الأمور جيدة. أظهرت دراسات أجريت مؤخراً توجهين مثيرين للقلق: أولاً، البيانات الغذائية على مستوى الهند تبين أن معدل استهلاك السعرات الحرارية تراجع بثبات في كل من المناطق المدنية والريفية بين عامي 1973 و 1994. الهبوط كان أشد حدة في المناطق الريفية في الهند. كانت هناك ولايتان فقط ارتفع فيها مستوى استهلاك السعرات الحرارية خلال تلك الفترة في كل من المناطق المدنية والريفية: كيرالا وغرب البنغال.

ثانياً أنه لم يكن هناك تراجع على الإطلاق في حالة الفقر في عموم الهند بين 1990 و 1997. رقم الفقراء المطلق ارتفع بنحو 70 مليوناً، ومن اللافت أن معدل الفقر ارتفع في التسعينيات في مرحلة ارتفع فيها إجمالي الناتج المحلي، والفقراء لم يكسبوا من الإصلاحات.

في الوقت ذاته شهدت أجزاء صغيرة من السكان ازدهاراً كبيراً في هذه السنوات. بالتأكيد أن مئات الملايين يأكلون كميات أقل، لكن ملايين قليلة يأكلون كما لم يأكلوا من قبل. شهدت مناطق المدن في الهند خلال التسعينيات ظهور مئات عيادات تخفيف الوزن. بإمكانك أن ترى

الإعلانات لهذه العيادات في الصحف المحلية. في الفترة بين 1991-1995 عندما تكاثرت هذه العيادات بشكل كبير في البلد، تناقصت كميات البقول والحبوب المتوافرة للهنود من 510 جراماً إلى 461 جراماً. وهكذا في الوقت الذي توافد فيه الآلاف إلى العيادات للتعامل مع مشكلة الوزن الزائد، كان الملايين يحاولون أن لا يخسروا المزيد من الوزن.

التفاوت المتزايد كان ذاته في كل ميدان من الميادين؛ إنها فترة احتفلنا فيها بمراتب غير مسبقة يحققها المديرون التنفيذيون الشباب، بعضهم لا يزال في العشرينيات من عمره. خلال الفترة ذاتها، كانت أجور العمال الزراعيين تعاني في أنحاء كثيرة من البلد.

في المدن الهندية، يبدو أن أيام مناقشة النموذج الكوري مقابل النموذج الإندونيسي قد انتهت لأسباب واضحة. يبدو أن بعض قطارات الهندية تتجه نحو نموذج سويتو في جنوب إفريقيا أو نحو نموذج مدينة لوس أنجلوس الداخلية؛ فعدد كبير من الطبقة الدنيا معزولون عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

في مومباي يميز اليأس والتفاوت مناطق الطواحين التي عمل فيها في وقت من الأوقات عشرات الآلاف. وفي مباني الطواحين المغلقة ذاتها نشأت ملاعب البولنج للأغنياء الذين يدفعون مبالغ خيالية كرسوم دخول،

وإحداها حصلت على تصريح لتحمل اسم المركز الترفيهي للعمال. في نيودلهي، منذ 1991، انتشرت البوابات الفولاذية التي يحرسها حراس أمن حول المناطق التي تسكنها الأسر الثرية. مومباي حالياً تسير في الاتجاه ذاته. دلهي أطلقت موضة المزارع باهظة الثمن في ضواحيها، وفي الوقت ذاته هناك نقص في الإسكان في الهند يتجاوز 30 مليون وحدة سكنية.

اتسعت الفجوة ليس فقط بين أولئك الذين في أعلى القمة والذين في أسفلها. هناك أجزاء صغيرة من الطبقات الوسطى ازدادت ثراء إلى درجة زاد فيها التفاوت بينها وبين الفقراء أيضاً. الحقيقة هي أن الغالبية العظمى من السكان أقصيت من فوائد أي نمو. ما هو مهم هو أن هذه الغالبية تزداد وعياً لهذه الحقيقة.

مسار الإصلاح التكنولوجي

أساس الصراع حول تزايد عدم المساواة في المجتمع الهندي تم تحديده بشكل أكثر ثباتاً الآن. وفي الوقت ذاته تتلاعب النخبة بأساليب تخفيف الفقر التي يعتقدون أنها ستحل المشكلة، لكن هذه ليس لها علاقة كبيرة مع الواقع المستند إلى تركيز الموارد.

تم اقتراح مجموعة متوالية من الأساليب على مدى السنين في الحرب على

الفقر. تشمل هذه الأساليب القروض الصغيرة، تكنولوجيا المعلومات، الإنترنت وغيرها من الأساليب (هناك أسلوب جديد كل نحو عشر سنوات). كل هذه الأساليب قد يكون لها دور مهم في آليات أي حل، ولكن أياً من هذه الأساليب لا يقود إلى حل بذاته. حالياً تسيطر أهمية الإنترنت على الإعلام الهندي على سبيل المثال.

هل هناك دور لتقنية المعلومات تلعبه في محاربة الفقر والتخلف؟ بالتأكيد وكذلك الأمر بالنسبة إلى عدد ممن التقنيات الأخرى، لكن الكثير يعتمد على من يتحكم بأولئك الذين تستخدم من أجلهم ولماذا تستخدم. هناك عدة مناطق تستطيع تقنية المعلومات أن تحدث فيها تأثيراً كبيراً هذه الأيام، لكن هذا لا يحدث. مجتمع النخبة يسدو أكثر رضا بالحديث عن تقنية المعلومات أكثر من استخدامها للتأثير في الواقع.

مجتمعات الصيد التقليدية الكبيرة على طول ساحل الهند الذي يمتد 6.083 كيلو متر قد يستفيد بشكل كبير من استخدام بعض التقنيات، سواء من حيث تخطيط المياه الضحلة وأماكن وجود السمك أو تحذيرات العواصف أو أنظمة الاستغاثة، هناك عدد من الأمور التي يمكن عملها. لكنها لم تحدث. المساعي الوحيدة في هذا الاتجاه جاءت من مجموعات صغيرة متحمسة غالباً ما تكون خارج بنية الدولة والشركات. النساجون والحرفيون الآخرون يمكن أن يستفيدوا بشكل مماثل أيضاً، لكن الاهتمام

بهم قليل جداً وهناك أعداد كبيرة منهم يتتحررون (بالمناسبة، حتى عام 1998، حققت الهند أرباحاً من تصدير الحرف اليدوية أكثر من أرباحها من تصدير البرمجيات).

لقد ميزت المبالغة الكبيرة الخطاب في هذا القطاع، إلى درجة أن الاحتمالات الحقيقية يتم تجاهلها. عشق أجهزة الإعلام لتشاندرابابو نايدو يخفي حقيقة أن أندرا، على الرغم من فوائدها، هي خلف كل من كارناتاكا وتاميل نادو في تصدير البرمجيات، كما أنها تتجاهل حقيقة الاجتماعات باستخدام الفيديو والأساليب المرئية الأخرى.

لم تظهر ولاية أندرا براديش مكاسب كبيرة في محو الأمية أو التعليم في عهد نايدو. قد تعتقد أن جمعية المعرفة ستشمل قدرة الناس على القراءة والكتابة. لكن نسب محو الأمية في ولاية اندرا براديش، للذكور والإناث، كانت دائماً أقل بكثير من نظيراتها في الولايات الجنوبية الأخرى. كما أن المسح الثاني لصحة الأسرة في 1998-1999 يظهر لنا أنه لم يكن هناك تحسن في نسبة وفيات حديثي الولادة في التسعينيات من القرن العشرين. الرقم حالياً هو 63 من كل ألف ولادة حية، حيث يموت 45 ولیداً خلال شهر من الولادة. تلك النسبة هي الأسوأ بين الولايات الجنوبية الأخرى، وهي تبين أنه لم يحدث أي تطور منذ آخر مسح وطني لصحة الأسرة في أوائل التسعينيات.

ولكن إذا صرخت: تقنية المعلومات تنقذ بصوت عال بما فيه الكفاية، فإنك قد تستطيع أن توصل رسالتك. أولئك المهتمون ببناء مستقبل أفضل، والذين يرون الإمكانية الحقيقية لتقنية المعلومات، عليهم أن ينقذوها أولاً من المشعوذين والدجالين. ويستحق الأمر إعادة بداية الفكرة: من يتحكم بالتقنية، من يتخذ القرارات، ما الهدف الذي تستخدم التقنية من أجله؟ كل ذلك له أهمية.

بالمناسبة، عدد أجهزة الكمبيوتر الشخصية في الهند أقل من عددها في نيويورك. جنوب آسيا، حيث يعيش 23% من سكان العالم، تحوي أقل من 1% من مستخدمي الإنترنت. نسبة ضئيلة من هؤلاء لديهم اشتراكات على شبكة الإنترنت. ومهما كانت رسوم الاشتراك على الإنترنت رخيصة هذه الأيام، فإن عدد خطوط الهاتف في البلد منخفض جداً. بالتأكيد، قد تكون الإنترنت أسرع وسيلة اتصال نمواً بين الشباب في شتى أنحاء العالم، لكن ثلثي أطفال العالم لا يستطيعون الوصول إلى خط هاتف.

الأساسيات

ببساطة، إذا لم تكن قادرين على التعامل مع الظلم الاجتماعي الذي يزداد سوءاً، فإن التقنيات الجديدة يمكن أن تزيد من حدتها بشكل كبير، وهي سيئة حالياً بالفعل. في شتى أنحاء العالم، حتى في الولايات المتحدة،

يظهر استخدام الإنترنت انقسامات عرقية وطبقية ونوعية قوية. يظهر تقرير التنمية البشرية لعام 1999 الصادر عن برنامج التنمية في الأمم المتحدة أن مستخدم الإنترنت النموذجي في العالم هو ذكر، عمره أقل من 35 سنة، ذو تعليم جامعي ودخل مرتفع، يعيش في المدينة ويتحدث الانجليزية، وعضو في مجتمع نخوي (كذلك هو أبيض على الأغلب، مع أن التقرير لا يقول ذلك). اللغة الانجليزية تستخدم في نحو 80% من المواقع الإلكترونية، ومع ذلك فإن أقل من 10% من الناس في شتى أنحاء العالم يتحدث تلك اللغة.

وبغض النظر عن الطريقة التي ننظر بها إلى الأمور، فإنه لا مفر من الأساسيات: هناك حاجة إلى مقاربة جذرية لموضوع ملكية الموارد والتحكم بها. لا يمكن تجنب التغييرات الكبيرة: إصلاح الأراضي، استثمارات أعلى بكثير في الصحة، التعليم، الإسكان، والتغذية. لا يمكن إصلاح ثقب في القلب بواسطة إسعافات أولية. ليس هناك خيار سوى تطبيق الديمقراطية على ملكية الأرض والمياه والغابات. لا مفر من تفكيك العلاقات الإقطاعية في الزراعة، ولا مفر من رفع المستوى المعيشي لمئات الملايين.

لا مفر أيضاً من مواجهة أصولية السوق. في المعركة ضد الفقر، ستكون محاربة طريقة التفكير تلك وتجارها جزءاً أيديولوجياً أساسياً. الفكرة

المجنونة بأن اليد الخفية للسوق هي علاج جميع أمراض العالم سببت ضرراً أكبر لحياة عدد أكبر من الناس في العقدين الماضيين من أي فلسفة أخرى. بالفعل، أصولية السوق توجد جيشاً متنامياً من المجندين للأصوليات (الدينية) الأخرى من خلال تدمير مستويات المعيشة للكثيرين في شتى أنحاء العالم، ومن خلال دفع الملايين إلى اليأس.

وكونها تخفي أيضاً نظاماً عالمياً مستغلاً إلى حد كبير أمر تتم ملاحظته بشكل متزايد، كانت سيئات مجرد مؤشر للمستقبل القريب.

في الهند، بعض الاحتجاجات القادمة ضد الفقر والظلم الاجتماعي قد تأخذ منعطفات سلبية جداً. أساليب فرق تسد التي تستخدمها النخبة والتخلف الاجتماعي يمكن أن تؤدي إلى ذلك، لكن الاستياء سيستمر في الازدياد.

بغض النظر إلى أي مدى تحاول النخبة الهندية أن تتجنبها، فإن الصراعات الكبيرة قادمة. داخل البلد، هناك معارك عنيدة تشن على الأرض والمياه والغابات. الصيادون يحتجون ضد تدمير مصدر عيشهم. هناك احتياج أكبر بين العمال الزراعيين. ظاهرة تأكيد الذات بين الطبقات الدنيا هي في ازدياد.

قال فيكتور هوجو إنه لا توجد قوة على الأرض أعظم من فكرة حان وقتها. في الهند التي ستدخل الألفية الجديدة، حان ذلك الوقت. والفكرة

هي العدالة الاقتصادية والاجتماعية؛ تحكم أكثر عدالة في الموارد؛ حياة مع كرامة؛ ليس فقط النمو مع بعض العدالة ولكن النمو مع عدالة كاملة. هذه التحديات والتغيرات ستواجهنا في العقود المبكرة من هذه الألفية. وأولئك الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى المدنية من بيننا لديهم خيار. هل ستحدث هذه التغيرات ضمن إرادتنا أم خارجها؟

الفصل الحادي عشر

مستقبل الماركسية

Ahmedyassin90

نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

براهات باتنايك

تعتبر حرية الإنسان الاهتمام الأساسي للماركسية والتي تعرفها بمقدرة الناس علي إدراك أمكانتهم، إلا إن الماركسية تؤمن أن الوصول إلى الحرية مستحيل حدوثه في ظل النظام الرأسمالي، لأنها تطلب ترتيبات اجتماعية مختلفة. أما الاشتراكية فتتميز علي جميع الاتجاهات بملكيتها الاجتماعية لوسائل الإنتاج الشيء المهم للوصول إلى حرية الإنسان لأنه يمكن من خلالها حدوث توافق بين مقاصد العمل الاجتماعي الهادف ونتائجه الشيء الذي يتيح للناس الإسهام في التاريخ واكتساب متطلبات الحياة المفيدة، ما عدا ذلك تبقى حرية الإنسان مفهوماً خاوياً. ويتبع ذلك أن رفض الماركسية يمكن أن يكون لأحد أو لمزيج من ثلاثة أشياء: الأول لا يمكن الوصول إلى حرية الإنسان أو الوصول إلى شيء ليس له علاقة بالحرية أو حتى الوصول إلى شيء غير مرغوب فيه. الثاني يمكن الوصول إلى حرية الإنسان في ظل نظام رأسمالي. الثالث يتطلب الوصول إلى الحرية ترتيبات اجتماعية بديلة تختلف عن تلك التي تصورها الماركسية. يجب علي أن أتجاهل سبب الرفض الأول؛ لأنه لا مجال لمناقشته هنا، ويبقى السببان الثاني والثالث مرتبطين ببعضهما ودائماً ما يتخذان ضد الماركسية؛ الثاني يأتي بواسطة جدليات مختلفة للفلسفة البرجوازية التحررية، أما الثالث فيأتي بواسطة فلسفات مثل المدرسة الغاندية في بلدنا. وقد رفضت هذه

الاعتراضات، كلاً بحسب طريقته، فكرة الماركسية لعلاقات الإنتاج البرجوازية التي تضيي التلقائية علي العمليات الاجتماعية التي تؤدي بدورها إلى تجاوز هذه المصالح. وقد فعلت المدرسة الغاندية مثل ذلك بتأييدها للرفض لأنه يتعارض مع تجاوز المصالح البرجوازية والفلسفات البرجوازية التحررية مثل النظريات الكنزية الرأسمالية التي سلمت برأسمالية مطاطة قادرة علي إصلاح البنيات الأساسية.

وفي مقابل هذه التصورات فإن الماركسية تؤمن بأن الرأسمالية ليست نظاماً استثمارياً فحسب بل نظام تلقائي، ولا شك أن هذه التلقائية أتت من الطبيعة الاستثمارية للنظام الرأسمالي ولكن يجب التفريق بينها وبين تلك الطبيعة، ويشمل هذا النظام علي الأقل أربعة عناصر هي: الأول يؤدي الإنتاج وتبادل المصالح في الرأسمالية إلى اتجاهات وعمليات اجتماعية. الثاني أن التدخل الواعي المبني على العمل الاجتماعي الهادف يكون أفضل خيار لتقييد العمليات الاجتماعية عبر مساحة زمنية ومكانية إلا أن هذا التدخل لا يحل العمليات الاجتماعية في ظل العلاقات الملكية البرجوازية، وتبعاً لذلك فإن أي تدخلات تعارض الوصول إلى أكثر مما وراء المصالح تعطي نتائج مختلفة مما كان يقصد منها. ثالثاً، تجاوز العلاقات البورجوازية بحد ذاتها لا يمكن أن يكون عملاً اعتبارياً طوعاً جماعياً، ولكنه يجب أن يكون نتاجاً لعمليات وتوجهات المجتمع البورجوازي.

رابعاً، بما أن المجتمع البورجوازي لا يبرز فجأة متكاملًا خلال يوم واحد ولكنه نتاج حقيقة أن علاقات الإنتاج والتبادل كانت توجد بشكل جنيني في مجتمع ما قبل البورجوازية أو (كما هو الحال لدينا) أنها مفروضة على مجتمع ما قبل البورجوازية من قبل الرأسمالية التي تطورت في المراكز الحضرية، أجندة رفض الرأسمالية أو تجاوزها بصورة طوعية محكوم عليها بالفشل.

بعبارة أخرى، المجتمع البورجوازي، وبشكل أكثر عمومية العالم الذي تتحكم به علاقات إنتاج بورجوازية، يعد بنفسه الطريقة الفريدة التي تسمح بالتغلب عليه. حول التخطيط الدقيق لهذه الطريقة تغيرت المفاهيم الماركسية مع مرور الوقت. هناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذا التغير. أولاً، النظرية الماركسية كانت دائماً تتطور، ليس بمعنى أن تكون نظرية متأخرة امتداداً لنظرية سابقة في سياق جديد، ولكن بمعنى إغناء النظرية السابقة في سياقها نفسه (دون نفيها). ثانياً، هناك تغير دائم في الظروف الملموسة حتى في الوقت الذي تتلاشى فيه التوجهات التلقائية التي اكتشفتها النظرية. ثالثاً، هناك تغير دائم في الظروف الملموسة الناشئة عن التدخلات التي تسعى لتعديل عمليات التوجهات التلقائية. لكن النقطة المهمة هي التالي: مع أن النظرية الماركسية تتطور مع الزمن، ومعها مفاهيم الماركسية لطريقة تجاوز الرأسمالية، لا تطبل هذه الحقيقة فكرة التوجهات التلقائية التي أكد

عليها ماركس، وأنها ملازمة في علاقات المجتمع البورجوازي. بعبارة أخرى، تطور النظرية الماركسية يحدث حول جوهر اكتشافه ماركس. يمكن شرح الموضوع بالطريقة التالية. عنصر مهم في الجوهر هو التوجه التلقائي نحو مركزية رأس المال (أي تجميع رأس المال في كتل أقل وأكبر) وهو ما أكد عليه ماركس. مع أن هذا التوجه مركزي في كتابات ماركس ولينين، فإن مفاهيمهما حول طريقة تجاوز الرأسمالية كانت مختلفة تماماً. هذا الفرق لا ينفي صحة التوجه نحو مركزية رأس المال، بل إنها على العكس تبرزه بسبب التغيرات في طبيعة الرأسمالية الناجمة عن هذا التوجه نفسه.

وبالتالي فإن الماركسية ليست جسداً جامداً من الأفكار بل هي عملية لإعادة البناء المتواصل حول النواة وغايتها تقديم تحليل واقعي لحالات واقعية بوجهة نظر توضع الأمثلة العملية الضرورية لتفوق الرأسمالية. والسؤال الذي يمكن طرحه: ما الضمانة بأن سلسلة عمليات إعادة البناء المتواصل هذه ستنجح في تحقيق تقارب مع الحقيقة وهو قريب بما فيه الكفاية منها لاختبار التفوق المتين للرأسمالية؟ هذا السؤال الذي أصبح مهماً بشكل خاص بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، من حيث المبدأ لا يمكن الإجابة عنه من خلال الافتراض التخميني الصرف، بينما أي إعادة بناء للماركسية تأخذ في اعتبارها جميع التجارب السابقة بما في ذلك تجربة الفشل؛ وبهذا

يمكن أن تصبح أكثر استيعاباً، لا أحد يمكنه الجزم بأن هذه الحقيقة ذاتها يمكنها أن تصنع الحلقة التالية من التحولات الدائمة المطلقة. كما قال لينين ذات مرة: لا يوجد هناك هذا الشيء كحل يائس مطلقاً... ومحاولة إثبات عدم وجود مخرج من المأزق سيكون مجرد تظاهر بالعلم، والممارسة وحدها يمكن أن تخدم كإثبات حقيقي عن هذا السؤال والأسئلة الأخرى المشابهة. وبالطريقة ذاتها فإن إثبات أن الرأسمالية دائماً تخرج منتصرة هو إنكار أولي لإمكانية التحرر الإنساني الذي هو غير مضمون مطلقاً، وكما هو مذكور سابقاً، لا يمكن الأخذ به.

إن ضرورة الماركسية، أي ضرورة إعادة بناء الماركسية من أجل تعريف التطبيقات العملية لتجاوز الرأسمالية ناشئة عفوية الرأسمالية. والسؤال الحقيقي هو: ما مخططات إعادة البناء اليوم لمثل عمليات إعادة البناء هذه والتي تبين عدم كفاية الممارسة السابقة؟ إن المقالة الحالية موجهة لمخاطبة هذا السؤال. حيث نجادل بأن إحدى نقاط ضعف الماركسية حتى اليوم كان لها تقديرها غير الكافي لقدرة الرأسمالية الحضرية على اكتساب (على نحو غير مقصود أو كنوع من التآمر) درجة من الثبات الاجتماعي المحلي من خلال استغلال المستعمرات وشبه المستعمرات والمناطق النائية (حتى بعد تصفية الاستعمار بشكل رسمي). إن إعادة ضبط وجهة النظر بما يتعلق بالوقت والمساحة التي تقوم خلالها الميول والعمليات، التي ركز

عليها ماركس بكونها متأصلة في الرأسمالية، بالقضاء على نفسها، ولكن أيضاً تفسد الشعور الحالي بالغبطة على نص الرأسمالية. وبالفعل انتقل كل من ماركس وإنجلز ولينين، كل منهم في مجرى حياته الخاصة، نحو إعادة ضبط وجهة النظر هذه. والهدف من الدراسة الحالية هو محاولة تمهيدية لتلخيص مخططات إعادة بناء الماركسية عبر إعادة ضبط وجهة النظر هذه. ويناقد القسم التاليان على التوالي وجهات نظر ماركس ولينين عن السؤال الذي يدور حول تفوق الرأسمالية. كثيراً ما يقال إن التخلص من الاستعمار، والمطالب الكينية (نظرية في الاقتصاد الكلي) بالإدارة، وتقديم رأسمالية الرفاهية كما يطلق عليها، سبب تغيراً حاسماً في طبيعة الرأسمالية التي تقوض العلاقة مع الماركسية. ويجادل القسم الرابع بأن فترة ما بعد الحرب، بعيداً عن تقديم تغير مهم في طبيعة الرأسمالية، كانت ملحوظة بالانحياز فقط، وهو امتياز مؤقت من قبل الرأسمالية في أزمة شديدة العدائية، ولكن تعزيره كان موصوفاً مرة أخرى بالانحياز نحو تمركز رأس المال، لم تقلل فقط من هذه الامتيازات ولكن أيضاً كشفت النظام بكامل وحشيته. يناقد القسم الخامس هذا التمرکز، والذي أدى في جملة من الأمور إلى عملية عولمة التمويل ونتائجه على الرأسمالية الحضرية، والتي جاءت على شكل ركود وعدم وجود فرص عمل. ويناقد القسم السادس الوحشية الجديدة المحررة في العالم الثالث في فترة

العولمة هذه، والتركيبات السياسية الاجتماعية الجديدة التي تم تكوينها لتسهيل هذه الوحشية. ومن غير الضروري القول إن الرأسمالية في مرحلة الوحشية الحالية لا تزال مختلفة عما كتب لينين عنه : وبشكل خاص، فإن المنافسة بين الإمبريالية هي أكثر صمناً اليوم، والحقيقة التي تجعل أي شيء ينتفض على دور رأس المال الذي أصبح الحفاظ عليه أكثر صعوبة، ولكن كما يكرر القسم السابع فإن شروط هذه الانتفاضات هي التضوج. جاء إدراك ماركس لمفهوم تجاوز الرأسمالية عبر الثورة الأوروبية، ولم تكن هذه مجرد أمنية أو توقع لا أساس له في هذا الجانب. لقد كانت أوروبا مركز الثورة في زمنه، ولقيت نظريته إدراكاً مميزاً ليس بسبب هذه الحقيقة فقط ولكن أيضاً نتيجة الوضع المعقد التاريخي تجاه أي الميول العفوية المتأصلة في الترتيب الرأسمالي ومن ثم كان التطور في أوروبا يدفع العملية الثورية الأوروبية.

وقال ماركس إن الرأسمالية لم تكن مميزة بتقسيم المجتمع إلى طبقتين متعاديتين فحسب، وليس حقيقة أن طريقة عملها كانت لضمان العفوية والإنتاج المستمر لهذا التقسيم الاجتماعي، ولكن أيضاً كانت متسمة بحقيقة هذا التكاثر المستمر للتقسيم الاجتماعي، حيث كان هناك ازدياد في معدل الإنتاج مصحوباً بعملية متركز رأس المال. لقد كانت هذه العمليات تجذب صراع الطبقات نحو الأمام. وكما يظهر رأس المال في

كتل أكبر وأكبر، فإن العمال أيضاً تركزوا في وحدات أكبر وأكبر، وهذا زاد قدرتهم على تنظيم أنفسهم ضمن قوة فاعلة على مستوى الوحدات وفيما بينها.

إن تركز رأس المال في ظل الرأسمالية هو استمرار لعملية التركز في ظل إنتاج سلعة ما قبل الرأسمالية. إن العملية الأخيرة التي تحدث بشكل عفوي وأيضاً عبر تأمين قوي لمنتجي سلع عديدة من قبل القلة هي سلف الرأسمالية. إن عملية التركز هذه التي أعطت نشأة الرأسمالية واستمرت في ظلها كتركز للرأسمال في وقت واحد هي عملية تأمين الإنتاج. وقبل كل شيء، فإنها تنتج طبقة العمال الكادحين (عبر عملية معقدة من تطور الوعي السياسي) التي تحمل عملية التأمين إلى قمتهما وتحديداً الاشتراكية. إن الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج هي كل من العمل المطلق للتركز، إضافة إلى إنكاره.

كان هناك عنصر ناقص في هذه الرؤية النظرية المتألفة ألا وهو النزعة الاستعمارية. وكان ماركس على علم بها، وكانت تظهر في هوامش كتاباته بشكل متكرر. ولكن لم يكن لها مكان بارز في أعماله الكلاسيكية، وذلك لأنه كان يعتقد أن عدم ظهورها لم يكن له أي تأثير حاسم في مضمون الصراع بالنسبة للثورة التي رآها قادمة. في الحدث، ظهرت على أنها ذات أهمية مركزية في عدم إدراك الإمكانات الثورية التي اكتشفها

ماركس.

لقد كانت الفترة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى واحدة من الفترات المزدهرة الطويلة في العالم الرأسمالي في ظل السلام البريطاني. إن صادرات رأس المال الضخمة، من بريطانيا بشكل خاص، إلى المناطق المعتدلة لاستقرار البيض، وحقيقة أن السوق البريطانية نفسها بقيت مفتوحة للصادرات من البلدان الرأسمالية الصناعية حديثة العهد في ذلك الوقت، قدمت حافزاً للطلب العام للعالم الرأسمالي الذي جعل من الازدهار ممكناً. ولكن بريطانيا كانت قادرة على تصدير رأس المال إلى العالم الجديد بغض النظر عن إدارة عجز التجارة وجهاً في القارة الأوروبية، وذلك بسبب ملكياتها الاستعمارية في الدرجة الأولى وأهميتها في دعم الترتيب الرأسمالي الذي ازداد خلال هذه الفترة: الأسواق الاستعمارية المنفتحة كثيراً وهذا مكن بريطانيا من بيع سلعها غير المنافسة المتزايدة (بالمقارنة مع الأنظمة الاقتصادية الصناعية الجديدة) في المستعمرات عبر تعجيل تخفيض التصنيع في تلك الأنظمة. وإضافة لهذا هناك تصريف للفائض من الأنظمة الاقتصادية مثل الهند التي غدت الميزانية البريطانية بالدفعات. في غياب هذه العناصر فإن اقتصاد العالم الرأسمالي سيسير نحو تناقضات لا يمكن تجاوزها بشكل مبكر. تعريض استمرار معيار الذهب للخطر، إطلاق سياسات متخلفة، وقطع الازدهار الذي

ذهب في طريق طويل نحو خنق التشدد الثوري للطبقة العاملة الأوروبية. والحقيقة أن التكهّنات النظرية لماركس حول الثورة الأوروبية لم تتحقق، لكن ذلك لا يعني أن العمليات والنزعات العفوية في ظل الرأسمالية التي تكونت في تركيبته النظرية وعلى أساسها قام بوضع هذه التكهّنات لم تكن خاطئة. بكل بساطة فإن مجال عمل هذه النزعات طوق الكون بشكل أوسع من ماركس الذي ركز في الدرجة الأولى ليس فقط على البلدان الحضرية ولكن أيضاً على الأنظمة الاقتصادية المتخلفة. وأيضاً الحقيقة بأن الرأسمالية يمكنها مقاومة الماركسية الثورية عبر تحقيق درجة من التحسين للظروف المعيشية للعمال في العاصمة، وهذا لا يعني أن ضرورة تجاوز الرأسمالية قد اختفت. على العكس فقد بقيت هذه الضرورة ملحة عندما كتب ماركس، ولكنها تبرهن نفسها، حتى بوضوح أكبر عن حالة العمال والفلاحين في البلدان الاستعمارية.

حتى أن ماركس نفسه ألقى بنظره خارج أوروبا على مسارح الأحداث المحتملة للعمل الثوري بدون التخلي عن فكرة الثورة الأوروبية. وفي عام 1853، وبعد نحو خمس سنوات من البيان الشيوعي، كان ماركس يتكلم عن احتمال أن يصبح الهنود ذاتهم أقوياء بما يكفي للتخلص من النير الإنجليزي. وفي عام 1882 كان إنجلز يقول: من المحتمل جداً بالفعل أن تحدث ثورة (في الهند)، وتحرير طبقة العمال الكادحين لنفسها لا يمكن أن

يؤدي إلى أي حروب استعمارية وهذا يجب أن يعطى المجال الكامل... ويمكن أن يحدث الأمر ذاته في أي مكان آخر، مثل الجزائر ومصر، وسيكون بالتأكيد أفضل شيء بالنسبة إلينا، كما اهتم كل من ماركس وإنجلز بروسيا كمسرح أحداث لثورة محتملة، وكما هو معروف، دخلا في مراسلة طويلة مع زاسوليتش ونيكوليون وغيرهما من النار ودنايا فوليا حول مواضيع نظرية تتعلق بالثورة الروسية.

والأهم من هذا، بدأ ماركس وإنجلز يفكران بدرجة من الشك حول إمكانات النجاح الثورية في إنجلترا على الأقل، التي نشئت على وجه التحديد من حقيقة استغلال إنجلترا الاستعمارية. وفي عام 1882 قال إنجلز: لا يوجد حزب للعمال هنا، هناك فقط المحافظون والليبراليون المتطرفون، ويتقاسم العمال. مسرح وليمة احتكار إنجلترا للسوق العالمي والمستعمرات.

باختصار، لقد بدأ تغير إدراك الماركسية للطريقة الدقيقة لتفوق الرأسمالية وبعيداً عن وجهة النظر الأصلية لماركس وإنجلز، قد بدأ مع ماركس وإنجلز بذاتهما، وقد حمل لينين هذا التغير نحو الأمام.

لقد أخذ لينين مركزية العاصمة كنقطة بداية له. ويحدث هذا في كل من مجالي الإنتاج والتمويل. إن عمليات التمرکز في المجالين تكمل إحداها الأخرى، وتؤدي بالنهاية إلى حالة الاحتكار. ولا يستلزم الاحتكار مجرد

عقد اتفاقيات بين الرأسماليين في كل نشاط لتحديد الأسعار وتكوين الاتحادات الاحتكارية للمنتجين، ولا حقيقة أن للرأسماليين حضوراً مسيطراً في نشاطات عديدة، بل يستلزم ظاهرة حكم قلة مالية صغيرة في كل بلد رأسمالي متقدم يسيطر على مبلغ ضخم من رأس المال الذي يكون متقلاً إلى حد كبير بين هذه النشاطات، ويكون هذا المبلغ سائلاً للغاية بشكل عالمي ولو أنه موظف بشكل أساسي في الصناعة، ولكن ليس بالضرورة أن يكون مرتبطاً بالصناعة وحدها.

تأخذ المنافسة بين رؤوس الأموال الآن شكلاً من التنافس بين اتحادات الاحتكار العظيمة على المقياس العالمي، وكل منها متحمس لتوسيع المنطقة الاقتصادية في ظل سيطرته وذلك بفرض الحصول على المواد الأولية واكتساب الأسواق وتصدير رأس المال. ويقصد بالبحث عن هذه المنطقة الاقتصادية تقوية رأس المال والأكثر أهمية منع المنافسين من الدخول إلى هذه المنطقة. إن عهد الرأسمالية الاحتكارية مرتبط بشكل أساسي مع هذا البحث والذي هو جوهر الإمبريالية. وفي هذه العملية يوجد تغير في طبيعة الدولة لا يهم ما هو شكله (ديمقراطية برلمانية أو نوع ما من الفاشستية) يصبح أكثر ارتباطاً بشكل كبير بمصالح حكم القلة المالية؛ وبالتالي يصبح أكثر تحجراً وأكثر مناعة للضغط من الأسفل.

الإمبريالية والمنافسات الإمبريالية تسبب الحروب العسكرية التي تساعد

على اكتمال أدوات الدولة المتحجرة والقمعية وعلى ترويع ومجيد الفكرة القومية. ويسعى نشر الغلو في الوطنية (الشوفينية) تحت ظل الاجتماعية، إلى تقويض الوعي الطبقي للعمال واستعمالهم كوقود للمدافع ضد رفاق العمل عبر الخنادق في الحروب الإمبريالية.

وجادل لينين بأن الإمبريالية كانت حواء الثورة الاجتماعية؛ حيث قدمت للعمال الخيار الأخير: قتل رفاق العمل عبر الخنادق أو تجاه رأس مالهم (هنا شعار البلشفية: تحويل الحرب الإمبريالية إلى حرب مدنية). ولكن لم يكن العمال الأوروبيون الوحيدون الذين تلقوا هذا الخيار النهائي؛ حيث إن الإمبريالية مثل استغلال الكرة الأرضية من قبل رؤوس المال التي تعود لحفنة من الأمم الغنية. وبحكم طبيعتها فهي توحد صراعات شعوب الأمم المضطهدة مع صراعات عمال الأمم المتقدمة. والخيار النهائي بين الإبادة والثورة الذي عرض على عمال البلدان المتقدمة هو نفسه متضمن في الخيار النهائي الذي عرض على البشرية جمعاء بين الخيارين فقط الاثنين، أما الحل البديل فهي: تفوق الرأسمالية أو الدمار الاجتماعي. وبإعطاء الوحدة لهذا الصراع، فإنه يمكن كسر السلسلة الإمبريالية في أي مكان آخر، وأداة ربطها الضعيفة. ولكن بغض النظر عن المكان الذي كسرت فيه، فإن هذا الكسر سيعلن عملية الثورة العالمية بحيث تقوم بلدان مختلفة بالتقدم نحو الاشتراكية عبر مراحل مختلفة اعتماداً على مواقعها الأولية.

هذه الفكرة بأن الرأسمالية قد أخذت البشر إلى نقطة حيث الخيار الوحيد قبلها هو بين الدمار الاجتماعي وتقوق الرأسمالية قد تم أسرها في مفهوم الأزمة العامة للرأسمالية التي تكونت في البرنامج الدولي الشيوعي. لقد تم التأكيد على قوة وبصيرة مفهوم لينين بحقيقة أن الفترة الممتدة بين عامي 1913 و 1951 قد شهدت حربين عالميتين، والثورة الشيوعية (البلشفية)، الكساد العظيم، واستقلال الهند (التي سببت عملية تصفية الاستعمار) والثورة الصينية. في الواقع والحقيقة بالنسبة لأي شخص حساس عاش في عديده. ترة بأن النظام الرأسمالي كان في نهاية حبله وكان يبدو على أنه مقترح واضح تقريباً، وليس من المفاجئ أن الشيوعية قد أسرت تخيل أجيال عديدة.

لقد أصبحت واضحة، ومع هذا، وحتى أثناء حياة لينين، فقد كانت الإمبريالية الثورية أضعف من النظرية التي طالبت بها (كما كانت الحالة مع وجهة نظر ماركس الأصلية)، وأن سببها يكمن في سيطرتها على العالم. والحقيقة بأن هذه السيطرة كانت مسؤولة عن ظهور أرستقراطية العمال التي قدمت أساس الشوفينية الاجتماعية والتصحيحية في حركة الطبقة العاملة الأوروبية التي أكد عليها لينين في كتابه الإمبريالية، ولكنه رأى أرستقراطية العمال كطبقة عليا رقيقة، ونتيجة لهذا فإن مجال الحركة التصحيحية بشكل جوهري كان محدوداً، وكان هذا تقديراً بخساً.

لقد وضعت البلشفية مخزوناً كبيراً على الثورة في ألمانيا. وربما كانت روسيا هي الحلقة الأضعف حيث يمكن كسر السلسلة الإمبريالية، ولكن لكسر هذه السلسلة يجب أن تبرهن نفسها من خلال الثورة الأوروبية، وفوق كل اعتبار ألمانيا. لقد كانت هناك بالفعل محاولات ثورية متكررة في ألمانيا بدءاً من ثورة سبارتاك التي طالبت بأرواح روزا لوكسمبورغ وكارل ليبكنخت وتكررت المحاولات أيضاً لإلقاء اللوم بسبب فشلها في كل مكان على هذا أو ذلك الخطأ في الاستراتيجية أو التكتيك، ولكن المشكلة الرئيسية كانت أن حقيقة الطبقة كانت غير مناسبة بما لا شك فيه للثورة. هذا كان حقيقة أوروبا الغربية بكاملها. والحقيقة تحت هذا الواقع هي أن سيطرة العالم قد أعطت الرأسمالية في العاصمة درجة من الاستقرار الاجتماعي.

وعلى نحو مميز، رأى لينين ذلك قبل أي شخص آخر؛ ففي بداية شهر آذار من عام 1923، ألقى لينين بنظره خارج أوروبا نحو الشرق وكان يكتب: في التحليل الأخير سوف يتم تحديد نتيجة الصراع بحقيقة أن روسيا والهند والصين.. الخ تمثل الأغلبية الساحقة لعدد السكان في العالم. لقد كان أيضاً واضحاً حول سبب هذه البيئة غير المناسبة للثورة في أوروبا الغربية، حيث قال في نفس المقالة:.. هل سنكون قادرين على الصمود بإنتاج فلاحينا القليل والقليل جداً، وفي حالتنا الحالية من الدمار،

حتى أن بلدان أوروبا الغربية الرأسمالية تكمل تطورها نحو الاشتراكية؟ ولكنهم يكملونها ليس مثل ما توقعنا سابقاً؛ فهم لا يكملونها عبر النضوج التدريجي للاشتراكية، ولكن عبر استغلال بعض البلدان من قبل الآخرين، وعبر استغلال أول البلدان المهزومة في الحرب الإمبريالية مصحوبة باستغلال الشرق بأكمله... نحن نعمل في ظل المساوي التي نجح الإمبرياليون من خلالها تقسيم العالم إلى معسكرين. حتى أنه وضع ألمانيا بين المستغلين (والتي لم تكن مفاجئة في صحوة معاهدة فرساي ونقد ككل لاذع في مقالة كهنز العواقب الاقتصادية للسلام التي أعجب بها). من الواضح أن لينين رأى الإمبريالية تستنزف الحماسة الثورية للطبقة العاملة الحضرية ككل. وهي ليست مجرد طبقة رقيقة من أرستقراطية العمال التي أصبحت فاسدة، حيث إن مكونات المعسكرين في السياق المباشر كانت مختلفة تماماً عما اعتقد أصلاً به.

للسيطرة على العالم الثالث طريقتان هما: الازدهار المطول الذي أصبح ممكناً من خلال الانفتاح الواسع للأسواق الاستعمارية، ونشر الرأسمالية الصناعية على نحو متصل مع الهجرة الخارجية التي أصبحت ممكنة من خلال التصريف من المستعمرات. والطريقة الثالثة هي تحول الشروط التجارية تجاه المنتجات الرئيسية للعالم الثالث والمصحوبة بظهور الرأسمالية الاحتكارية التي ضمنت أنه على الرغم من ارتفاع هوامش

الربيع (التي تستلزم الاحتكار) فلن يكن هناك انحطاط علماني في حصة الأجور. وكما قال كاليكي في السياق الإنكليزي، كان يمكن أن تحدث ثورة اجتماعية في ذلك البلد في ظل غياب الانحطاط العلماني في أسعار المواد الأولية.

إن لفشل الثورة الأوروبية نتائج عميقة في مسار الثورة الروسية؛ فقد أدت إلى تحجر البنية الفاشستية والتي كانت متوقعة مبدئياً بأن تكون التسوية العابرة وبأنها ستفقد منطقتها حالما يخف الضغط على روسيا المحاصرة عبر انتصار الثورة في أوروبا. وبالطبع فقد رأى العديد أن الفاشستية متأصلة في الرؤيا اللينينية للانتقال ذاته، ولكن حتى لو كانت هذه الحالة، فإنه سيتم تضيق حدود هذه الرؤيا في الواقع إذا تم انتشار الثورة. وكما اتضح فإن الرؤيا اللينينية قد تجاوزت الواقع بطريقة مختلفة تماماً، وكما أن الثورة لم تنتشر، حتى في نهاية الحرب العالمية الثانية بقيت الفجوة بين العالم الحقيقي ومفهومه الشيوعي الأصلي (مثل مفهوم الأزمة العامة) ضيقة، ومع هذا فإنها اتسعت بعد الحرب.

هذه الفجوة المتنامية التي أصبحت واضحة بمرور الزمن جردت الرؤيا الشيوعية الأصلية الكثير من جاذبيتها (بالفعل كان الانهيار النهائي للاتحاد السوفيتي محتومة). تمنعت الرأسمالية بالازدهار الأكثر وضوحاً في تاريخها في عام 1950 و1960 وأتت بمكاسب ضخمة للطبقات

العاملة في العاصمة، وتم التخلص من الاستعمار وباشرت الدول المستقلة حديثاً عملها على برامجها الصناعية الخاصة بها. وبقيت الصراعات بين الإمبريالية خافتة مع قيام الولايات المتحدة بلعب دور قيادي واضح. وعلى الرغم من استمرار العداء للحروب المحلية ذات القوة الكبيرة (فيتنام هي المثال الكلاسيكي)؛ فقد تراجعت إمكانات نجاح الحرب العالمية في ظل السلام الأمريكي (حتى بين القوتين العظميين؛ فقد بقيت مجرد حرب باردة). كل هذا كان مختلفاً ليس فقط عن فترة ما بعد الحرب، ولكن أيضاً عن إدراك الرأسمالية في النظرية الموروثة عن الكومنترن (تثبت مفهوم الأزمة العامة).

وغالباً ما يستتج من هذا أن الماركسية أصبحت ذات طراز قديم حقيقي؛ لاستنتاج يخطئ في إحدى البنيات النظرية الماركسية، والمطور في سياق الأزمة الخاصة، وبالنسبة إلى الماركسية جمعاء فإنها ترى عدم ملائمة إحدى هذه البنيات كإشارة إلى زوال الماركسية؛ فقد نسيت أن الماركسية تستلزم عملية مستمرة من إعادة البنية النظرية حول النواة (مثل استعمال فئات معينة في علاقاتها البنية والميول العفوية المتأصلة في هذه الفئات) لتقديم أساس التطبيقات العملية في تغيير العالم الحقيقي. لقد كانت البنية النظرية الخاصة بلينين أحد هذه الجهود التي ذهبت إلى ما وراء البنية الكلية الأصلية الماركسية، من هذه البنيات أيضاً هناك محاولات مستمرة ولكنها

متواضعة في إعادة التركيب النظري. إن الاستنتاج الذي يجب أخذه من الفجوة المتنامية بين العالم وإدراكه للنظرية الماركسية هو عدم انتهاء أيام الماركسية، ولكن يجب التقدم نحو بنية أكثر حداثة.

بالنسبة إلى الرأسمالية فقد اتسمت نتائج الحرب العالمية الثانية بعدم الاستمرارية. حيث إن الطبقة العاملة في البلدان المتقدمة والتي قدمت تضحيات كبيرة أثناء الحرب. لم تعد تستطيع العودة إلى الانخراط في الرأسمالية كالمعتاد في نهاية الحرب. وعلى نحو مشابه فإن قدرة هذه البلدان على التمسك بملكياتها الاستعمارية قد أصبحت ضعيفة إلى حد كبير. ومن أجل بقائها فقط وجب عليها القيام بامتيازات مهمة. وكان أبرز هذه الامتيازات: تصفية الاستعمار، إضفاء الطابع المؤسسي على دولة الإنعاش الاجتماعي وتبني سياسات إدارة الطلب الرأسمالية، وفرص عمل كاملة تقريباً. وبمرور الزمن، وتعزيز الرأسمالية وإعادة التأكيد على نزعتها العفوية نحو التمرکز، كان هناك جهد منظم للحد من هذه الامتيازات (لا تعني الارتداد الدقيق إلى الدولة السابقة). ولكن كنتيجة للحرب فقد ظهر ما يدعى الرأسمالية الخيرة وتم خلق انطباع بأنها ستكون من الآن فصاعداً الوجه العادي للرأسمالية.

إذا أخطئ الافتراض حول زوال الماركسية في مرحلة منهجية معينة، فإن البنية الماركسية تمثل ذاتها المستوى الحقيقي للامتيازات المقدمة من

الرأسمالية في أزمة محددة للرأسمالية ذاتها، والحقيقة أن عدم الاستمرارية هذه يجب أن تكون السلف للنمو غير المسبوق للرأسمالية التي تبدو مثيرة للوهلة الأولى. وبصدق أثارت إدارة الطلب استثماراً كبيراً. والتراكم الكامل للاختراعات الذي لم يجد طريقه في نظام الإنتاج خلال الفترة البائسة لما بعد الحرب، قد وجد طريقه الآن، نحو الإنتاجية المثمرة والنمو الحقيقي للأجور. ولكن السؤال هو: إذا كانت السيطرة على العالم الثالث هي المسؤولة عن الاستقرار الاجتماعي للرأسمالية؛ لذا لما لم تقم تصفية الاستعمار بممارسة تأثير مضاد ومزعزع للاستقرار من خلال شروط التنقلات التجارية لمصلحة السلع الرئيسية لإثارة النزاعات التوزيعية في العاصمة؟

لقد كانت هذه النتيجة متوقعة بالفعل من قبل عدة أشخاص، وخصوصاً آرثر لويس الذي جادل في بداية عام 1950 بأن نمو إنتاج السلع الرئيسية سيتباطأ على الطلب في السنوات المقبلة، وحتى نهاية عام 1960، بينما انتقلت أحكام التجارة بثبات تجاه السلع الرئيسية، والسبب هو أن تصفية الاستعمار بشكل تناقضي كان له تأثير معاكس على النحو المتوقع؛ حيث أن المستعمرات السابقة بدلاً من استعمال استقلالها للحصول على شروط تجارية أفضل، تنافست بعضها مع بعض للدفع بمزيد من صادراتها الموجودة (مثل السلع الرئيسية) لكسب التبادل الأجنبي المطلوب لصناعاتها. وهذا

ضمن حركة معاكسة في شروطها التجارية وحتى لو كانت تساعد على إطالة الازدهار الرأسمالي، حيث كان هذا الازدهار يستند إلى حالة مفضلة بشكل استثنائي.

لقد تم تقويض هذه الحالة عبر الآتي: تطورات عديدة نشأت في الازدهار نفسه، وأحد أكثر التطورات أهمية هو الآتي: لقد نتج عن عملية التمرکز في مجال التمويل ظهور موقع سيطرة بشكل جديد من رأس المال.

نحن يجب ألا نهتم بقصة ظهور هذا الرأسمال التمويلي، ومع هذا فإن بيت القصيد هو أنه الرأسمال التمويلي الذي كتب عنه لينين بطرق عديدة. أولاً الرأسمال التمويلي في مفهوم لينين له أساس قومي؛ وبهذا يساعد الدولة القومية، بينما الرأسمال التمويلي الجديد هو عالمي بمعنى جلب التمويل من كافة أنحاء الكون ومعنى استثماره في كامل الكون. ومعنى آخر، بدلاً من تنافس كل الرأسمال التمويلي، نحن لدينا كتلة عملاقة بحيث يتم سحب التمويل من أي بلد معين. وقول هذا لا ينفي دور سيطرة التمويل الحضري لكن هذا الدور يمارس عبر السيطرة على هذه الكتلة.

ثانياً، يعمل هذا الرأسمال في غير سياق التنافس بين الإمبريالية كما في زمن لينين ولكن للقوى الرأسمالية التي تعمل بوحدة أكبر. وهذا لا يعني عدم وجود تناقضات فيما بينها، أو أنها ربما لا تنفجر في نزاعات كبيرة

في المستقبل، ولكن حالياً هي تعمل بشكل غير مرتب، على الأقل في مواجهة العالم الثالث، كما كانت الحالة في زمن لينين. والحقيقة نفسها للكتلة المعولة للتمويل هي أحد العوامل المساهمة في تخفيف التنافس بين الإمبريالية والذي بدوره أضعف دول العالم الثالث إلى حد كبير في مواجهة الإمبريالية، كما قامت الأخيرة بإضافة الطابع المؤسسي على سيطرتها عبر صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ثالثاً، إن رأس المال المعاصر ليس رأسمال تتحكم به المصارف ويوظفه الصناعيين (باستعمال كلمات هيلفردينغ التي اقتبسها لينين). وهو ليس اندماجاً لرأسمال المال الصناعي والمصرفي (كما وضعه المتقدم لبلد إمبريالي محدد، لكن التمويل المعول المسحوب من جميع الأنحاء والبحث عن أرباح سريعة وبشكل معتاد في الأنشطة المحفوفة بالمخاطر. باختصار يعمل الكثير من رأس المال هذا على شكل تدفقات مالية ساخنة.

إن بروز الرأسمال التمويلي الدولي هو أحد العوامل المساهمة في التباطؤ المطول في العالم الرأسمالي المتقدم وفي معدلات البطالة العالية التي تسود (على الأزمات الدورية المتداخلة بشكل إضافي). لا شك أن تأثير هذا التباطؤ غير مستو عبر البلدان الرأسمالية المتقدمة، بريطانيا والولايات المتحدة تعمل بشكل أفضل من البقية (وأكثر في وقت لاحق). وبلا شك يوجد عوامل مساهمة مهمة أخرى في التباطؤ، لكن دور هذا العامل

المحدد لا يمكن الاستخفاف به؛ حيث إنه يقيد مجال إدارة الطلب عبر الدولة القومية ويعمل على تقويض الكينزية بشكل مباشر. حيث تميل المصالح المالية في أي سياسي. بحسب ما قال كينز وكالكي؛ لتكون عدائية مع إدارة الطلب عندما يكون التمويل دولياً، فإن هذه العدائية تتطلب تأثيراً عفوياً، وأي جهد تبذله الدولة لتوسيع النشاط الاقتصادي يجعل المضاربين قلقين من التضخم وانخفاض قوة العملة والأكثر عمومية التطرف السياسي. حيث يؤدي القلق إلى تدفق الأموال خارج البلد، وهذا يعجل من التضخم لقوة العملة ويجبر الدولة على تقليص النشاطات في بعض المراحل بحيث يشعر المضاربون بارتياح أكبر. وبوضعه على نحو مختلف، يفترض تدخل الدولة منطقة السيطرة على أي سلطة يمكنها تنفيذها، وتميل عولمة التمويل لتقويض منطقة السيطرة هذه.

تبين هذه الحقيقة لماذا يتم انتخاب حشد من الحكومات في البلدان الرأسمالية المتقدمة، بما فيها الحكومات اليسارية، على أساس الوعد بزيادة فرص العمل، والتي فشلت بتنفيذ هذا الوعد. كما تبين أيضاً انحطاط جميع المذاهب الفكرية للتغير الاجتماعي، من الديمقراطية الاجتماعية إلى الكينزية إلى قومية العالم الثالث، وبما أنهم جميعاً يرون الدول القومية على أنها وكالة التدخل فإن عولمة التمويل عبر الحد من قدرة الدولة على التدخل قد قوضت تماسكها (حتى الشيوعية القديمة التي فقدت حصانتها

على تنقلات رأس المال قد تم إضعافها إلى حد كبير بهذا العامل).
 إن مستويات النشاط والعمل في العالم الرأسمالي المتقدم الأقوى؛ كون
 منخفضة جداً، حتى دون التدخل الحكومي في إدارة الطلب في البلدان
 الفردية، إذا تمكنت الحكومة في الولايات المتحدة من تسريع الطلب الكلي
 لتلك البلدان. يمكن للشخص أن يتوقع بشكل عادي أن الدولار أصبح
 العملة الأقوى، ويمكن للولايات المتحدة أن تلعب هذا الدور القيادي
 بالنيابة عن العالم الرأسمالي ككل عبر توسيع ميزانيتها والعجز الجاري في
 حسابها. وبالعكس تماماً، فإن الولايات المتحدة أيضاً ليست بمنأى عن
 حاجة استرضاء الرأسمال التمويلي الدولي. فقد قامت بتقليص عجز
 ميزانيتها وإلى حد أقل قلصت ميزانية حسابها الجاري بشروط حقيقية.
 وكتيجة لهذا، تدفق التمويل إلى الولايات الثالث، وبريطانيا (العالم
 الأنجلوساكسوني هو المنزل التقليدي للتمويل)؛ مما سبب بعض التوسع
 في هذه الأنظمة الاقتصادية من خلال نشاطات مرتبطة بالتمويل. ولقد
 حكم على بقية العالم الرأسمالي بالركود، وقد يكون هذا رد فعل جيد على
 الولايات المتحدة وبريطانيا في تاريخ لاحق، عبر تحويل الركود المطول
 الحالي للاقتصاد الرأسمالي العالمي إلى اقتصاد رأسمالي معمم.

إن العدوانية الحضارية الحالية تجاه العالم الثالث، والتي أتت بشكل فرض
 التحرر، يجب فهمها ضمن هذا السياق؛ حيث إن أحد أسواق العالم

الثالث على البضائع والخدمات يساعد في التغلب على الركود المحلي في العاصمة، حتى أثناء إبعاد التدخل الحكومي في إدارة الطلب، ومعه أي خطر للتطرف السياسي. في آن واحد، وعبر تصفية استعمار العالم الثالث وإرغامه بالاتكال الكبير على المنتجات الرئيسية والضغط التضخمية في المدن.

والأكثر أهمية هو انفتاح العالم الثالث على حركات الرأسمال الدولي. وكلمة التحرر تعني باختصار منتج وأداة لتمرکز الرأسمال على المقياس العالمي؛ حيث إن منتجات رأس المال الحضري تطرد منتجي العالم الثالث، بينما يتحكم رأس المال والتمويل الحضري (المسيطر الوحيد على التمويل المعولم) بمصادر العالم الثالث ومشاريعه بأسعار شديدة الانخفاض.

لقد اتسم العصر الجديد لسيطرة الرأسمال الدولي بالركود النسبي والنهب الواسع (الذي يتعارض مع ما يسمى بالرأسمالية الخيرة)، لكن تأثيره غير مستو أيضاً؛ فالعالم الثالث هو ضحيته الخاصة؛ فهو يعاني من تصفية الاستعمار وعودة النمط الاستعماري للتقسيم الدولي للعمل والتدهور في الغذاء المتوفر كنتيجة موحدة للاستثمار العام المنخفض في البنية التحتية والتحول إلى تصدير الزراعة، والتأميم الافتراضي من قبل الشركات العالمية الأجنبية للأصول والموارد المحلية، وازدياد الفقر على نحو متصل مع التدهور في مؤشرات الرفاهة، وخسارة السيادة

الاقتصادية، وحالة من الجهالة المتطرفة حيث رزق الملايين من الشعب الفقير اليائس يصبح تابعاً بشكل مباشر على نزوات مجموعة من المضاربين الدوليين.

لكن هذا ليس كل شيء؛ حيث يجب أن يحصل الشعب على احتياجاته. بالطبع وبسبب وجود أطراف سياسية متعددة في بلدان العالم الثالث، والتي سحبت إلى دوامة التدفقات المالية العالمية، وهؤلاء الأطراف يتتابهم الخوف من هجرة رأس المال ولهذا يؤكدون البرنامج الاقتصادي السياسي المقبول لدى الرأسمال التمويلي الدولي. ويحدث الموجز الضمني للديمقراطية بشكل آلي. لكن هذا يمكن ألا يكون كافياً؛ حيث تم استخدام بعض عناصر التسلط السياسي الواضح بشكل إضافي. وعلاوة على هذا، فإن التنافر الثالث، حسب الصفوف الدينية والعرقية بشكل ثابت، يبدو ظاهراً في المجتمعات المتحررة، كنتيجة عرضية للبطالة والصعوبات الاقتصادية، والتي تخدم أيضاً لمصلحة منع بروز أي تحدٍ جاد لسيطرة رأس المال الدولي.

وبهذا تدفع الرأسمالية مرة أخرى الجسم البشري نحو حافة الكارثة. إن النزعة العنصرية تجاه مركز رأس المال تعمل بنفسها على دفع الجماهير الضخمة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية نحو فقر وتخلف مؤكد ونحو تبعية سياسية للعاصمة بوساطة الحكومات المحلية

المتسلطة ونحو فوضى داخلية تتسم بالنزاع الديني والعرقي، حتى البلدان التي تنتمي للعالم الثالث، والتي يعتقد حديثاً أنها حققت انتقالاً ناجحاً نحو التطور، فإنها اليوم تعاني من انحطاط اقتصادي حاد. والبلدان مثل الاتحاد السوفيتي السابق والتي أغريت بإمكانات التطور الرأسمالي الناجحة، تعاني من أزمات ذات حجم غير متوازٍ في زمن السلام؛ حيث إن تفوق الرأسمالية في هذه المجتمعات وبتضمينها في مكان آخر ستصبح ضرورة ملموسة إلى حد متزايد.

هناك فرق بين هذا التحدي القادم للرأسمالية وما قد واجهه في الفترة الممتدة بين 1913-1951. وكان الوضع السابق هو الوضع الذي بدت الرأسمالية في نهاية مجالها، مبرزة احتمالات انتفاضة عالمية ضدها. أما الوضع الحالي فهو الوضع الذي ينذر بمصاعب شديدة وخاصة لشعوب العالم الثالث، ولكنه ليس نهاية النظام في غمرة التزايدات الحضارية المميتة. وليس بالضرورة للصراع ضد النظام أن يأخذ شكل انتفاضة ضخمة (أقل أو أكثر استمراراً) فيمكن أن يكون صراعاً مطولاً يستند بشكل أولي إلى بلدان محددة من العالم الثالث، ويمكن أن يبقى محدوداً ومحلياً لفترات طويلة أثناء مواجهته لمعارضة قاسية من المدن الموحدة. ولنجاح هذه الانتفاضة يجب أن تستند إلى حركة شعبية ضخمة.

ليس من شأن طبيعة الثورة أن تكون ثورة ديمقراطية بكونها موجهة ضد

الإمبريالية والنظام الإقطاعي والبرجوازية المحلية (حيث اكتسب كل منها تجسيدا جديداً)، لكن اندفاعها المباشر يجب أن يكون تجاه حماية وتعميق المؤسسات الديمقراطية (بما فيها البرلمانية).

يجب عدم تفسير الملاحظة الأخيرة على أنها تقترح أن حماية المؤسسات الديمقراطية هي ضرورة مفيدة فقط؛ حيث إن الديمقراطية، بما في ذلك المؤسسات الديمقراطية العاملة، هي مطلب أساسي للحرية وهي هدف رئيسي للماركسية. والمقصود هو أن الحفاظ على المؤسسات الديمقراطية البرجوازية في مجتمعات العالم الثالث هو المهمة التي تؤول بالضرورة على القوى التي تسعى نحو مجتمع برجوازي متفوق، وهي لا يمكنها ازدياء هذه المهمة. إن تعميق الديمقراطية التي تذهب إلى ما وراء المؤسسات الديمقراطية البرجوازية يمكن أن يحدث أولاً فقط عبر الحفاظ على هذه المؤسسات ذاتها.

إن تقدم الثورة الديمقراطية نحو الأمام، والحفاظ على البنيات الديمقراطية وتعميقها، والتغلب على الفقر وتقديم الحد الأدنى لمعيشة السكان: هذه يجب أن تكون الأهداف الثابتة التي تكافح من أجلها القوى الثورية في العالم الثالث. لكن السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا يستلزم تحقيق هذه الأهداف تفوق الرأسمالية؟ ما هي الصلة بين هذه الأهداف المتواضعة والمشروع الكبير للاشتراكية؟ أليست هذه الأهداف مجرد أهداف تحررية

أكثر من أهداف اشتراكية؟

والجواب عن هذا السؤال يكمن في حقيقة أن المجموع الكلي للرأسمالية (عبر تاريخها) ليس ما هو موجود فقط في المدن، حيث تتألف كل من المدن والعالم الثالث المسيطر. وانطلاقاً من حقيقة أن الرأسمالية حسنت معايير المعيشة للعمال في المدن؛ فهي لم تتابع عمل ذلك في أي مكان آخر. وعلى نحو مشابه وانطلاقاً من حقيقة أن المؤسسات الديمقراطية التي وجدت في ظل الرأسمالية في المدن، لا يمكن استنتاج أنها ستوجد في ظل الرأسمالية في كل مكان. على العكس تماماً وكما جادلنا سابقاً، فإن نظير نجاح الرأسمالية في رفع معايير المعيشة في المدن كان تاريخياً هو معايير المعيشة المزدرية في العالم الثالث. وعلاوة على هذا، فقد كانت الرأسمالية تحررية في المدن؛ كونها تمتعت بدرجة من الاستقرار الاجتماعي والتي برزت من هذا النجاح في رفع معايير المعيشة المحلية؛ مهما كانت الانتصارات التي حققتها الرأسمالية في المدن فقد نشأت في جملة من الأمور من سيطرتها على العالم الثالث. وللحفاظ على هذه الهيمنة يجب أن تكون غير تحررية في العالم الثالث. ولقد استلزمت هذه تخفيض معايير المعيشة المزدرية أصلاً لأكثرية العالم الثالث وفي الوقت ذاته كانت الأقلية تتغنى بها.

وفي سياق العالم الثالث، فإن تحقيق الأهداف التحررية، وتقديم الحد الأدنى لمعايير المعيشة، والحفاظ على المؤسسات الديمقراطية (حتى تلك

الموجودة في المدن)، وإتمام الثورة الديمقراطية: وتتطلب جميع هذه الأهداف المتواضعة كسر مدار الرأسمالية.

لقد كانت هناك فترة ما بعد العالمي، وبدا هذا الاقتراح باطلاً، وعندما بدت الرأسمالية معتدلة ليس فقط في المنزل ولكن حتى قادرة على الانتشار الناجع بين الأنظمة الاقتصادية المتخلفة؛ حيث إن النمو السريع لبعض الأنظمة الاقتصادية في دول العالم الثالث في آسيا وجنوب شرق آسيا اقترح على المراقبين أن النسخ المتماثل لانتصارات الرأسمالية في المدن كان ممكناً في محيطها أيضاً. على أية حال، هذه الفترة لم تنته بأزمة وركود ابتلعت جزءاً كبيراً من العالم فقط، بل تضمنت بشكل خاص مصنعين ناجحين في السنوات الماضية، لكنها تبدو عند التفكير بما حدث في السابق على أنها انحراف مؤقت من مسارها التقليدي والذي يجب على الرأسمالية معاناته في ظل ظروف استثنائية سائدة في الفترة المباشرة بعد الحرب العالمية الثانية. ومع نهوض سيطرة رأس المال العالمي، فقد وجب علينا العودة مرة أخرى إلى الظروف الأكثر طبيعية بما فيها جهود إعادة تأكيد السيطرة على العالم الثالث، والذي خسر جزئياً عبر تصفية الاستعمار.

إن نهوض سيطرة الرأسمال تحديداً، يستلزم إعادة تحديد الهجمات على الطبقة العاملة في المدن نفسها، إضافة للركود المخيم على بقع كبيرة منها. وهذا يخلق فرصة للتحديات الحديثة للرأسمالية في قاعدتها الأم، والتي

تتقيد بأن تكون مرتبطة باستكشاف طرق جديدة للتغلب على الركود وعدا ذلك عبر تصدير الأزمة إلى العالم الثالث. وباختصار، يمكن أن تشهد المدن اضطرابات عنيفة اجتماعية أيضاً في المستقبل المنظور، والتي تستلزم التغلب على عفوية الرأسمالية في المدن نفسها، وكما ستكون متكيفة أيضاً مع محاولات العالم الثالث لتفوق الرأسمالية.

وبالنسبة للعالم الثالث تحديداً، فإن التغلب على القيود المفروضة من قبل رأس المال العالمي هو ضرورة ملحة، كما أن الأخير بدوره يتطلب تفوق الرأسمالية. والحقيقة أن هذا التفوق يمكن ألا يأخذ شكل انتفاضة مفاجئة، أو عدم الشعور بالحاجة إليه كاضطرار مفاجئ، وهذا لا يعني أن هذه الحاجة هي أقل واقعية.

ما الذي يمكن قوله إذاً عن مستقبل الماركسية؟ يجب على الفرد أن يميز ضمن الماركسية بين النواة التحليلية التي تركز على الميول العفوية والعمليات التي تتضمن فئات اجتماعية محددة، وبنيات معينة تستند إليها عن وضع تفوق الرأسمالية، والتي بدورها تعرف التطبيقات العملية الثورية المناسبة. وبالطبع لقد تغيرت هذه البنيات المحددة مع أنها أقل تنوعاً، وهي ليست جسماً صلباً من المبادئ. والماركسية باختصار هي غير محدودة: وهي موجودة بشكل مستمر في عملية إعادة بنائها. وحيث إن ضعف البنيات الماركسية حتى اليوم كان بسبب إدراكها غير الكافي

للعلاقة الجدلية بين جزئي الكون الرأسمالي: المدن والعالم الثالث. ليس فقط أن هذه الحقيقة قد خيبت التكهّنات حول الثورة العمالية في المدن، ولكن أيضاً هددت الإطار الزمني أو سلامة الثورات المنفذة من قبل القوى الاجتماعية في العالم الثالث.

إن صعوبات تفوق الرأسمالية لا يجعل من الماركسية باطلة. والحقيقة أن المهام، التي رآها ماركس أساسية للحرية البشرية، هي صعبة المنال، وهذا لا يعني أنها غير ضرورية. والحقيقة أن انتقال البشرية الماركسية، إلى التاريخ هو أكثر امتداداً وصعوبة مما ظنّها ماركس، وهذا لا يعني أن هذا الانتقال قد تحقق! هؤلاء الذين يصرّحون بنهاية الماركسية، يقومون بهذا ليس بسبب بعض البدائل، أو بسبب وصول أجندة واعدة لتحرر البشر في الأفق، ولكن لأنهم استسلموا لأجندة التحرر نفسها.

لكن البشر لا يسلمون أجندة التحرر بسهولة، وبخاصة في الزمن الذي انفتحت فيه أعمال نهب رأس المال الأعلاه، إلى كثير من بلدان العالم الثالث إنساني، لا يزال قسماً مظلماً من التاريخ الإنساني، وانتفاضة جديدة للتطبيقات العملية للتحرر هي ملزمة الحدوث، والتي ستجلب معها إعادة تكوينها الخاص للماركسية. يمكن للفرد أن يلخص طبيعة إعادة البناء هذه فقط كما تم أعلاه، ولكن يمكن للفرد أن يكون متأكداً تماماً من حدوثها. الماركسية لديها مستقبل لأن البشرية ليس لها مستقبل من دونها.

الفصل الثاني عشر

الهند.. إلى أين؟ آفاق الرخاء

Ahmedyassin90

نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

كاوشيك باسو

بينما تشرق شمس الألفية الجديدة، يشهد الاقتصاد العالمي نشاطاً وتغيراً هائلين أكثر من أي وقت مضى. العديد من البلدان الغنية والمتوسطة الدخل تنمو بمعدلات غير مسبوقه، وتتسع التباينات بين الفقراء والأغنياء، وبفضل الثورة المعلوماتية تبدل جوهرياً الطريقة التي تنجز بها الأعمال.

إن التنبؤ الاقتصادي هو فعالية غير مأمونة في أحسن الأحوال، ويغدو صعباً في أيام الاضطراب والتغير الحالية. تهدف هذه المقالة إلى إمعان النظر في داخل الكرة البلورية والتأمل في ما سيكون عليه حال الاقتصاد العالمي عامة والهندي خاصة في العقود القادمة. دعوني في البدء أضع المحاذير على الطاولة كي لا يصبح لزاماً تكرار الاشتراطات والعبارات. أولاً، إن تأملنا غير مبني على تحليلات علمية لمعطيات أو نماذج شكلية بل على الحدس والحكم القيمي؛ لذا لا ينبغي اعتبار التنبؤات ذات معادل مهني لشهادات آيزو 9000. من الناحية الإيجابية، على المرء أن يتذكر إن ضربة لاعب البليارد المحترف التي يسدها بحدسه وتقييمه بدلاً من المعطيات والحسابات المفصلة، ليست دائماً ضربة رديئة. إن تنبؤي، على أية حال، لن يتناول أرقاماً وإحصاءات بل سيناريوهات واتجاهات عريضة. ثانياً، لن أتناول الألفية برمتها بل سأحصر اهتمامي ببداياتها أي بالقرن الأول. إن الأداء الاقتصادي لأمة ما، أو للعالم أجمع، لا يعتمد على الوضع

الاقتصادي الراهن حسب، بل على المحيط والبيئة وكذلك على السياسة التي يحتمل أن يزداد غياب اليقين حولها سوءاً مع مرور كل عقد؛ لهذا فإن التأمل في مستقبل بعيد جداً قد لا يكون عملاً ذا قيمة حتى وإن مورس كتسلية أكاديمية.

إن حرباً نووية أو هزة أرضية عملاقة أو ارتطاماً صغيراً (بالمقاييس الفلكية) لنيزك ما بالأرض يمكن أن تضع حداً لكل أشكال الحياة المتقدمة أو تعود بنا إلى العصر الحجري، ولكننا إذا استبعدنا مثل هذه الأحداث الكارثية التي لا يمكن التنبؤ بها بسبب طبيعتها، فإن ما هو أكيد تقريباً حول القرن القادم وربما أبعد من ذلك، هو أنه سيكون زمن نمو اقتصادي غير مسبوق، مصحوب بعملية مطردة من العلمنة. سيستمر العالم في اندفاعه، متجاً أكثر وأسرع مع تغيرات سريعة في التكنولوجيا تجري كلها بوتائر لم نشهد لها مثيلاً من قبل في هذا القرن أو حتى في هذه العقود القليلة الأخيرة. سأسمي هذا التنبؤ بالفرضية الأساسية. ستكون معظم طروحاتي مرتبطة بهذه الفرضية على شكل نتائج لها.

للوهلة الأولى قد تبدو الفرضية الأساسية مدعاة للابتهاج، بيد أنها في الواقع، كما سأبين، سبب للقلق. لقد سبق لنيثشه أن نصح البشر بإقامة مدنهم على منحدرات فيسوفوس، ذلك إن نيثشه آمن، بطريقته اللاعظمية المتميزة، بأن أفضل أنواع الوجود هو المحفوف بالتهديدات والتحديات.

كان سيسر لرؤية محنة البشرية في مستهل الألفية الجديدة، ذلك أن الانحدارات المتزايدة للرسم البياني للنمو التي نوشك أن نشهدها قد لا تكون أقل خطراً من منحدرات فيسوفوس. هذا لأن ما نوشك أن نشهده ليس نمواً اختيارياً بل هو إجباري — وهي ظاهرة نجمت عن الاختيارات المنفصلة لملايين الأفراد الذين قد تندم الغالبية منهم عليها. دون إحداث تغيير جذري في منظوماتنا السياسية، سيرافق النمو السريع عدم مساواة متزايدة مصحوبة بتوترات اجتماعية وسياسية، ولكن وعلى الرغم من إيماني بالفرضية الأساسية القائلة بالنمو الفائق السرعة، فإن الاستنتاج حول عدم المساواة المتنامية قد لا يكون صحيحاً؛ لأننا قد نتمكن من القيام بتغييرات سياسية جذرية لمواجهةتها. مثل هذه التغييرات السياسية الجذرية غير محتملة خلال العقود القليلة القادمة؛ لذا فإن النتائج السلبية أكثر احتمالاً لبعض القادم من الوقت.

في ظل هذا السيناريو سأتناول آفاق الاقتصاد الهندي وسأربط نقاشي ربطاً حراً بما ينبغي على الهند فعله. وعلى الرغم من أن الهند هي اهتمامي الأول في هذه المقالة، إلا أن موضوعها سيتأخر نقاشه قليلاً. أريد أن أبدأ بشرح المنطق الذي تستند إليه الفرضية الأساسية — أي برهانها إن صح التعبير. صحيح أن الفرضية الأساسية ليست منبثقة شكلياً عن معطيات ونماذج، ولكنها ليست متأتية من فراغ، وهي مستخلصة بشكل غير مباشر

من الاتجاهات السائدة. بعدئذ سأتوسع في مناقشة نتائجها السلبية. حين
أنتهي من السيناريو سأوجه إلى الهند.

استعمار المستقبل

تأمل اقتصاداً بدائياً، وبإمكانك أن تفكر باقتصاد شعب قبلي مثل شعب
بوندوس أوريسا أو سكان جزر يعود نشاطها إلى ما قبل أكثر من ستة
آلاف عام؛ أي قبل ظهور أولى الحضارات في بلاد ما بين النهرين، أو
بعد ذلك في وادي إندوس وفي مصر. في مثل هذا الاقتصاد، يكون كل
الوقت والجهد منصرفاً إلى الزراعة وإلى جمع الطعام من أجل البقاء، ولن
يكون هناك سوى مجال ضيق للبطالة، ذلك أن البقاء على قيد الحياة يعتمد
على الاستخدام الأمثل لكامل طاقة العمل. البشر في مثل هذا المجتمع
لن يكونوا منتجين فعالين للغذاء بحيث إنهم لن يتوفروا على وقت متبق
يكفي لنشاطات أخرى.

كيف حدث هذا التغيير؟ بين آن وآخر يعثر أحد ما على فكرة جديدة:
العجلة، أدوات لحفر التربة، القوس والسهم، أساليب لتصريف المياه من
الحقول. هذا أدى إلى تنامي القدرة البشرية وحرر جزءاً من طاقة العمل
لنشاطات أخرى. بالتدريج ظهر الكهنة المتفرغون، الإداريون، الحياطون،
البنائون، وربما أيضاً مخططو المدن.. رافق هذا التنوع في المهن تنوع في

الاستهلاك.. وأصناف مختلفة من الطعام، ملابس بطرز متنوعة، بيوت وشت بالمكانة الاجتماعية وألعاب أوقات الفراغ. وتواصلت عملية الاكتشاف العرضي لآلاف السنين ورافقها استمرار في تحرير طاقة العمل لنشاطات أخرى.

التغير الجذري الذي حدث في هذا القرن هو نوع جديد من النشاط الآخر لامتناس البطالة. فلأول مرة يتم توجيه جزء مهم من القوة العاملة نحو البحث عن طرائق جديدة لإنتاج بضائع جديدة وعن بضائع جديدة للإنتاج بدلا من إنتاج البضائع نفسها. البحث والتطوير، والسعي نحو تكنولوجيا جديدة، والبحث عن معارف جديدة كانت تعد، تاريخيا، نشاطات هامشية. ولطالما عوملت النجاحات التكنولوجية على أنها من مصادفات الحظ السعيدة. بيد أن القرن العشرين شهد انقلاباً رأساً على عقب؛ لهذا فالجامعات العملاقة وظفت المئات بل الآلاف من الناس من أجل أن يحاولوا عن وعي خلق معرفة جديدة. وأقيمت مؤسسات ضخمة لتحرير الأطباء من الحاجة إلى معالجة المرضى لكسب عيشهم، ولينصرفوا إلى التفكير في طرائق جديدة لعلاج مرضى المستقبل. وراحت الشركات الكبيرة تعفي جزءاً من عاملاتها من مهمة إنتاج ما اعتادت الشركة إنتاجه، وتفرغهم للبحث في أساليب جديدة لتخفيض الكلف والتفكير في إنتاج بضائع جديدة؛ فكان حزام التجميع ودواء بروزاك ناتجين عن هذه الظاهرة.

كان الأثر الخالص لهذا متوقعاً، كم هائل من براءات الاختراع منحت والنجاحات التكنولوجية صارت أسرع من أي وقت مضى. في الوقت الذي تتابع فيه النجاحات التكنولوجية، تتضاءل الحاجة لعمال ينتجون الغذاء والملبس والمساكن وتلبية الحاجات والرغبات المترفة للناس. إن تحرير قوة العمل سيكون له تأثيران؛ فهو سيؤدي إلى البطالة وإلى انخفاض الأجور، وسيميل إلى تحويل جزء أكبر من العمال نحو قطاع المعرفة، وهذا القطاع سيغذي بدوره نفس العملية التي أدت إلى تحرير العمل. هذا هو كل شي حول المسوغات العقلية التي أسست لفرضيتي الأساسية.

نتائجها المباشرة تنطلق مباشرة من النقاش أعلاه؛ حيث إن الاختراقات الرئيسية حدثت في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، فإن العولمة هي الجزء المقابل الطبيعي لهذا المجال. من السهل جداً إرسال شحنة في نهاية يوم عمل في وادي السيليكون إلى بانجالور، حيث يزرع الفجر والمبرمجون والعلماء يتقاطرون إلى العمل. سيكون هناك صعود وهبوط في عملية العولمة، وهذا أمر يتكرر كثيراً في التاريخ، لكن التوجه العام واضح بما فيه الكفاية. كما وضع جفري وليامسون (World Bank Research 117: Observer، 1997: 135)، منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى نحو 1914 تقلص العالم بصورة مطردة. كانت هناك هجرات

جماعية، ازدهار اقتصادي وتدفق كبير لرؤوس الأموال. ولكن في الوقت الذي كنا نستعد فيه لتقبل ذلك كجزء من الحياة، اندلعت الحرب في أوروبا وأغلقت الدول أبوابها أمام الشعب ورأس المال. وكانت الفترة بين 1914-1950 سنوات تراجع عن العولمة. منذ تلك الفترة، كانت عملية الانفتاح ثابتة؛ لكن ليس هناك سبب للاعتقاد بأن الحال سيستمر كذلك دائماً. الصدمات السياسية وردود الفعل السلبية على الغزو الثقافي على نطاق واسع كفيلة بدفع الدول إلى الاكتفاء الذاتي بين الحين والآخر؛ ولكن بسبب الطريق الذي سلكته التقنية، يبدو أنه سيكون هناك، على المدى البعيد جداً، أمر محتوم حول العولمة.

على نحو متصل، هناك لعبة جديدة تبدأ الآن في الاقتصاد العالمي نتيجة لتطور المذكور أعلاه: هذه هي محاولة استعمار المستقبل. ينطوي الأمر على وضع مطالبات على البضائع والخدمات المستقبلية بنفس الطريقة التي كان فيها الأباطرة والمستعمرون الأوائل وضعوا أيدهم على أراض ومناطق جديدة. هذا ليس تطوراً جديداً كبيراً؛ فقد حدث على مستوى ما على مدى التاريخ. الجديد هو مستوى المطالبات الموضوعة على الإنتاج المستقبلي. هذا نتيجة جزئية للعولمة وهو يحدث عبر قناتين (التحكم بالموارد المالية وحقوق الملكية الفكرية).

التدفقات المالية سواء عن طريق الاستثمار المباشر أو المحافظة المالية ارتفعت

بحدة خلال السنوات الأخيرة. وارتفعت أهمية الحصول على براءات الاختراع من نشاط هامشي إلى دور رئيسي، كل هذا خلال هذا القرن. وفقاً لمنظمة الملكية الفكرية العالمية، في نهاية عام 1995، كان هناك 3.7 مليون براءة اختراع في العالم. لفهم كيف أن قطاع المعرفة أكبر في الاقتصادات الصناعية، يمكن النظر إلى عدد الطلبات التي تم تقديمها للحصول على براءات اختراع خلال سنة واحدة في عدد من الدول. فيما يلي بعض الأرقام من سنة 1995. في عدد من الاقتصادات المتخلفة، الرقم أقل من 100. من ناحية أخرى، في الولايات المتحدة تم تقديم 235.440 طلب للحصول على براءة اختراع. في الهند، كان الرقم 5،6 المستقبل يتم (elopment 1998-Report 1999)؛ لذلك فإن المطالبات على المستقبل يتم تقديمها بشكل متفاوت من قبل الدول الغنية. قد يأخذ المرء انطباعاً معاكساً لدى رؤية البيانات بالنسبة لبعض الدول الفقيرة أو متوسطة الدخل. بلغاريا، على سبيل المثال، تقدمت بـ 17.323 طلب براءة اختراع. يبدو ذلك كبيراً بما فيه الكفاية، ولكن لدى التدقيق يتضح أن 370 طلباً فقط من هذه الطلبات يعود لسكان بلغاريا. الطلبات الأخرى تعود لجهات أو أشخاص لا يسكنون بلغاريا، ونموذجياً لشركات أو أفراد من دول غنية. وبصورة مماثلة، تم تقديم 28.728 طلب في كينيا، لكن نظرة قريبة إلى البيانات تكشف أن جميع هذه الطلبات تقريباً تم تقديمها من قبل جهات غير مقيمة.

لنأخذ مثلاً شخصاً يشتري صناديق استثمار وأسهم، ما يفعله هذا الشخص بشكل أساسي هو شراء حصة في منتج الغد. إلى حد ما فإن امتلاك جميع الموجودات المالية، بما في ذلك النقد، له هذا الأثر. وبصورة مماثلة، إذا قمت باختراع تقنية جديدة أو اكتشاف دواء جديد، وحصلت على براءة اختراع، وإذا أصبح هذا الاختراع يستخدم بشكل واسع، فإنك أنت وذريتك ستمتلكون حصة في هذا الربح المستقبلي.

العامل الذي عجل في هذه العملية هو العولمة التي حصلت على مدى العقود القليلة الماضية. هذا معناه أنه إذا كانت الأرباح المالية جيدة في سوق بعيد، فليس عليك الذهاب إلى ذلك السوق بنفسك، ولكنك تستطيع أن تشتري أسهماً وأوراقاً مالية من ذلك السوق وتحصل على بعض الأرباح. بشكل مماثل، مع بدء تطبيق حقوق الملكية الفكرية من قبل منظمة التجارة العالمية في جميع دول العالم، فإن المكاسب المستقبلية للأفكار الجديدة المكتشفة يمكن أن تكون كبيرة لأن بإمكان المرء أن يتوقع أن يحقق مكاسب ليس فقط من بلد واحد أو بلدين ولكن من شتى أنحاء العالم.

مع أنه كنسبة من عدد سكان العالم، فإن عدد الأشخاص الذين يقومون بشراء وبيع الموجودات المالية والحصول على براءات اختراع لأفكار جديدة يعتبر قليلاً، من حيث الأرقام المطلقة، أولئك الذين يقومون بالمراهنة على مطالبات المستقبل كبير نسبياً.

تاريخياً، الباحثون عن الرخاء تطلعوا إلى أراض جديدة يضعون عليها أيديهم. وصلوا على سفن وخيول مصحوبين برجال إلى الأراضي الجديدة وأحكموا سيطرتهم عليها⁽¹⁾. قواعد الاقتصاد العالمي اليوم تجعل من الصعب على أي دولة أو جماعة إحكام السيطرة العسكرية على أراض جديدة واسعة. دراسة روبرت كلايف لا تبحث على أراض مجهولة ولكن على المستقبل البعيد، ما يحاول أن يطالب به ليس الثمار والأراضي ولكن الحصص في المستقبل. من حيث الاهتمامات المباشرة للمرء، قد يبدو هذا نشاطاً بلا فائدة، ولكن لدى التفكير فيه يتبين أن له قيمة تضاهي قيمة شراء الذهب. حصة في المستقبل مخزن من القيم. يستطيع المرء أن يبيع أجزاء من هذا إذا كانت هناك حاجة لزيادة الاستهلاك الحالي. كذلك إذا زاد الدخل العالمي المستقبلي المتوقع، من الطبيعي توقع أن يبيع أولئك الذين لديهم حصص كبيرة في المستقبل بعضاً منها لزيادة استهلاكها الحالي.

من السهل الآن رؤية أن هذه القوى، إذا تركت وحدها، سيكون لديها ميول طبيعية تقاوم الظلم الاجتماعي والتسبب بفقر الكثيرين. هناك سببان لهذا. في الوقت الذي تتزايد فيه التقنية، تحل الآلة تدريجياً محل العمالة

(1) كماوتيلاقال منذ أكثر من 2000 عام في Arthushastra عن أهداف الملوك أن أغنى ملكية هي الأرض. إنه هذا عادة مافتح، مع أن الشراء ممكن أيضاً، الحصول على الثروة هو الثاني من حيث الأولوية والحصول على حلي يأتي في النهاية. (Ra garajan, 1987) هذا لأن المال والحفنة، يمكن الحصول عليهما من خلال الأرض ويمكن الحصول على الخيف مقابل المال. لتتعلق ليس كاملاً، والأخلاقي كذلك، لكن الانقياس، مع ذلك، بصورة مشكل جيد معيار ذلك الزمن.

البشرية. جزء من هذه العمالة سيتم استخدامه بالطبع لإنتاج الآلات، لإنتاج الطلبات الأكبر على البضائع والخدمات ومن قبل قطاع المعرفة. ولكن على الرغم من ذلك، سيكون له تأثير محبط على الأجور.

ثانياً، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود التوجه المذكور أعلاه لشراء حصص في المستقبل، فإن جزءاً كبيراً مما سيتم إنتاجه مستقبلاً سيكون هناك من يطالب به من الماضي. سيحدث هذا لأنه سيكون هناك أعداد كبيرة من الناس أو أحفاد الناس الذين اشتروا حصصاً في المستقبل، والذين سيطالبون الآن بجزء من الإنتاج المستقبلي؛ لهذا فإن ما سيبقى لعمال الغد سيكون حصة أصغر. هناك نظير لهذا رأيناه بالفعل. لقد كان هناك دائماً أشخاص عاشوا على خيرات الطبيعة أو المنتجات التي لم يطالب بها أحد للمجتمع المعاصر. وفيما انتشرت فكرة حقوق الملكية، فإن الجزء الذي يعتبر أرضاً مشاعة أو شجرة مشاعة أو مياهاً مشاعة تضاعف كثيراً؛ وهكذا فإن الفقراء الذين كانوا يرعون مواشيتهم في الأراضي المشتركة ويعيشون على ثمار الأراضي المشاعة أصبحوا أكثر فقراً.

هاتان القوتان اللتان ستؤسسان لتوجه نحو إفقار الطبقة العاملة⁽¹⁾، حتى

(1) بعض هذه التوجهات يمكن رؤيتها حتى خلال الـ 25 سنة الماضية. كان هناك ميل نحو ازدياد البطالة في الدول الصناعية بشكل عام (زيادة ملحوظة في أوروبا وعدم وجود أي زيادة في دول الأنجلو - ساكسون) وكان هناك توجه نحو زيادة حصص رأس المال في الدول الصناعية. هذه التوجهات وغيرها من التوجهات منوطة المدي بالشه Oliver Blanchard في The Medium Run المنشورة في 1997K Number 2:89-98. Brookings Papers on Economic Activity.

عندما يندف الإنتاج الإجمالي العالمي إلى الأعلى، مما يوجد الكثير من أصحاب الملايين والمليارات الجدد. ستكون هناك أيضاً دول تفشل في المشاركة في هذا النمو العالمي، مما يؤدي إلى اتساع الهوة بين الدول الغنية والفقيرة. وبالطبع، مثل هذا الظلم الاجتماعي قد يؤدي إلى إيجاد عدم استقرار وفوضى سياسية.

الهند. سابقة وآفاق

في مواجهة احتمال نمو سريع ولكن غير متساوي، السؤال البديهي الذي يواجه الهند هو: على أي طرف من الانقسام ستكون الهند؟ هل ستشارك في الازدياد السريع في الثروة أم أنها ستعاني من الركود، أو أسوأ من ذلك، ستصبح أكثر فقراً؟

توقعاتي هي أن الهند ستضم إلى الدول التي تختبر نمو آسيا، وسأشرح فيما يلي لماذا أتوقع ذلك.

من وجهة نظر مؤشرات الاقتصاد الكلي، كان القرن العشرون قرناً تحسن فيه أداء الهند بشكل متواصل، ووصل ذلك إلى ذروته في العقد الأخير من القرن الذي قد يكون الأفضل. شهدت السنوات الخمسون الأولى من هذا القرن معدل نمو لم يتعد الصفر في المئة. حسب معظم التقديرات المتاحة، شهد العقد الأول والعقد العشرون نمواً إيجابياً، أما بقية العقود فشهدت

نمواً سلبياً، لكنها جميعاً كانت قرية من الصفر. ⁽¹⁾ من الأفضل تقسيم تاريخ الهند الاقتصادي المستقل إلى ثلاث مراحل: من 1947 إلى 1975، ومن 1976 إلى 1991، ومن 1992 حتى نهاية الألفية. الأولى كانت فترة التأسيس. شهدت هذه الفترة بناء الهند لنظام التعليم العالي، البيئة التحتية الصناعية والبيروقراطية. حدوث تغييرين مرغوبين من بين ثلاثة ليس إنجازاً سيئاً بالنسبة إلى دولة حصلت على استقلالها حديثاً. معدل النمو السنوي لدينا خلال هذه الفترة كان أكثر من 3% بقليل، وهذا كان معناه أن معدل دخل الفرد نما بمعدل 1% سنوياً. الفترة الثانية كانت فترة تجريبية. جريت الهند عدة سياسات. كانت هناك محاولات لتحرير الأسواق، ولكن لسوء الحظ لم تكن هذه المحاولات ذات دوافع ديمقراطية ولكن بنوع من الدوافع الاستهلاكية الجشعة. تصاعد النمو ووصل معدل النمو السنوي إلى أكثر من 5% ولكن هذه الفترة شهدت اضطرابات سياسية وإجباطات عميقة. الفترة الأخيرة كانت فترة تحرير حقيقية. كانت هناك محاولات لخفض الحواجز التجارية وتحرير الأسواق، كجزء من جدول عمل سياسي كبير حسن التصميم.

(1) من أجل مقارنة بين تفديرات مختلفة يمكن العودة إلى مقالة Mukul Majumdar بعنوان The east Asian Miracle and India - The Satyendra Nath Memorial Lecture, 1997 K The Asiatic Socy, Calcutta.

من زاوية التغيرات في المؤشرات الكلية، كان هذا أفضل عقد. كان قد بدأ بشكل كارثي تماماً، حيث تسببت حرب الخليج بانخفاض التحويلات المالية إلى الهند. هذا في حد ذاته كان سيسبب كارثة. لكن الأسواق المالية العالمية مؤسسات مثيرة للضحك حيث تستطيع أحداث صغيرة تبدو بعيدة أن تشعل ناراً عظيمة. هذا بالضبط ما حدث في أوائل عام 1991. تراجع التحويلات المالية سبب انخفاضاً في احتياطات العملات الأجنبية التي لدى بنك الاحتياطي الهندي. سبب هذا قلق المؤسسات المالية والبنوك العالمية التي كانت تتعامل مع الهند. تردت هذه الجهات في منح القروض للهند، وخذت جهات أخرى حذوهم. مضت العملية مثل كرة الثلج، وفي يونيو 1991 وجدت الهند نفسها على حافة عدم الوفاء بالتزاماتها العالمية. كان هناك ما يكفي من العملات الأجنبية للاستيراد لمدة ثلاثة عشر يوماً. بعكس بعض دول أمريكا اللاتينية، التي لديها خبرة في عدم الوفاء بالتزاماتها، لم يكن لدى الهند مثل هذه الخبرة ولم تشأ أي حكومة أن تكون الأولى التي يبدأ عدم الوفاء بالتزامات الدولية في عهدا. وهكذا بدأت أوسع إصلاحات رئيسية شهدتها الهند في يوليو 1991، باستثناء الإصلاحات التي قامت بها أنديرا غاندي عندما قامت بتأميم البنوك. ألغي نظام الترخيص الخبيث تقريباً، أصبح بيع وشراء العملات الأجنبية أكثر سهولة، وتم تخفيض حواجز التجارة.

في يوليو 1991 خفض وزير المالية في تلك الفترة مانموهان سينج سقف التعريفية الجمركية إلى 150%. في الوقت الذي كانت فيه عدة دول يمكن أن ترفع فيه التعريفية إلى 150%، من خلال عملية بطيئة وسخيفة من التغييرات السياسية كانت الهند قد انضمت إلى صفوف تلك الدول النادرة التي يمكن أن تخفض التعريفية إلى 150%. بحلول السبعينيات من القرن العشرين، كان الخوف من البضائع الأجنبية قد أصبح حاداً لدرجة أن المسافر الذي كان يصل إلى أي مطار هندي من الخارج يعامل من قبل الجمارك الهندية كأنه شخص يغادر البنك وهو يرتدي قناعاً على عينيه وكيساً على ظهره.

ما كان رائعاً في هذا الإعلان الذي بدا بريئاً في 1991 أنها كانت المرة الأولى التي يعترف فيها وزير مالية أنه يجب تخفيض قيمة التعريفية الجمركية. لحسن الحظ، عملية تخفيض التعريفات الجمركية اكتسبت زخماً في السنوات التالية وانتقلت الهند الآن بعيداً عن النظام السخيف الذي أدخلنا يومنا فيه في يوم من الأيام.

لكن حرب الخليج لم تكن السبب الوحيد في حدوث أزمة 1991. كان العجز المالي الهندي قد أصبح كبيراً لدرجة لم يعد ممكناً إدارته في نهاية الثمانينات، وأصبحت ديوننا الخارجية أيضاً أكبر من أن تحتمل.

مع بدايات 1993، انتهت الأزمة وبدأ الاقتصاد يتعافى بشكل جيد، حتى

أنه استطاع أن يتجنب الأزمة العالمية في 1997-1998 التي عاثت فساداً في عدد من دول شرق آسيا. مع نهاية العقد، وجدنا أن الهند، خلال الأعوام 1993-2000، قد حصلت معدل نمو سنوي وصل إلى أكثر من 6%، وهو أداء لم يتفوق عليه سوى دول قليلة. مقارنة بيانات الإحصاء السكاني لعام 1991 وبيانات مسح العينات الوطني لعام 1997 بين أن هذا هو العقد الذي ارتفعت فيه نسبة محو الأمية أسرع من أي عقد قبله. في 1991، كان معدل الذين يعرفون القراءة والكتابة 52%. بحلول عام 1997 وصل إلى 62%. الزيادة في عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة كان كبيراً بشكل خاص بين الفتيات اللاتي كان معدل من يعرفن القراءة والكتابة بينهن في 1991 هو 39% فقط، أما في 1997 فوصل المعدل إلى 50%.

الإصلاح الرئيسي الذي قامت به الهند في بداية التسعينيات كان يتعلق بالقطاع الدولي، وليس غريباً أن هذا هو القطاع الذي كان أداء البلد فيه هو الأفضل. كان الاستثمار الخارجي المباشر قد أصبح شحيحاً بنهاية الثمانينات، ومع أن الاستثمار الخارجي المباشر في الهند لا يزال أقل بكثير منه في الصين، فإن الزيادة كانت ملحوظة خلال هذا العقد. كما تدفقت العملات الأجنبية إلى أسواق البورصة لدينا، ونتيجة لهذا كله فإن الهند تمتلك اليوم 34 مليار دولار من احتياطي العملات الأجنبية، وهي زيادة بمعدل أربعة أضعاف لم يكن أحد يتخيلها منذ بداية التسعينيات.

لكنني متفائل حول الـ100 سنة المقبلة ليس فقط بسبب استقرار توجهات القرن الماضي فقط، خصوصاً العقد الأخير. مؤسسات التقنية والدراسات العليا العديدة، والتي تعود بدايتها على الأقل إلى عهد نهرو وسببت بطالة وإحباطاً في الستينيات والسبعينيات، بدأت فجأة، بفضل التطور التكنولوجي العالمي، تؤتي ثمارها.

الاكتشافات والاختراعات خلال النصف الثاني من هذا القرن (القرن العشرين) قادت ثورة في تقنية المعلومات التي نعيشها الآن. الطلب على موظفين ومختصين في الإيداع ومحاسبين وبيروقراطيين لمسك الدفاتر والحسابات بدأ يتهاوى (مع أن المرء قد لا يعرف هذا إذا دخل إلى فرع جامعة دلهي لبنك State Bank of India). الخوف المبدئي من ارتفاع نسبة البطالة بصورة كبيرة اتضح أنه بلا مبرر؛ لأن انخفاض الطلب على مثل هذه المهن تمت موازنته، جزئياً، بارتفاع الطلب على خبراء التقنية، مبرمجي الكمبيوتر، المهندسين، والمحللين الماليين الذين لديهم معرفة باستخدام الكمبيوتر. تبين أن الهند كانت في موقع جيد جداً لتلبية هذا الطلب. لهذا، على الأقل في الجولة الأولى، فإن البشائر جيدة.

هناك توتر واحد نشأ بسبب هذا، وهو بين مجموعات الضغط المتخصصة في الدول الصناعية والعمالة الماهرة وغير الماهرة في العالم الثالث، خاصة في الهند والصين. من السهل على الشركات الآن أن تجتذب مبرمجين

واختصاصيين آخرين بأجور أقل من العالم الثالث؛ والولايات المتحدة، على سبيل المثال، أجبرت على زيادة حصتها من المبرمجين الاختصاصيين من خارج البلد، نحو نصفهم سيمملوه اختصاصيون في الكمبيوتر من الهند. سبب هذا بروز توتر وضغط، بما في ذلك اللجوء إلى أسلوب ضغط مضلل (والذي ليس له علاقة في الواقع بالعمالة المحترفة)، وذلك بمحاولة استخدام منظمة التجارة العالمية لمنع الصادرات إلى أي بلد ينتهك مستويات الحد الأدنى من العمالة، وهذه المستويات تم تعريفها نموذجياً من قبل الدول المتقدمة⁽¹⁾. ومن المفارقات أن مبدأ حماية الإنتاج الوطني الذي كان موطن قوة المتطرفين في العالم الثالث، أصبح حكراً على المحافظين في الدول الصناعية.

هناك سبب آخر لتوقعي بأن الهند ستبلي بلاءً حسناً؛ فالعلاقة اجتازت اختبار الزمن بين مدخرات البلد ومعدل الاستثمار، من ناحية، ومعدل النمو، من ناحية أخرى. ارتفع معدل ادخار الهند، ومع أن الزيادة لم تكن ثابتة، إلا أنها كانت على الأقل مطردة، منذ 1947. ارتفعت المدخرات بنسبة أدنى بقليل من 10% عند استقلال الهند إلى نحو 22% في

(1) حاولت أن أؤيد في مقالتي - Child labor: cause, Consequence, and Cure with Remarks of International Labor Standards - في دورية national Labor Standards Journal of economic Literature, 1999, 37: 1083-1119، وهي نقاشية الأخرى International Labor Standards and Child Labor المستورة في 80-93: 42، 1999، أن مع أن هناك طرقاً يمكن أن تنسق فيها الحكومة بمجالات سياستها وتتدخل من أجل تحسين مستويات العمالة، يجب أن يتم تشكيل هذه الظروف بشكل مختلف عما يحدث حالياً. أحد أسباب ذلك أن هذا يحتاج إلى تدخل أكبر من الدول النامية نفسها.

عام 1997. خلال هذه الوقت، كانت السنوات بين 1947-1965 و1980-1997 فترات لم يتغير فيها معدل الادخار إلا بنسبة ضئيلة. الارتفاع الحاد حدث بين 1965 و1980، حيث ارتفع معدل الادخار إلى 21% (Jalan 1991). ويمكن القول أن النمو الأكثر سرعة الذين شهدته الهند منذ نحو 1980 هو ببعض المقاييس نتيجة لهذا.

يمكن للمرء أن يجد أدلة مشابهة من دول أخرى. معدل الادخار في تايوان في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين كان على التوالي 9.7%، 19.6%، 31.9%، 33.7%. معدلات النمو السنوية للسنوات ذاتها تقريباً كانت على التوالي 4.7%، 6.4%، 8.3%، و6.5%⁽¹⁾. التحول في الفترة الأخيرة ربما يعكس الحدود الطبيعية للنمو التي يواجهها بلد متقدم، منذ الثمانينات، كانت تايوان بين الدول ذات الدخل المرتفع في العالم. باستثناء هذه الفترة الأخيرة، لا يبدو أن النمو يزداد باطراد مع معدل الادخار.

من البيانات المجزأة التي تصدر، يبدو أن معدلات الادخار والاستثمار في الهند من المنتظر أن ترتفع مرة أخرى. ليس من غير المنطقي توقع أن تتجاوز حاجز ال 30% خلال السنوات القليلة القادمة، مما سيضع الهند

(1) هذه الأرقام تم حسابها من قبل Henry Wan وهي منشورة في مقالة Mukul Majumdar المنشور إليها في الملاحظة رقم 3 أعلاه.

ضمن دول مجموعة شرق آسيا. بالطبع يمكن إضاعة الفرصة إذا فقدت الحكومة السيطرة على عجزها المالي. بالنسبة لهذا الأمر، لا نستطيع إلا أن نأمل خيراً.

زيادة على هذا، العلاقة بين الادخار والنمو هي علاقة ذات اتجاهين. تميل المدخرات للارتفاع خلال فترات الازدهار؛ وهكذا فإن الأداء في التسعينيات يمكن أن يعطي دفعا للمدخرات.

هناك تغير آخر حدث في الهند يشتر بالخير للاستثمار والنمو. على مدى فترة طويلة، كان أفضل استثمار في الهند هو في قطاع الإسكان والأراضي، وكان الأثرياء ينفقون بشكل غير متوازن على هذين الأمرين. تم إيجاد أصول جديدة بالتأكيد، لكن معظم الأموال كانت تنفق على شراء وإعادة شراء مجموعة الأراضي والبيوت ذاتها فيما ارتفعت الأسعار بشكل كبير. بصفته وزيراً للمالية، كان مانموهان سينج قد حاول أن يوجه الأموال بعيداً عن هذا إلى استثمار أكثر إنتاجية من خلال إعفاء الأخير من ضريبة الثروة. ولكن لم يحدث الكثير نتيجة لهذا. ولكن منذ نحو سنتين، ولأول مرة، بدأ سوق الإسكان يهبط. من الواضح الآن أن هذا السوق وصل إلى نوع من النضوج. لن تكون من الآن فصاعداً حركة موحدة من ارتفاع الأسعار، لكنها قد تصعد مراحل من الارتفاع والهبوط. هذا من شأنه أن يوجه المال إلى الأسواق المالية، وبهذا يتعزز الاستثمار، والأهم من

هذا أن الاستثمار سيكون في موجودات أكثر إنتاجية. ما لم تفسد الحكومة سياستها المالية بشكل كامل، يجب أن يزداد الادخار أكثر ويمكن أن يصل معدل النمو في الهند إلى أكثر من 8% حتى قبل نهاية العقد المقبل.

كان الأمر سيكون جيداً لو أن الصورة كلها كانت وردية، لكنها ليست كذلك. المشكلة هي بالضبط تلك التي ناقشتها في الجزء السابق. الظلم الاجتماعي في بعض الأبعاد (ليس كلها) يبدو أنه يتزايد رغم هذا التحسن في الأداء الإجمالي. المنطقة الوحيدة التي يبدو أن فيها تدهور واضح هي في الظلم الاجتماعي الإقليمي. تبين مقالة نشرها مؤخراً م. جوفينداراو، ر. ت. شاند، وك. ب. كاليراجان (769: 99، 3، 27-EPW-778) أنه، منذ منتصف الستينات، تباعدت معدلات دخل الفرد في الولايات الهندية. علاوة على ذلك، هذا التباعد كان أشد حدة في الفترة التي تلت الاتجاه نحو الليبرالية في التسعينيات. هذا الكلام تؤكد دراسات أخرى، مثل دراسة ر. ناجاراج، أ. فاروداكيس، وم. أ. فيجانزونس (1998)، التي تبين أن معامل الاختلاف لدخول الفرد الحقيقية بين الولايات المختلفة، في الفترة 1970-1994، ارتفع بشكل حاد. بالنسبة لما يحدث للتوزيع الشخصي للدخل، ليس لدينا بعد ما يكفي من المعلومات لناخذ موقفاً محدداً. وما هو أهم من ذلك، نحتاج إلى معرفة ماذا يحدث للناس

الأكثر فقراً في البلد. إن مدى رفاهية البلد يجب مساواتها بمدى رفاهية أفقر الخمس (واحد من خمسة) بدلاً من اختيار العشر أو أي كسر آخر، وذلك بسبب القلق من توفر ومصادقية البيانات. في غياب مثل هذه البيانات، وحيث إن عدم المساواة في حد ذاتها غير مرغوب فيها، فإن بيانات المقارنة بين الولايات هي مصدر لبعض القلق. فوق هذا، مهما كان التوجه من حيث مستوى معيشة أكثر المجموعات فقراً، فإن حقيقة أنه سيئ جداً يمكن رؤيتها بالعين المجردة. لا يحتاج المرء إلى الاقتصاد القياسي وتحليل البيانات للوصول إلى تلك النتيجة. وبما أن الهدف من النمو هو هدف واسطي لتمكين الناس الأكثر فقراً من تحقيق مستوى معيشة أفضل، فإن من الواضح أن الهند تحتاج أن تفعل الكثير إلى إعادة توزيع الدخل بشكل أفضل. لكنني سأتي إلى هذا فيما بعد.

من خلال النظر إلى المستقبل، فإن السؤال الآخر الذي يبدو كبيراً يتعلق بعدد السكان. النمو السكاني المتزايد من شأنه أن يوجد طبقة أوسع من الفقراء ويقود أيضاً إلى تدهور في البيئة. التقديرات التي كان البنك الدولي قد وضعها منذ فترة (تقرير التنمية العالمية 1993) هي كالتالي: في عام 2000، يقدر عدد سكان بأنه سيصل إلى 1.017 مليون. في عام 2025، سيكون العدد 1.365 مليون. والحجم الافتراضي لعدد السكان الثابت هو 1.886 مليون. التقديرات الأحدث تبين انخفاضاً أكثر حدة في معدل

النمو السكاني من التقديرات السابقة. مؤشرات التنمية العالمية 1998 للبنك الدولي تقدر الآن أن معدل النمو في عدد سكان الهند بين 1996 و 2010 سيكون 1.3%، وهو أقل من معدل 2% خلال الفترة 1980-1996. هذا قد يسبب تخفيضاً قليلاً للحجم الافتراضي لعدد السكان الثابت، لكن الحقيقة تبقى أنه رقم ضخم جداً، مع زيادة أو نقصان عشرة ملايين. نظراً إلى هذا الرقم المتوقع لعدد السكان والضغط التي سببها ذلك، لست أتوقع فقط نمواً سريعاً للدخل ولكن، في الوقت ذاته، آمل أن تصح هذه التوقعات. بالنسبة إلى العالم كله، السياسة الصحيحة هي في إبطاء معدلات النمو. ولكن إذا لم يكن ذلك سيتحقق، والاقتراح الأساسي للقسم السابق يقول إنه لن يتحقق، إذا بالنسبة للهند، كلاعب صغير نسبياً في السوق العالمية، فإن السياسة الصحيحة هي في النمو السريع⁽¹⁾.

وصفة

كما قلت سابقاً، التحول إلى دولة غنية ليس في حد ذاته هدفاً جديراً بالاهتمام؛ فهناك أشياء أفضل يمكن استهدافها. حتى يكون الغنى

(1) هناك بعض الأسئلة الأخلاقية المثيرة للاهتمام حول التفاعل الاستراتيجي بين أهداف الدول المختلفة في التنمية، والتي لا نناقشها بالبحث التفصيلية بشكل كاف. ناقشت بعض هذه الأسئلة في مقالتي On the Goals of development المنشورة في (G. Meier and J. E. Stiglitz eds).

والازدهار يستحق العناء، يجب أن يؤدي إلى إيجاد فرص لتحسين ظروف أكثر الناس فقراً وحرماناً في المجتمع. السوق، إذا ترك دون أي تدخل، له عدة نقاط قوة، لكن إعادة توزيع الثروة بعدالة والتواصل مع الفقراء ليست، مع الأسف، من بين نقاط القوة تلك؛ لذلك فإن تحويل الازدهار الإجمالي للهند إلى ميزة يحتاج إلى سياسات مناسبة من الدولة. الكلمات الأخيرة في هذه المقالة مكرسة لمناقشة هذه السياسات المحتملة. هناك عدد من الأمور البديهية التي على الحكومة أن تفعلها. العجز المالي يجب أن يبقى تحت السيطرة وإلا فإنه سيخفض المدخرات الوطنية والاستثمار. الأمر الطبيعي الذي يجب أن يصاحب هذا هو الحاجة لتقليص حجم البيروقراطية والدعم على مجموعة من المنتجات، مثل الأسمدة، والتي وضعت باسم الفقراء لكنها حوصرت بشكل غير مناسب من قبل الأغنياء. دون مثل هذه التدخلات التكميلية سيكون من الصعب حل المشكلة المالية على المدى البعيد. على الدولة توفير بنية تحتية أفضل. أمور مثل نقص الطاقة أو نظام اتصالات متعثر وبأسعار أعلى من الطبيعي يمكن أن تسحب البساط من تحت صناعة تقنية المعلومات الوليدة في الهند. يجب تحرير التجارة بشكل أكبر. إذا تم استبدال بعض القيود الحالية على الكميات المستوردة بتعريفات جمركية، سيساهم هذا بشكل هام في تحرير العملية ويساهم في نفس الوقت في إبقاء العجز المالي

منخفضاً. تكاليف المعاملات في نظامنا القضائي يجب أن يتم تخفيضها ويجب أن يتم تحديث القوانين المتعلقة بالأسواق والاقتصاد. لدى تحسين نظامنا القضائي يجب الانتباه إلى أن السوق، حتى يعمل بشكل فعال، من الضروري أن يكون الناس قادرين على توقيع عدد من العقود وأن يكون لديهم ثقة معقولة بأن العقود سيتم الالتزام بها. النظام القضائي الهندي فيه الكثير من الشروط المعرفة مسبقاً للعقود، كما يمكن للمرء أن يرى بسهولة في سياق قوانين التحكم بالإيجار أو قوانين العمل. ليس هناك حاجة كي أضيف إلى تلوث التوصيات من خلال تقديم تفاصيل أكثر حول هذه الأمور في هذه المقالة.

دعوني بدلاً من ذلك أنهي مقالتي ببعض الملاحظات حول نقاط يمكن أن أضيف إليها شيئاً جديداً. كتب الكثيرون عن قضية نحو الأمية، لكن هناك الكثير من المفاهيم الخاطئة في هذا المجال. الحقيقة البسيطة التي لا يتم تقديرها دائماً هي أن مساوئ أن يكون المرء أمياً تعتمد عكسياً على مدى قدرة الآخرين في العالم على القراءة والكتابة. مع تزايد أعداد القادرين على القراءة والكتابة في العالم، يصبح الشخص الأمي نفسه في وضع أسوأ. يمكن فهم السبب بشكل أفضل من خلال القياس. لناخذ على سبيل المثال صياد سمك يستخدم أساليب تقليدية في الصيد - باستخدام الصنارة مثلاً - ويبيع جزءاً من صيده يوميا وينفق النقود التي يكسبها من

أجل حاجاته الأخرى. لنفترض أن تقنية جديدة تصبح متوفرة؛ ويقوم بقية الصيادين في العالم بتطوير أساليبهم باستثناء هذا الصياد. للوهلة الأولى، قد يبدو أن حالة هذا الصياد لن تتغير فيما يتحسن وضع الصيادين الآخرين. لكن الأمر كذلك. في الوقت الذي يصبح فيه الآخرون أكثر كفاءة في صيد السمك باستخدام تقنياتهم الجديدة، سيزيد الإنتاج الإجمالي للسمك وينخفض سعر السمك. وهكذا حتى لو بقيت الكمية التي يمسكها الصياد التقليدي دون تغيير، سيجد أن قدرته على شراء احتياجاته الأخرى سوف تتناقص تدريجياً. وهكذا فإنه سوف يزداد فقراً في الحقيقة.

الأمر نفسه صحيح بالنسبة للأمية. في الوقت الذي يزداد فيه عدد القادرين على القراءة والكتابة في العالم، ويصبح بالإمكان الحصول على إنتاجية أفضل من الأشخاص المتعلمين الذين يستخدمون الكمبيوتر والآلات الإلكترونية، ستتقلص قدرة العمال الأميين على الحصول على ما يكفيهم لشراء حاجاتهم الأخرى مقابل عملهم.

هذا ببساطة يبرز أهمية الحقيقة بأن برامج محو الأمية أكثر أهمية اليوم مما كانت عليه سابقاً. لذلك يجب العمل بجهد على برامج محو الأمية في الهند. يجب أن يكون الهدف هو أن لا يكون هناك شخص أمي تحت عمر العشرين بحلول عام 2010. وبعد تحقيق هذا الهدف، يجب أن يكون هناك هدف ببلوغ نسبة تعليم 100% للأشخاص الذين هم دون

سن 25 بحلول تاريخ مستقبلي آخر، وهكذا إلى أن يتم القضاء على الأمية بشكل كامل.

أنا أستخدم مصطلح (literacy) (القدرة على القراءة والكتابة) بشكل أوسع من المعتاد لأن مجرد القدرة على القراءة والكتابة لا تحقق إلا القليل من الفوائد. لقد كنت مؤخراً أحلل مجموعة بيانات عن بنجلاديش تغطي 7،420 أسرة. ما يبدو بقوة من هذه البيانات هو أن فوائد التعليم مهمة بعد خمس سنوات في تلقي العلم. في الحقيقة فإن الحصول على 5-8 سنوات من التعليم يقدم فوائد كبيرة عن كل سنة منها. لذلك يجب أن يكون الهدف ليس فقط تعليم الناس القراءة والكتابة، ولكن توفير خمس سنوات على الأقل من التعليم لهم: وربما سيتوجب تمديد هذه إلى ست، سبع سنوات أو أكثر مع مرور الوقت وازدياد الحاجة للمعرفة.

المبادرة الرئيسية الأخرى الضرورية هي أن تلعب الحكومة دوراً مباشراً في إعادة توزيع الدخل على الفقراء. سيجب القيام بهذا باستخدام طرق أكثر خيالاً وإبداعاً مما كان يتم في الماضي. كما تظهر تجارب الهند نفسها، من السهل قتل الخوافز وتغذية البيروقراطية تحت اسم مساعدة الفقراء. وغالباً لا يتلقى الفقراء أي مساعدة في النهاية. دراسة م. جوفينداراو وآخرين، التي ذكرتها سابقاً، تبين أن أحد العوامل التي تقف وراء التفاوت المتزايد بين الولايات الهندية هو نظام التحويلات من حكومة الوحدة

إلى الولايات، والتي يتضح من التدقيق أنها ارتدادية بشكل كبير، حيث تحصل الولايات الأكثر ثراء على نسبة غير متكافئة من هذه التحويلات. إن على الحكومة أن تفكر في أساليب لإعطاء الشخص العادي حصة من المستقبل. عليها أن تتدخل في نشاط استعمار المستقبل وتوزع هذا النشاط الاستعماري على عدد أكبر من السكان. إذا كان صحيحاً أن حصة العمال سوف تتناقص خلال القرن القادم، كما تم افتراضه في القسم الثاني أعلاه، يجب إعطاء العمال حصة من الأرباح لضمان أنهم يشاركون في ازدهار البلد. يجب أن يكون هذا نشاطاً مباشراً، مثل أن تقوم الحكومة بامتلاك أسهم وحصص مخصصة للتحويلات إلى الخمس (واحد من خمسة) الأدنى من السكان، بصورة تشبه إلى حد ما طريقة إدارة صناديق التقاعد في الدول المتقدمة للأشخاص المسنين. هذا لن يكون عملاً سهلاً، كما نعرف من الجدل الذي يحيط بصناديق التقاعد، لكن إعادة التوزيع شيء يجب أن نحاول أن نفعله إذا لم نكن نريد النمو الأسرع للقرن القادم أن يوسع الفجوات بين المجتمع الهندي، وأن يعطل في النهاية العملية التي أوجدت الفرصة لتحقيق ازدهار أكبر للجميع.

المراجع

- Basu, Kaushik. 1999. «Child Labor: Cause, Consequence and Cure with Remarks on International Labor Standards,» *Journal of Economic Literature*, 37: 1083-1119.
- Basu, Kaushik. 1999. «International Labor Standards and Child Labor,» *Challenge*, 42: 80-93.
- Basu, Kaushik. 2000. «On the Goals of Development,» in G. Meier and J. E. Stiglitz (eds.), *Frontiers of Development Economics*, Clarendon Press, forthcoming.
- Bimal, Jalan's. 1991. *India's Economic Crisis: The Way Ahead*, Delhi: Oxford University Press.
- Blanchard, Oliver. 1997. «The Medium Run,» *Brookings Papers on Economic Activity*, No. 2: 89-158.
- Majumdar, Mukul. 1997. *The East Asian Miracle and India,» The Satyendra Nath Memorial Lecture, The Asiatic Society, Calcutta.*
- Nagaraj, R. , A. Varoudakis and M. A. Veganzones. 1998. «Long-run Growth Trends and Convergence Across Indian States,» *OECD*

Development Centre. Technical Paper No. 131.

Rangarajan, L. N. , 1987. Tr. Arthashastra, New Delhi: Penguin Books India.

Rao, Govinda, R. T. Shand and K. P. Kalirajan. 1999. «Convergence of Incomes Across Indian States: A Divergent View.» Economic and Political Weekly, 34(13), 27, 3: 769-778.

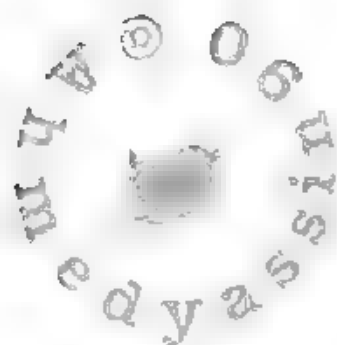
Williamson, Jeffery. 1997. «Globalization and Inequality, Past and Present.» World Bank Research Observer, 12: 117-135.

World Bank. 1993. World Development Report 1993, Oxford University Press, Oxford, UK.

World Bank. 1999. World Development Report 1998-99, Oxford University Press, Oxford, UK.

الفصل الثالث عشر

**جعل الهند لاعباً مهماً في تقنية
المعلومات في هذه الألفية**



نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

إن آر نارايانا مرثي

كيف يمكننا تحقيق هذا الطموح؟

يتتبع هذا المقال تاريخ تقنيات الحساب والمعلومات (IT) في الهند على امتداد السنوات العشرين الأخيرة، وهو يشير إلى أهمية خلق بنية سياسة مناسبة ومن ثم جعل الصناعة تتطور بحرية، كما تتم مناقشة نمو صناعة المعلوماتية الوطنية وصناعة تصدير البرمجيات في العقود الماضية أيضاً بشكل خطة عمل لجعل الهند لاعباً أساسياً في سوق البرمجيات العالمي، ويبحث هذا المقال في كيفية تأثير الإنترنت والتجارة الالكترونية على الأفراد والشركات في الهند في هذه الألفية.

مقدمة

الحاسوب جهاز جبار يمكنه تخزين كم كبير من المعلومات والوصول إليها والقيام بالحسابات بسرعة هائلة، والتطورات في صناعة الحاسوب عبر السنوات العشرين الأخيرة زادت من إمكانيات هذه الآلات بعامل عشرات الآلاف بينما تضاءلت التكلفة بنفس السوية، وهذه التحسينات بالإضافة إلى اختراعات مثل الأقراص المدمجة (CD) و (DVD) والصور والأصوات الرقمية والواجهات المرئية للمستخدم نقلت الحواسيب من التطبيقات التقليدية للشركات والتعليم إلى مجالات أخرى مثل وسائل الإعلام والتسلية والتحكم بالعمليات والتطبيقات والتخطيط وأتمتة المنازل، والتطورات في نقل البيانات مثل توفر عرض الحزمة الكبير وظهور الإنترنت قدم إطار في أي وقت وأي مكان وشكل نهاية المسافات على امتداد الكوكب.

ولعبت المعلوماتية دوراً كبيراً في تقدم الأمم الصناعية طوال السنوات الثلاثين الأخيرة، ومساهمة قطاع المعلوماتية في المنتجات الخام الوطنية للاقتصادات المتطورة كان يتزايد بشكل ثابت، وقد كانت هناك محاولات لإدراك أن المعلوماتية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تقوية معدلات النمو في العالم النامي أيضاً، وعلى الأخص فإن البلدان الكبيرة مثل الهند والصين لديها الكثير من الفائدة لتحقيقها من قطاع المعلوماتية ومع ذلك

فإن الاستثمار في المعلوماتية كان يشوش دائماً من خلال الجدل حول احتمال خسارة فرص عمل من خلال تقديم المعلوماتية، ولكن الحقائق تثبت العكس فالمعلوماتية خلقت أصنافاً جديدة من فرص العمل وأغنت الأعمال التقليدية في البلدان المتطورة والإنترنت تقضي على الفروق في الزمن والمسافة ويخلق ظروف مناسبة لتطوير البرمجيات فيما وراء البحار من هندية يمكن تنمية عائدات تصدير البرمجيات من القيمة الحالية 2. 7 بليون دولار أمريكي إلى 50 بليون دولار أمريكي طوال السنوات العشر القادمة، ونشاط الإنترنت والتجارة الإلكترونية سيلعب دوراً كبيراً في إدماج الهند ضمن اقتصاد العالم، وبفضل إطار أي وقت وأي مكان للإنترنت وإمكانيات المعالجة لشبكات الحواسيب فإن بلدانا مثل أمريكا وكندا وأوروبا يمكنها أن تصبح من اللاعبين الأساسيين في الخدمات التي تدعمها المعلوماتية مثل إدارة مركز اتصالات هاتفية والوصفات الطبية. هدفنا هنا هو توثيق تاريخ المعلوماتية في الهند ومناقشة فيما إذا كان من الممكن للهند أن تصبح لاعباً مهماً في الصناعة العالمية للمعلوماتية.

المعلوماتية في الهند - الماضي

إن تطور الهند في استخدام الحواسيب وتطبيقات المعلوماتية كان مقيداً وهناك عدة أسباب لذلك، فمهمة الموازنة بين امتصاص أحدث التقنيات

مع الرغبة بالاكفاء الذاتي ليست مهمة سهلة في أفضل الحالات ولدى أذكى الناس، ولكن عندما تضيف سوء فهم مفاهيم الوطنية والتقنيات المناسبة إلى هذه الأهداف فإن خلق مناخ مناسب من الرأي الداعم لاستخدام تقنيات جديدة لتحسين الإنتاجية لا بد أن يصبح مهمة تسير عكس التيار، فالشعارات المضادة للحاسوب لقادة الاتحاد الذين نشروا الخوف من فقدان الوظائف لدى الموظفين في قطاع المصارف وقطاعات الخدمات الأخرى خلقت شعوراً معادياً وأخرت تطور المعلوماتية في المنظمات الهندية، وبالإضافة لذلك فإن معظم القرارات حول التقنيات العالية اتخذها أكاديميون أو أشخاص ذوو ميول عقلية أكاديمية، ولسبب ما فإن هؤلاء الأشخاص الراقين لم يولوا اهتماماً كبيراً للمجال العمل ولم يعتقدوا أن الشركات التجارية كانت تستحق حواسيب متطورة، وعموماً فإن قطاع الشركات هو الذي يستخدم أي تقنية على مستوى واسع ويجعل السوق جذاباً للمصنعين المتقدمين، فغياب مثل هؤلاء المشترين على نطاق واسع يعني غياب المنتجات المعاصرة، إن الرسوم والتعريفات المرتفعة وانخفاض المبيعات جعل هذه الأنظمة للحواسيب مكلفة للغاية وليست في متناول معظم الشركات، وأخيراً إن التأكيد على مركزية التخطيط ركز صناعة القرار في أيدي قلة لم تقدر دور التقنية في زيادة إنتاجية قطاع الشركات.

1959 - 1977: سنوات الأهم

أول حاسوب في الهند - وكان جهاز IBM 1620 تم تثبيته في مركز الإحصاءات الهندي في كالكوتا، وفي الواقع فإن أوائل الحواسيب كلها ثبتت في مؤسسات تعليمية - معهد المعلوماتية (في كانبور) و TIFR و NPL. في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين قدمت IBM نسخاً باكرة من آلات الجدولة وهي IBM 407 و IBM 1401 بينما قدمت شركة ICT آلة ICL 1901 وماركتها من آلات الجدولة، ومعظم استخدام الشركات للمعلوماتية كان يتألف من تطبيقات بدالية في قوائم الرواتب والجورود وحسابات الموجودات الثابتة، وطوال هذه الفترة كان الغرب ومع بعض الدول النامية يحصل على آلات أكثر تطوراً مثل IBM 360 وسلسلة 370، هذه الآلات لم تكن تجمع في الهند، والقليل فقط من الآلات كان يستورد ويثبت في مؤسسات أكاديمية وبحثية معينة، ولم تكن الحكومة تسمح بتقديم آلات عصرية من إنتاج IBM ومصنعين آخرين لكي تحمي شركة الهند المحدودة للالكترونيات وهي شركة مصنعة للحواسيب أسستها حكومة الهند، وكانت هذه الشركة ECIL ناجحة تماماً في صناعة عتاد الحواسيب الكومبيوتر الصغيرة (TDC 12 و TDC 16 و TDC 312 و TDC 316) ولكنها لم تنجح في تطوير برمجيات عالية الجودة لآلاتها، ومن المعروف أن قوة الحاسوب تحددها

قوة البرمجيات المتوفرة عليه وآلات TDC لم تدم طويلاً بقدر ما كان يبدو من البداية الجيدة التي بدأتها، بين عامي 1959 و 1977 قيدت الحكومة إمكانية الحصول على التقنية المستوردة التي تجاوزها الزمن أو تقنية وطنية لم تثبت جدارتها، وفي النهاية فإن المستخدم هو من دفع ثمننا غالياً.

1977-1989: سنوات التقدم البطيء المبني على الأيديولوجيا

طلبت حكومة جاناتا من IBM مغادرة الهند لأنها لم ترض أن تغير من سياستها في امتلاك 100% من ملكية فروعها، ورب ضارة نافعة حيث أن الفترة بين 1977 و 1989 شهدت قدوم حواسيب ميني-كمبيوتر وميكرو-كمبيوتر أصغر وأحدث ولكنها أرخص ثمناً وكان بينها آلات شائعة من هيوليت باكارد وديجيتال وداتا جنرال وبرايم وأبولو، وإحدى الميزات الجيدة لهذه الفترة هي استخدام النظام UNIX الصاعد آنذاك من بعض هؤلاء المزودين، واليوم يونيكس يعد من بين أكثر البرامج شعبية في العالم والمستخدم الهندي لديه ميزة استخدام UNIX لفترة أطول بكثير من معظم معاصريه في أي مكان آخر.

ومرة ثانية فإن اليد الخفية لسياسة الحماية -التي بدت من خلال الحصول على موافقة من مديرية الإلكترونيات- ظلت تلعب دوراً في تقييد إمكانية حصول قطاع الشركات والقطاع الأكاديمي على أحدث التقنيات، وفي

أي مكان آخر في العالم كان من المستحيل أن تفتقد الكثير من الشركات القدرة على التقرير حول ماهية الحواسيب التي تريد امتلاكها، فالقرارات فيما إن كانت شركة ما يجب أن تمتلك حاسوباً أم لا وحول تشكيل ذلك الحاسوب الذي ستملكه لم يكن يصنعها مديرو تلك الشركة بل أناس ليس لديهم الفهم العميق للطريقة استخدام ذلك الحاسوب في تحسين إنتاجية الشركة، وكان الأمر يتطلب 10 - 15 زيارة إلى دلهي ونحو 12 شهراً لتحقيق فرصة كافية للحصول على موافقة لشراء حاسوب، وإضافة إلى ذلك فإن استيراد قطع الغيار كان يتطلب عملية مؤلمة وملتوية، وعلى الرغم من تلك القيود فقد شهدت البلاد تثبيت أنظمة حواسيب حديثة في العديد من الشركات البارزة.

وإذا لم يكن ما ذكرناه كافياً للقضاء على الدافع للحصول على حاسوب فإن الإجراءات المالية قد استخدمت للحد من استيراد الحواسيب للبلاد، فقد تم وضع رسوم قدرها 100 - 150 % على كافة عمليات الاستيراد، وإحدى السياسات الأخرى التي عرقلت استخدام المعلوماتية كانت برنامج التصنيع على مراحل (PMP) التي اتبعتها لجنة الإلكترونيات التي فرضت متطلبات توظيف زمني لمصنعي معدات الحاسوب، فحيث أن هذه السياسة كانت مقبولة بالنسبة للصناعات التقليدية ذات التقنيات المنخفضة التي تمتلك الهند فرصة للنجاح فيها، إلا أنها كانت محكومة بالفشل منذ

بدايتها بالنسبة للصناعات التي تستخدم تقنيات عالية، فأنظمة الحاسوب لها نسبة عالية من المكونات التي لم يكن ممكناً صنعها محلياً نتيجة للاستثمارات العالية المطلوبة أو نتيجة للافتقار إلى قاعدة هندسة دقيقة في البلاد، وللأسف لم تتخذ أية إجراءات للتخلص من هذين العائقين.

وكانت نتيجة ذلك هي حرمان قطاع الشركات والقطاع الأكاديمي والمؤسسات البحثية من القوة الحسابية التي تحتاجها، وضاعت فرصة كبيرة لتقوية نوعية وإنتاجية المنظمات الهندية، وفي الواقع من الممكن القول إن الافتقار لإمكانية الحصول على معدات المعلوماتية يعد أحد أكبر الأسباب لخسارة الهند فرصة عظيمة لكي تكون على قدم المساواة مع اقتصاد الصين ودول جنوب آسيا.

مع ذلك كانت هناك عدة تحديدات في هذه الفترة، فهذه الفترة شهدت تنفيذ بعض المشاريع المهمة في البلاد، وهناك إنجازات بإمكاننا جميعاً أن نفتخر بها فقد قام مشروع المعلوماتية الوطني (NIC) بتصميم وتنفيذ نظام تخطيط على مستوى المنطقة بالاعتماد على شبكة تدعى (NICNET)، كما تمت أتمتة عمل العديد من الوزارات في دلهي، وباشرت شركة صيانة الحاسوب (CMC) وهي منظمة حكومية هندية بأتمتة نظام الحجز في نظام سكك الحديد الهندية، وفي الواقع لقد قدمت شركة CMC خدمات خاصة للأمة من خلال قيامها بالعديد من المشاريع المهمة وطنياً وذات

منافع بالغة للشخص العادي، وقامت شركتي أير إنديا والخطوط الجوية الهندية بتثبيت نظام الحجز الخاص بهما وانضمنا لشبكة حجز الرحلات الجوية العالمية، وقامت محطة رور كيلا للفولاذ بتطبيق نظام قائم على تقنية الوقت الحقيقي real-time للتحكم بعملية صناعة الفولاذ، وقام كل من IISc ومعهد المعلوماتية (في كانبور) والعديد من مؤسسات التعليم والبحث الأخرى بتثبيت أحدث أنظمة الحاسوب.

كما شهدت هذه الفترة ظهور شركتي وipro وHCL كشرركات رائدة في صناعة العتاد، ونموذجهم كان تجميع معالجات تعتمد على شرائح إنتل وموتورولا، واستوردوا برمجيات ومعظم التطبيقات وبرمجيات الإنتاج المكثبي كانت من شركات برمجيات مثل تاتا للخدمات الاستشارية (TCS) وإنفوسيس وتاتا يونيسيس، وطورت شركات مثل ماستك العديد من حزم التطبيقات البرمجية الموجهة خصيصاً للسوق المحلي.

وشهد قطاع التعليم على الحاسوب تطورات هائلة أثناء هذه الفترة، فمعاهد المعلوماتية وكليات الهندسة الإقليمية والعديد من كليات الهندسة المحلية قدمت اختصاصات في علوم الحاسوب وتقانة المعلومات على مستوى شهادات خريج جامعي، والتعليم باستخدام تقنيات الحاسوب على مستوى مستويات الماجستير والدكتوراه ظهر في معاهد المعلوماتية منذ

السبعينيات، ويجب أن نذكر أن البروفيسور في راجارامان وهو بروفيسور متقاعد في مركز جواهر لال نهرو للبحوث العلمية المتطورة في بانغالور يمكن أن يدعى بأبي تعليم الحاسوب في الهند، فهو من قام بتقديم برامج الماجستير والدكتوراه في معهد المعلوماتية في كانبور، كما أنه وضع مفهوم البرنامج الشائع للماجستير في تطبيقات الحاسوب (MCA) الذي تم تقديمه في هذه المرحلة، كما تم في هذه المرحلة تأسيس المعهد الوطني لتقنية المعلومات (NIIT) وأبتيك وهما شركتان رائدتان في هذا المجال. كما كانت هذه هي الفترة التي بدأت فيها الهند رحلتها لتصبح مزود برمجيات بارزاً في السوق العالمية، وهذه السوق تحتوي ثلاثة فرص: تنمية تطبيقات مخصصة جديدة، وإعادة هندسة التطبيقات الحالية من تقنية قديمة إلى تقنية معاصرة أو مستوى وظيفي إلى مستوى وظيفي آخر، والصيانة والعمل على إصلاح الأخطاء البرمجية وتطوير أنظمة البرمجيات بشكل عضوي للحفاظ على مجاراتها مع الممارسات المتغيرة للعمل، واليوم السوق العالمية لخدمات المعلوماتية تقدر بنحو 220 بليون دولار أمريكي وهو ينمو بمعدل 14% كل عام، والهند لديها العديد من الميزات التنافسية التي تمكنها من الدخول في هذه السوق الضخمة: فهي ثاني أكبر تجمع للمواهب التقنية في العالم بعد الولايات المتحدة وبنية الأجور في الهند جذابة إمكانية تقديم يوم عمل مدته 24 ساعة من أجل الزبائن من خلال استغلال فرق التوقيت

الذي يراوح بين 9 و12 ساعة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كانت شركة TCS أول شركة هندية لتقديم الخدمات البرمجية تستغل الفرص الهائلة في سوق التصدير، وفي ثمانينيات القرن العشرين انضمت إليها في هذا المجال العديد من الشركات مثل هندية إلكترونيات وبياتني كمبيوتر سيستمز وداتاماتيكس وإنفوسيس وويرو وقاتا بوروز المحدودة، والخطوة أولية في مجال تصدير البرمجيات كانت مانتوش سوندي كوميتي التي سمحت باستيراد عتاد الحاسوب مقابل الالتزام بتصدير البرمجيات، وبما أن إجراءات استيراد قطاع الشركات للحواسيب كانت ملتوية جداً فإن هذه الفرصة كانت صفقة مكسب مقابل مكسب لكل من عالم الشركات وشركات تصدير البرمجيات، فقد أتيح للشركات عن طريق الاستعجار من شركات تصدير البرمجيات أن تستورد حواسيب، وأصبح لدى شركات تصدير البرمجيات تدفق ثابتاً للسيولة من الإيجار واستخدام جزئي لتلك الآلات المستوردة لتطوير برمجيات للتصدير للزبائن، ومثل كل خطة حسنة النية تقدمها حكومة الهند فقد أسيء استخدام هذه الخطة من قبل معظم رجال الأعمال، فالقليل جداً من رجال الأعمال استخدموا هذه الآلات من أجل تصدير البرمجيات ولبوا التزاماتهم، ومعظمهم استخدموا هذه الخطة كمجرد فرصة للحصول على أموال سهلة وسريعة.

شهدت هذه الفترة تركيز شركات تصدير البرمجيات الهندية بشكل أساسي

على الخدمات الميدانية أو تطوير البرمجيات في مواقع الزبائن، وعموماً في هذه الأوضاع كانت شركات البرمجيات ترسل المستشارين (مبرمجين ومحللين) إلى موقع الزبون وكان الزبون هو المسؤول عن إنتاجية وجودة عمل هؤلاء المستشارين، كما كانت مسؤولية إدارة المشروع أيضاً تقع على عاتق الزبون، وبما أن الدور الأساسي لشركة البرمجيات الهندية كان بتقديم المستشارين فإن هذا النشاط كان يسمى التسوق للأشخاص وهناك عدة أسباب لتبرير الخدمات الميدانية، أولاً الزبائن في الخارج لم يكن لديهم أدراك كاملاً لكفاءة محترفي البرمجيات الهنود وأرادوا أن يروهم يعملون في مواقعهم قبل التكليف بمشاريع برمجية كبيرة للتنفيذ في الهند. وثانياً فإن البنية التحتية التي يحتاج إليها تشغيل مراكز تطوير البرمجيات في ما وراء البحار في الهند لم تكن متوفرة، وثالثاً فإن الآليات المالية - كالدين والأدوات المساهمة - المطلوبة لجمع الأموال لخلق بنية تحتية تقنية كبيرة وعلى مستوى العالم لم تكن موجودة، وأخيراً فإن الخدمات الميدانية كخطوة أولى في سلسلة القيمة لشركات الخدمات البرمجية كانت مقبولة تماماً طالما أن مزود الخدمات كان لديه إستراتيجية واضحة وإطار زمني للانتقال إلى أعلى سلسلة القيمة.

إن سياسة تصدير البرمجيات بطريقة الاستيراد مقابل البرمجيات لعام 1986 خلقت وضعاً مكسباً للطرفين: شركات البرمجيات والمستخدمين النهائيين، وهذه السياسة وفرت للمستخدمين النهائيين برمجيات مستوردة

على مستوى العالم والتي كانت حتى ذلك الوقت مادة محظورة عملياً، حققت شركات تصدير البرمجيات أرباحاً محترمة من بيع هذه المواد المقيدة، وهكذا كسبت البلاد فرصة الحصول على برامج إنتاجية مكثية من شركات مثل ميكروسوفت وبورتاند ولوتس.

1989-1991: البيروقراطيون النشطون يدخلون الميدان

إن الفضل في المرحلة الأولى في تسارع نمو تطبيقات المعلوماتية الوطنية ونشاطات تصدير البرمجيات تعود أولاً إلى البيروقراطيين الاستثنائيين: الدكتور شيشاغيري والسيد إن فيتال، فالدكتور شيشاغيري صمم سياسة الحواسيب لعام 1984 والتي جعلت استيراد الحواسيب أسهل بكثير لكل من المستخدمين النهائيين ومصدري البرمجيات، لقد كان أيضاً مهندس العديد من مشاريع المعلوماتية الوطنية، أما السيد إن فيتال فقد كان موظفاً في IAS من دفعة الستينيات وقد قام بمساهمة مؤثرة في صناعة المعلوماتية كأمين لمديرية الإلكترونيات (DoE) وقد قام بالعديد من الإصلاحات لتسريع صناعة القرار في مديرية الإلكترونيات، وقد أدرك في مرحلة مبكرة من خدمته أن منشأة لتوصيل البيانات عبر الأقمار الصناعية بشكل رخيص وأن الوصول إلى تقنيات على مستوى العالم وأن التعريفات المنخفضة أو المعدومة وأن الزيادة في تجمع المواهب الفنية وأن خلق

أسهم لمشاركة في الخارج كل ذلك كان ضروريا إذا أرادت شركات تصدير البرمجيات الهندية أن تحقق نسب نمو مرتفعة باستخدام نموذج التنمية وراء البحار، وقد أسس مناطق تقنية المعلومات في الهند (STPI) وهي جمعية تهدف لتقديم منشأة نقل البيانات عبر الإنترنت بأسعار منافسة، ومناطق تقنية المعلومات هذه أصبحت مركز حضانة جيدة لشركات البرمجيات الناهضة، في عام 1991 عندما وضع فيتال هدف 400 مليون دولار أمريكي (ليتم تحقيقه على مدى سنتين) في المؤتمر السنوي للهيئة الوطنية لشركات خدمات البرمجيات (NASSCOM) (وهي الصوت الحقيقي لصناعة البرمجيات في الهند) كان هناك الكثير من الانتقادات حول أن هذا الهدف غير قابل للتحقيق، وبدافع من ديناميكيته في خلق ظروف مناسبة لأسواق العوامل لتصدير البرمجيات نهض قادة الصناعة كرجل واحد إلى مستوى الموقف وتجاوزوا كل الأهداف لعدة سنوات إلى الآن.

شهدت صناعة العتاد تقليلاً تدريجياً من الرسوم وإجراءات أسهل للاستيراد، وهكذا فإن بعض شركات العتاد بدأت ببيع المنتجات المستوردة بالإضافة لآلاتها المحلية، ولكن البرمجيات لهذه الآلات كانت مستوردة على الأغلب، ديجيتال إكويمنت كوربوراشن (حالياً جزء من شركة كومباك COMPAQ) وهي المصنع الشهير لحواسيب الميني-كومبيوتر أنشأت مؤسسة مشتركة مع مجموعة هندية في نحو هذا الوقت لصناعة

حواسيب فاكس VAX المشهورة في الهند، وأقامت شركات العتاد الكبيرة مثل HP وسن أند سيليكون غرافيكس مكاتب دعم وتسويق لها في الهند. وكانت هذه هي الفترة التي قامت فيها تكساس إنسترومنتس (TI) بإنشاء أول مركز لتطوير البرمجيات لها في بانغالور، أحدثت شركة تكساس إنسترومنتس ثورة للاتصالات في الهند عندما تسلموا أول منشأة في الهند لنقل البيانات عبر الأقمار الصناعية للتوصيل بين بانغالور والشبكة العالمية للبريد الإلكتروني والوصول للحواسيب عن بعد والخطوط الساخنة للمكالمات الصوتية - وهي تستحق الفضل بسبب إصرارها على تركيب المنشأة ضد كل الاحتمالات، إن منشأة لنقل البيانات عبر الأقمار الصناعية ستعد سريعا فيما بعد كشرط أساسي لأي مصدر برمجيات ناجح.

إن تاريخ بانغالور بوصفها هضبة السيليكون بدأ عندما نقلت شركة إنفوسيس مقر شركتها من بيون إلى هناك في عام 1982، وسرعان ما بدأت شركات ويروا و TI وفيدفون بعملهم في البرمجيات من هناك.

1991 - 1998: الكتور مونموهان سينغ يعلن بدء

الإصلاحات وصناعة البرمجيات تقلع

الحظ يعطي الأفضلية للعقل المستعد كما يقول العالم الفرنسي الشهير لويس باستور، وقد منح رئيس الوزراء بي في ناراسيمهاراو ووزير المالية

الكتور مانموهان سينغ الفرصة للنجاح للعقول المستعدة لقادة صناعة تصدير البرمجيات في الهند، ومنذ ذلك الحين ووزراء المالية ووزراء التجارة المتعاقبون يقومون بعملية الإصلاح.

إن عملية الإصلاح التي بدأت في تموز 1991 ساعدت صناعة البرمجيات الهندية بالطرق التالية:

توفر التمويل عن طريق الأسهم

إحدى المشكلات الكبرى التي واجهتها دور البرمجيات الكبرى في هند كانت الافتقار لوسائل تمويل سريعة وجذابة، فالمصارف لم يكن لديها أعراف لرأس المال العمل والقروض المرحلية لشركات البرمجة بما أن هذه الشركات كان لديها القليل فقط لتخسره من حيث الموجودات المادية، وهكذا فإن الدين لم يكن خياراً قابلاً للتطبيق لتمويل معظم شركات البرمجيات، والأسهم لم تكن خياراً أكثر جاذبية ما دمت إجراءات العرض الأولى للعمامة (IPO) لم تسمح إلا بفرق قيمة بسيط جداً، وكان فرق القيمة يحدد من مدير شؤون رأس المال (CCI) وهو موظف حكومي هندي لم يكن عادة على تواصل مع أسواق رأس المال ولم يكن يستخدم نسبة أسعار تعتمد على المعرفة حول السوق، قرر وزير المالية أن السوق هو أفضل حكم للأسعار وألغى منصب مدير شؤون رأس المال وسمح للشركات بتقرير أسعار IPO بالتشاور مع مصارف استثمارها، وهذه

الحركة جعلت من المساهمة خياراً ممكناً للتمويل وسمحت لرجال الأعمال المتخوفين من الديون بالدخول في سوق البرمجيات من أوسع أبوابه.

اتخاذ القرارات بشكل أسرع

كان تقليل الرسوم على معظم البضائع المطلوبة لتصدير البرمجيات والمزيد من توزيع السلطة على مكاتب المناطق والولايات والتوجيه الأفضل للصناعة بين البيروقراطيين من بين المبادرات التي شجعت شركات البرمجيات على اتخاذ قرارات إستراتيجية جريئة في مجالها.

تنظيم صرف العملة الأجنبية

خفف بنك الاحتياطي الهندي من القيود على استئجار خبراء أجانب في التسويق والجودة والإنتاج، وعلى تأسيس مكاتب مبيعات في الخارج، وعلى السفر للخارج، وقد كان الحصول على الإذن من المصرف الاحتياطي الهندي هو العقبة الأكبر في فترة ما قبل التحول الليبرالي.

تسهيل دخول الشركات متعددة القوميات

إن قرار الحكومة بالسماح للملكية 100% من الشركات الفرعية من قبل شركاتها الأم المتعددة القوميات جلب العديد من الشركات المتعددة القوميات المعروفة مثل IBM وأوراكل و SAP وميكروسوفت وسن إلى الهند، هذه الشركات تنافست مع الشركات الهندية ليس فقط في

بيع عتادها ومنتجاتها البرمجية ولكن أيضاً في جذب موظفين محتملين، وقد شعر مصدرو البرمجيات الهنود بحدة في التنافس على الموظفين؛ مما دفعهم لتبني طرق لجذب وإبقاء الموظفين ذوي المستوى العالي، هذه الشركات طورت من بنيتها التحتية المادية والتقنية وراجعت بنية الأجور لديها و خلقت خيارات خطط للموظفين وقوت البنية التحتية الترفيهية من أجلهم.

تقليل وترشيد الضرائب والرسوم والتعريفات

تجارياً مع التوجهات الدولية قام الدكتور مانموهان سينغ بتقليل الرسوم والتعريفات على طول البلاد وترشيد بنية الرسوم المستوجبة على المكونات وجزئيات التجميع والمنتجات، وفي الواقع فإن الرسوم على البرمجيات انخفضت إلى الصفر، هذه التسهيلات بالإضافة إلى سياسة انعدام ضريبة الدخل على أرباح التصدير أثبتت كونها مفيدة لمصدري البرمجيات الصاعدين، وتم تبسيط إجراءات الاستيراد وتم إدخال معظم البضائع ضمن خطة الرخصة العامة المفتوحة التي سهلت استيرادها الحر.

منشآت توفر البيانات الأسهل والأرخص

بدأت شركة فيدش ستشار نيغام المحدودة (VSNL) بتقديم منشآت نقل البيانات بواسطة الأقمار الصناعية للشركات الهندية، وبدأت STPI بنفس التسهيلات حصرياً لشركات تصدير البرمجيات، وبفضل التنافس

بين هاتين المؤسستين الحكوميتين فإن نوعية وكمية عرض الحزمة المتوافر تحسنت، وقد انخفضت الأسعار ومدة الدورة بعامل 3 إلى 4 لتصل إلى مستوى يمكن مقارنته ببقية العالم.

النتيجة الخالصة هي أن ذلك التحسن في ظروف سوق العوامل ساعد على خلق صناعة برمجيات قوية في الهند، فأحدث المعدات والبرمجيات كانت متوفرة من كافة أرجاء العالم في الهند وبأسعار منافسة، والعديد من المصنعين المعروفين أنشأوا مراكز في الهند، والعديد من الشركات متعددة القوميات أنشأت وحدات لتطوير البرمجيات في الهند، وأصبحت بانغالور إحدى أكثر المناطق جاذبية لوحدات البرمجيات لكي تنشئ قاعدة فيها.

وصناعة التصدير بدأت التحول لتصبح متركزة في ما وراء البحار (متركزة في الهند)، والشركات العشرين الأولى لتصدير البرمجيات أنشأت بنى تحتية على مستوى العالم وعمليات عالية الجودة وأدوات وطرق ومنشآت لنقل البيانات، وقد افتتحت مكاتب مبيعات خارج الهند واستخدمت خدمات المستشارين من الخارج لاستخدام أفضل الممارسات من حيث الجودة والتقنية والتسويق.

تمويل المشاريع

إضافة إلى تحسين تطبيق التمويل بالأسهم وخلق مجموعة من الأعراف من أجل التمويل من خلال القروض قدمت عملية الإصلاح خيارات

تمويل المشاريع من أجل رجال الأعمال، فبعد تحريرهم في المراحل الأولى من شركاتهم ومن المخاوف حول القروض وقوى التوجه نحو المستثمر عند الشركات المسجلة عموماً أصبح من الممكن لرجال الأعمال الهنود الآن أن يركزوا على جعل أفكارهم تنجح وأخذها إلى السوق، في الواقع إن تمويل المشاريع كان السبب الأكبر للنمو غير العادي لشركات التقنيات الكبرى في الولايات المتحدة.

الهند والعالم: السيناريو الحالي للمعلوماتية

إن إنفاق الهند على المعلوماتية لعام 1998 كان 2.7 بليون دولار أمريكي وهو جزء بسيط يبلغ 0.27 بالمئة من إنفاق العالم على المعلوماتية والذي يبلغ 0.1 تريليون دولار أمريكي، وفي العام الماضي قامت شركات البرمجيات بتوظيف ما يزيد على 200 ألف محترف لتحقيق عائدات قدرها نحو 0.4 بليون دولار أمريكي (صادرات 2.7 بليون وعائدات وطنية 1.3 بليون) وهي مجرد 0.1 بالمئة من سوق خدمات المعلوماتية التي تبلغ 220 بليون دولار أمريكي، صناعة العتاد حققت عائدات قدرها 1.1 بليون دولار أمريكي في 1997-98 وصدرت فقط نحو 220 مليون دولار أمريكي ووظفت نحو 100 ألف شخص، وباع مصنعو العتاد الهنود نحو 630 ألف قطعة بينما باع نظرائهم الأمريكيون نحو 36

مليون قطعة أثناء 1998، إن إنفاق العالم على المعلوماتية في العام الفائت بلغ 4.3 في المئة من الإجمالي الناتج المحلي له والذي يبلغ 29 تريليون دولار أمريكي بينما أنفقت الهند 7.0 بالمئة من إجمالي دخلها المحلي البالغ 380 بليون دولار أمريكي على المعلوماتية.

إن تحول الاقتصاد للبرالية سرع من وتيرة نمو المعلوماتية بالإضافة إلى صادرات البرمجيات في الهند، ومع ذلك فإن المراقب الحيادي للمعلوماتية الهندية سيستنتج أن الهند ما تزال جديدة في سوق المعلوماتية وأمامها طريق طويل لتقطعه قبل أن يصبح من الممكن اعتبارها لاعباً مهماً في الميدان العالمي، أكثر المجالات الواعدة هي تصدير البرمجيات حيث نالت الهند اعترافاً كبيراً كبلد يمكن اختياره لتطوير البرمجيات المخصصة وصيانتها وقد تكون في المرتبة الثانية بفارق كبير بعد الولايات المتحدة في هذا المجال، نحو 25% من شركات فورتشن 500 تقوم بالتعامل مع شركات البرمجيات الهندية، والعديد من الشركات متعددة القوميات في مجال التقنيات العالية أقامت مراكز تطوير برمجيات في الهند، والأمر المشجع هو أنه نتيجة لعملية الإصلاح فإن كلاً من صناعتي العتاد والبرمجيات الوطنيتين كانتا تنموان بمقدار 30 و50 في المئة طوال السنوات الثلاثين الأخيرة.

أحد الأهداف التي تشكل تحدياً في هذه الألفية هو رؤية الهند كلاعب مهم في السوق العالمي للمعلوماتية، وهناك عدة أطر لتقييم إذا ما كانت

البلاد من بين اللاعبين المهمين في مجال المعلوماتية في العالم، وهي تتضمن كون البلاد من بين:

البلدان العشرة الأولى في الإنفاق على المعلوماتية.

البلدان العشرة الأولى في كسب العائدات من البرمجيات الوطنية.

البلدان العشرة الأولى في عدد الحواسيب مقابل كل فرد.

البلدان العشرة الأولى من حيث عدد خبراء المعلوماتية مقابل كل فرد.

المصدرين العشرة الأوائل للبرمجيات.

في رأيي فإن كل هذه العوامل، ربما ما عدا العامل الخامس، مرتبطة بعضها ببعض، ومن المستبعد أن يكون بلد ما مرتفعاً جداً في أحد الأطر ومنخفضاً في الأطر الأخرى.

السيناريو المستقبلي للمعلوماتية في الهند

من الصعب جداً التنبؤ في هذه المرحلة فيما إذا كانت الهند ستصبح لاعباً مهماً في السوق العالمية للمعلوماتية، وبالنظر إلى الظروف في سوق العوامل فإننا نحتاج إلى العمل بجد وذكاء من أجل تحقيق هذا الوضع، وسأصف أولاً السيناريو المحتمل لاستخدام المعلوماتية في الهند في هذه الألفية ومن ثم سأناقش سيناريو صادرات البرمجيات.

على مدى العقود الماضية حدثت تحسينات كبيرة في التقنيات وأدت

لتقوية قدرات الحواسيب بعامل 10000 وقدرات التخزين بعامل 100000 وعرض الحزمة لخطوط التواصل بعامل مليون وخفضت التكاليف 1000 مرة. وقد حدثت عدة انقطاعات كبرى في السنوات الخمس الأخيرة وهي ستؤثر ولا بد على طريقة حياتنا وإنجازنا لأعمالنا في هذه الألفية، وهذه التغيرات الكبيرة في الأطر تتضمن:

الإنترنت والشبكة العنكبوتية (الويب) قدمت إطار أي وقت وأي مكان للمستهلكين؛ مما سمح لهم بالقيام بتعاملاتهم على راحتهم، وهذه التقنيات جعلت من الممكن الحصول على خبرات ومعارف بعيدة على مدار الساعة، وهذا أمر مهم للعديد من البلدان المتعطشة للمصادر مثل الهند.

إن نموذج المعالجة الموزعة الذي يعتمد على شبكات حواسيب ليست مرتفعة الثمن ولكنها قوية يمكنه أن يجلب الطاقة الحاسوبية إلى البلدان الكبيرة الشحيحة المصادر، وهكذا ستنعم كل قرية ومدرسة وشركة صغيرة ومنظمة خدمات عامة (مثل المشافي) والمكاتب العامة بالوصول إلى معلومات ومعارف متوفرة في كافة أرجاء البلاد.

التطورات في الوسائط المتعددة (كالصور والصوت والبيانات في صيغة رقمية) قد تغير الطريقة التي نقضي فيها أوقات فراغنا وأنماط تسليتنا وتعلمنا وسفرنا وإنتاجيتنا.

شبكات المحمول والشبكات اللاسلكية ستحدث ثورة في طريقة قيام الشركات والأفراد بالعمل والتعامل.

ستسعى الشركات لاستخدام طاقة الحساب والتواصل لزيادة رضا الزبائن من خلال تحسين نوعية وإنتاجية وزمن الاستجابة مع تقليص من مدة دورات الإنتاج. وسيكون لها الفرصة لقياس نفسها بالمقارنة مع المقاييس الدولية في هذه الأطر.

ماذا سيكون تأثير المعلوماتية على طريقة حياتنا في الهند في هذه الأنفة؟ هناك عدة تأثيرات، فالإنترنت ستسبب تغيرات ثورية في الناس الذين يتواصلون على طول البلاد بأسرها. ، فمثلاً قامت ناسكوم بتجربة رائدة للجمع بين سائقي تكسي في مومباي من أزامغار وأوتار براديش وأسرههم باستخدام الوسائط المتعددة على الإنترنت، وقد دهش السائقون من أنهم يستطيعون رؤية أحبائهم والتكلم معهم في أي وقت مناسب لكلا الطرفين ومقابل أجر صغير، وستخطو الإنترنت خطوة بعد التلفة عبر الأقمار الصناعية وتسمح بتبادل المعرفة في تفاعل ثنائي الاتجاه بين العامة وقادتهم السياسيين، وإضافة إلى ذلك ستعود الإنترنت إلى غرس عملية تفكير العلمي لدى الجماهير الريفية مما سيقدم دعماً كبيراً للجهود التنموية التي تجري على يد العديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية، ولكن المفتاح لتحقيق هذه الفوائد يكمن في زيادة نسبة محو الأمية وتطوير مواقع

الكثرونية باللغات المحلية مما سيساعد على الوصول إلى المناطق النائية من البلاد.

هناك نقص في الخبرات الفنية والعلمية في هذه البلاد والطريقة الوحيدة لإيصال الخبرات للمستخدمين الذين يحتاجون إليها على امتداد الهند هي زيادة عدم التزامن في التعاملات، وذلك يعني أن الخبراء يجب أن يتمكنوا من توجيه كلامهم والرد على الأسئلة في زمن ومكان مناسب لهم بينما يجب أن يتمكن المستخدم من الوصول إلى هذه المصادر وفقاً يناسبهم، الشبكة العنكبوتية ستجعل من هذا ممكناً، وهكذا ستمكن كل مدرسة وكلية في البلاد من الاستماع إلى أفضل المعلمين والأساتذة في الرياضيات والفيزياء واللغة الهندية وما إلى ذلك، والوسائط المتعددة ونقل البيانات وتقنيات التحكم بالأعمال عن بعد ستجعل من الممكن لنخبة الجراحين القيام بالعمليات أو مساعدة الجراحين المحليين في القيام بعمليات معقدة أو يمكن الأطباء من تقديم خدمات الاستشارة للمرضى في مناطق بعيدة. وعلى مستوى المستخدم فإن حجوزات المطاعم والمسارح والبطاقات للمقطارات وحافلات السفر والكتب والموسيقى والرياضة والتسليه والخدمات المصرفية وحجوزات الفنادق وخدمات إيجاد العرائس والعرسان وشراء البضائع الثمينة ودفع فواتير الخدمات والضرائب للمشركات ستوفر كلها على الإنترنت.

على صعيد العمل فإن الإنترنت ستغير حدود الشركة، فالوظائف مثل خدمة الزبائن والشراء ستنتقل إلى الإنترنت وسيصبح بإمكان الزبائن الدخول إلى الشبكة الخارجية للشركة من حواسيبهم، ولأن الزبائن سيزدادون قرباً من الشركات فإنهم سيصبحون نشطين ومتطلبين، وعندها ستحتاج الشركات إلى تحسين إنتاجيتها ومن استجابتها عند التعامل مع زبائنها، وبما أن الإنترنت ستكون عامل كبير لتسوية الفروق في خلق أسهم الماركة من قبل الشركات فإن التنافس والتركيز على رضا الزبون سيزداد، ومعظم الوسطاء سيختفون ومهن مثل الوساطة العقارية والتوزيع ستختفي ببطء.

ستحتاج الحكومات لتحسين مستويات الشفافية والمسؤولية بفضل الإنترنت، والأوساط العامة ستطلب من كل مركز مسؤولية كبرى في الحكومة أن يقدم آخر المستجدات للمواطنين حول التقدم في مختلف المشاريع، وهكذا فإن المعلومات حول كافة القرارات المقبلة للحكومة ستوفر على الشبكة العنكبوتية، والمناقشات حول التشريعات في الدولة وعلى المستوى المركزي ستكون متوفرة على الشبكة العنكبوتية كما ستكون أحكام المحاكم في الشؤون القانونية، وعلى شركات القطاع العام أن تحسن من وضعها وإلا فإنها لن تتمكن من مواجهة المنافسة القوية وتصاب بالكساد وستحتاج المصارف للعمل بكفاءة وإلا فإن زبائنها

سيبحثون عن أسهم عالمية وقنوات الحصول على قروض ويتركونها لتقدم خدماتها للبطيئين مما يزيد من موجوداتها غير الفاعلة (NPA).

لهذا من المحتمل أن تصبح الإنترنت متوفرة خلال السنوات الخمس المقبلة لعدد كبير من الأسر والشركات الصغيرة في المناطق المدنية عبر مزودي الخدمات التقليديين (ISP) ومشغلي شبكات الكابل، في المناطق الريفية ونصف المدنية فإن الوصول إلى الإنترنت سيكون عبر أكشاك مشابهة لقمرات الـ STD/ISD المنتشرة هذه الأيام، الشركات الكبيرة والمتوسطة ستستخدم حزم عريضة من مزودي الخدمات لتثبيت البنى التحتية من أجل الإنترنت والإنترنت والإكستراเน็ต التجارية الالكترونية، مكاتب الفروع والبائعين والزبائن للشركات سيكونون متصلين عبر هذه البنية التحتية، التقارير بآخر المستجدات المتعلقة بكل من هذه الأطراف ستكون متوفرة على أجهزتهم، كل الأنظمة ستعتمد على الشبكة العنكبوتية وستكون الفكرة هي تقديم إمكانية الوصول في أي زمان ومكان إلى المعلومات الضرورية لإضافة القيمة وصياغة القرارات من أجل المتلقين.

الهدف من أي ابتكار أو تقنية هو تقديم إنتاجية أفضل وأوقات فراغ وراحة للبشر، البلدان المتقدمة والبلدان التي خضعت للتحويل الصناعي مؤخرًا والبلدان النامية مثل الصين أظهرت بيسر إمكانية المعلوماتية

واستخداماتها في الحياة اليومية لمواطنيها، وحث دور الهند لتدرك أهمية هذه التقنية ولتقوم بنفس الشيء، وفي سياق العالم المتوجه نحو المعلوماتية بشكل متزايد، تحتاج الهند لإنجاز ما يلي مع حلول عام 2010.

وصول نحو الأمية المعلوماتية إلى 50% على الأقل في المدارس المدنية و20% في المدارس الريفية.

وصول الحواسيب إلى 1 على الأقل لكل 50 شخص.

تأثير الإنترنت المباشر على 200 مليون شخص في البلاد.

الأنفاق الوطني على المعلوماتية يجب أن يصل إلى 3% من إجمالي الناتج الوطني.

يجب حوسبة القطاعات المركزية للاقتصاد.

يجب أن تصل صادرات البرمجيات إلى 50 بليون دولار أمريكي وهذا

القطاع سيؤمن فرص عمل لـ 1.5 مليون محترف.

لأقم الآن بوصف سيناريو صادرات البرمجيات في الآلفية الجديدة.

لقد حصلت الهند على قدر كبير من الاعتراف بكونها بلدا يمكن

اختياره من أجل خدمات البرمجيات، فنحو 25% من شركات فورتشن

500 تقوم بالتعامل مع شركات البرمجيات الهندية، والعديد من الشركات

متعددة القوميات أقامت مراكز لتطوير البرمجيات في الهند، التطبيقات

الرئيسية التي تخصص فيها الشركات الهندية هي الخطوط الجوية

والتصنيع والتأمينات والمصارف والخدمات المالية وتجارة المفرق والتوزيع والاتصالات عن بعد وأنظمة البرمجيات.

كانت استراتيجية الهند هي:

التنافس على الجودة والإنتاجية وليس فقط على التكلفة.

أن تصبح مقدمة حلول في مجالات الثغرات في سوق التطبيقات.

إقامة معامل برمجيات مركزها الهند من أجل النمو العالي والهوامش المرتفعة.

الانتقال إلى موقع أعلى في سلسلة القيمة من خلال التركيز على الخدمات ذات الماركة والمنتجات والاستشارات في مجال المعلوماتية.

سلسلة القيمة لصادرات البرمجيات الهندية هي:

المرحلة 1: النشاطات (خدمات ميدانية).

المرحلة 2: نشاطات (نشاطات مركزها الهند).

مشاريع تطوير برمجيات بسعر ثابت.

إعادة هندسة أنظمة حالية لتحقيق تقنيات معاصرة أو مستوى أعلى من أداء الوظائف.

صيانة أنظمة البرمجيات.

خدمات ذات ماركة لفرص تحدث مرة واحدة مثل مشكلة عام 2000 (Y2K) ومشكلة عملة اليورو.

المرحلة 3: نشاطات:

تكامل أنظمة.

منتجات.

استشارات معلوماتية.

واليوم ما عدا بعض الاستثناءات فإن أغلبية مصدري البرمجيات الهنود في المرحلة الثانية بينما هناك شركات قليلة لا تزال في المرحلة الأولى، وهناك شركات أقل تحصل على قسم جيد من عائداتها من المرحلة 3. في هذه الأنفية متطلبات العمل التي يواجهها مزودو الخدمات ستؤدي إلى الإطار التالي في صناعة البرمجيات الهندية.

تقليل استراتيجيات وقت التسويق

مدة مشاريع البرمجيات التي يبلغ معدلها حالياً 8 إلى 12 شهر ستقص إلى 2-3 أشهر وسيكون هناك توازٍ عالٍ مع تطوير البرمجيات، وبالإضافة لذلك فإن الزبائن سيتوقعون رؤية أشياء قابلة للتسليم على المدى القريب وتغلب منافع أسرع للعمل، وستتطور أنواع جديدة من تعاريف المتطلبات كما سيزداد التفاعل مع الزبائن.

استراتيجيات العولمة لتقليل التكلفة

ستصبح الصين ومصر وإسرائيل وآيرلندا والفلبين والمكسيك منافسات للهند، وسيشتري الزبائن ما سيحقق أفضل قيمة لأموالهم والعديد من

الشركات العالمية ستنشئ وحدات تطوير في هذه البلدان. استجابة أسرع من خدمات الصيانة ومكاتب المساعدة سيتم الاستفادة من فروق التوقيت في تشغيل مستمر لأعمال حل المشكلات بشكل موزع، وسيصبح العمل طوال اليوم هو المتعارف عليه، والصيانة التعاونية وحل المشكلات بالاعتماد على فرق خبراء موزعة سيقدمان استجابة أسرع لاحتياجات الزبائن، مكاتب المساعدة والدعم ستتوضع في اقتصادات أدنى.

مساهمة أكبر للخدمات المدعومة بالمعلوماتية في الصادرات

أحد الأجزاء التي ستلقى اهتماماً هائلاً هو تقديم خدمات دعم مع المعلوماتية في مجالات مثل الفنادق وحجوزات الخطوط الجوية والوصفات الطبية وخدمات التسويق عن بعد والتصميم وخدمات تشكيل المسودات والتحويل الرقمي على سبيل المثال وحسب، إن النمو في هذا القطاع مدفوع بالتكلفة المتزايدة للمصادر البشرية وخاصة في الورديتين الثانية والثالثة في بلدان مثل الولايات المتحدة، وهذه الخدمات يمكن الحصول عليها مقابل جزء بسيط من هذه التكلفة وذلك من البلدان المنخفضة التكلفة مثل الهند التي تقع في وضع استراتيجي يختلف توقيته من 9 إلى 12 ساعة عن الولايات المتحدة، وهكذا سينم في الساعة 5:30

مساءً تحويل مكالمات الزبائن أوتوماتيكياً إلى الهند وسيتسلم موظفون محليون العمل من زملائهم الأمريكيين، وهذه الفرصة يمكنها إنتاج فرص عمل لـ 2-3 ملايين موظف برواتب قدرها 10000 روبية في الشهر، ولكن الشرط الأساسي للنجاح هو إمكانية الوصل بين الشبكات الخاصة والشبكات العامة في الهند والولايات المتحدة وهو إجراء لا يزال قسم الاتصال عن بعد في الهند يرفضه.

استخدام نماذج تطوير برمجيات متزامنة وموزعة

فرق تطوير البرمجيات ستقسم إلى عدة فرق تعمل بشكل متزامن على طول الكوكب للاستفادة من توافر المهارات، والتنمية التعاونية الموزعة ستصبح شائعة، تشكيل المفاهيم في كندا والهندسة المعمارية في فرنسا والتصميم والبرمجة في الهند وصناعة العتاد في تايوان سيكون نمطاً مقبولاً للعمل، والهند ستصبح عقدة ارتباط مهمة في إستراتيجية تطوير البرمجيات العالمية لأرقى الشركات متعددة الجنسيات من حيث التقنية، المهندسون من الهند سيصبحون مبتكرين نشيطين المقابلات المرئية من الحاسوب والحسابات من خلال مجموعات عمل ونقل البيانات عبر حزم بيانات عريضة سيسمح للمهندسين الهنود بالمشاركة في مناقشات مع مكاتبهم وبيوتهم.

القوة العاملة العالمية ذات التقنية العالية

كما في صناعة الأحذية اليوم فإن بلدان مثل الهند ستصبح مزودة للعمال في مجال التقنيات العالية بأعداد كبيرة.

تموج الصناعة

سيكون هناك تموج ما دامت الصناعة أصبحت أكبر من حيث رأس المال؛ فالعديد من الشركات الهندية ستكون قد أسست أسهم ماركة في الولايات المتحدة على قدم المساواة مع أبرز الشركات المحلية.

هل يمكن للهند أن تصبح لاعباً مهماً في سوق المعلوماتية العالمي؟

قبل مناقشة أي قضايا على صعيد الصناعة أود أن أطرح مسألة فلسفية مهمة، وهي أننا في الهند يجب أن نصل إلى إجماع ثابت حول كوننا لاعباً مهماً في الاقتصاد العالمي ومن ثم تبدأ بالمشاركة في هذه الممارسة بجهود من كل قلبنا بدلاً من موقف اللامبالاة الذي نعيشه اليوم، وعلى السياسيين والبيروقراطيين والصناعيين والناس بشكل عام أن يصلوا إلى هذا الإجماع، هناك نوعان من الهند: الهند المدنية (القابلة للتحويل الصناعي) والهند الريفية، والطموحات والعمليات والأساليب والبنية التحتية للارتقاء هاتان الهندان مختلفتان تماماً، وأرى أن في هذه الفترة

الحالية من التحول الصناعي فإن الأمل الوحيد لمسح دموع الفقراء هو في تشجيع الهند المدنية على خلق ثروات أكبر مما تتجه الآن ودعم ثروة لتحسين الهند الريفية، ولذا فإن ما نحتاج إليه الآن هو الوصول إلى الإجماع بسرعة ومن دون جدال لا ينتهي كما هي عادتنا.

بعد ما قلته دعوني أنتقل إلى القضايا الأصغر، هناك العديد من المبادرات المهمة على مستوى الصناعة وعلى مستوى المستخدم وهذه المبادرات يجب تبنيها مباشرة إذا أردنا تحقيق أملنا في أن نصبح لاعباً مهماً في سوق المعلوماتية العالمي، والأمر يستحق النظر بشكل منفصل في قضايا مهمة لصناعاتنا المحلية والتصديرية، والأسئلة التي علينا طرحها هي:

ماذا يجب أن تفعل الحكومة لمساعدة الصناعة على النمو؟

ماذا علينا نحن العاملين في صناعة المعلوماتية أن نفعل من أجل المستخدم؟

ماذا يستطيع المستخدم أن يفعل لمساعدة شركات المعلوماتية على أن

تقدم لهم خدمات أفضل؟

ماذا يمكن للأكاديميين أن يفعلوا من أجل مستخدمي المعلوماتية وصناعة

المعلوماتية؟

ماذا يجب أن تفعل الحكومة لمساعدة الصناعة على النمو؟

في الاقتصادات النامية والمختلطة مثل الاقتصاد الهندي تظل الحكومة

تمارس درجة كبيرة من التحكم في وتيرة تطور البلاد، وما نحتاج إليه اليوم هو كما أشرنا سابقاً الوصول إلى إجماع بين كل من يخصهم الأمر حول هذه المسألة. والمبادرات التي تحتاج الحكومة إلى تبنيها من أجل تأسيس بيئة للنمو السريع تتضمن ما يلي:

تبني المنافسة: في نهاية المطاف فإن البيئة التنافسية أمر لا بد منه لدفع الشركات للعمل نحو تطوير ميزات تنافسية تساعدنا كي تبقى متقدمة في ميدان المنافسة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا أزيلت الحكومة كل الاحتكارات وخلقت ميدان منافسة متساوي الفرص.

زيادة سرعة العمل: إن روح المنافسة والرغبة في تحسين الأداء تتطلب بيئة حيث تكون القرارات المهمة لنجاح شركة ما تصنع في مجلس إدارتها؛ ومن ثم تنفذ بسرعة بدلاً من صناعة القرارات في نيودلهي (أو عاصمة الدولة) وانتظار الموافقات من السلطات الحكومية، وهكذا ما لم تتخذ الحكومة قرارات واعية لزيادة سرعة العمل فمن غير المحتمل أن تصبح الشركات الهندية منافسة وتضع قيمة زائدة على المعلوماتية. إن عدم القدرة على أخذ قرارات سريعة والعمل وفقاً لها نتيجة للقيود الموضوعة من الحكومة قلل كثيراً من الاحتمالات المواتية لشركات التصدير لكي تصبح لاعبين مهمين على مستوى العالم، نحتاج إلى تغييرات جوهرية في الإجراءات التي تحكم الجمارك والضرائب وضرائب الدخل وصرف العملات الأجنبية في

عمل البنك الاحتياطي للهند والهيئات الأخرى لجعل الشركات الهندية منافسة على مستوى العالم.

تقوية فرص العمل في القطاع العام: في الهند يأتي قسم مهم من الناتج الإجمالي المحلي من وحدات القطاع العام وهناك فرصة هائلة لتحسين كفاءة عملها، تحتاج الحكومة للتركيز على تحسينات الإنتاجية في هذه المنظمات، وهذا سيضيف منافع من خلال خلق فرص عمل لشركات المعلوماتية التي تركز على السوق المحلي.

تحقيق الشفافية في عمليات اتخاذ القرارات المهمة وصيغة السياسات، مما شياً مع التطور المهم الذي حققته الحكومة في جهودها من أجل التحول الليرالي من الضروري وجود الشفافية في إعطاء عقود كبيرة وفي صياغة السياسة، وهذا أمر ضروري إذا أردنا الاستفادة من مشاركة شركات على مستوى العالم في بناء أمتنا وفي جعل صناعة المعلوماتية لدينا قوية بما يكفي لتكون منافسين على مستوى العالمي.

خلق ظروف مناسبة لزيادة نشاط رجال الأعمال، أحد عوامل النجاح الأساسية لتشجيع نشاط رجال الأعمال هو وجود بيئة تسهل توافر رأس المال للمشاريع، ويجب السماح لرجال الأعمال بإيجاد أسهم جهده أثناء التفاوض على الأسعار من نشر الأسهم من خلال تمويل رأسمال المشروع، كما أن القدرة على إنشاء خطط عروض أسهم لموظفين (ESOPs) يعد

من المتطلبات الأساسية لتشجيع رجال الأعمال وللإبقاء على المحترفين المهرة في البلاد.

ترشيد بنية الرسوم: إن صناعة العتاد لدينا تتطلب ترشيد بنية الرسوم؛ مما يدعم إضافة قيمة من خلال التصنيع.

قوانين ليبرالية للإنترنت ونقل البيانات والصوت: ستكون الإنترنت عربة أساسية لنمو الاقتصاد العالمي، والقيود في الهند على الاتصال عبر عنوان IP والتي لا تسمح بربط PTSN مع شبكات خاصة من أجل الصوت والبيانات يجب أن تلغى، التعريفات على الصوت والحزم الفضائية يجب أن تخفض لما دون المستويات العالمية، وإذا لم يحدث ذلك فإن الهند ستضيع ميزتها في تصدير البرمجيات لصالح بلد مثل الصين.

تقديم دفع للتعليم، والمحترفون المدربون هم مفتاح الهند للوصول إلى هدف تحقيق صادرات برمجيات قدرها 50 بليون دولار أمريكي في السنوات العشر المقبلة، علينا أن نزيد من عدد المقبولين في معاهد المعلوماتية والمؤسسات التعليمية الأخرى ونشجع خلق جامعات خاصة، ونقدم الدوافع لمؤسسات تدريب هندية وأجنبية معروفة لزيادة سنوية وعدد المحترفين المدربين ونشجع الارتباطات بين معاهد المعلوماتية و IIM والجامعات العريقة في الولايات المتحدة.

تسهيل المشاركة في البورصات الخارجية: لقد خلقت الشركات الهندية

مستوى ما من الوعي في الولايات المتحدة، وقد أصبح من الممكن لها الآن التسجيل في البورصات الأمريكية ولكن ظروف الشركة العامة في الهند ليست مواتية جداً لتسجيل الشركة في بورصة أمريكية وخاصة في مجال سيولة الضمانات المسجلة، لذا يجب القيام بالمزيد من التحويل لير الي للقوانين المتعلقة بالتسجيل فيما وراء البحار.

خلق إطار تنظيمي يمكن الشركات الهندية من أن تصبح على مستوى العالم: إن اجتذاب زبائن ومستثمرين عالميين يتطلب من دعم مستويات الراحة من خلال تشكيل مقاييس عالمية للحكم المشترك، وكذلك يجب تقليل الإجراءات البيروقراطية لإنشاء مكاتب تجارية إلى الحد الأدنى. تشجيع دعم رؤوس أموال المشاريع: مع أن تمويل رؤوس أموال المشاريع قد بدأ في الهند إلا أن الصناعة بحاجة إلى رعاية والدعم، ويجب وضع إطار للسياسات من أجل جذب عدد كبير من رأسماليي المشاريع على المستوى العالمي.

ماذا علينا نحن العاملين في صناعة المعلوماتية أن نفعل من أجل المستخدم

إن الوعي حول منافع المعلوماتية منخفض في الهند، وخصوصاً في القطاع العام والحكومة وقطاع الأعمال الصغيرة النطاق، وعلى العموم هناك حماس كبير تجاه المعلوماتية لدى مستخدمين محتملين ولكن لديهم

شكوك تجاه دورها في مجال عملهم نتيجة للعديد من قصص الرعب التي قد يكونون سمعوها من زملائهم في تلك الصناعات، إن العبء يقع علينا من أجل إزالة مثل هذه المفاهيم وإلهام الثقة في قدرتنا على تقديم منتجات جيدة بأسعار مناسبة للميزانية وزمن مناسب، إننا نحتاج للعمل على القضايا التالية:

الأسعار: هذه المسألة ليست سهلة الحل؛ لأن معظم العتاد وحزم البرمجيات المباعة في الهند مستوردة، فبفضل جهود ناسكوم تم تخفيض الرسوم من عقوبة قدرها 110% منذ بضعة سنوات مضت إلى قيمة مقبولة تبلغ 10% في العام الفائت، ومع ذلك فنحن بحاجة لأن نستمر في الحوار مع الحكومة حول كيفية تقليل رسوم العتاد بطريقة مرشدة تحقق المكسب لكل الأطراف المعنية، إذا أردنا أن نخفض الأسعار بشكل ثوري فعلينا زيادة الكميات بشكل ملحوظ، يجب مناقشة هذه المهمة بجدية اتخاذ الخطوات المناسبة بسرعة، من جهتنا على الشركات أن تساهم للحصول على حسومات أفضل مع مديريها.

على صعيد البرمجيات المحلية، فإن أكبر شكوى من المستخدمين هي أن مزودي البرمجيات لا يقومون بتقييم كافٍ للأسعار ويقدمون أسعاراً منخفضة فقط من أجل الدخول ثم ينجزون المشروع بشكل سيئ، إن ميل الشركات الهندية لطلب أسعار منخفضة لمجرد كسب الدخول هو أمر

ذائع الصيت، وقد سبب لنا أضراراً لا تنكر، سواء على الصعيد المحلي أو في الأسواق الدولية. في الواقع معظم الزبائن المحتملين من وراء البحار يصابون بالحيرة حول كيفية تمكن الشركات الهندية من العمل بهذه الأسعار المنخفضة، بالطبع بعض الزبائن القصيري النظر يقعون في هذه المصيدة وهم على عجل ومن ثم يندمون كما يحلو لهم، نحن العاملون في صناعة البرمجيات أماننا مسؤولية تقديم الموثوقية والوفرة والاستمرارية مع ضمان كون الحلول عصرية من حيث التقنية وأن استثمارات الزبائن محمية، ومثل هذه المهمة تستدعي استثماراً كافياً في البنية التحتية والتقنيات والعمليات والأساليب والأدوات، كما تستدعي وضع أسعار مناسبة لخدماتنا، إن من مسؤولية شركات البرمجيات وشركات أنظمة التكامل القيام بتقدير دقيق للمصادر مسبقاً، وألا تتخذ زبائننا لاحقاً.

الجودة العالمية للخدمات: حسب رأي معظم المستخدمين فإن مستوى الخدمات لمعظم شركات المعلوماتية الهندية هو سبب القلق، وهناك شعور عام بأن معظم الشركات الهندية التي تبيع عتاداً أو برمجيات مستوردة لم تبني بنية تحتية كافية لتقديم مستوى مقبول من الدعم اللاحق للمبيعات، لقد سمعت عن عدة حالات حيث يرى موظفي خدمات الدعم البرنامج يعمل لأول مرة فقط في موقع الزبون ويصبح من واجب الزبون ليس فقط أن ينصب البرنامج بنفسه بل أيضاً أن يدرب موظفي الخدمات لدى

البائع على استخدام البرنامج! في حالات احتكار القطاع الخاص لمنتج ما من العتاد أو البرمجيات فإن خبرات المستخدمين تقول إن مستويات الخدمة ليست أفضل من القطاع العام، هذه المشاكل في مستويات الخدمة قد تكون بسبب العديد من الأسباب - الهامش المنخفض، والافتقار لشبكات الدعم الكافي، والاعتماد على شركات دعم أصغر والشعور بالرضا وما إلى ذلك، ولكن الخلاصة هي أن صناعة البرمجيات الهندية تحتاج إلى حركة واعية نحو تقديم خدمات لاحقة للبيع بشكل أفضل؟

تقديم منتجات عصرية للمستخدمين الهنود: هذه الأيام الفرق الزمني بين إطلاق منتج ما في الولايات المتحدة والإعلان عن نفس المنتج في الهند بالكاد يكون بضعة أسابيع، أما سجل إنجازات شركات المعلوماتية الهندية في تسليم هذه المنتجات في وقتها فليس سجلاً لامعاً، بالإضافة لذلك فهناك مسائل تدريب ودعم بخصوص هذه المنتجات، وبالإجمال فهذا مجال أظهر فيه الباعة الهنود أداءً أفضل نسبياً.

العمليات المركزة: عموماً كان لدى شركات العتاد الهندية بعض التركيز في مجالات عملها ولكن لا يمكننا قول نفس الشيء عن شركات البرمجيات، وفي الواقع أن إحدى الشكاوى الشائعة لدى الزبائن في الخارج هي أن معظم شركات البرمجيات الهندية تدعي أن كل مجال تحت الشمس هو مجال اختصاصهم! ومع أن هذا السلوك قد يكون له من الأسباب ما يبرره بما

في ذلك قلة العمل في مجالات معينة إلا أن هذا العمل غير المركز يؤدي إلى تلاشي المصداقية وعدم القدرة على الصعود في سلسلة القيمة وانخفاض جودة خدمات الزبائن.

ماذا يستطيع المستخدم أن يفعل لمساعدة شركات المعلوماتية على أن تقدم لهم خدمات أفضل؟

العديد من أسباب فشل شركات المعلوماتية قد تعود للمستخدم نفسه، وما لم يفهم المستخدم ذلك ويقوم بتصرف مناسب فمن غير المحتمل أن يتغير الوضع، من بعض المبادرات التي يمكن القيام بها ما يلي:

خلق تقدير جيد للمعلوماتية ودفع سعر منصف لشركات المعلوماتية: السبب الرئيسي لعدم تحول المعلوماتية إلى حمى لدى المستخدمين الهنود هو افتقارهم إلى الوعي بأن رضا الزبون هو مفتاح النجاح والنجاح في سوق الغد القائم على التنافس، كما أن المعلوماتية لها دور كبير تلعبه في تقوية رضا الزبون، وهذا التقدير يترجم إلى فهم المهارات المطلوبة والعمليات المتبعة والجهود المطلوبة من المستخدم والبائع وبالتالي تكاليف تثبيت ودعم نظام معلوماتية، وعلى المستخدمين أن يتعلموا تخصيص الوقت والمال الكافيين لضمان نجاح مشاريعهم المعلوماتية، فإضعاف شركات المعلوماتية من خلال الموقف التفاوضي الصلب سيؤدي على

المدى الطويل إلى انقراض هذه الصناعة، وقد استخدم بعض الزبائن الكبار في الخارج هذا التكتيك في الماضي، والعديد من شركات البرمجيات الهندية المعروفة تقبل بنسب منخفضة جدا من الزبائن في الخارج مقابل العمل وراء البحار حيث أن إستراتيجيتهم هي تسليم معظم إضافات القيمة في الخارج في موقع الزبون، ومن الضروري أن نتذكر أن النموذج الوحيد الذي يمكن من خلاله الصعود في صناعة البرمجيات هو تأسيس معامل برمجيات كبيرة متمركزة في الهند مع استثمار كافٍ في التقنيات والبنى التحتية والعمليات والتدريب والأدوات، وما أطلبه من زبائننا الهنود والأجانب هو القيام بدراسة مفصلة للتكاليف المطلوبة واختيار أفضل شريك (شركاء) بالاعتماد على الجودة والإنتاجية والتناسق التنظيمي بدلا من النظر إلى السعر فحسب.

ضمان مشاركة أفضل من المشتري؛ لأن المنافع الملموسة من المعلوماتية لا تأتي بسرعة فإن أحد المكونات الأساسية لنجاح أي معلوماتية على المدى الطويل يكمن في المشاركة المستمرة من المستخدم ودوره الفاعل في المشروع لفترة طويلة من الزمن، فالتقدير البالغ من الإدارة لقيمة المعلوماتية والتزامها بتحقيق منافعها والحس العالي بالملكية والمشاركة الفاعلة للمستخدمين على كل المستويات في متطلبات تعريف العملية هي العوامل التي تضمن نجاح أي مشروع معلوماتية، لا بد من خطة مشروع

مصممة جيداً وتقدير دقيق للمصادر المطلوبة وتحديد الأولويات الكافية لتنفيذ الخطة إذا أرادت المنظمات المستخدمة أن تستفيد حقاً من كامل فوائد المعلوماتية.

ماذا يمكن للأكاديميين أن يفعلوا من أجل مستخدمي المعلوماتية وصناعة المعلوماتية؟

في أي اقتصاد متقدم يلعب الأكاديميون دوراً أساسياً في تطوير المعلوماتية، وكذلك أكاديميوننا فقد لعبوا دوراً كبيراً في تطوير استخدام المعلوماتية في الهند، لكن ومثل أي شخص آخر فهم أيضاً كان عليهم فعل المزيد، وبعض المجالات التي تتطلب مشاركة فاعلة تتضمن: تطوير تجمع للمواهب المسلحة بالمهارات التي تحتاج إليها صناعة المعلوماتية.

لعب دور أساسي في تطوير مهارات مستخدم المعلومات. مشكلات صناعة وعي أفضل تجاه المعلوماتية بين المنظمات المستخدمة وخاصة لدى الإدارات العليا. لعب دور الجسر بين الحكومة والصناعة من خلال نقل مشكلات صناعة المعلوماتية إلى البيروقراطيين.

المشاركة في مبادرات R&D من شركات المعلوماتية.

التحديات الكبرى

بعد مناقشة ما علينا توقعه في صناعة المعلوماتية من المناصرين المختلفين دعوتنا نفكر أكثر فيما علينا فعله لنجعل من الهند لاعباً أساسياً في مجال المعلوماتية. وفي رأبي أنه يمكن تلخيص تحدياتنا فيما يلي:

إيجاد عقلية على مستوى العالم.

أن نصبح أكثر توجهاً نحو الزبون ونحو الخدمة.

الانتقال من نموذج الخدمة بالساعة إلى نموذج المنتج أو النموذج القائم

على IPR

قبول المنافسة والتنافس بحرية.

التعاون أثناء التنافس.

أن يكون لنا توجه طويل الأمد.

تقوية استثماراتنا في مجال R&D

المساواة على الجودة والتنوعية بدلاً من التنافس على السعر فقط.

اجتذاب أفضل وألع المحترفين وتقويتهم والحفاظ عليهم.

العمل نحو تفاعل أكبر مع الأكاديميين.

يث روح الوطنية والنظام بين شبابنا.

القيام بعملنا بشكل قانوني وأخلاقي.

الخلاصة

في السنوات الأخيرة وبعد أن فتحت الهند اقتصادها استجابة لتحدي العولمة فإنها اكتسبت احتراماً كبيراً في المجتمع الدولي وبرزت كوجهة مهمة للتجارة الدولية ونشاط الاستثمارات، وبخاصة في صناعة المعلوماتية، ولكن هل نستطيع نحن الهنود أن نستجمع الإرادة والتصميم لجعل الهند لاعباً مهماً في السوق العالمي للمعلوماتية؟ أنا دائماً متفائل، وأعتقد بصدق أن الجواب هو من دون شك: نعم.

الفصل الرابع عشر

سوق الإعلام الهندي العظيم

Ahmedyassin90

نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

ظهور أنماط وقضايا جديدة للمستقبل

إن. رام

نهج الإعلام

ثمة مساران أساسيان للإعلام في الهند الحديثة؛ المسار الأقدم خاص بالصحافة المتنوعة والمتعددة والمستقلة نسبياً، أما المسار الأحدث فهو خاص بالإعلام الإذاعي المعالج والمُساء استخداماً، وبالإذاعة والتلفزيون المراقب من قبل الحكومة. فيبلغ عمر الصحافة الهندية القرنين وتكمن قوتها بشكل كبير في تجربتها التاريخية وباشتراكها في الكفاح من أجل الحرية والحركات المؤيدة للتحرر والإصلاح والتحسين الاجتماعي. وبدأ نهج الإعلام الإذاعي مع ظهور المذيع كداعم للاستعمار البريطاني الذي كشف عن أهميتها كوسيلة للإعلان خلال الحرب العالمية الثانية. وبعد مرور نصف قرن على الاستقلال لم يعد هذا النهج قادراً على التهرب من الإطار والأهداف الموضوعة من قبل السلطة العليا البريطانية. وأما التلفاز فقد وصل إلى الهند المستقلة في وقت متأخر، وعندما حصل ذلك، فكان ملحقاً به من قبل النهج المسيطر بدون أي اعتراض وذلك كجزء من نطاقها الطبيعي.

هذان التقليدان متناقضان للغاية، فتاريخهما ومهامهما وأدوارهما في المجتمع والسياسة متشعبة جداً، وشروط المنافسة تبعاً لهما مختلفة جذرياً،

وللحديث بشكل عام عن أية محاولة للإعلام في الهند فقد ظهرت بعيدة الاحتمال تاريخياً، إن لم تكن عقيمة. وعلى الأرجح فإن معظم المراقبين الموضوعيين مجمعون على أن النهج الأول، على الرغم من كل أخطائه، جدير بالاهتمام، بينما الثاني تقليد سخيف وخاطى في الإنفاق بشكل كبير؛ إذ يمثل تشبهاً لفرصة ديمقراطية وتقديمية كبيرة.

ومع دخول القناة الفضائية بدون أي إطار تنظيمي في الميدان، فقد سببت اختلافاً كبيراً للمشهد الإعلامي ولكن الأهداف الضمنية لهذا التطور من أجل مستقبل التلفزيون في الهند لم يعد واضحاً بعد.

نقاط قوة التاريخ

تمثل قوى ومحاسن الصحافة بشكل رئيسي وبدون نقاش في الهند المعاصرة نقاط قوة تاريخها، وهي معروفة بحيويتها اليوم وذلك بسبب بنائها على مسار الإعلام الأقدم. وكل هذا أصبح مهماً للغاية في ميدان الإعلام الهندي المدار بحسب السوق وشبه المعولم، وذلك عندما أتت الصفات الأساسية والقيم الجوهرية للصحافة تحت التهديد من قبل أطراف مختلفة، وعندما سيطرت الفوضى على الصحافة والإعلام وذلك بالمقابلة مع المجتمع.

لقد أسست الصحافة جذوراً ثابتة لها وذلك إلى حد ما في وقت مبكر

من الحكم الاستعماري البريطاني. فإن تاريخها يعود بشكل ملحوظ إلى أبعد من تاريخ الصحافة القومية الذي يمكن أن نقول إنها بدأت مع تأسيس (أمريتا بازار باتريكا) في عام 68. وإن الكفاح الطويل من أجل التحرر الوطني والمناظرات والمعارك من أجل الإصلاح الاجتماعي والطموحات والحركات المتطرفة والثورية، والتمنافس الطويل بين رؤى الخدمة الذاتية والخدمة العامة في الإعلام، كلها وجدت انعكاساً لأسلوب وأداء الصحافة الهندية كمؤسسة تاريخية.

هنالك استنتاجات عامة محددة مقترحة عن طريق التجربة التاريخية والتي لا تزال تتم دراستها بشكل كافٍ. وإن قصص التاريخ المحلية للصحافة باللغات الهندية المختلفة ربما وهبت قصصاً مختلفة نوعاً ما عن الكتب الملخصة أو المحكية التي تظهر عدم تجانسها مع تاريخ الصحافة المكتوبة باللغة الإنكليزية.

أولاً، هناك ارتباط وثيق غير عادي بين كفاح الهند المعاصر من أجل التحرر السياسي والاجتماعي وأصول وتطور الصحافة الهندية. كما وهذا الارتباط يقوم بشكل كبير على الجدلية والموضوعية ودور بناء الأجنحة والتوجه المقعم بروح العامة لأفضل ما ملكه المسار الإعلامي القديم. وأيضاً إلى حد ملحوظ، منذ البداية، حارب القوميون الهجمات الحكومية على حريات الصحافة والتعبير والارتباط، كما وجعلوا الكفاح

لهذه الحريات جزءاً مكماً للحركة القومية (تشاندر 5:89).

فجزء من هذا الترابط التاريخي الوثيق كان تقوية الصحافة في معارك ضد الإجراءات القانونية القمعية والمناوئة للصحافة، فنحو خمسة عشر منها بدأت بقوانين ويليسلي لعام 1799 وفي النهاية مع قوانين دفاع الهند لعام 1940 والأعمال الاستعمارية الهمجية ضد حرية الكلام والتعبير مثل تجارب التحريض على الفتن لبال غانغادهار تيلاك عام 1887 و1908 ومهندس كارامتشاند غاندي عام 1922.

لقد فشلت الصحافة كمؤسسة في بناء أي نوع من المقاومة الشجاعة ضد نظام الطوارئ الفاشي بين عامي 1975 و1977، هذا النظام الذي جلب رقابة الصحافة وإجراءات قمعية أخرى ونشاطات مناهضة للإعلام المستقل والمعارض. وعلى أية حال فقد يبدو على الإعلام بأنه تعلم دروسه بشكل جيد جرّاء هذا العمل المزعج. ففي عام 1988، عندما أعلن نظام راجيف غاندي القائد للأزمة عن الفاتورة الوحشية المناهضة للافتراء وذلك بغية إرعاب الأقسام المسؤولة عن التحقيق في الصحافة، وأشباح الإجراءات الفاشية المناهضة للإعلام بدت أن خرجت معاً. فحركة المعارضة الملهممة التي خرجت في مختلف أرجاء البلاد بشكل افتراضي فجأة أعطت الفاتورة فترة قصيرة بين الإدانة والعقاب. فكان على الحكومة الحالية أن تدهش ولكن ليس أي شخص لديه وعي أساسي بتاريخ الإعلام الهندي. فالحلقة

أرسلت إشارة قوية بأنه كان من المقرر على الصحافة كمؤسسة أن تحمي الموروث التاريخي.

ثانياً، يعدّ جزء من الموروث التاريخي مجموعة مثيرة من الرأي المتنوع والاهتمامات وحتى الفكر، وذلك من خلال المنافسة من أجل وجود فضاء في الخطاب العام للمراحل الزمنية (جاغاناثان، 30:1999)؛ فهذه المجموعة تنوع لتنوع بارز في نماذج الملكية والأشكال التنظيمية للصحف وذلك كمشاريع تجارية. ويمكن القول إن التنوع والتعدد في الصحافة الهندية يعكس التباين الإقليمي واللغوي والاجتماعي - الاقتصادي والثقافي الواسع لشبه القارة. ولكن في حال إمكانية المرور بتجربة بعض المجتمعات الكبيرة والمتباينة الأخرى وبتاريخها المختلف، فليس ثمة شيء حتمي حول هذه المنفعة الإعلامية. فضمن نهج الصحف الهندية، كان هناك وعي لفترة طويلة حول الحاجة إلى تنوع وتعدد أكبر. ففي تقريرها القيم الذي نُشر عام 1954، سألت مفوضية الصحافة الأولى بشكل أساسي فيما إذا كان العدد الإجمالي للصحف في الهند مناسب للتعبير عن وجهات النظر المختلفة؛ وبعد مقارنة الوضع في الهند مع ما يسود في الولايات المتحدة وإنكلترا واليابان، ختمت قولها بأن عدد الصحف في هذا البلد منخفض جداً وارتفاع في ذلك العدد قد يكون مرغوباً بالتأكيد. وأكثر من ذلك فإذا ما وضعنا في عين الاعتبار مثل هكذا

عوامل مثل البعد والاتصالات الضعيفة، فإننا بحاجة إلى زيادة كبيرة في عدد الصحف. (مفوضية الصحافة، 1954: 25-26.) وحدث الارتفاع المرغوب عبر العقود الأربعة القادمة.

ثالثاً، كان يوجد هناك دائماً انقسامات فكرية وسياسية حادة داخل نهج الصحافة الهندية. فهناك اختلاف معاصر بين الصحف المكتوبة بلغات مختلفة، التي تأخذ منحى علمانياً - ديمقراطياً وبين الصحف التي قدمت بشكل متزايد لدعم الفكر والسياسة والسياسات الخاصة بالحق الهندي الذي يمكن أن يقال بأنه مماثل للانقسام الموجود بين الصحافة (القومية) و(الموالية) خلال الكفاح من أجل الحرية. وتاريخياً، وفي طريق مستمر بارز فقد وضعت الصحافة الهندية السياسة تحت السيطرة وذلك إما للأفضل أو للأسوأ؛ فالاشتراك في حملات سياسية واجتماعية ضخمة أو في أحداث مثيرة أخرى خلال الكفاح من أجل الحرية أدى إلى نمو وإصدار الصحف وبناء المصداقية والصورة لإصدارات محددة. ويشير روبين جيفري إلى أن التواصل المعرفي والتكنولوجيا المناسبة أمران أساسيان في تطوّر ثقافة الصحف اليومية. ولكن الأحداث المهمة تقدّم الرابط بين التطوّرات والسياسة - الرابط الذي يبدو بأن يرسل إصدارات وذلك بإطلاقها إلى مسافات عالية. كما أن الناس يحتاجون إلى محرّض الأوقات المثيرة وذلك لاقتناص أعداد كبيرة منها في سلوك الصحيفة

اليومية (جيفري، 1989:608).

تعدّ كيرالا الحالة الهندية التقليدية في نشر التسييس بين أقسام كبيرة من السكان وفي خلق ثقافة قراءة الصحف؛ فالعديد من القوى قد تأثرت من هذه العملية؛ التي تتضمن وبشكل مهم نضال الشعوب العاملة والحركة الاجتماعية للطوائف المضطهدة وسياسة اليسار. كما هو معلوم فيما يخص بالموشرات الاجتماعية الرئيسية كارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل وفيات الأطفال وبلوغ ثقافة شبه كاملة والصحة والتربية بين المرأة والفتيات إلى معدل شبه كامل والوصول إلى رعاية صحية - وكونها في الطبيعة، فتعدّ كيرالا الولاية الهندية الأكثر تقدماً اجتماعياً (راماتشاندران، 1996). ومن خلال إصلاح المنطقة بشكل مؤثر ووجود نظام توزيع واسع وعام وظيفي فقد حصلت على حقوق ديمقراطية وتطويرية عظيمة بالرغم من أن كيرالا تصنف من بين الولايات الهندية الفقيرة نوعاً ما في دخل كل فرد.

وفي مثل هذا السياق فإن القيود المفروضة على التطوير ومن ضمنها تطوير الإعلام واضحة وشرح سبب التشتت الاجتماعي للصحف اليومية في ولاية كيرالا قد تبلغ الأوج. ومع الاحتفال بالنتجزات الاجتماعية لولاية الهند الجنوبية على مسار النمو (المدعم)، التي لا تنتظر ارتفاعات مشيرة في مستويات الدخل الحقيقي لكل فرد، ولكنها تعمل من خلال

إعطاء أولوية لدعم الخدمات الاجتماعية... التي تقلل من معدل الوفيات وتعزز نوعية الحياة - ويذكرنا أمارتيا سن بأن السؤال يبقى مع اكتمال نجاحها بشكل كبير لماذا لم تستطع كيرالا بناء نجاحاتها في تطوير الإنسان لرفع مستويات دخلها أيضاً، إذن فبالكاد نستطيع أن نخدم هذه القضية كـ(نموذج)، كما حاول أن يزعم البعض (سن، 1999: 46-48). وعلى الرغم من ذلك فقد أظهرت ولاية كيرالا عدم وجود حاجة إلى انتظار الازدهار الاقتصادي قبل دعم الشعب بالتعليم الأساسي والرعاية الصحية وذلك من خلال برنامج ذكي خاص بالخدمات الاجتماعية، ويعدّ ضم هذه الإستراتيجية الديمقراطية والمتقدمة للصحافة والرأي العام في مجتمع نامي لشيء فعال.

كانت الصحافة في ولاية كيرالا من ناحية قادرة على دفع أفضلية تطوّر البشرية للولاية كأداة داعمة مفروضة عليها القيود الموضوعية. ومن ناحية أخرى، فقد ساهمت الصحف بشكل بارز كثيراً أثناء القرن العشرين، في تشكيل رأي عام فعال يقوّي وينجزات الاجتماعية للولاية ضد أية تقلبات في السياسة وفي إعطاء بروز عظيم للصحافة. إنّ الرأي العام في الوسط الاجتماعي كان فيه الرأي النخبوي هو الوزن المسيطر وبينما كانت وجهات النظر وشعور وطموح الشعب معرّقة من قبل الأمية والجوع والفقر والجحيمان التي تعد فقط رأياً عاماً زائفاً. فجزء كامل من تجربة

التطور الحديث لولاية كيرالا هو تشكل رأي عام موثوق. والعلاقة بين الجمهور المشكل لعادة قراءة الصحف ووجود مثل هكذا رأي عام ذكرها راماتشاندران (1996) قائلاً: بسبب المستويات المنتشرة للثقافة، فإن نشر المعلومات من خلال وسيلة الكلمة المكتوبة يتعمق في كيرالا أكثر من أية منطقة أخرى في الهند. فهذا الشيء كان له تأثيرات مهمة للنوعية وعمق الرأي العام والديمقراطية التوافقية في الولاية (راماتشاندران، 1996: 260)؛ فهذا التأثير مهم بالنسبة إلى بقية ولايات الهند؛ فتشكيل رأي عام له مصداقية سوف تكون مستحيلة مع غياب ثقافة قراءة الصحف؛ فعادة الشعب في المدن والقرى لقراءة الصحف اليومية والدورية وملاحقة الأحداث البارزة تكون عبر ذلك.

بعد التوسع المثير للصحافة اليومية المكتوبة باللغة الهندية على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية، جزءاً ما كرد على التصعيد السياسي والاجتماعي الذي تشكل عبر الحشد الشعبي لأيودهيا من أجل الحق الهندي، قضية مختلفة بوضوح، والتي تؤكد على نقطة جيفري حول العلاقة بين الإثارة السياسية وإصدار الصحف؛ فبالإمكان رؤية نمو الصحف المسيطرة من قبل السياسة التي قد تكون للأحسن أو للأسوأ. ولكن يجب أن تعد متابعة العامة للأحداث البارزة من خلال وسائل الإعلام تطوراً إيجابياً، حتى ولو تصادم وسط الحركة الاجتماعية والسياسية المشؤومة.

وهذا لأنه لا يمكن أن نعدّ المجادلة الحساسة حول إبعاد الأنباء البارزة، مهما كانت طبيعتها، عن الناس في مسار إذاعة الهند الحكومية هو الطريق الذي يجب أن نخوضه.

أخيراً، ولأكثر من قرن هناك الوظائف الإيجابية المنفذة من قبل الصحافة الهندية أو عبر قسم موثر بداخلها حول قضايا اجتماعية وسياسية كبيرة. فقد صنت القضايا التي أخذتها الصحف الهندية من خلال تغطية متعددة فعالة على مدار فترة طويلة، من كفاح الهند من أجل الاستقلال من قيود الحكم الاستعماري إلى الإصلاح الاجتماعي إلى مشكلات أساسية مثل الجوع والحرمان العام في الهند المستقلة، وبالتأكيد فقد قدمت الهند خدمة إلى المجتمع وذلك من خلال المتابعة والتحقيق حول الفساد السياسي وأيضاً في خلق الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا. صحيح أن مقياس المسار الصحفي حول هكذا قضايا كان غير مستقر ولكن وبشكل عام فهو جاد وموضوعي قادر على حمل القضية ضد أي نهج صحفي بارز ومستقل نسبياً.

لقد كان لدي من خلال دراسة أجريت لصالح المعهد العالمي لأبحاث اقتصاد التطور (دبليو آي دي إي آر) ونُشرت عام 1990، الفرصة للنظر إلى دور الصحافة المستقلة نسبياً الذي يمكن أن تلعبه في إستراتيجيات مناهضة الجوع في بلد نامي وُلِوصف وتحليل التجربة الهندية في السياق التاريخي

(رام، 1990). فهذه كانت في طبيعة متابعة بعض المشاهدات النظرية المثيرة للاهتمام حول دور الصحافة المستقلة، ومعالجتها في توافق مع المؤسسات الديمقراطية الأخرى (مثل الأحزاب السياسية المعارضة)، المقامة من قبل سن في نقاشاته حول المجاعة والفقر والحرمان والمعلومات وقضايا مرتبطة أخرى. دراستي ارتبطت بشكل أساسي بنوع الاختلاف التي يصنعونه كل من الصحافة المستقلة والمتعددة للمواقف العامة حول نوعين مختلفين من الجوع - والجوع كأزمة، وكوجودها في المجاعة والجفاف والشغب من أجل الغذاء والجوع المستمر والمزمن الذي يتم الفشل في النقل عنه. والتجربة الهندية تسلط الضوء على الحقيقة وسط بلد نام بأن الصحافة المستقلة نسبياً والمتعددة بإمكانها أن تؤدي وظائف أو أدواراً ديمقراطية تقديمية قيمة، وسنحاول في تحليلها لاحقاً في هذه المقالة.

في بيئة ما قبل الاستقلال، كانت المفاجأة البارزة للصحافة أنها تعلمت بأن تعمل بشكل كبير كلاعب في التحالف الرئيسي للوسط الاجتماعي الاقتصادي والسياسي، وذلك على الرغم من حدودها المعروفة فيما يتعلق بالوصول إلى المجتمع واستمرار البقاء المالي والتدريب الاحترافي وإمكانات الإدارة والتعهد. ولوصف الصحافة في الهند المختصة بشكل جيد لأكثر من عقد إلى الاستقلال، فكانت وسائل الإعلام تعمل بالإذن. وليس ثمة تقديرات جادة بخصوص إصدار الصحف العادية واليومية

منها لعام 1947. ولكن تبعاً لمقوضية الصحافة الأولى فقد حصلت على حسابات الناشرين التي كشفت بأنه في عام 1947 لم يكن لأكثر الصحف اليومية المكتوبة بالإنكليزية إصداراً كـ (ذا ستيتسمان وذي تايمز أوف إنديا وذي هيندو وذي هيندوستان تايمز) يقارب الـ 70000 ولم يكن لأكثر الصحف اليومية المكتوبة بالهندية انتشاراً حتى الـ 35000 نسخة. (مقوضية الصحافة، 1954: 15-24) وعقب عملية جمع البيانات الجديدة الدقيقة، قدمت المقوضية بالنتيجة، في الأول من شهر كانون الثاني (يونيو) عام 1953، بأن مجمل إصدارات صحف الهند الـ 330 اليومية كانت 2.53 مليون (ومن بينها 41 صحيفة يومية مكتوبة باللغة الإنكليزية والتي شكلت نسبة 28 في المئة و 76 صحيفة يومية هندية وذلك فقط بنسبة 15 بالمئة)، وبغية الوصول في المجتمع، كانت النتيجة المتواضعة بأن إصدار الصحف اليومية لكل 1000 شخص يتضح تراجع مستوى الثقافة في كل أنحاء الهند. وانطلاقاً بأساس منخفض، ارتفع إصدار الصحف اليومية للهند بشكل بطيء، ويمكن أن تأخذ الصحافة مدة ثلاثة عقود بعد نيل الاستقلال إلى عبور الإصدار رقم عشرة ملايين وبالأسلوب الحديث والاشتراك في التصنيفات الخاصة بوسائل الإعلام.

عبء التاريخ

تم إدخال الراديو في شهر آب (أغسطس) من عام 1921 وذلك بطريقة متمرسة؛ ففي عام 1926 عمل على انطلاقة خاطنة كالمشروع الخاص المدعوم من قبل حكومة الاستعمار وذلك ضمن هيئة الإذاعة الهندية التي باءت بالفشل بسرعة؛ فتم تغطيتها باحتكار مملوك ومُدار من قبل الحكومة في ثلاثينيات القرن العشرين، وتم تمريرها من قسم بيروقراطي إلى آخر حتى أن وصلت تحت الوصاية الدائمة من قبل قسم الإعلام والإذاعة عام 1941؛ ومعها تم توسيعها واستغلالها بشكل قاس كوسيلة إعلان خلال الحرب العالمية الثانية. وهكذا فنهج الإعلام الإذاعي بدأ في الهند قبل سبعة عقود والذي يبدو عليه بأنه يمثل نقيض نهج الصحافة القديم.

وفي خضم التوسع المحموم والنمو السريع في العقدين الأخيرين لقرن العشرين، بدا من المدهش أن قام التلفزيون بظهوره الأول في وقت متأخر مثل ما حصل في الهند. كما وتم إبعاده بأطول وقت ممكن وذلك من خلال اعتبارات فلسفية وأيضاً باعتبارات مرتبطة بالسياسة والمصادر. الاعتقاد الرسمي بكون التلفزيون رفاهية غير عادلة في بلد فقير وغير متقدم مثل حاجزاً كبيراً بوجه دخول التلفزيون إلى الهند. كما وكان هناك أيضاً قيد مصدر حقيقي ناتج في أو معزز لتجارة الإعلام: مع توسع الإذاعة الحكومية المعطاة لها أولوية عظيمة ودعم مصدري، فلم تكن هناك نية في أخذ العبء الإضافي في تمويل توسع القناة التجريبية والتعليمية المقدمة في

دلهي بطريقة صغيرة إلى شبكة وطنية عالية التكلفة عام 1959.

تعدّ فكرة كون التلفزيون عامل التغيير الاجتماعي ووسيلة تعليمية وموجهة نحو التطور مناسبة بصعوبة ضمن إطار معالج تأسس من قبل نهج الإعلام الإذاعي الهندي. ومن جهة أخرى كانت التجارب المبكرة مع (نوادي التلفزيون)، حيث تمت الإشادة بمراكز المشاهدة في المجتمع المدني وتلفزيون المدرسة في دلهي من خلال أولئك الذين آمنوا بإمكانية التلفزيون في التطوير في هيئة كبيرة للتربية العامة عبر بناء جمهور رزين ومتعطش للمعرفة. فقد أعقبت بالخدمة التعليمية الانطلاقة عام 1967، وذلك في خدمة مميزة موجهة إلى المزارعين (كريشي دارشان). وبعدها أتى مركز تلفزيوني ثانٍ لدوردارشان في مومباي وعقب ذلك ظهر بضع مراكز أخرى.

ففي عام 1975، كان إطلاق تجربة القناة التعليمية الفضائية (إس آي تي إي) تشمل كل من منظمة أبحاث الفضاء الهندية (آي إس آر أو) وأيضاً دوردارشان التي كانت سوف تبث بإشارات تلفزيونية لمدة أربع ساعات باليوم لـ 2400 مستقبل تلفزيوني في سبع ولايات مختارة مع أربع مجموعات لغوية الذي تم الاقتراب إليها كتحدي مثير. كما كانت البرمجة جادة: مزيجاً من البرامج التعليمية التي توثق بشكل عام أثناء الفترات الصباحية ونشرات الأخبار ونماذج من الاهتمام العام وبرامج ثقافية وذلك أثناء الفترات

المسائية. إلا أنه في غضون أشهر تبخرت الحماسة الرسمية من أجل المشروع. وتم فحص الإمكانيات الحاسوبية من خلال برامج (ساي: إس آي تي إي) التي باءت بالنجاح، ولكن ليس هو تأثير ساي على التطوير والتعليم. ومع انتهاء عام على التجريب، قررت الحكومة الهندية باستمرار مشروع ساي في إنشاء أجهزة إرسال منخفضة الطاقة في ستة مراكز ريفية، وذلك بتغطية نحو 40 في المئة من قرى ساي الأصلية.

هذه العملية وضعت مرحلة للتخلي الافتراضي عن فكرة إدخال التلفزيون بمضمون تعليمي وفكري جاد على مقياس وطني ولفتح الأبواب، في أواخر سبعينيات القرن العشرين، إلى فائض من البرامج... مثل تشيتراهار والتجاريات والأشياء السريعة والرياضة في تقليد ضعيف لقوالب التلفزيون الغربي. وأيضاً رمت السلطات في الشيء الحقيقي: برامج مثل (ذا لوسي شو) الذي أثبت نجاحه الباهر مع المشاهدين الهنود المدنيين. كما أصبحت البرامج التي تعالج المشاكل الاجتماعية رائجة، وهكذا فكان عصر التسلية الذي تم ظهوره في التلفزيون الهندي. فقانون غريشام كان واضحاً حيث تم معالجته في الميدان الإعلامي أيضاً: فقادت البرمجة التجارية بقيادة البرامج السطحية والمعالجة للمشكلات الاجتماعية وأغنية فيلم الجاد والجدير بالاهتمام خارج السوق وذلك من خلال إعطاء ضربة قاضية لأية فكرة حول إذاعة الخدمة العامة في الهند.

في عام 1982 وصلت دوردارشان من خلال إن سات-1 أي بالألوان على المستوى القومي؛ فصنعت علامة من خلال بث خطاب رئيسة الوزراء أنديرا غاندي إلى الأمة من رد فورد، وعلامة أكبر من خلال أخذ حق بث الألعاب الآسيوية في دلهي مباشرة عبر البلاد. وكما زادت برامج الشبكة اليومية إلى أربع عشرة ساعة. وعقبها جاء توسع التلفزيون الذي كان من النادر القيام به في العالم النامي. وفي عقد واحد زاد عدد بناء أجهزة الإرسال التلفزيونية من 41 إلى 425، والكثير من مراكز إنتاج البرنامج وعشرة كيندر ذات مكانة عالية. وبناء من ثلاثة صفوف في برجة وطنية وإقليمية ومحلية وبث قنوات جديدة وأكثر من ألف جهاز إرسال وأنواع جديدة من الشبكة ومركز الإنتاج المركزي الذي ادعى كونه في المستوى العالمي في منشأة قرية آسياد في نيودلهي، وبدأ التلفزيون الفضائي الذي تم إدخاله بشكل سريع كرد متسم بالذعر على الغزو الأجنبي من السماء وأبحاث المشاهدين، والمتاجرة الغزيرة، ونمو الإيرادات (زيادة من 820 مليون روبية إلى 5720 مليون روبية في عامي 1996 و1997)، وبنخفض الانتاج المحلي وارتفاع الاعتماد على البرامج الخاصة الراعية تجارياً والموجهة للتسلية فكان هذا طريق النمو غير المدبر والنفعي والهائج.

لقد قام التحرير الاقتصادي والانطلاقة الأولى وبعدها عام 1991، بإطلاق برنامج ذي مكانة عالية ومزودة بيئة وفرصة جديدين بالكامل وذلك بغية

ملاحظة مثل هذا الطريق؛ فقد تشكلت أيضاً هذه البيئة الجديدة من خلال تصعيد سياسة الحشد الشيوعي الذي حقق مكاسب مهمة في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين. ويضع راجاغوبال (1999أ، 1999سي) بعض الملاحظات المهمة على إشراك وسائل الإعلام والسياسة في الوضع الجديد. ومع عام 1992 فقد كان وصول التلفزيون الفضائي وإزالة الأشياء التي تحكمها الحكومة، هما الشيطان اللذان جمعاً بين قوى السوق وقوة التلفزيون معاً، فكما حصل أن كان الوقت للاستغلالية السياسية بجلب برامج دينية إلى التلفزيون الحكومي وخلق نوع براجمي هندي متميز، بتسميتها، المسلسلات الأسطورية التي تعالج المشكلات الاجتماعية، خليفة تجربة الحكومة الفاشلة في البرامج التطويرية المعالجة للمشكلات الاجتماعية. (راجاغوبال، 1999)، وأبعد من ذلك وعلى مستوى واحد، خلق التلفزيون الوطني لأول مرة نظاماً مرئياً مباشراً عبر البلاد وذلك بتقديم فرصة سياسية بانتظار استخدامها؛ ومستوى آخر بالرغم من أن حزب الكونغرس سعى إلى إحكام قبضتها على هذه الميزة من خلال لعب البطاقة الهندية، فقد كان الحق الهندي وحزبه السياسي (بي جاي بي) التي نجحت في تغيير مصطلحات المناظرة السياسية بافتتاحها في عصر الشعبية المتسلطة المناسبة أكثر من العالم الشجاع الجديد من التحرير الاقتصادي. (راجاغوبال، 1999سي). إن ادخار الفائدة السياسية من خلال الحق

الهندي من مبادرة الكونغرس الاستغلالية والخرقاء، المسلسل الاجتماعي (راما يانا) على دوردارشان من كانون الثاني (ديسمبر) 1987 إلى أيلول (سبتمبر) 1990، وذلك، مناقشات على تغيير المجموعات الاجتماعية تحت عنوان رمزي ممكن ارتباطه بشعار الإصرار الهندي (راجا غوبال 1999) والذي كان مؤشراً على قدوم أشياء.

وبعكس طريق النمو المدار من قبل السوق والاستغلالي أخذت من قبل وسيلة حكومية ومعالجة. فالاعتبارات بالنسبة للبرامج الجادة فكرياً وبالمضمون الاجتماعي لم يكن لديها الفرصة. إنه من الملاحظ بين هذه الاعتبارات بأن خطة وضع البرامج تطورت من خلال مجموعة عاملة برئاسة الدكتور بي. سي. جوشي لتفعيل عمل التلفزيون في مد المعلومات والتعليم والتسلية وذلك بتوجه إذاعي للخدمة العامة. فقد شهدت تسعينيات القرن العشرين مناظرة مثيرة للاهتمام حول التحكم والمعالجة الحكومية لدوردارشان، وشيئاً ما للرد على غزو التلفزيون الهندي البيوت من خلال قناة فضائية غير محكمة عليها من بعض الدول وجزءاً ما للرد على تصعيد الانتقاد السياسي والإعلامي لاستخدام المعالجة السياسية لدوردارشان؛ فقد هدف إطار قانوني جديد إلى إعطاء (الصفة الذاتية) لكل من دوردارشان وأرول إنديا راديو، الذي يدعى بإطار براسار بهاراتي الذي تم سنه عام 1990 والإشارة إليه بشكل نهائي عام 1997.

ولكن بسبب ظروف الاضطراب السياسي، فكانت هناك فجوة تقنية في القانون وعدم رغبة بارزة على جانب توالي الحكومة للتخلي عن السيطرة على الإعلام المعالج تاريخياً والمخاطبة في الاستعمال، إذن فالطابع الذاتي عرف بشكل واسع على كونه خيالياً. في 1998-1999 توصل كل من النظام بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا وقسم المعالجة السياسية لدوردارشان وإلى حد أقل من أوول إنديا راديو إلى مستويات عدم الاستفادة من هذه الوسائل الإعلامية من قبل إدارات إنديرا غاندي وراجيف غاندي في ثمانينيات القرن العشرين.

المشهد الإعلامي 1999

مما أنه من الواضح دخول الهند في الألفية الجديدة، فلعبة الكرة هي لإعلام الهند الإخباري - الصحف والتلفزيون والراديو - الذي يختلف بشكل مثير عما كان عليه قبل نصف قرن. ومن الممكن أن نرى أن المنهجين الإعلاميين المؤسسين مرتبطان بكل من الصحافة والإعلام الإذاعي على التوالي، ولم يعدا إلى حد بعيد المتعارف عليهما بشكل واسع في أغلب القرن العشرين.

وكما بالنسبة للإعلام المطبوع فإن الأنباء متضاربة؛ فلا تزال الصحافة الهندية تعد بشكل واسع بأنها الأكثر تعددية والأقل تقييداً والأكثر حزماً

واستقلالية من بين كل الدول الأقل تقدماً. وفيما يخص عدد الصحف المنشورة وأيضاً إصدارات مجمل الصحف، فإنها تعدّ من بين أفضل أربع دول في العالم (الآخرون هم اليابان والولايات المتحدة والصين)؛ فكان مجمل إصدارات الصحف الهندية عام 1997 استناداً إلى الإحصاءات المنقولة من قبل نحو 5200 صحيفة عاملة، ادعت أن تكون في المنطقة 105 مليون مع الإصدار المفترض للصحف اليومية قرابة 46 مليوناً؛ فصحيفة ذا تايمز أوف إنديا بإصدارها الذي قارب ربع مليون والتي ظهرت من خلال شركة بينيت كولمان وشركاءه المحدودة، التي تعدّ أكبر شركة نشر في البلاد والمتعددة في الإنتاج والأكثر قوة والتي أعلنت بكل فخر عن مرتبتها الثانية عالمياً؛ كونها الصحيفة اليومية المكتوبة باللغة الإنكليزية (بعد يو إس أي توداي)، التي نقلت عبر الدليل الإعلامي الدولي، عام 1998. والصحيفة التي ترافقها دائماً هي (ذي إكونوميك تايمز) التي دعت نفسها (الصحيفة اليومية المالية الأكبر والثانية في العالم) (بعد صحيفة وول ستريت جورنال). لقد أتى استطلاعاً قرأه الهند اللذان أجريا عام 1999 بتقديرات كبيرة بأن الصحافة بشكل عام وصلت شيئاً ما بين 200 مليون و 240 مليون شخص في المناطق المدنية والريفية للهند؛ فاستطلاع من أحد الاستطلاعين كشف أن الوصول المفترض للصحف اليومية كان على مقربة من 187 مليوناً؛ فأعداد الوصول المفترضة قد تظهر أنها مغالية في التقديرات بشكل جدي

ففيها الأعداد مستندة إلى المراسلين الذي ينقلون أنهم قرؤوا بعض الأنواع من الصحف على مدار الأسبوع الماضي.

وبما أن التقديرات المبالغ فيها كانت كبيرة ضمن أسس مطلقة، فهي كانت لا تزال تمثل فقط أقلية من السكان البالغين. وبالنسبة للوصول للسكان فالمستوى المفترض الحالي لـ45 نسخة من الصحف اليومية لكل 1000 شخص فهي بالتأكيد نتيجة مبالغ فيها وهي مستندة إلى إدعاءات الإصدار المتضخم المنقولة إلى سجل الصحف في الهند، ولكن حتى لو تم الإقرار بالنتيجة، فهي تعدّ ضعيفة بالمقارنة مع التوزيع الاجتماعي للصحافة في الدول المتقدمة وأيضاً في العديد من الدول الأقل تقدماً التي يجب أن تعدّ بالمتخلفة.

وكانت لا تزال الصحافة هي الوسيلة البارزة للإعلان في الهند؛ فكان لديها نسبة 56 في المئة من إجمالي إنفاق المال على الإعلان عام 8199 وذلك بالمقارنة مع حصة التلفزيون 36 بالمئة (لينتاس، 1999). فإذا ما تم تمثيل هذه الحركة اليمينية من خلال التحرير الاقتصادي التي صنعت الفائزين والخاسرين، وعبر أفق واسع فالصحف الهندية كانت فائزة بارزة. ومع التدفق المؤثر في نمو تصنيفات الصحف (بخصوص الإصدار والمجلد الإعلاني والإيراد) في تسعينيات القرن العشرين، كنمط قيد من قبل ظروف الشبه فرصة في الصناعة والإعلان الهندي خلال عامي 7199-1999، تظهر

الصحافة كلاعب أكبر مما كان عليه في المشهد الاجتماعي والسياسي الهندي حتى ولو أنها تصل إلى أقل من نصف البالغين؛ ففي صيغ نوعية أيضاً تبدو أهميتها واسعة الصيت، ووظائفها وأدوارها مناقشة بشكل متزايد والقيم الإعلامية وقيم الإنتاج لندوبها أكثر تقدماً في التصنيفات.

تقوم المنحة القيمة لجيفري حول الصحافة المكتوبة باللغة الهندية (جيفري 1987 و 9931 و 7991) بضم كل طرق النمو الخاصة بالصحف الناجحة في عشرات اللغات الهندية وتمثل العمل الوحيد لنوعها حول موضوع مهم، وذلك تسلط الضوء على حالة مبهجة وفعالة حيث برزت بشكل أساسي خمسة عوامل على مدار العقد الماضي. فهذه العوامل هي: التكنولوجيا المتطورة (التي تفعل إنتاج وتوزيع أعداد أكبر للصحف الأكثر جاذبية) والثقافة المتوسعة باستقرار والطاقة الأكثر شراً، والانتشار الكثيف (الربح والقوة والباقية...) الذي يسعى إلى التوسع والإثارة السياسية. يشرح جيفري قائلاً: إن منطق الرأسمالية قاد توسع الصحف بقوة تماثل قوة القراء المتعطشين الأساسيين. (جيفري، 3199: 072). كما يدعم هذا التعميم عدد من دراسات المعهد الرأسمالي الناجح بقيادة الربح والقوة في عمل الصحف المكتوبة باللغة الهندية؛ لاقتباس شاهد من دراسات القضية لجيفري:

إن نجاح بنجاب كيساري كعمل يعرض خطأ ما دام إعادته من خلال الهند؛ فأوقعت الصحافة نفسها في فخ محليتها وقرائها؛ فقد استخدمت

التكنولوجيا لجلبها حلقات القراء المتوسعة صورة معروفة ومصنوعة حولهم لم يروها من قبل قط. للعديد منهم كأنهم أعطيت لهم مرآة للمرة الأولى. وقد جاءت إن آر إس 99 بالأخبار التي كانت موسيقى لأذن الصحافة المكتوبة بالهندية. وذلك على أساس القراء، فكان أفضل عشرة صحف يومية في الهند المدنية والريفية الصحف اليومية المكتوبة باللغة الهندية مع قرائها مع صحيفة دينا تانثي (التي تترجم بـ ذا ديللي تيليغراف) المكتوبة بلغة التاميل التي تصدر القائمة؛ تلك الصحيفة التي تحتل المرتبة الثانية في العالم كصحيفة يومية مكتوبة باللغة الإنكليزية التي لم تكن موجودة في القائمة وذلك من نقطة ارتكاز الإصدار. حتى للهند المدنية فذا تانمز أوف إنديا صنفت فقط في المرتبة الخامسة من بين أفضل عناوين للصحف اليومية الهندية العشرة وذلك مع العدد المقدّر للقراء.

ومن جانبها استمرت الصحف المكتوبة باللغة الإنكليزية في نيل الحصة الكبرى لإيرادات الإعلان في صناعة الصحف. ففي عام 8991 ومن بين الصحف التي كانت لها العضوية والدخل من الإعلان ألا وهي صحيفة مجتمع الصحف الهندية (آي إن إس). فإصدارات الصحف الإنكليزية أخذت قرابة 36 بالمئة من حصة الإعلانات الإجمالية 05122 مليون روبية التي استلمتها من وكالات الإعلان المعروفة من مجتمع الصحف الهندية. وليس من المدهش بوجود اختلافات هائلة للهند، فنمو الإصدارات في

قلب الصحافة المكتوبة باللغة الهندية قد تنوعت بشكل كبير عبر اللغات والولايات. ويميّز جيفري بين (المطوّرين الهائجين) و(المطوّرين الهادئين) و(المترددين) وتقدّم رؤى استنتاجية؛ فأخذت مدة 23 عاماً من الاستقلال للإصدار الإجمالي للصحف اليومية المكتوبة باللغة الهندية لتجاوز الإصدار الإجمالي للصحف اليومية المكتوبة بالإنكليزية، ولكن في عام 7991 تميزت الصحف اليومية الهندية بسيطرتها وذلك بنسبة 43 بالمئة في الهند (بالمقارنة مع نسبة 41 بالمئة من الصحف المكتوبة بالإنكليزية). وانطلاقاً من الأسس المنخفضة فقد حققت الصحف المكتوبة باللغات الأخرى مثل تيلوغو وأساميز والبنجابية والأوردو فئات نمو فعالة. ولكن ثمة مطوّرين هائجين وأيضاً هادئين من بين قطاعات اللغة، ومن أهمهم غوجاراتي ومالايلام التي كانت لهما مستوى إصدار يومي عالٍ وتنوع في المجتمع لعقود مبكرة. وبالنسبة للصحافة المكتوبة باللغة الإنكليزية فلا تزال القطاع الأكثر إعطاء للمصدر ضمن الصحافة الهندية، ويعدّ التحدي واحداً من المكاسب القوية وتحمل مكانها ضد ازدياد عدد المتحدثين في اللغة الهندية وأشكال جديدة للمنافسة في وسط إعلامي وسياسي متغير. وبالارتباط بالتنوع والتعددية للصحافة الهندية في ظاهرة (التطور المتفاوت)، يعني من بين الأشياء الأخرى أن هناك تنوعاً متبايناً متسعاً بين المناطق والولاية وبين الهند المدنية والريفية وبين الرجال والنساء،

وبين الطبقات الاجتماعية؛ فمثلاً بالنسبة لـ (آي آر إس 99) فإن الوصول المفترض للصحافة كانت نسبة 58 بالمئة في الهند المدنية وذلك بالمقارنة مع نسبة 32 بالمئة في الهند الريفية؛ و45 بالمئة بين الرجال بالمقارنة مع نسبة 02 بالمئة بين النساء؛ و53 بالمئة بين الرجال الريفيين بالمقارنة بنسبة 11 بالمئة بين الريفيات. وقد انحرف وصول الصحافة بشكل كبير بين الطبقات الاجتماعية-الاقتصادية. وبالاختلاف الرقمي بين المناطق والولايات في وصول الصحافة المفترض في ولايتي كيرالا وأوتار براديش المثيرة اجتماعياً وسياسياً، نقولان. (انظر إلى الجدول)

فئات السكان الوصول المفترض	
في كيرالا	في أوتار براديش
كل الأشخاص 0.71	8.21
كل الرجال 7.80	4.32
كل النساء 62.2	6.9
القاطنون في المناطق المدنية 81.5	9.48
القاطنون في المناطق الريفية 67.2	4.14

المصدر: آي آر إس 99

ولكن ثمة مشكلات أكثر جدية من التفاوت والتغير المدمجين في مسار التطور في الصحافة الهندية. ومع زيادة تركيز الملكية في بعض أقسام

اللغة للصحافة الهندية؁ كانت هناك مستويات أعلى للأخبار والتحليل ومعلومات الشؤون العامة لتناسب مع مصالح المالكين المالية والسياسية؛ ومع انحدار مكانة وقيمة الوظائف والمضمون التحريري في بعض منظمات الصحف الرائدة؁ وتنامي النية بداخل الصحف في تفصيل المنتج التحريري وذلك لتأييد أهداف الإعلان والتسويق الموضوعة من قبل المالكين وشخصيات رفيعة في الإدارة؛ فإن أسلوب (مردوخ) يحدّد ثمن الحروب والأعمال العدوانية في القواعد المحلية للصحف الأخرى وذلك بغية غمر وقتل المنافسة؁ من خلال رفع وتيرة المخاوف حول الاحتكار الإعلامي والفساد الهائج بأنها غايات مقلقة بعمق. بعض من هذه النزعات نمت بشكل سيء نوعياً وذلك في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين؁ والتي خلفت القلق لكلا مفوضتي الصحافة. مجلس الهند الصحفي من وقت إلى آخر؁ إلى صناعة الصحف بشكل كبير؁ وجمهرة من مُزاوِلي المهنة في الميدان؛ فهم يشيرون إلى مستقبل طويل الأمد شيئاً ما الذي فيه تصاعدت القضايا من خلال انتقادين قوين من الإعلام الأمريكي؁ فواحد منهما كان من قبل (بن إتش. باغديكيان) وأما الآخر كان من قبل (إدوارد إس. هيرمان) و(نعوم تشومسكي) أولئك الذين سيكونون أساسيين في أي نقاش له معنى للشخصيات والوظائف الخاصة بالصحافة الهندية.

وبالنسبة للتنوع الاجتماعي فقد رأينا مسبقاً أن هناك مؤشراً موضوعياً

واحدًا حول مستوى تطوّر الأداة، وبشكل واضح فإن الصحافة في الهند غير متقدمة، فهيكلة الملكية العامة في الصناعة لا تزال تشير إلى الوضع الأقل تقدماً؛ فشكل الملكية البارز للصحف هو فردي وأن الشركات المساهمة تحسب بشكل نزيه انخفاض قائمة اللاعبين. وتبعاً لآخر تقرير متوفر من قبل سجل الصحف في الهند في عام 1997، فإن 75.82 بالمئة من إجمالي الصحف و79.80 بالمئة من الصحف اليومية كان تملكها أفراد، فقد كانت تملك الشركات المساهمة 4.45 بالمئة من الصحف و10.70 بالمئة من الصحف اليومية، وتم امتلاك الصحف الصادرة من قبل أفراد وشركات مساهمة، وفي صناعة الصحف الهندية فئات مندمجة بشكل عال ولكن الشكل التنظيمي البارز للملكية بالكاد تقترح (الرأسمالية المطبوعة) على غرار مستوى التطوّر الأكثر تقدماً.

إن الوضع الغير المتقدم لصناعة الصحف الهندية، بالنسبة للتنوع الاجتماعي وللشكل التنظيمي وبنية الملكية، يعرض بأن (الاحتكار الإعلامي) في معنى باغديان لم ينتشر بعد. إلا أنه ومع تركيز الملكية وانحياز المستوى في التنوع والتعدد اللذين يبدو أن كصفة خاصة بالصحافة المتقدمة، قد يكون جزءاً محتوماً لمستقبل الصحافة الطويل الأمد، وإلا فالسياسة القومية تحت الضغط من، أو في اتحاد مع، النشاط العام من المستوى الأدنى، يمكن أن يتدخل بشكل خلاق ليمنع ما قد حصل مسبقاً

في الولايات المتحدة وبعض المجتمعات الغربية الأخرى.

وكونها الوسيلة الإعلامية الأولى فقد ظهر التلفزيون من خلال طريق طويل، حيث وُضع بشكل جيد ليوسع فجوة التفاوت بين نفسها وبين وسائل الإعلام الأخرى وأيضاً لتراب الفجوة مع الصحافة وذلك بشأن مشاطرتها العائد الإعلاني والهيمنة المالية؛ ففي منتصف عام 1999، دور دارشان الحكومية، المعالجة على أساس قوي من تسع عشرة محطة وشبكة تتألف من أكثر من 1050 جهاز إرسال والعارضة أسبوعياً لأكثر من 1400 ساعة برامج، افترضت وصولاً قومياً بنسبة 87 بالمئة من معدل سكان الهند القوي جداً ووصول فعلي إلى نحو 65 مليون جهاز تلفزيون، التي كانت تعني جمهور مفترض بنحو 330 مليون شخص لـ 1 د د 1 ونحو 125 مليون لـ 2 د د 2. فتشمل القنوات، 1 د د 1، القناة الرائدة في تقديم برامج وطنية وإقليمية ومحلية وتعليمية وذلك على أساس تقسيم الوقت؛ وأما 2 د د 2 فهي قناة التسلية الرئيسية الموجهة إلى المدن، وخصوصاً المشاهدين الشباب، كما وهناك عشر قنوات منفصلة ناطقة باللغة (الإقليمية)، وشبكة خاصة بالخدمات الإقليمية لأربع ولايات ناطقة باللغة الهندية، والخدمة الإقليمية لولاية البنجاب وقناة دولية وقناة رياضية.

وكما ذكرت (آي آر إس 99) بأنه قارب عدد المحطات الأرضية إلى 270 مليون وعدد المحطات الفضائية إلى أكثر من 75 مليون. وقد جاءت

(آي آر إس 99') بالنتيجة المهمة وغير المفاجئة بأن التلفزيون أصبح المصدر الرئيسي للإعلا

الأيام العادية، (الشخص العادي) المعرض لوسائل الإعلام يستغرق 119 دقيقة في مشاهدة التلفزيون وذلك بالمقارنة مع مدة 23 دقيقة في قراءة الصحف و32 دقيقة في قراءة المجلات.

وإلى جانب هذه المكاسب، فإن حصة التلفزيون في الإنفاق الوطني على الإعلانات كانت على تزايد مستقر، ومن ضمنها، فإن دوردارشان وبقنواتها التسع عشرة معاً يأخذون الحصة الكبرى، إلا أنه ومع غزو ملايين القنوات الهندية البيوت من خلال تعدد القنوات التلفزيونية الخاصة وغير المسيطرة من قبل الحكومة بشكل كبير، في جزء دولي، ولكن أيضاً القنوات الفضائية الإقليمية تعمل على نقل الأخبار والعروض ولكن علاوة على كل التسلية أو (المعلومة مع التسلية)، البنية والصفة ووظائف التلفزيون وقواعد اللعبة التي تميل إليها، قد عملت على تغيير مهم.

لقد ازداد كل من الكابل والقمر الاصطناعي بشكل جنوني، وذلك بروية خيارات في الهند المدنية وبدون أية ضرورة في تقديم خيار أفضل وأغنى لمضمون التلفزيون؛ فقد صعدوا من تهديد مشاهدي التلفزيون المتزايدة؛ ومع المجيء ببعض من الأخبار والعروض والبرامج الرياضية والتعليمية المثيرة للاهتمام والممتازة بين حين وآخر إلى القنوات الفضائية

والسلكية، فهم يساهمون في (التحدي الفكري) بأن التلفزيون الذي يمر بأدنى حاكم وتصنيفات منتشرة متمرسة في العمل بذلك. وبشكل حصري فالقناة الأرضية في الهند هي دوردارشان. ومن جانب آخر فالقناة الفضائية هي بشكل كبير ليست دوردارشان ولكن احتكار الدولة كانت حصة مهمة في العمل هنا أيضاً.

وتعرض أبحاث الإعلام بأن القنوات الفضائية والأرضية في الهند تميل بشكل متبادل في الوصول إلى مشاهدين حصريين، إلا أنه ومع أن عدد المشاهدين للقنوات الأرضية أكثر بثلاث مرات من حجم المشاهدين للقنوات الفضائية؛ فالمعلنون الكبار الذين يفضلون تقسيم وصول الإعلام يميلون بشكل متزايد إلى القنوات الفضائية الخاصة الرائدة التي يبدو عليها أنها معدة بشكل أفضل لإعطائهم ما يريدون. وبشكل أولي فقد كانت شبكة قناة ستار المدارة من قبل روبرت مردوخ التي بدا عليها أن تمثل تحدياً فعالاً للأجندة السياسية والاجتماعية لقناة دوردارشان. ولكن بخصوص العائد فإن قنوات ستار لم تنفذ أعمالها بشكل رائع؛ فالمنافسة التجارية الحقيقية لدوردارشان أتت من شبكة قنوات زي الهندية وقناة سوني انترتينمنت والقنوات الإقليمية القوية وبشكل ملحوظ سن تي في وإينادو تي في وآسيانت.

حصل انهيار عميق في حصة إيرادات الإعلانات، بأنه احتمال يقلق

دور دارشان بشكل كبير، ويستفزها للقدوم ببعض من الردود الداعية للهلع ومن بينها تسويق الأحكام غير العادلة مثل: انتشار قنوات الغيل الأبيض الفضائية المفتحة بشكل سريع. وبالنسبة لتقارير التجارة فإن عوائد دور دارشان الإقليمية التي تصل إلى نسبة 40 بالمئة من عوائدها الإجمالي، قد أتت تحت ضغط غير ثابت وعلى وجه الخصوص من الجنوب. فقد تمت عوائد دور دارشان المملوكة من قبل تشيناي كيندرا تقاسمها بشكل افتراضي بين 1997 و1998 و1998 و1999. وعلى الجانب الآخر فقد تزايدت القنوات الفضائية الخاصة بشكل فعال، آخذة حصة كبيرة في الإعلانات التلفزيونية المنفقة في تاميل نادو وحصة متزايدة في كارناتاكا وكيرالا؛ وظهرت لقناة سن الفضائية الهامشية الربع الأكبر في الهند؛ والاختراق السلبي كان بنسبة 50 بالمئة أو أكثر بين القنوات المحلية في كل من تاميل نادو وأندھرا براديش (آسيا السلوكية والفضائية، 8-9 / 1999: 30-32). كما نقل بأن كل زعماء السوق في القنوات الفضائية يخططون بإنشاء قنوات جديدة خاصة للغات والولايات الهندية الأخرى، وبدأت اللعبة ذاهبة عكس المشروع التجاري المسيطر من قبل الحكومة.

ومن اللافت فإن الردّ الهندي إزاء التحديات والفرص المتاحة من قبل العولمة قد تنوعت بشكل حاد وذلك عبر قطاعات الإعلام الرئيسية. وبالنسبة لقطاع الصحافة فإنه كان من غير المتوقع بأن تؤثر العولمة

الإعلامية على الهند في وقت يتزامن مع النمو غير المسبوق في قسم الصحافة المكتوبة باللغة المحلية مع تغيير كيان السياسة الوطنية وذلك بإعطاء الأطراف الإقليمية بروزاً ودوراً جديدين في سبيل ازدهار إصدارات الصحف الهندية (ثوسو 1998: 277)؛ ففي النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين طُرح سؤال مثير للجدل عن إمكانية الأجانب أو القطاعات المشتركة بإصدار صحف في الهند أو الولوج في ميدان عمل مشترك أو التحالف مع أطراف هندية. فمن جهتها قامت مجموعة الإعلام الأجنبية الكبرى بقيادة هيئة يرؤسها للأبناء مع نخبة من أصحاب مؤسسات صحفية هندية ووزارة المالية باستخدام نفوذها في السماح بدخول شركاء أجانب في الحقل الإعلامي. ومع استمرار مسيرة العولمة فقد طرحت تلك المجموعة سؤالاً جوهرياً ألا وهو: لماذا تم إعفاء الإعلام وحده من القيود والانفتاح اللذين طرأ على كافة قطاعات الاقتصاد؟ ولإقناع المرتابين بشأن هذا الأمر ذكرول إجابة تبدو أنها منطقية إلى حد ما عن هذا السؤال: هل ضعف الإعلام الهندي وعدم ذخره بالخبرات يؤدي إلى الشعور بالخوف من الشراكة مع الرأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والمصادر الصحفية؟ ففي نقطة من النقاط بدا كأن مناصري التغيير سيحققون انتصاراً. وحول هذه القضية قامت المجموعة الوزارية المؤلفة من خمسة أشخاص والتابعة لحكومة (بي في ناراسيمها

راو) بتسليم نتائج دراستها التي بينت بتأييد الأغلبية للسماح في شراكة الأجانب؛ ففي صورة مبهمة وغير واضحة شكلت المعارضة السياسية والإعلامية التي تتخذ من الخارج مركزاً لها كياناتاً قوياً مما حال للحكومة بالتخلي عن فكرة تغيير السياسة الوطنية الموضوعية وذلك بحظر ملكية الأجانب في قطاع الإعلام (رام، 1994:278790).

وبشكل واضح كانت التجربة مع الردّ على جبهة المحطة الفضائية مختلفة؛ فبين عامي 1992 و 1999 كانت محطة زي الخاصة الناطقة باللغة الهندية رائدة في الهند، وذات شعبية كبيرة، حيث كانت لها قفزتها من حالة المخاطرة لوقت قصير إلى مرتبة الأمر كالمتعة الناجحة المثيرة للإعجاب وذلك من خلال عرض المعلومات بصورة ممتعة ومعالجة الأخبار؛ ففي الواقع فإن هذه المحطة هي المنافس الوطني الرئيسي لدور دارشان، وهي مثال توجيهي في العالم الأقل تطوراً حول استطاعة الإعلام المحلي الذي يوجّه المنتجات العالمية من خلال تنمية مشتقات البرامج التي تبت على المحطات الدولية، وكيف يستطيع تحقيق حضور مهم في سوق الإعلام العالمي المسيطر من قبل الولايات المتحدة، إذن ومعها يتم تعقيد مسيرة العولمة (ثوسو 273، 1998 و 291).

وفي أواخر عام 1999 بدا صاحب محطة زي رجل الأعمال سوبهاش تشاندر غير المقيم في الهند بحالة جيدة وذلك في طريقه إلى بناء إمبراطورية

إعلامية مع وجود ميزات هندية محدّدة وطموحات ضمن وسائل الإعلام كلها وخارج البلاد؛ فهو لم يقاوم محاولة مردوخ في زيادة أسهمه فحسب؛ ففي صفقة كلفته 300 مليون دولار للحصول على موافقة البنك الاحتياطي الهندي، بدا كأنه حرّر هيئة ستار للأنباء المملوكة من قبل شركة فرعية من 50 في المئة من الأسهم العادية في ثلاث شركات هندية مشتركة والموجهة من قبل تشاندرا، ومن ضمنها إذاعة محطة زي، زي سينما وزي أخبار، التي قامت بوظيفة اليد الموزعة والبرامج المزودة الثالثة لزي سينما؛ فقد افتتح ورفع النقاب عن خطط للنمو السريع والاندماج والتوزيع لمجموعته في الميدان الإعلامي، جامعة بين طيانتها بالبداية بقنوات (ألفا) الناطقة بعشر لغات هندية، ناهيك عن (اللغة الرسمية)، والدخول في منطقة النمو الكبير لمحطة تلفزيونية بالاشتراك، وذلك من خلال إطلاق محطات تسلية وأفلام ورياضة ناطقة باللغة الإنكليزية وشراء وإنتاج أفلام بطريقة سريعة وتوسيع وتطوير خدمات الكابل (التلفزيون) والدخول في إذاعة الموجة إف إم والأعمال المزودة بخدمة الإنترنت. فقد أعلن عن نيته بتقسيم القيمة الاسمية للأسهم العادية لشركته (الأم) زي تيليفيلم المحدودة (ز ت ل)، فبالإمكان أن يؤخذ إلى قرى صغيرة ومناطق ريفية وحتى تحركت إلى تقديم 10 بالمئة من الحصة إلى شريك استراتيجي أجنبي. مع هذه الأعمال تباهى تشاندرا بـ (ز ت ل) على أنها أصبحت أكبر هيئة هندية

متعددة الجنسيات وأكبر مجموعة إعلامية متكاملة هندية. وفقط بامتلاك (مجموعة) من صحف بدت عليها خارج نطاق الرؤية في هذه المرحلة. ومن جهة أخرى ظهر مردوخ قادراً بنفسه على الدور الجديد في سوق الإعلام الهندي، وحتى هذه اللحظة كونه دخيلاً، وجد هذا السوق الوحيد يمر بمشكلاتٍ وذلك بإعطاء المقومات المتغيرة النظامية وقرصنة واسعة للفيديو وتثبيت أسلاك التلفزيون من خلال الأشجار. شراكته مع تشاندرًا كانت جزءاً من الطرق أو التكتيكات للحصول على بطاقة دخول في سوق كبير مضمون وذلك لوضع برامج لمحطة فضائية ناطقة باللغة الهندية. ومن خلال مقايضته مصالحه الهندية المشتركة بالدفع النقدي وبالأسهم القليلة في (ز ت ل) فواحد من أول المنتجين والمزودين للمنتجات إلى واحدة من أكبر صناعات الأفلام في العالم (بوليوود) فقد حُكم على مردوخ من قبل البعض بامتلاكه لعبة مسلية وذكية. والأهم من ذلك فقد حرّر نفسه من الاتفاقية المقيدة مع تشاندرًا التي وقف في طريق البرامج الناطقة بالهندية لمحطات (ستار).

وقد تنوع رأي الخبراء حول الشخص الذي فاز. فالبعض قالوا بأن يكون تشاندرًا لعبة موضوعة والمباراة ضد إمبراطور الإعلام العالمي المتوقع منه أن يكون مليونيراً هندياً منتصراً، بالرغم من قيمته الضئيلة، فقد صرّح في اجتماع للمساهمين بأن مساعي محطة ستار الرامية إلى تهديد زي بادت

بالفشل. وقد رأى مراقبون آخرون هذا الأمر بشكل مختلف وذلك من خلال التوقع أن محطة ستار الناطقة باللغة الهندية وربما أيضاً باللغات الهندية الأخرى قامت ببيث البرامج العدوانية وذلك بغية أخذ حصة زبي الموجودة في السوق. وانتقاماً على تشاندرا أعلنت محطة ستار عن قرارها فوراً لإغراء الأطفال الهنود في برامج في محطة فوكس كيدز (للأطفال) مسماة باللغة الهندية إلى بعض من قنوات ستار الموجودة والأكثر من ذلك فقد كانت نيتها هادفة إلى إطلاق محطة فوكس كيدز الرائدة في تسليّة الأطفال في الولايات المتحدة على مدار عام في ثلاث محطات منفصلة وناطقة باللغات الهندية والإنكليزية والماندريين. كما نقلت الصحافة الاقتصادية أن محطة ستار المحرّرة من العبارات غير المنافسة في اتفاق مع مجموعة زبي، فالآن محطة ستار مستعدة لإطلاق جملة من الأعمال المسلية ومن ضمنها مشاريع الإعلام الجديدة المعتمدة على الإنترنت. وعلاوة على ذلك فقد أضافت الصحافة الاقتصادية بأن مردوخ يفكر بقيام مشاريع استثمارية مهمّة في إنتاج وتسويق الأفلام الهندية من سوق بوليوود كما وأيضاً مصدر من برامج محطات ستار وممثليه كانوا يراقبون الأفلام الهندية في الأسواق الموجودة في بريطانيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية مع عدد كبير من اللاجئين القادمين من جنوب آسيا. ومع كل هذا فقد يستحيل أن ينتهي بشكل محدد على أن مجموعة مردوخ لعالم الإعلام المعولم

يمنع الاقتراب أو افتقدت المتعة في سوق الإعلام الهندي الكبير. وبصرف النظر عن ملحمة زي التلفزيونية المعالجة للمشكلات الاجتماعية، وفيما يتعلق بالمضمون فرما يكون التطور الأكثر إثارة للاهتمام على الجانب الإعلامي هو ظهور محطات فضائية هندية محلية وخاصة في الجزء الجنوبي المؤثر. فمحطة سن وإنادو وآسيانت كانت لهم هوية وأسلوب ودور مختلف بالنسبة للغات الجنوبية الرئيسية والذي بدا عليهم أكثر شعبية من زي وذات نوعية محلية منافسة في الأسواق. وعلى مدار هذا التطور حول الاستخدام السياسي المؤثر لمصادر وسائل الإعلام المهيمنة، فلم يتقلص دور كل من دوورداشان وإذاعة أوول إنديا وذلك على الرغم من التبنى الرسمي لإطار مستقل. ومن نتائج الإنترنت ابتعاد الهند عن التجربة الإذاعية للخدمات العامة الأصلية أكثر مما كانت عليه قبل العقود العديدة الماضية.

التطور المفاجئ الذي طرأ على المشهد الإعلامي هو الانهيار الواضح للإذاعة واعتبار أن وسائل الإعلام بمضمونها الكبير يصل إلى كل فئة من السكان من الهند الريفية كما المدنية التي تدر فوائد منقطعة النظير. وعلى النقيض من التلفزيون، فإن الإذاعة في نهاية عام 1999 بقيت بشكل كامل في حالة الاحتكار في الهند. إلا أنه كان هناك العديد من المؤشرات على أن مخصصة أعمال إذاعة إف إم الموجهة من قبل الأسواق الملائمة كانت

على مقربة من سحبها منها.

وفيما يخص بانتشارها الإقليمي ووصول فكرتها إلى الناس تعدّ إذاعة أوول إنديا (أي آي آر) واحدة من أفضل الشبكات الإذاعية في العالم. عبر تغطيتها 90 في المئة من مساحة الهند و 97 بالمئة من السكان وذلك من خلال 300 جهاز إرسال و 290 محطة وبرامج ناطقة بـ 24 لغة و 146 لهجة، فقد بدا في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين بامتلاكها لإمكانية افتراضية غير محدودة في بلد حيث كان فيه الفقر المدقع والامية حواجز صعبة في تشتت إعلام الأخبار الحديثة. ولكن خلال عقد من الزمن وعندما كان كلاً من التلفزيون والصحافة رائجين بشكل مؤثر، انحدرت نسبة وصول الإذاعة المقدرة من قبل آي آر إس 99 وذلك دون أي سبب بنسبة فاقت 60 بالمئة بين البالغين المدنيين عام 1986 إلى 19 بالمئة عام 1999 وبنسبة 35 بالمئة للبالغين الريفيين عام 1986 إلى نسبة 18 بالمئة عام 1999. وعلى أية حال فإن شبكة (إن آر إس) وجدت منفذاً كاملاً للإذاعة في المناطق الريفية والمدنية للهند الذي دعا إلى نتيجة مشجعة وذلك بنسبة 28 بالمئة مع وصولها المزعوم (29 بالمئة) في الحد الذي كان أمام نظيره في المناطق المدنية للهند بنسبة (26 بالمئة).

قد يكون هناك شك ضئيل بأن الإذاعة تبقى هي الوسيلة الإعلامية مع وجود الصبغة الأكثر ديمقراطية للانتشار في المجتمع الهندي: وتبعاً لـ(آي

آر إس 99) لم يكن هناك اختلاف كبير في الوصول المزعوم بين المناطق المدنية للهند والمناطق الريفية أو بين الرجال والنساء. وفيما يخص الأمر للوصول المزعوم بين الطبقات الاجتماعية الاقتصادية في المناطق الريفية للهند كان هناك تشويه بارز. إن انهيار الإذاعة لم ينعكس بالإيجاب على عملية التطوير في الهند في عصر التحرر والعولمة، وعلى الفرد أن يأمل أن الاتجاه السلبي الملحوظ على طول العقد الماضي سيُحافظ عليه بطريقة ما.

الوسائل الإعلامية الجديدة

في محاولة للتطوير والمخاطرة في استغلال وسيلة الإعلام القديمة - وعلى وجه الخصوص الصحافة - فإن وسائل الإعلام الجديدة تتكاثر مرة أخرى من خلال الكيمياء الثورية للحواسيب الشخصية والتكنولوجيا الرقمية والإنترنت؛ فالتعريف العملي لوسائل الإعلام الجديدة هو أنها (رقمية وتفاعلية ومتعددة الوسائط).

ثمة وجهتا نظر حول التأثير المحتمل للإنترنت والإعلام الجديد على الإعلام الإخباري القديم. الذي تكون فيه الصحافة معنية إلى حد ما، فالمنظور الأول هو أنه في المسيرة الطويلة لإصدار الصحف والمجلات على الإنترنت، والانتشار المستقر للمواقع الإلكترونية المزودة بالأنباء التفاعلية والتجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنت ستضع ضغطاً مضطرباً على

الصحف التقليدية وعلى صلاحية بقاءها ودورها ومكاسبها. وأما المنظور الثاني فهو وجود مشكلة كبيرة للمعلومات الكثيرة المحتملة على الإنترنت، الصفات الأساسية والقيم العميقة لمهنة الصحافة، وعلى سبيل المثال فإن هذه المعلومات سترهن عدم قيمتها، وهذا يعني فإن القدرة على الاختيار والتمييز بين المهم وغير المهم، الجذبي والمبتذل والترجمة ووضع المواضيع في سياق الأنباء ومعلومات الشؤون العامة، إذن فالعمل على كل هذا في وقت محدّد ودقيق سوف تكفل بالفوز في الإعلام الجديد. وأيضاً يمكن الإشارة إلى أن الإنترنت لا يميل إلى تقويض دور الكتابة الممتازة، وذلك عكس الإعلام الإذاعي الذي يكون تحت ظروف نموذجية.

وفي أواخر عام 1999 في الهند، بدأ وجود وسيلة الإعلام الجديدة بشكل مضلل اجتماعياً: التي تضمنت فيها نحو أربعين صحيفة هندية، من بينها الصحف المكتوبة باللغة الهندية والمتوفرة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) على هذا الرابط (<http://www.samachar.com>)، إلا أن الأعداد المقدّرة لاتصالات الإنترنت في البلاد فقط وصلت إلى ما يعادل 300 ألف، حيث يقود بالصحف المكتوبة بلغات مختلفة (التي تكون في وضع سار) إلى القدرة على الوصول، للمرة الأولى، لجمهور القراء الموجودين خارج البلاد، والذي يصل عددهم إلى مئات الآلاف من الهنود القاطنين في الخارج من دون الحصول على هذه النسخ على

الإنترنت بغية تقليل إنتاج النسخ المطبوعة في الأسواق المحلية (مورالي، 1999 بي: 8)، ولكن التحذيرات بدت في حلقات احترافية بأن الوضع قد لا يستمر مدة طويلة. وإنه من المتوقع أن ينقلب هذا (الوضع السار) ولن يعد هناك أية فائدة من الجيل على الصحافة، وقبل خمس وعشرين سنة بدت التفضيلات والعادات الإعلامية الخاصة بالجيل الجديد تقود إلى (تقليل إنتاج النسخ المطبوعة للصحف من خلال وضع نسخ الكترونية على الإنترنت، أنواع جديدة من المواقع الالكترونية ومنتجات أخرى من التكنولوجيا التفاعلية والرقمية والمتعددة الوسائط).

لقد جذبت زاوية ديف باري المعنونة بـ(كن مليونير الإنترنت وقد نحبك) الصفة الخاصة بثورة الإنترنت المحيرة في عالم الإعلام المطبوع: هنا في سوق أعمال الصحف، أصبنا بالتأكيد بحمى الإنترنت؛ ففي الأيام الماضية، اعتدنا على دفع المال من أجل صحفنا. ها! ها! كم كان مفهومنا قديماً وقليلًا من التكنولوجيا وغير رقمياً. وفي الوقت الراهن كل الصحف حديثة العهد تنفق ملايين الدولارات في إنشاء مواقع الكترونية حيث نقدم كل الصحيفة بالمجان. وأحياناً نضع إعلانات في الصحيفة التقليدية بغية تحفيز زبائننا المتبقين للتوجه إلى مواقعنا الالكترونية عوضاً عن ذلك، فعبارة توقفوا عن إعطائنا المال! تعدّ الدفعة التسويقية الذكية لهذه الإعلانات. لماذا نقوم بهذا الأمر؟ لأن جميع الصحف الأخرى تقوم

بالأمر ذاته! فإذا ما توقفت الصحف الأخرى عن الكتابة فستفعل ذلك أيضاً! وهذا يسمى بـ(اختراق السوق) (ذي ميامي هيرالد، 99/8/11. على الإنترنت)، وإلى حدّ ما فقد يطبق هذا على صناعة الصحف الهندية التي لا تريد أن تترك في موقع الظهير.

بغض النظر عما يخلف على الإعلام المطبوع من تأثيرات، في أي طريق سيعود التأثير الاجتماعي للإنترنت وللوسائل الإعلامية الجديدة الأخرى للهند في المدى البعيد؛ ففي أواخر عام 1999 مثل مستخدمي الإنترنت الهنود المقدّرين بالمليون والنصف مليون نسبة نحو 1% من نسبة المستخدمين المقدّرين في العالم. بما أن طريقة النفاذ إلى وسيلة الإعلام الجديدة تنامت من أساس منخفض وبما أن التطورات الإلكترونية الجديدة تعطي طاقة للوصول للإنترنت بكلفة منخفضة، فهل المجال سيُفتح؟ وهل سيكون أكثر صرامة؟ هل الاهتمام بالملكية سيزداد أم أنه سيقبل؟ هل سيقضي الإنترنت تنوع وتعددية روح المهندسين والعلماء الذين ابتكروه واستثمروه مع الانفتاح بأن قوة الإنترنت العظيمة ومصدر قوتها على غرار بقائها العالمي (نوتون 1999: 264-273). أم أن الإنترنت سيخطو خطى الإعلام القديم؟

إنّ التطورات المناقضة الأخرى قد تحمل جزءاً من الجواب؛ ففي الولايات المتحدة مثلاً، واحد من أكثر الاختراعات التكنولوجية الأخيرة الواعدة، كان وصول الإنترنت بسرعة فائقة من خلال خطوط التلفزيون الملونة

المطورة، الذي رفع سقف التوقعات بالتنوع غير المحدود المقارب للبرامج التلفزيونية والأفلام والموسيقى وهواتف الوجه لوجه (المباشرة) والتعاملات التجارية والخدمات التفاعلية الأخرى (النيويورك تايمز، 99/9/6). ومن جانب آخر بدأت نواقيس الخطر بالدق على أرجحية كون الإنترنت في حقل احتكاري ملازم، فشركات مثل (آت أند تي) و(نايم ورنر) سيحكمون قبضتهم على كل من الأسلاك والسبل المؤدية إلى الإنترنت ويملكون على المستخدمين أمكنة يستطيعون الذهاب إليها وماذا يتمكنون من الشراء. إن ظهور الوسائل التكنولوجية البديلة البالغة السرعة للكابل مثل (خطوط الاشتراك الرقمية (دي إس إل) والاتصال الفضائي واللاسلكي، يؤدي لاقتراح احتمالات مثيرة للاهتمام بتزويد المشتركين بطرق جديدة في الوصول إلى الإنترنت. ومع القدرة السياسية للسلطات النظامية على منع الاحتكار، تؤكد أن المنافسة والوصول الديمقراطي الاحترازي تشوها بشكل كبير؛ لذا فمستقبل تأثير الإعلام الجديد على المجتمع يبقى مبهماً.

وظائف أو أدوار الإعلام المستقل نسبياً

تعد فكرة الإعلام، وبالتحديد الإعلام الجديد، الذي يستطيع أن يلعب دوراً جوهرياً وحتى حاسماً في تشكيل الرأي العام للمجتمع وفي تشكيل السياسة العامة والنشاط العام بشأن القضايا الاجتماعية والسياسية

والاقتصادية الكبيرة لشيء مهم وجذاب، وإن اكتشف أنه في الأمور المحورية مثل الفقر العام والحرمان والانهيار المفاجئ للاستحقاقات والمعلومات المتزامنة، والتي لها صلة تشكل اختلافاً نوعياً في الطريق الذي يكون فيه الرأي العام. وتوضع السياسة الرسمية للإيجاب وهي أيضاً مجمل للصورة الذاتية للإعلام الاحترافي. وفيما إذا كان في الواقع الإعلام الإخباري يلعب مثل هذا الدور في بلد ما فهذا يعول على جواب سؤال أطول، ويعتمد على الدور المستقل أو المستقل نسبياً الذي يسمح للصحف والتلفزيون والإذاعة أن تلعب في المجتمع؛ وبدورها تعتمد على النظام السياسي والعمل الذي يسود في البلاد من خلال سؤال.

وفي مقالاتها على الصورة الفوتوغرافية، تطرح سوزان سوتناغ (1978) هذا السؤال حول تأثير الإعلام والبيئة الاجتماعية السياسية والفكرية؛ فمثلاً: إن صورة ما تنقل الأخبار عن مناطق غير متجاوزة للبؤس، ولكنها لا تستطيع أن تصنع صدعاً في الرأي العام ما لم تكن هناك بيئة مناسبة للشعور والموقف... الصور الفوتوغرافية لا تستطيع أن تخلق موضعاً أخلاقياً، ولكنها تستطيع أن تعززه، وأن تبني موضعاً ناشئاً (سوتناغ، 1978: 17). ومن وجهة نظر فكرية، فهي تضع منظوراً بأنه يجب أن يكون هناك فضاء في صنع التأثير، وأيضاً لوجود الوعي السياسي المتصل؛ وبالتالي يكون التأثير الأخلاقي محتملاً (المرجع ذاته، 18-19). وقد ترفع معارضة

ضد هذا النهج القائم على قضية التأثير الفوتوغرافي أو الإعلامي، ويظهر هذا للتقليل من قيمة المبادرة أو إثارتها بأن الصورة أو التغطية الإعلامية تستطيع من خلالها التأثير في الرأي العام أو المزاج العام خصوصاً. وعلى الرغم من ذلك فإن تحليل سونتاغ يساعدنا على تختب الأفكار المبالغ فيها حول تأثير التغطية الإعلامية وحدها على تطور ظواهر المقياس المتعدد مثل المجاعة أو المجاعة المهددة، وبخاصة في دول مثل الهند حيث كان التوزيع أو الوصول المباشر للصحافة في المجتمع قبيل الاستقلال ضعيفاً جداً. ونظرياً قد يكون هناك نزاع صغير بأنه في أي مجتمع وبالتحديد في أي بلد غير متقدم، وإن تكن التغطية الإعلامية للمواضيع العاجلة والحساسة فعالة، يجب أن تشكل جزءاً من بيئة فكرية وسياسية متعلقة بالموقف، والشعور والقيم الديمقراطية الحاسمة والتطبيق.

وفي العالم الأقل تقدماً يكون فيه الإعلام كحقيبة تحوي أشياء متشعبة. وعلى نقيض أمريكا الشمالية وأوروبا، فهنا يأتي الإعلام بأشكال وألوان متعددة ويتجارب تاريخية وبخلفيات اجتماعية-ثقافية وتعليمية وبنوية واحترافية وأيضاً بمعتقدات فكرية وسياسية تأتي مستحيلة افتراضياً لتمييز تاريخها المؤخر وعملها ومستقبلها كفتة لها معنى من الخبرة. وإلى حد أوضح، تحمل كل من ميزة الصحافة وأيضاً دورها طابع التنوع وبيئات مختلفة ومتغيرة.

ولكن من خلال العبور بالاضطرابات والاختلافات، نجد هناك حالة

غير نامية نموذجياً ووحشية إزاء حرية التعبير وذلك كجزء من إطار سياسي أوسع في العالم النامي، وهذا يعطي عنصراً لرجاء من المجانسة ومثبطاً للمعنويات، وربما حتى مبدأ منظماً، للأنظمة الحاكمة أو الأنظمة التي يفترض عليها بالشعور بعدم الأمان بصورة أخرى. كما يمكن الأفراد بعامل حرية التعبير وذلك لخلق قدر كبير من الاختلاف لنوعية المجتمع وتطورها وتجربتها الأخلاقية، وذلك في الحد الذي يتوجه إليه الأنظمة في نفي حرية التعبير على شعبهم كنوع من ضريبة معاكسة على وزن ومركزية هذا العامل. فهو يعدّ موضوع احتفال عندما يحدث فاصل في تجربة الدولة الأقل تقدماً في التجربة التاريخية الطويلة، في سبيل توحيد واستقرار القوانين المتوافقة مع اللعبة أو كنتيجة للتغيير السياسي الكبير.

تلقني التجربة الصحافية الهندية الكاملة الضوء على نقاط القوة والآثار النوعية للفواصل في النموذج وأيضاً تشاطر بعضاً من نقاط الضعف وعجز التجربة الخاصة بالدول الأقل تقدماً. ومن دون مفاجأة، فقد أظهرت المتغيرات الإقليمية والاجتماعية-الاقتصادية والتعليمية والثقافية الواسعة للهند وتجربة التطور غير المستقر ونمو الإعلام، أنه مضطرب بشكل واضح. كما أننا رأينا مسبقاً، بأنه هناك اختلافاً كبيراً في التوزيع بين الصحافة (والإعلام) في المناطق المدنية والريفية للهند، بين الطبقات الاجتماعية وبين الرجال والنساء؛ فتوزع الصحف اليومية بين السكان أيضاً تتنوع بشكل

كبير في الولايات واللغات. وقد نوّه نوه كيناكي غوبتي رئيس اللجنة التقنية لـ (إن آر إس 99) قائلاً: كأنه هناك تقريباً دول عديدة داخل الدولة، وذلك أثناء مشاركته في نقاش عام حول النتائج والعناوين الرئيسية الأولى لاستبيان التنوع كبير (سوامي، الجبهة الأمامية (فرونتلاين). 8، 10، 99: 106). ولكن ما هو واضح بشكل مساو هو أن التاريخ يمدّ خيطاً رابطاً: أصبحت الوظائف أو الأدوار الإيجابية للصحافة الهندية المتنوعة والمتعددة قادرة على الجذب الطويل الذي يعكس بشكل كبير نقاط قوة التاريخ ما قبل الاستقلال.

وتقترح تجربة الصحافة الهندية الموجودة في إطار أوسع مجموعة من وظائف وأدوار يجب تعلمها من خلال كافة وسائل الإعلام التي تفترض أو تتخيل مستقبلاً مستقلاً نسبياً ومتعدداً وهادفاً اجتماعياً لهم. ومنذ السنوات العشرين الماضية، وعلى الرغم من الإصدار المحدود والوصول إلى المراحل الأقل تطوراً، فقد حثت الصحافة على الحيادية وفي الواقع في مكان محترم في المشهد الإعلامي بالتحديد لأنها أخذت تتأصل وأصبحت محصنة تاريخياً في هذا المجتمع، الذي قدرتها، ولم تكن كشتلة ضحلة من بيئة تاريخية واجتماعية أخرى. ففي عام 1999، كان بالإمكان في وضع نقطة مرفقة بقوة أكبر حول صحافة بحقل واسع مؤثر.

وبشكل تحليلي فقد عُذّت الوظائف الإيجابيتان الأساسيتان للصحافة المستقلة نسبياً والمتعددة - الوظيفة للمعلوماتية المصدقة والوظيفة النقدية

المنافضة الاستقصائية (وبعدها الوظيفة أو الدور النقدي المناقض) بشكل أفضل وذلك لسببين؛ حيث يمكن رؤية الوظيفة الأولى على أنها شرط مسبق للثانية. فكان لدى الوظيفة المعلوماتية المصدقة في الهند شي، ما للعمل مع نظام نهج القانون بأن استعماراً ما بكل بربريته وتأثيراته الوحشية، كان قادراً على التأصل في بلد محدد (بالاختلاف عن أشكال الاستعمار الأخرى في البلاد الأخرى). ولكن يجب عدم الاستفادة كثيراً جداً من هذه النتيجة الخاصة بتأثير الاستعمار البريطاني في الهند. وبشكل مفترض فإن هذه الوظيفة قادرة أيضاً على اكتسابها أو تعلمها في بيئة غير استعمارية أو بيئة تعقب الاستعمار. ثانياً، هي الوظيفة الانتقادية المناقضة التي تعطي الوظيفة المعلوماتية التي لها مصداقية محتوى جديد وأساسي في العلاقة مع المجتمع. الدور الثاني الأكثر تقدماً هو أن الصحافة قد تكون قادرة على اللعب مع مراعاة قول السياسة العامة فيما يرتبط بالطعام والجوع والدفاع عن الاستحقاقات العامة وتوسيعها يحتاج إلى قوت فكري وسياسي أقوى بكثير من الدور المعلوماتي الذي له مصداقية؛ ففي الواقع إذا ما تضعف الوظيفة النقدية أو تشتت لأي سبب كان، فإن الوظيفة المعلوماتية المصدقة قد تضيع من خلال عدم الاستخدام المطلق.

كما أن هناك نقطة أخرى تحتاج إلى أن توضع حول الوظيفة الثانية التي يمكن عدّ دورها أيضاً (بالمراقب)، ويمكن القول إنها تستطيع الاشتراك من

خلال التعاون البناء أو المعادة في المصلحة العامة. وتحت ظروف مثالية، قد يكون الهدف والميل في النقل الصحفي والنقد والتقصي وحتى (المراقبة) لتطوير الحكومة أو إصلاح النظام؛ وهذا قد يتميز كروية والترليمان في اليوم الأخير لصحافة حرة متطلعة ومتنورة تتدخل بشكل مستمر لتطوير الإدارة في المجتمع. ولكن تحت ظروف أخرى قد تتحول الوظيفة الأكثر أساسية وتقدماً قانونياً إلى دور غير مستقر في الحالة التي تكون فيها المُشادات الصحفية بشكل مؤثر ضد ما يبدأ باكتسابه شعبياً وسياسياً وذلك كسياسة حكومة غير عادلة ومرفوضة. وفي سياق هذا الموضوع فقط فإن الصحيفة المستقلة ومن خلال عرض الحقائق على أرض الواقع بشكل قاس ومن خلال عرض خطاب متعلق بالجوع ومع تورط الحكومة، فقد تكون قادرة على منع حكومة ما من متابعة سياسات كارثية وهكذا بالتعاون مع مؤسسات ديمقراطية نستطيع أن (تضمن...) الابتعاد عن التجويع القاسي والمجاعة) (سن، 1985، أ، 77)، وهكذا وفي معنى أعمق فإن الدور المناقض أو المضطرب يتجه إلى الاستقرار النسبي للسياسات المجنية للا

إذا ما عملت القوانين الديمقراطية للعبة بشكل معقول. وبصورة نظرية يمكن أن يُرى كونها حكومة أو نظاماً معنياً إلى حد ما، بأن الدور الثاني قد يساعد في إصلاح عملها أو ربما في تقويضها، وهذا يعتمد بشكل كبير على طبيعة الحكومة أو النظام، وموقفها تجاه المعارضة الديمقراطية والنقد،

وصفة السياسات التي تلاحقها، وذلك مواجهة مع الاستحقاقات أو التحديات أو القضايا الاجتماعية الكبيرة الأخرى.

إنّ النقاش حول نقاط القوة المستقلة للصحافة فيما يتعلق بهذين الدورين لا يقود إلى إبطال صفة ذاتية محددة لتطور الصحافة الاحترافية وذلك في جانب توفر وسائل إعلام محلية ومصادر فكرية، وهو أمرين مستقر وذلك مع قيمها الاحترافية الحاسمة، ومقاييس وقدرات تكنولوجية وتوكيلات ودعم إعلامي (قيم غير غاندية بشكل كامل) وذلك بغية التأمين على مقياس الاستقلال من الحكومة والتعقيد لقيم الإنتاج، الخ.. وهذه قد تكون موجودة في بلد متخلف وليست في أخرى وهذا العامل يقوم بتغيير كبير في قدرة الصحافة، وذلك بتحويلها في تشكيل وظائفها القيمة اجتماعياً بشكل أفضل. وفي الوضع الهندي، فقد تطورت مجموعة حاسمة من ظروف في التطور الذاتي للإعلام المحترف بشكل جيد وذلك قبيل نيل الاستقلال.

ولكن وظائف المعلوماتية التي لها مصداقية والتقضي النقدية ليستا الدورين الإيجابيين فقط اللذين يريد هما الإعلام أن يلعبا في مجتمع ما بصورة دستورية. الصحافة والتلفزيون والراديو والوسيلة الإعلامية الجديدة وعلى وجه الخصوص الإنترنت لديها إمكانية للعب ما قد تتميز به كوظيفة تعليمية في العلاقة مع المجتمع بشكل عام. ومستوى خاص، فلا يزال الإعلام الهندي المطبوع والمذاع يقومان بهذه الوظيفة، وعلى الأقل في

مناطق محددة مثل السياسة والشؤون العامة والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والآداب (خاصة الموسيقى الكلاسيكية الهندية) والرياضة. ولكن في مكان آخر، ومن ضمنها العالم المتقدم، فالوظيفة التعليمية للإعلام تطبق بشكل ضعيف جداً وغير مؤثر في الهند بغية وضعها على نفس المستوى مع الوظائف المعلوماتية التي لها مصداقية والانتقادية المناقضة.

والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا يمكن تناول هذا الموضوع بشكل مفيد ومُبصر عبر فحص الانقسام المعروف والمعروض من خلال سن (1982) في تحليله للتجارب الأساسية للهند والصين في معالجة الجوع والحرمان على مقياس كبير. من جانب فإنّ الهند لم تصب بمجاعة منذ الاستقلال وليس في مقياس صغير مدين إلى الدور الذي لُعب من قبل الصحف والأحزاب السياسية المعارضة في وضع الحقائق المعروفة ودفع التحدي لمواجهته؛ ومن جانب آخر فقد مرّت الصين، وبشكل مأساوي، بمجاعة غير مسبوقة و كارثية لا أكثر ولا أقل خلال القفزة الكبيرة المتقدمة (الخطة الاقتصادية الصينية) بين عامي 1959-1961.

يُعدّ تسجيل الهند في تخلصها من المرض الساري والجوع غير القاسي شيئاً إلى حدّ بعيد ويتناقض سلبياً مع مقاييس في دول أخرى مثل سريلانكا والصين... وإنّ التحمّل المدهش للجوع المستمر في الهند تم مساعدته بشكل كبير من خلال ميلنا إلى أخذ فكرة معتدلة لهذه النزاعات المميتة.

إنه في الواقع لأمر رائع بأنه في بلد حيث الكثير من التسييس التي لديها مثل الهند، موضوع الجوع المستمر لثلث من السكان الريفيين قد تكون كقضية غير ممتعة (مروضة) ... التجويع غير القاسي والنظامي ... لا تجذب الكثير من الاهتمام في الصحف. هذه الأحداث القياسية في الهند يبدو عليها بأنها لا تستحق بأن تكون مادة إخبارية.

وبشكل أساسي فقد بدأ على الإعلام الإخباري الهندي قبل عشرين عاماً أخذ منظور متدنٍ حول الجوع المستمر وسوء التغذية ونقصها والحرمان الكبير وذلك أكثر مما قاموا به. على أية حال فإن الميل العام للإعلام في الاستمرار بمعالجة الجوع المزمن والحرمان كقضية مروضة (في مقارنة أزمة الجوع والحرمان). وقد تآمر العقلانية الإعلامية لهذا الأمر كما يلي؛ فمنذ انتشار الفقر والجوع في المنطقة لوقتٍ طويل ومنذ وجودها على مقياس كبير وبشكل محظور في هذا المجتمع، فإن التغطية الإعلامية عليها يجب أن تحمل بعض عناصر الحداثة، وبعض جوانب غريبة، وبعض اليفظة لكي يتم تأهيلها أكثر من أن تكون قضية (مروضة) أو (ناعمة)؛ ففي الخطاب الإعلامي فأنت بحاجة إلى بعض من كلاب إخباري ونموذجي لتعلق عليه موضوعك حول الجوع والفقر إذا ما تهدف إلى إقناع محرك الإخباري أو المحرر أو المنتج على أحقيتها بأن تكون مادة إخبارية. ببطء وتقطع، فهذا المفهوم حول الإعلام قد بدأ يتغير، ولكن في الواقع تم انتقاد واتهام النهج

القديم من قبل من الذي تم دعمه من خلال القيم الإخبارية والتحريرية والانطباع بأن الفراغ والوقت مقيدان، وافترضت مصلحة القارئ أو المستمع ألا يجعل أي شيء أكثر من جعل النهج الحالي واقعياً.

وهناك مشكلة مهنية أخرى معروفة بشكل واسع من قبل النقاد ألا وهي الهواية الأساسية للإعلام. ففي الوقت الراهن صحيح بأن التغييرات في الطبيعة ومجال التغطية الإخبارية والاهتمام البالغ في العلوم والتكنولوجيا وأهمية الإعلام المالي والاقتصادي وإلى آخره دفعت المراسلين إلى اختصاصات أكثر كصحفيين مما اعتدنا عليهم. على الأقل في المنظمات الإخبارية الأكثر جدية في الهند؛ فالبحث مستمر للتزايد المعقد لمراسلي الشؤون السياسية والاجتماعية ومراسلين مختصين بالعلوم ومراسلين ومحللين اقتصاديين. مهارات في مجالات مختصة ومراسلي العلاقات القانونية والصناعية وكتاب مختصين بالطاقة والدفاع والأمن القومي وما شابه. وحتى ذلك فهناك بعض من الألفة مع المضمون الخاص بالصحف الهندية والتلفزيون والإذاعة تقترح بأنه ليس هناك أي دليل مقنع بأن الإعلام الاقتصادي، الفرع الاختصاصي المفترض في الإعلام الهندي، تعمل أي غوص أو تحقيق مدغم في حالة الجوع المستمر والحرمان لدرجة كبيرة وقضايا اجتماعية-اقتصادية أساسية أخرى أو الانشغال في أي تحليل مميز للبيانات الوافرة التي تكاثرت من خلال الاقتصاديين وعلماء الاجتماع

الآخرين حول هذه المواضيع.

ثمة مشكلة أساسية أخرى كامنة في عمل الإعلام، سواء أكان في بلد أقل تقدماً مثل الهند أو بلد متقدم بشكل كبير كالولايات المتحدة. بكل فوائدها وفعاليتها، فالإعلام كمهنة تحملُ بشكلٍ مستحقٍ صفة السطحية، وإلى حدٍّ ما فإنَّ استخدام كلمة (صحافي) في اللغة الإنكليزية يعني بأنَّ تحصل على نوع محدّد من التنازل أو الرّدّ السلبي من المفكرين والباحثين والخبراء والكتاب الجادين وإلى ما هنالك. فيشير النقاد إلى انشغال الإعلام في العمل والخس والشخصيات كما تحدّد نوعيها ودورها وتأثيرها. فبالنسبة لهم وللمراقبين السطحيين الخارجين عن هذه المهنة، فقد يبدو على الإعلاميين أنهم يشاركون بشكل متواصل في صنع التاريخ ولكنهم بشكل واضح يفتقدون - كمجموعة احترافية - إلى الحساسية وإلى الفروق البسيطة وإلى الفرص الراسخة للمراقبين المشاركين الحقيقيين. قد يكون الكاريكاتير الخاص بالإعلامي الناجح كالمراقب القادر على أن يسرع الركض حيث يأتي ويرى ويكتب على عجلة الملاحظات أو يلفظ خطاباً موجزاً، ويحتل الفضاء الإخباري أو ساعة الاستماع القصوى - وبالتالي يتحرك إلى شيء آخر.

كل هذا النضال ضد وظيفة تعليمية صحيحة للإعلام الإخباري في الهند تحت ظروف معظمها بالتأكيد نموذجية؛ فمثلاً دراسة الانتخابات

واستطلاع الرأي العام المعدّ والمدار والمقدّم بشكل مناسب يعملان على إعلام وتعليم الأقلية من القراء والمشاهدين الجادين حول السياسة والمجتمع وقضايا تتعلق بأقسام مختلفة من جمهور الناخبين، فعادات الإعلام المتأصلة تعمل عكس الوظيفة التعليمية من خلال اللجوء إلى توفير الوقت ومعالجة الموضوعات المثيرة وفكرة مفرطة من التبسيط وتدرجات قاسية حتى في حقل حيث المصدافية أكثر أو أقل، في خطر فوراً. وعلى الجانب الآخر، فإن سبب زوال عادة (صحيفة الرقم القياسي) في الصحافة الهندية هو تشعب الأسباب التي تبدو عرضية للانهييار العام في الدور التعليمي الذي لعبته الصحافة إلى حد ما من خلال هذا التقليد القيم. إن الغياب الافتراضي لـ (صحافة طويلة الشكل) في الإعلام المطبوع والاحتياج الكبير لوسائل الإعلام وذلك لمبتكرات جادة لعدد من صانعي الأفلام الوثائقية الهنود الموهوبين الذين أيضاً يشيرون إلى تجاهل الوظيفة التعليمية للإعلام.

هناك نزعة ممتعة ممثلة من خلال التحرك وراء الصحافة وذلك عبر عدد من الصحفيين الهنود (والجنوب آسيويين) الذين هجروا على طول السنوات العشرين الماضية الصحافة التقليدية، والذي تحوّل منهم إلى باحث ومعلق، كما أخذوا على عاتقهم تقديم بصيرة أعمق ومستوى أفضل من التحليل وتقارير أكثر معنى حول المواضيع السياسية والاجتماعية-الاقتصادية والثقافية والعلمية وذلك أكثر من زملاء العاديين. وإلى درجة

فإن هذه الحركة التي وضع عليها أولئك بصمة في ميدان عملهم خرجت من ضجة مع سطحية وقدم الإعلام التقليدي، وهذا يبدو بأنها تحمل بعضاً من الوعود. ولكن هذه الحركة الصغيرة التي تدعى (وراء الإعلام) في الهند لم تكن قادرة حتى الآن على إعطاء كتلة حرجة من الوظيفة التعليمية. وفيما يتعلق الأمر بمهمة تقوية الإمكانيات لتأدية الوظيفتين الأساسيتين، وبما أنه مهم، فبالنسبة للتحدي في لعب دور تعليمي في المجتمع بشكل كامل، فثمة خطأ بارزاً من التقدم للإعلام الهندي الذي يكون موجهاً لجلب تفاعل هادف وحاسم وبالأخص المستهدف وذلك بين الإعلام الذكي والمميزات المختصة المتعلقة في العلوم الاجتماعية وفي مجالات أخرى. وبوضع فاصل حاسم مع النزعات المذكورة في هذه المقالة، فيجب على عددٍ كافٍ من الصحفيين أن يعرضوا الرغبة بالبحث عن مساعدة الباحثين والمختصين لهم في طريق أكبر بكثير في المعرفة حيث يكون (الاعتماد على النفس) في هذه المهنة مضمونة لدفع الإعلام بعيداً في اتجاه السطحية والتحليل المضلل والافتقار الاعتيادي للصفة. ومن جانب آخر شارك علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع والإنسان والأخلاق في دراسة العلوم والتكنولوجيا وأشياء أخرى متنوعة ومرتبطة بالأشياء المهمة للإعلام الواسع المجال التي يجب أن تعرض رغبتها في الانتفاع من القنوات المتوفرة في الإعلام المستقل نسبياً لنشر المعرفة والتبصر الذي حصلوا عليه من المنحة

والبحث والاختصاص الجاد. هذا ويجب عليهم أن يقتربوا إلى روح الخدمة العامة وبالخصوص إذا ما التزموا بعمل تقديمي عام وكانوا معنيين بتأثير السياسة العامة في الاتجاهات التي يعتبرونها مرغوبة.

إلى درجة قامت صحيفة إيكونوميك آند بوليتيكال ويكلي (إب و) الصحيفة الفريدة في العالم النامي برفع مثل هذا التفاعل على مدار العقود، بأخذ نوع من موقع التحكم الأفضل بين الإعلام والعالم المثقف، حيث تم رسمها من الاثنين، إلى ذلك الحد الذي أثر فيه قسم صغير من الصحافة الهندية وأيضاً قدمت الباحث الأكاديمي إلى بعض من المتطلبات ونقاط القوة للصحافة الجادة. ولسوء الحظ على أية حال لم يعد لها الدور الواضع لسلوك الإعلام المطبوع ولم تعد قادرة على إلهام أي نوع من العرض النظير على التلفزيون والراديو أو على وسيلة الإعلام الجديدة في الهند.

ما هو محدد هو التالي: عندما يتم أخذ الوظيفة التعليمية بشكل نظامي وتخلي من خلال الإعلام الهندي، فسيكون هناك تغير نوعي فيما يعنيه الإعلام للمجتمع وما تليه من النتائج المثيرة.

إن إمكانية الصحافة والإعلام على تأدية الوظائف الثلاث الإيجابية المشروحة آنفاً قد تقوى نوعاً ما إذا ما تحقق التقدم في منطقة متروكة لفترة طويلة: الثقافة الإعلامية والتدريب والبحث. تاريخياً فتشبه التجربة

الصحفية الهندية بشكل كبير للبريطانية وتناقض بشكل كبير الصحافة الأمريكية، حيث انبثقت من خلال الافتراض بأن الصحافة هي شيء يتم تعلمها على المهنة، وليس في الصحف أو في المخبر التربوي. وعلى الرغم من أن عدداً من أقسام الجامعة والمؤسسات الأخرى في الهند تقدم درجات ما بعد التخرج أو درجات الدبلوم في الصحافة والاتصالات وحتى برامج قبيل التخرج. هناك أولوية تحتاج إليها برنامج النوعية للتربية الصحفية والتدريب والبحث والمراقبة الإعلامية والنقد. ويجب أن يوضع الاختلاف بين التعليم والتدريب بعين الاعتبار؛ فالتعليم الإعلامي الموجود في المستوى يلي التخرج، يجب أن تهدف إلى تحدي الإمكانيات الفكرية للإعلاميين الطموحين، مقدمين إليهم مفاهيم وأفكار وتنقيفهم في القيم العميقة والفضائل الأساسية للمهنة، ومعطين لهم مقاييس نقدية جديدة وروية حول الصحافة وبالتأكيد إلى تقوية الإمكانيات المهنية.

إن الحاجة إلى الإبداع في ميادين اختصاصية للإعلام أيضاً أخذت بالبروز؛ فللصحافة المتقصية مقياس مسار طويل وموثوق في الهند ولكن إمكانياتها تستطاع أن تعزز من خلال اكتساب وعي أفضل للنظرية والأخلاقيات المطبقة في هذا الميدان من خلال تقدير صفتها الأساسية كـ(صحافة الغضب)؛ (حيث يحاول الإعلاميون إلى تبديل الأجندات الاجتماعية من خلال اجتثاث العمل الخاطي وجلب المشكلات إلى

الانتباه العام) (بروتيس وآخرين، 1991: 3-28) وذلك من خلال الحصول على المعرفة النظامية للطرائق الاختصاصية والتقنيات ومن خلال تطوير مناطق جديدة مثل نقل الخبر بمساعدة الحاسوب.

من هنا، نستطيع أن نمضي إلى دور رابع ألا وهي الصحافة المستقلة نسبياً والمتعددة، فمن خلال أداء عملها بشكل جيد، يستطيع اللعب في المجتمع: وهذا ربما أن يصطلح بوظيفة (وضع الأجندة)؛ ففي مطلع سبعينيات القرن العشرين، ادعى باحثون في وسائل الإعلام في الولايات المتحدة أنهم عرضوا بشكل تجريبي أن وسيلة الإعلام الجديدة تلعب دور (وضع الأجندة) وبمعنى آخر التأثير المباشر للأولويات العامة، ولكن التركيز اليوم على وظيفة (وضع الأجندة) الأكثر تواضعاً بشكل كامل. وعلى وجه الخصوص للإعلام المتقصى للغضب (بروتيس وآخرون، 1991: 6). وبالمجيء إلى التقييم الدقيق لهذه الوظيفة، نواجه المشكلة المعروفة بقياس تأثير الصحافة ووسائل الأ

الهندية، فتاريخياً، كان التوزيع الصحافي في المجتمع ضعيفاً وحتى في يومنا هذا لا توجد لفئات واسعة من الشعب وسيلة للوصول إلى الإعلام والمعلوماتية المنظمة والأخبار، والإغراء على المبالغة للاختلاف المباشر الذي صنعه الإعلام في المجتمع من خلال افتراض شيء كبير وضع الأجندة، التي يجب مقاومتها. قد تكون أكثر دقة للمحدث عن الإعلام

الواعي اجتماعياً يعمل بجهد ليظهر عمليات وضع الأجندة للمساعدة في إنتاج نتائج ديمقراطية ومتقدمة. وهذا يستطيع الإعلام بالعمل ما بوسعه عندما يوجد الرأي العام الموثوق والبيئة المتجانسة من المواقف والشعور والقيم الديمقراطية الحاسمة والعمل، كما في ولاية كيرالا.

وفي درجة من الدرجات تعدّ وظيفة وضع الأجندة مشتقة من وظائف المصدقية المعلوماتية والانتقادية المناقضة والوظائف التعليمية؛ فمن السهل رؤية ذلك بأنه إذا ما لعبت هذه الوظائف بطريقة جيدة، فيكتسب الإعلام تأثيراً أقوى وإمكانية في صناعة تغيير في الأجندة العامة، ولكن إذا ما حصل على كتلة حرجية لوظيفة وضع الأجندة، فسيصبح لها دور مستقل ووقائي وجهاً لوجه مع المجتمع. كما يحتاج إلى إدخال تحذير هنا، ولقد افترضنا بشكل بعيد في التحليل أن وظيفة وضع الأجندة تعد وظيفة تقدمية-ديمقراطية وهذا ليس من الضرورة أن يكون صحيحاً.

من وقت إلى آخر، في الهند كما في دول أخرى، الصحافة والوسائل الإعلامية الإخبارية الأخرى تشارك في وضع أجندات رجعية وغير ديمقراطية ومسببة بالضرر اجتماعياً. وعندما يحدث ذلك فدور الإعلام في وضع الأجندة يتحوّل إلى مسؤولية قانونية ومشكلة للمجتمع المشتت. ولأن هناك وظيفة أخرى للإعلام فإنها تحتاج إلى بحث جاد، وهو دور (صناعة الموافقة) المقترحة من قبل (نموذج الإعلان) المقترح من قبل

تشومسكي وهيرمان (1988)، بشكل مشترك ومنفصل وحيث عرضت في تنوير الدراسات الخاصة بأداء الإعلام الأمريكي بالعلاقة مع السياسة الخارجية. ففي تعريف تشومسكي: (نموذج الإعلان) يعرض كيفية خدمة الإعلام مصالح البلاد والقوى المشتركة والمرتبطين ببعضهم بشكل مقرب، وذلك بتأطير خبرهم وتحليلهم في طريقة داعمة للامتياز الموضوع وتحديد مناظرة ونقاش بشكل متوافق (تشومسكي، 1989: 10).؛ ففي بيئة متطورة بشكل كبير يمكن أيضاً رؤية الإعلام الرئيسي أن تكون (هيئات: بائعة) جمهوراً إذا امتياز إلى أعمال أخرى وصورة العالم التي يقدمونها تنزع إلى انعكاس وجهات النظر ومصالح البائعين والمشتريين والمنتجات (المرجع ذاته 8). إن تركيز الملكية وبنية الإدارة على الإعلام ستشكل مثل هذا الدور بشكل فعال.

والسؤال المثير للاهتمام هو إذا ما كان سيطبق نموذج الإعلان في الإعلام الهندي؟ والجواب هو بالتأكيد. يعد دور الإعلان والدعاية للتلفزيون والراديو الرسمي معروفة بشكل واسع ومبتدلة في المشهد الهندي العام ولكن الصحافة أيضاً يمكن رؤيتها تعمل وظيفه (صناعة الموافقة) من وقت لآخر وذلك في العلاقة مع القضايا الحساسة والجدلية؛ فهناك قضيتان أساسيتان في نقطة وهما الدور المشترك للأقسام المتأثرة لكل من الصحافة المكتوبة بالهندية وبالإنكليزية أنشاء تجنيد أيودهيا الشعبي الوحشي من

خلال الحق الهندي بين عامي 1990 و 1993، فكما لعبت الدعاية والإعلان دوراً من خلال الكثير من وسائل الإعلام في القضايا والقضايا المثيرة للجدل والمعلن عنها بعد تجربة التحرير الاقتصادي بعد عام 1991.

لقد لعب دور كار سيفاك من خلال فئة كبيرة من الصحافة الهندية عبر أزمة كار سيفاك التي حصلت في شهري تشرين الأول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) من عام 1990 والتي وثقت وحجزت في دراسة مفوضة من خلال المجلس الصحفي للهند (المجلس الصحفي الهندي، 1991: 52)؛ فاللوم العام للإعلام الهندي في تبني موقف احتفالي تجاه الحق الهندي حركة رام جانمبهوومي وفي خلق الانطباع بأن الحشد الذي قاده إلى انهيار مسجد بابري كان حركة كبيرة بدون أي صوت منشق قد لوحظت من خلال المحكمة المدنية لأيودهيا (1993: 73). ففي دراسة عكسية أصلية، راجا غوبال (1999 ب) يقدم فيها وجهة نظر مقارنة حول أداء الصحافة الإنكليزية والهندية خلال حملة رام جانمبهوومي ويقول بأن الابتعاد الاجتماعي بين الصحافة المكتوبة باللغتين الإنكليزية والهندية وحده أصبح مصدراً استراتيجياً للقوميين الهندوس بوجود الصدع بين تغطية قطاعي الصحافة من خلال تزويدها بـ (تمويه حاسم) للحشد؛ فهو يقدم توقعات حول البيئة الجديدة المبتكرة من خلال التلفزيون ضد أية اختلافات قبيل التواجد المؤسساتي واختلافات ثقافية يأخذ على أهمية

جديدة وتعرض كيف التلفزيون الرسمي ظهر كوسيلة جماهيرية التي هيات وأضافت القوة إلى الحملة بشكل حقيقي. وبالنسبة إلى التحرر الاقتصادي الذي حصل بعيد عام 1991، فقد نزعَت التغطية الإعلامية المكتوبة والمسموعة إلى تبني نبرة مدح بالتخلص أو القضاء على الانتقادات والمعارضات، رقابة التأثيرات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية السلبية وبالأخص بين الفقراء وتزويد قضاء صغير إلى أصوات المعارضة التي تضم تلك التي ارتفعت من مراتب علماء الاقتصاد المحترفين. وهذا إذا كان الأداء أكثر من واعي ومنتظم لصناعة وظيفة الإقرار.

علامات ختامية

من خلال النظر إلى التاريخ والحفاظ على عين ناقدة على خصائص ومميزات ونزعات المشهد الإعلامي الحالي. ماذا يجب علينا القول حول مستقبل وسائل الإعلام في الهند؟

التحدي الأول هو واحد من البناء على نقاط القوة والسيطرة على أعباء التاريخ. فهذا العمل يحتاج أداؤه بصورة واعية ومنظمة إذا كانت النتائج جوهرية وأساسية. فقد يكون بأن العادتين الإعلاميتين الرئيسيتين بشكل كامل أكثر من ذلك ما كانت معروفة بشكل واسع لأن تكون حتى قبل

عشرين عاماً. على أية حال، فإن صفة الإعلام المتنوع تاريخياً (الصحافة على الجانب الأول والإذاعة والتلفزيون على الجانب الآخر) والقوانين المميزة للعبة المطبقة عليهم يحمل طابع النشوء التاريخي في طريق، بأنه مدرك على نحو غير ملائم من مزاوي مهنة الإعلام الشبان، إضافة إلى المنافسين الجدد الداخلين في الميدان.

فبالنسبة للصحافة الهندية فالتحدي هو أن إعادة إحياء وإضافة قيمة للوظائف الديمقراطية-التقدمية الإيجابية التي عُرفت وحُللت في هذه المقالة. وهذه الوظائف هي الوظيفة الموضوعية المعلوماتية والوظيفة الحاسمة الانتقادية والوظيفة التعليمية ومع الانتباه، إلى دور وضع الأجندة. تمتلك الصحافة الهندية المستقلة نسبياً والتعددية إلى مقياس مسار موضوعي بالانتباه إلىوظيفتين الأساسيتين ولكن كما رأينا في هذه المقالة بأن آلية عمل الوظيفة الثالثة كانت متقطعة وضعيفة بغية عمل تغيير في المجتمع. فإذا كان الدور التعليمي متقدماً ومتطوراً بطريقة منتظمة وخيالية أكثر، فإن السنوات الخمس والعشرين القادمة، ستأتي بنتائج مذهلة نوعاً ما. وبما أن وظيفة وضع الأجندة تبدو متوقفة على الموضوعية والتأثير للأدوار الثلاثة الأخرى، فثمة مجال كبير لتقوية وتطوير الإمكانية هنا. كل هذا العمل يستطيع التحقق دون صنع أي طلبات ضيقة ومقيدة على أي نوع من الدور التعليمي للصحافة الذي يجب لعبه وعلى أي نوع من الأجندة

التي يجب أن تساعد في البناء.

ولكن يجب على الصحافة أيضاً أن تناضل - مع ضعفها الرئيسي المشوه - دور (صناعة الموافقة) الذي هو مفهوم الآن بشكل واسع لتبنى بداخل صفتها. كما وليس هناك حاجة للوهم بأن الوظيفة السلبية يمكن إبعادها من ميدان الإعلام التعددي. وبعد ذلك: يعكس الإعلام، أو بأية درجة لا يمكن توقعها بشكل كامل لأن تفر من الاتجاهات والتيارات الفكرية والسياسية والثقافية في المجتمع بشكل كامل. ومن ناحية أخرى كما يشير إليه تشومسكي بأن ازدياد تركيز الملكية في الإعلام وأعمال الإدارة المعاصرة تنزع إلى تعزيز دور الدعاية من خلال إرسال الإشارة للخارج عبر منظمات الإعلام وفي السوق التجارية بأنّ الإعلاميين الذين يدخلون النظام لا يبدو عليهم يصنعون طريقهم بدون التكيف لهذه الضغوطات الفكرية، وبشكل عام من خلال إضافة صفة ذاتية للقيم (تشومسكي 1989: 8). ما المراد في بيئة الإعلام الهندي هو البحث عن كيفية وسبب لعب دور صناعة الموافقة وما تأثيراتها وعرض نتائج هذا البحث؟ هذا يجب أن يشكل قاعدة من المقاومة والمعارضة التي يجب أن تتطور بشكل نشط لبقاء الوظيفة السلبية المشوهة تحت الامتحان. إنّ التحقيق وعرض أعمال الإعلام المشوهة وغير الآمنة ومراقبة الإعلام والنقد والتربية الإعلامية والبحث النوعية كل ذلك يستطيع أن يخدم وظيفة

المحافظة على دور (صناعة الموافقة) في الوضع الدفاعي وتحت الضغط.

بالنسبة للإعلام الإذاعة والتلفزيون والراديو، التحدي هو تعلم الوظائف الإيجابية الأربع بطريقة جادة أو في تلك المقاطع الخاصة بالبرامج حيث تنفذ فيها بعض من هذه الأدوار مسبقاً، وذلك لتقوية الإمكانيات للعب كل هذه الأدوار الإيجابية. وبما أنه الوسيلة الإعلامية الأساسية، فعلى التلفزيون القضاء على النزعة المعروفة عالمياً ألا وهي تبسيط المعلومات المعقدة؛ فإذا كان لا يستطيع القيام بتبسيط المعلومات المعقدة، فعليه تدارك فشله في الدخول في مستوى أعلى. الاهتمام البالغ بتصنيفات كبيرة غالباً يعني أنه تم الموافقة على قانون غريشام للمعالجة في وضع برامج للتلفزيون والتمرين على التلفزة وتهميش الموهوبين والمتصورين الذين يعتقدون أن التلفزيون يهدف إلى الارتقاء فكرياً فيجدون الجمهور على مقياس معقول للبرامج النوعية التي تقدم مضموناً معلوماتياً ومتعة وتعليم. وأما بالنسبة للراديو فهناك عالم كبير للفوز به، في المناطق المدنية كما في المناطق الريفية للهند. إن الانهيار أو التجاهل الذي طرأ إليه الراديو في الوقت الحالي، يجب أن يعكس والطريق للبدء بذلك هو بناء رأي عام على الإمكانيات المعلوماتية والتعليمية والمتعة الكبيرة للراديو كوسيلة إعلامية تستطيع الوصول إلى كافة الفئات كما الجمهور المناسب في مجتمع نام.

وبالنقيض مع موعد الاستقلال وحتى بعد بضعة عقود من الحصول

عليه، يمتلك الإعلام الهندي المعاصر طابع (وسائل الإعلام) وذلك بمعنى كونه قادراً على الوصول إلى عشرات الملايين من الناس؛ فهم يأخذون الأمر بأهمية أكثر مما قاموا به، حتى ولو أنه هناك حدود على منطقتهم والوظائف التي يستطيعون القيام بها. تعد مسؤولياتهم الاجتماعية والفوائد التي يلحقونها والمشكلات التي يستطيعون خلقها والرضا حول الأدوار الإيجابية المؤدى بطريقة جيدة والشعور باليأس وخيبة الأمل التي يمكن أن ترافق عدم اكتمال إنجاز إمكانياتهم أو الضلال في إمكانياتهم أو الجنوح الواضح، يمكن كلها أن ترى على مقياس أكبر بكثير من القبل. على أية حال، بما أننا رأينا في هذه المقالة بأنه هناك تفاوتاً خطيراً في وصول وسائل الإعلام وعلى وجه الخصوص الصحافة بين المدنية والريفية للهند وبين الرجال والنساء وبين الطبقات الاجتماعية. وحول هذا الموضوع فهذا التباين في الوصول والتأثير الاجتماعي لا يبدو عليه بأن استراتيجية الإعلام قد تكون قادرة على أكثر من ذلك. إنها إستراتيجية التطوير الخاصة بالهند وذلك لمعالجة هذا التباين والتشويهاات الداعية للمشكلات، عوضاً عن حجبتها أو فهم مستقبل تطور وسائل الإعلام (مثلاً: القمر الاصطناعي والتلفزيون السلبي)؛ لتصبح عملاً في إيجاد وتطوير أسواق ملائمة مربحة.

يجب أن يُعرف هذا التنوع والتعدد كفاءة حية تعود إلى كل وسائل

الإعلام. وعلى الرأي العام أن يكون محترساً لعملية التعرية التي قد تطرأ على التنوع والتعدد الخاص بالصحافة الهندية التي قد تخضع تحت ضغط إذا ما تم زيادة تركيز الملكية وبناء إمبراطوريات وسائل الإعلام في المستقبل. وبالنسبة للتلفزيون والراديو أيضاً فيجب أن يعدّ التعدد الأصلي كضرورة اجتماعية ملحة. يجب ألا يضطرب التنوع الأصلي وتعددية المضمون مع توفر المشاهدين الهنود للمحطات الستين أو أكثر، فالعديد من هذه المحطات تقدّم ثمناً أساسياً للبرامج المعالجة للمشاكل الاجتماعية وأفلام ماسالا وأغاني الفيلم وبرامج تلفزيونية (دردشة) مبتذلة وبشكل عام كل من هذه المحطات لهم مضمون واحد ألا وهو تبسيط المعلومات المعقدة في البحث التنافسي للتصنيفات.

ثمة طريق واحد لبناء مستقبل جدير بالاهتمام للإعلام الإذاعي الذي هو سوف يكون من خلال الاستغلال المصادر الواسعة والبنية التحتية الخاصة بدوردارشان وأوول إنديا راديو، وكتابتها على دفتر النجاحات على طول العقود في إنشاء وإشاعة الموسيقى الكلاسيكية أو الأدب أو التلفزيون والراديو المعالجة التربوية أو ببث برامج معلوماتية للمزارعين لبناء ثقافة إذاعة الخدمة العامة التي لم تكن موجودة في الهند. ومن خلال معالجة بيئة البلد المتقدم حيث قام به الراديو والتلفزيون أكثر بكثير من الهند، غاراهام وديفيس (1997) يصرّحان بأن التكنولوجيا الرقمية التي

تقوم بثورة في الإذاعة، تعمل على إمكانية تعدد القنوات والتلفزيون التفاعلي والتلفزيون الاشتراكي وخدمة الدفع للقنوات وكما تقوم التكنولوجيا الجديدة بخلق ضغوط قوية تجاه صناعة الإذاعة التي ليست تنافسية وإنما يكون فيه الجمهور منقسم ويتم حتى التركيز على الملكية (غراهام وديفيس، 1997: 1-4). لقد طرأ على الاحتياج الطيفي الذي هو مصدر من مصادر الاحتكار التعويض عنه بـ(الاحتكار الطبيعي للاقتصاديات المقياس والمجال بجهة أولى بالإضافة إلى الحرمان الطبيعي للموهبة من جهة أخرى؛ فالسياسة العامة المعدة بشكل متقدم يجب أن توضع للعمل كوزن مقابل للتركيز الخاص بالملكية... إلقاء تغطية وطنية وذلك لتناقض انقسام وتنوع الجمهور... تزويد مركز من الامتياز والذاتان كلاهما يقومان بصناعة وبيت البرامج... لتكون كبيرة بشكل كاف لتؤثر في السوق؛ وبالتالي تلعب دور الكفيل بالتنوعية... (و) توسيع الخيار الآن وفي المستقبل من خلال تكملة السوق من خلال السعي وراء غايات الخدمة العامة. فينصح كل من غراهام وديفيس (1997) بأن الطريق الأمثل لتوفير الخدمة الإيجابية فهي من خلال إذاعة الخدمة العامة وليس كبديل للقطاع التجاري وإنما كمكمل لها ويجب أن يكون هناك أيضاً مورد مالي قوي وغير متموج لإذاعة الخدمة العامة وبشكل أساسي من خلال تقوية وتوسيع رفعة نظام الرسوم المالية. وإذا ما قدرت الإجراءات المميزة

بضرورتها في وقاية وترقية وتمويل دور إذاعة الخدمة العامة في المملكة المتحدة، فحيث هناك مزيج ذكي بين العام والخاص التي خلفت للبلاد فائدة مقارنة في الإذاعة، التي هي أهم بكثير من الهند حيث ليس هناك أية فائدة، أن نضعها باعتدال.

ويجب أيضاً استثمار الأمل في وسائل الإعلام الحديثة، وبالأخص الإنترنت الذي يجب أن يبقى مفتوحاً وغير محظور، ويعمل على رفع مضمون التنوع والتعدد كما الوصول بحرية إلى مصادر البيانات والمعرفة في روح أولئك الذين ابتكروا الإنترنت. ولكن هنا أيضاً، هناك اهتمامات بأن التكنولوجيا ستخلق ضغوطاً تجاه صناعة توفير المضمون التي ليست تنافسية وبأن الإعلام المحلي والدولي يحتكر قدرة أكبر بكثير من الآجل، ويأتي للتحكم في اللعبة.

سوف يستند مستقبل وسائل الإعلام في الهند بشكل أساسي على الأجوبة الخاصة بهذه الأسئلة الضمنية.

ملاحظات:

1. هكذا انتظر كل من دووردارشان وأوول إنديا راديو ساعات عديدة قبل اتخاذ قرار واضح بأمن إعلان الأخبار المساوية حول اغتيال رئيسة الوزراء إنديرا غاندي في الواحد والثلاثين من شهر تشرين الأول (أكتوبر)

من عام 1984. وفي غضون ذلك أعلم ابنها راجيف غاندي بخبر الاغتيال من خلال استماعه لإذاعة هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) وكما قامت العديد من الصحف بنشر ملحقات صباحية خاصة في عرض للاغتيال. وعندما اغتيل رئيس الكونغرس الأول ورئيس الوزراء السابق راجيف غاندي في الواحد والعشرين من شهر أيار (مايو) من عام 1991، فكان كل من دووردارشان وأوول إندياراديو متأخرين مرة أخرى بساعات من الأخبار.

2. كل الأرقام التي تخص إصدار الصحافة بعد عام 1953 تم استشهادها في هذه المقالة من خلال التقارير السنوية لأمين سجل الصحف في الهند. 3. تقرير صادر من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) والذي تم استشهاده من قبل ساكسينا (1996) صفحة: 4-5. 4. المصدر نفسه.

5. الاستبيانان هما استبيان القراء الهنود 1999 (أي آر إس 99) والمفروض من قبل مجلس مستخدمي البحث الإعلامي (إم آر يو سي) والموجه من قبل أوج مارغ. وأما استبيان جمهور القراء الوطني 1999 (إن آر إس 99) فوض من قبل مجلس دراسات جمهور القراء الوطنية التي تمثل ثلاث هيئات صناعية رائدة والموجه بشكل مشترك من قبل أي سي نيلسن وأي إم آر بي ومؤسسة تيلور نيلسون لاستطلاعات الرأي. وتأتي تقدير اتساع

الصحف اليومية من آي آر إس 99.

6. لأخذ أمثلة من العالم الأقل تقدماً والعالم المتقدم: ففي عام 1996 كان عدد إصدارات الصحيفة اليومية لكل 1000 نسمة فكان 82 و 163 و 206 للفلبين وماليزيا وفنزويلا و 212 و 312 و 464 للولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسويد.

المصدر: قائمة نخبة من المسجلين من الكتاب السنوي الإحصائي لليونسكو (1998).

7. هندي: الانقياد إلى خط البنجاب كيساري، قضية إي بي دبليو 18.

1. 1997 صفحة 78، في جيفري (1997).

8. مثلاً، التركيز عال جداً على الصحافة المكتوبة بلغات تيلوغو ومالايلام والبنغالية. ففي عام 1997 ووفقاً لـ (آر إن آي) (1999) بأن لدى زعيم سوق الصحافة المكتوبة بلغة تيلوغو (إينادو) حصة تقدر بـ 61. 03 بالمئة من إصدار كافة الصحف اليومية المكتوبة بلغة تيلوغو؛ وأكثر صحيفتين يوميتين مكتوبتين بلغة مالايلام إصداراً، هما صحيفة مالايلام مانوراما و ماثرو بهومي اللتان يمثلان نسبة 66. 55 بالمئة من إصدار كافة الصحف المكتوبة بلغة مالايلام؛ وأما أكثر صحيفتين يوميتين مكتوبتين باللغة البنغالية إصداراً فهما صحيفة آناندا بازار باتريكا وبارثامان وأيضاً كلاهما يمثلان نسبة 46. 05 بالمئة من إصدار كافة الصحف اليومية

المكتوبة باللغة البنغالية. ومن ضمن الصحافة المكتوبة باللغة الإنكليزية، فأكثر أربع صحف إصداراً مع انتشارات متعددة، هم (ذا تايمز أوف إنديا) و(ذي إنديان إكسپرس) و(ذي هيندو) و(ذي هيندوستان تايمز) التي لهم نسبة 47. 97 بالمئة من حصة إصدار كافة الصحف اليومية المكتوبة باللغة الإنكليزية. وأما التركيز على الملكية فكان أقل بكثير، وأما بالنسبة لإصدارات الصحف اليومية المكتوبة باللغة الهندية فكان انتشارها أكثر بكثير.

9. ومن خلال سعي مجموعة (ذا تايمز أوف إنديا) وراء مسار التوسع والنمو منذ عام 1994، وبشكلٍ واسع تم رؤية صناعة الصحف الهندية كاحتكار ناشئ وحتى كالقوة الماحقة وخاصة في المدن الرئيسية. فكان لدى هذا الزخم التوسعي (مناصري التوسع) الهدف في خنق المنافسين الأقل قوة والأصغر حجماً في أوساطهم ومواقعهم التقليدية وفي رفع الحواجز المقيدة وبشكل رئيسي من خلال قيادة أسعار سوق الصحف إلى دون الربح وحتى دون هوامش الحيوية ضد الصحف المنافسة المكتوبة باللغة الإنكليزية وبشكل غير مباشر ضد الصحافة المكتوبة باللغة الهندية في المنطقة المستهدفة.

10. لقد تم الاعتقاد بشكل واسع ومتزايد حدود الفساد في الصحافة وخاصة في الصحافة الاقتصادية. فثمة دليل يشير إلى أن الشركات

تشتري التغطية الإخبارية وذلك على وتيرة واحدة من خلال الدفع نقداً ومنح قسائم هدايا وهدايا باهظة الثمن إلى الإعلاميين المختصين بشؤون الأعمال. وهناك دليل مُسبق عن فساد الإعلاميين السياسيين بطرق متنوعة؛ وبالتالي فالفساد في قطاع الصحافة يبقى غير محقق فيه من خلال الإعلاميين وآخرين ومساع مجلس صحافة الهند في التحقيق عن الفساد والرعاية البغيضة للإعلاميين التي ضربت عرض حائط الكتمان وعدم التعاون.

11. في عام 1979 كشفت دراسة من قبل غويال وراو (1982) وبرعاية مفوضية الصحافة الثانية، بأن ثمانى هيئات تحكمت بنسبة تعدت 30 بالمئة من إصدار الصحف المكتوبة باللغة الهندية وقرابة 62 بالمئة من إصدار الصحف المكتوبة باللغة الإنكليزية.

12. باغديكيان (1997)، عندما صدرت الطبعة الأولى لكتاب (احتكار الإعلام) عام 1983، سعى النقاد من الولايات المتحدة إلى صرف النظر عن تحذيرات هذا الكتاب حول التأثير السخيف والعميق المناهض للديمقراطية الملكية المشتركة والإعلان العام على الأخبار والتعليق والتحليل المثير للمخاوف. ومنذ ذلك الحين ومع وجود عدد من اللاعبين البارزين في المشهد الإعلامي الأمريكي، فإن نسبة الهيئات العملاقة التي تحكم العديد من الصحف الأمريكية والمجلات والإذاعة والتلفزيون والكتب

والأفلام، تهبط من خمسين تقريباً إلى عشرة، وتحليل باغديكيان برّر كثيراً (احتكار الإعلام) الذي مرّ بإصدارات جديدة ناجحة والذي أصبح مرجعاً للإعلاميين الأمريكيين وطلاب الإعلام ولكل الأشخاص المهتمين بتنوع وتعدد واستقلالية وتكامل الإعلام أياً كان. فمقدمة الطبعة الخامسة كتبت تحت عنوان (وحدة الاتصالات الجديدة)، والتي تبدأ بملاحظة: منذ السنوات الخمس الماضية، لقد اكتسب عدد صغير من الهيئات الصناعية الكبيرة للبلاد قوة اتصالات عامة أكبر - ومن ضمنها ملكية الأخبار - أكبر من الأعمال الخاصة التي ملكت في التاريخ من قبل.

13. يقدم كل من هيرمان وتشومسكي (1988) في كتابهما (صناعة الموافقة) صورة الصحافة ووسائل الإعلام في الولايات المتحدة، بأنها وبشكل افتراضي عكس الصورة الاعتيادية المقدمة لإعلام مستقل وعنيد وباحث عن الحقيقة وحر. ومن خلال تصوير كيف أن (الإجماع النخبوي الأساسي) يشكل بشكل كبير كل وجوه الأخبار والتعليق والتحليل من خلال تقسيم قوى سوق العمل وشكل الاقتصاد وهيكل الأخبار عبر كشف كيفية صياغة القضايا وكيف أن المواضيع مختارة من خلال عرض المقاييس المزدوجة المتكررة التي يوظفها الإعلام الأمريكي وخاصة في ميدان السياسة الدولية والأمن القومي، فتشومسكي وهرمان يقدمان فكرة نموذج الدعاية التي تساعدنا في قراءة وسائل الإعلام وفهم

وظائفهم أو أدوارهم في طريق متطوّر جديد.

14. دووردارشان (1999) آي آر إس 99 قدّرت وصول التلفزيون في

الهند إلى 309 مليون والتلفزيون الكابل والفضائي إلى 188 مليون.

15. وفي أواخر عام 1999، كانت تبث نحو 60 قناة فضائية تلفزيون

بمجموعة من البرامج الترفيهية والأخبار والإعلان والبرامج التعليمية في البيوت الهندية.

16. لتقارير مفصلة حول التماسك المعقد والتحركات الواسعة لثاندر،

انظر الخط الاقتصادي والأوقات الاقتصادية المؤرخة 25-28-29/9/1999

وبيزنيس ستاندراد في 27/9/1999.

17. اقتبس المحلل الإعلامي كريس ديكسون في كلمة في رويترز من

نيويورك الصادرة في ذي إيكونوميك تايمز في 26-9-1999، الصفحة الرابعة.

18. كشفت آي آر إس 99 بأن الفجوة الواصلة بين الطبقات الاجتماعية

الاقتصادية أو إي في المناطق المدنية للهند كان تحت نسبة 8 نقاط والفجوة

بين الطبقات آر 1 وآر 4 في المناطق الريفية الهندية كانت أكثر بنسبة 20 نقطة.

وبالنسبة للمناطق المدنية الهندية فإن التصنيف الاجتماعي الاقتصادي مبني

عبر الاستبيان المعتمد بشكل رئيسي على الاحتلال والتعليم لرب البيت.

وأما بالنسبة للمناطق الريفية الهندية فقد تم تحديد التصنيف الاجتماعي

الاقتصادي من خلال دمج نوع البيت ومستوى تعليم رب البيت.
19. الحديث مع أندرو ليه مدير التكنولوجيا في مركز الإعلام الجديد،
في مدرسة التعليم العالي للإعلام، في جامعة كولومبيا، نيويورك، في 9
أيلول (سبتمبر) 1999.

20. الحديث مع جون نوتون، مدير برنامج المنحة الجامعية للصحافة في
كلية ولفسون، كامبردج، 2 أيلول (سبتمبر) 1999.

21. تقدّم (إن آر إس 99) تقدير بأنه هناك نحو 1.4 مليون بالغ مستخدم
للإنترنت في الهند، وذلك بالارتكاز بشكل أساسي في ثمان مدن رئيسية
ريادية. وهذا التقدير يشير إلى أن هناك 130 مليون مستخدم للإنترنت
حول العالم الذي تمّ نقله عبر صحيفة نيويورك تايمز (إن واي تي) في
1999/9/6 في عددها تحت عنوان (حروب الإنترنت)، صفحة: أي 16.

22. كتاب نوتون يقدم أهمية ممتازة وخبرة تقنياً وقابلة للوصول
ومكتوبة بشكل جيد عن السؤال بأن الإنترنت قد يتشكل بفعل الناس
والأفكار والقيم تاريخياً.

23. لعرض قوي ونظري أنيق لصفة التطور الاقتصادي المعاصر من
منظور حرية كل الأفراد، انظر سن (1999).

24. في عام 1979، تخطى إصدار الصحف اليومية في الهند الثلاثة عشر
مليون. كما وتخطى في العام ذاته إصدار الصحف اليومية المكتوبة باللغة

الهندية الصحف اليومية المكتوبة بالإنكليزية، وذلك لأسباب واضحة، وهذا يمكن أن يعدّ حدثاً خارقاً للصحافة الهندية. فبين عامي 1979 و1997، ارتفع إصدار الصحف اليومية في الهند بنسبة 250 بالمئة. والتطور المتعلق لثقافة الصحف اليومية في لغات الهند المتعددة فهذا يقر بأن لدى الصحافة فترة متميزة بفاعلية مستمرة.

25. قدّم ليبمان البالغ من عمر السبعين رؤية في خطاب له إلى نادي الصحافة القومي في واشنطن في 23 أيلول (سبتمبر) 1959 والتي تمت استشهادهما في ستيل (1980)، في صفحات 513-515: ما إن تحكم الدولة بموافقة المحكوم عليه، فبالتالي المحكوم عليه يجب أن يصل إلى آراء حول ما يريد حكامهم منهم للموافقة على أمر ما. حيث يقوم المحكوم عليه بهذا العمل من خلال الاستماع على الإذاعة وقراءة الصحف ما ينقله المراسلون من أحداث تجري في واشنطن وفي البلاد بشكل عام وفي العالم. في بعض من ميادين الاهتمام يعمل الصحفيون من هذه الأحداث شأناً لنا لإيجاد ما يحصل تحت السطح ووراء الأفق لاستنتاج ولتخيل ولاستدلال ولتكهن ما يجري في داخل معنى ما حدث في الأمس وما يمكن أن يعني في الغد. إذن فالصحفيون يؤدون خدمة جوهرية من خلال ما يفترض على كل مواطن مستقل للعمل به ولكن لم يكن لديه الوقت ولا المصلحة للعمل من أجله. وبشكل ملفت فقد كان ليبمان الأصغر في عمله الكلاسيكي

(الرأي العام) (1922) أقل تفاؤلاً حول دور الصحافة المستقلة الذي يمكن أن يلعب في مجتمع ديمقراطي. لم يكن محتمل التمديد للاعتقاد، حيث كتب، في المذهب الأصلي للديمقراطية: بأن المعرفة احتاجت لإدارة شؤون الناس والتي تأتي بطريقة عفوية من قلب الشخص. المرض الذي سينمر للحديث عنه كان أساسياً والصحافة كانت ضعيفة لإعطاء الجواب. فلم يكن بالإمكان في معالجة خلل الديمقراطية من خلال تقرير أفضل (أخبار جديرة بالثقة وبيانات صرفة). وعندما أدت الصحافة عملها بشكل جيد فكان مثل شعاع الأضواء الكشافة التي تنتقل بشكل مضطرب حول، وذلك بإخراج حلقة تلو الأخرى من الظلام إلى الرؤية فالصحافة لم تكن قادرة على تصحيح أخطاء النظرية الديمقراطية لأن الرجل ليس بإمكانه حكم مجتمع بحلقات وأحداث وانفجارات، انظر إلى ستيل (1980: 180-185).

26. فهذا المعلوم يعد مثل منهج متقدم من قبل ستيف روس في مدرسة المتخرجين للصحافة، في جامعة كولومبيا، نيويورك. فيقول في وصف المنهج بأن الطلاب يستخدمون الأدوات الأكثر تحليلاً وتطوراً في العالم لنقل القصص التي اختاروها. كما وهذه الأدوات تستخدم من قبل الصحف لشرح الأمن الاجتماعي ولإيجاد كل مساهم في الانتخابات الرئاسية عام 1992 مع العلاقات بجنرال موتورز ولاكتشاف العديد من

القضايا الأخرى. فتم تغطية المواضيع من قبل البروفيسور روس شاملاً استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية (بيانات معتمدة على الخريطة)، فأدوات الإصدار المتقدمة مبنية من خلال نظام الإكسل، وذلك باستيراد وتنظيف وتجميع أساسات البيانات الكبيرة. فالتائج المعروضة مشجعة للغاية.

27. استناداً إلى نتائج اللجنة الثانوية، فمجلس الصحافة أدان عاج ودينيك جاغران وسواتاترا جيتنا وسواتاترا بهارات؛ حيث كشفت أن الصحف مذنبية بالاستهتار والإهمال الفادحين، بإهانة شرائع الأخلاق الصحفية عبر دفع الجنون الحاشد على قاعدة الإشاعات والتخمين.

28. اقتباس قول لورد براغ، الكاتب البريطاني والمقدم التلفزيوني والمدافع عن الآداب في التقرير، كن على انتباه، براغ يخبر التلفزيون (صحيفة الغارديان 2، 9، 1999: 3). الذي قام لحضور الجامعة العليا وطور صدور الصحيفة في صفحة كبيرة مطبوعة من وجه واحد، وقام على ازدحام المهرجانات الأدبية وزاد في الاستماع إلى السلسلة الثقافية على الإذاعة الرابعة في المملكة المتحدة، هاجم لورد براغ التلفزيون لمنعه من اللحاق واعترف بأنه احتار من خلال نقص الطموح الفكري.

المراجع

- Bagdikian, Ben H. 1997. *The Media Monopoly*. Fifth Edition. Boston: Beacon Press.
- Barns, Margarita. 1940. *The Indian Press: A History of the Growth of Public Opinion in India*. London: George Allen & Unwin Ltd.
- Chandra, Bipan, Mridula Mukherjee, Aditya Mukherjee, K. N. Panikkar and Sucheta Mahajan. 1988. *India's Struggle for Independence*. Delhi: Viking India.
- Chomsky, Noam. 1989. *Necessary Illusions: Thought Control in Democratic Societies*. London: Pluto Press.
- Citizens' Tribunal on Ayodhya. 1993. *Judgment and Recommendations*. Justices O. Chinappa Reddy, D. A. Desai, and D. S. Tewatia. New Delhi.
- Doordarshan. 1999. 'Doordarshan 1999- At A Glance,' information provided at HYPERLINK [http://www. ddindia. com/](http://www.ddindia.com/)
- Goyal, S. K. , and Chalapathi Rao. 1982. 'Ownership and Control Structure of the Indian Press,' Appendix X. 2. Second Press Commission, Report of the Second Press Commission, v. 2, ch. 3.

Delhi: Controller of Publications.

Graham, Andrew and Gavyn Davies. 1997. Broadcasting Society and Policy in the Multimedia Age. Luton: University of Luton Press.

Herman, Edward S. and Noam Chomsky. 1988. Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media, New York: Pantheon Books.

IRS '99 (Indian Readership Survey, 1999) CD-ROM, New Delhi: Media Research Users Council.

Jagannathan, N. S. 1999. Independence And The Indian Press: Heirs to a Great Tradition, Delhi: Konark Publishers Pvt. Ltd.

Jeffrey, Robin. 1987. 'Culture of Daily Newspapers in India: How It's Grown, What It Means,' Economic and Political Weekly, 22(14), 4 April.

-- 1993, 'Indian-Language Newspapers in India And Why They Grow,' Economic and Political Weekly, 28 (38), 18 September.

-- 1997, Indian Language Newspapers, eleven articles covering the Malayalam, Hindi, Bengali, Telugu, Tamil, Gujarati, Marathi,

Punjabi, Oriya, Kannada, and Urdu press, Economic and Political Weekly, 4Jan. to 29 March.

Lintas. 1999. Media Guide: India, Mumbai: Ammirati Puris Lintas.

Murali, N. 1999a. 'Core Values and High Quality Standard -the Competitive Edge. Paper presented at the 52nd World Newspaper Congress, Zurich, convened by the World Association of Newspapers, 13-16 June.

-1999b. 'Positioning Print Media In Online World. ' Paper presented at the Eighth Annual Conference of the Asian Media Information and Communication Centre (AMIC), Chennai, 2July.

NRS '99 (National Readership Survey, 1999). 'Topline Findings', presented in a press release and briefing on 17. 9. 1999, Mumbai: National Readership Studies Council.

Naughton, John. 1999. A Brief History of the Future: The Origins of the Internet, London, Weidenfeld and Nicolson.

Press Commission. 1954. Report of the Press Commission, Part I, Delhi: Manager of Publications, Government of India Press.

Press Council of India. 1991. Press Council of India Review, vol.

12, no. 1, , Jan. , New Delhi: Press Council of India.

RNI (successive reports). Press in India, Annual Report of the Registrar of Newspapers For India under the Press and Registration of Books Act, 1867, 42 vols. , New Delhi: Government of India.

RNI. 1999. Press in India 1998. Annual Report of the Registrar of Newspapers in India, New Delhi: Government of India.

Protest, David L. , Fay Lomax Cook, Jack C. Doppelt, James S. Ettema, Margaret T. Gordo, Donna R. Leff, and Peter Miller. 1991. The Journalism of Outrage: Investigative Reporting and Agenda Building in America, New York: The Guilford Press.

Rajagopal, Arvin. 1999a. 'Introduction' in Politics After Television: Religious Nationalism and the Reshaping of the Indian Public, Cambridge: Cambridge University Press, forthcoming.

-1999b. 'A Split Public in the Making and Unmaking of Ram Janmabhumi Campaign,' Ch. 4, Politics After Television: Religious Nationalism and the Reshaping of the Indian Public, Cambridge: Cambridge University Press, forthcoming.

-1999c. 'Advertising, Politics and the Sentimental Education of

the Indian Consumer,' *Visual Anthropology Reviews*, 4(2): 14-31.

Ram, N. 1990. 'An Independent Press and Anti-hunger Strategies: The Indian Experience,' in Jean Dreze and Amartya Sen (ed.), *The Political Economy of Hunger: Volume I: Entitlement and Well-Being*, Oxford: Clarendon Press.

-1994. 'Foreign media entry into the press -issues and implications,' *Economics and Political Weekly*, vol. xxix, no. 43, 22 Oct.

Ramachandran, V. K. 1996. 'On Kerala's Development Achievements,' in Jean Dreze and Amartya Sen (ed.), *Indian Development: Selected Regional Perspectives*, Oxford: Clarendon Press.

Ahmedyassin90

نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

الفصل الخامس عشر

مستقبل البيئة

Ahmedyassin90

نصير
أحمد ياسين
نوير

@Ahmedyassin90

ما وراء المدينة الفاضلة ويوم القيامة

تخمين ما يمكن أن يحمله المستقبل لشُبع (واحد إلى سبعة) المجتمع الإنساني فيه من الصعوبة ما يكفي؛ فقد شهدت جنوب آسيا تغيرات كبيرة على الصعيد الحضاري، الاقتصادي، والسياسي، عبر القرنين الماضيين، حتى أن محاولة افتراض ما سيحدث للبيئة التي نعيش فيها هو أمر شاق ومرعب؛ فالأنظمة البيولوجية والمجتمعات البشرية هي أمور في غاية التعقيد، والتفاعل بينهما قد أخذ أبعاداً جديدة في الماضي القريب نسبياً، غير أن افتراضات واثقة حول مستقبل البيئة أصبحت شائعة ومألوفة، والتنبؤات حول البيئة أصبح فيها لون من اليقين والحقيقة.

ويستدعي السؤال البيئي في أي يوم أو عمر نوعين من الردود الشائعة. أحد الردود هي الرؤيا التنبؤية، والتي تعتبر تشاؤمية إلى حد كبير أحياناً. أما الرد الآخر فهو الرد المثالي، والذي يعتبر أقل شيوعاً في يومنا هذا، ولكنه يظهر واضحاً غالباً في الاتجاهات الرسمية والسياسات. وجذور هذا الرد تتمثل في الاعتقاد بأنه بشكل عام أصبحت الأشياء في تحسن، والاختراعات التكنولوجية أصبح بإمكانها أن تحل كل الأشياء، كالتلوث أو نضوب الموارد. ويمكن اعتبار ما ذكر الطرفان الطردان للمسألة، من الممكن إيجاد أنواع مختلفة من الأوضاع في المنتصف. ولكن ما يهمنا هي الافتراضات الجوهرية: فأمّا أنها تستخدم التخويف أو أنها تستقر على

الآمال. ومن المهم تجاوزها لنذهب إلى أبعد من ذلك ونرى صورة أكبر توضح لنا أين نسير ولماذا. وتستتبع هذه الخطوة 3 خطوات كبيرة: أخذ تركات الماضي بعين الاعتبار، تقييم الحاضر، والتحضير للمستقبل. ولا يمكن للأخيرة أن تكون عقلانية إلا إذا أوضحنا وجهة نظرنا عن أين نحن، وكيف أصبحنا هنا. هذه مسألة أكبر من مجرد إسقاط الضوء على اتجاهات مستقبلية للسكان، أزومات الموارد، ومستويات التلوث. إنها أكثر صعوبة ولكنها بنفس أهمية السؤال حول كيف ستعامل المؤسسات والمنشآت الاجتماعية مع التحديات الجديدة.

ميراث التاريخ

حجم وعدم تجانس الهند جعل من الصعب أن نعمم بخصوص أي شيء يتعلق بالسجلات البيئية لها. فما يقارب مليار نسمة يقطنون في مساحة تساوي تقريبا مساحة غرب أوروبا. ما أصبح يتغير في حاضرتنا هي طبيعة الحدود بين الأراضي الزراعية والغابات. تعتبر أحواض نهر الإندوس، الغانغا، وبراهاماوترا كلها مواقع للاستقرار البشري والزراعة منذ عدة قرون، وبالرغم أن أحواض نهر يانغتزي كيانغ وهوانغ-هو في الصين قد تغطي مساحة أكبر، إلا أن الهند تختلف بشكل كبير كون مجتمعتها يشرب الحليب. وتتم تربية الماشية ليس فقط من أجل لحومها، مساحيقها المجففة،

سمادها، ولكن أيضاً من أجل حليها ومنتجاته. حتى في العصور القديمة جداً، كان لهذه الأسباب مضموناً في علاقة البشر بالحيوانات البرية، أو علاقة الزراعة بالأراضي غير المزروعة. خلف أحواض الأنهار العظيمة في الشمال تمتد الهضاب العظيمة والسلاسل الجبلية إلى الشمال وإلى الجنوب أيضاً. وكانت الأراضي المنبسطة التي تجري بها الأنهار في شبه الجزيرة الهندية، مثل كفاراي وكريشنا، غودافاري ومهانادي، أصغر بكثير من سهل جانغتيك. في المناطق النائية، كانت لا تزال هناك اختلافات كبيرة في أنواع الحياة غير المتعلقة بالزراعة: فالناس يعيشون من تربية المواشي أو اصطياد الطيور، أو نقل الزراعة. والزراعة بالنسبة لهم تعني دائرة مؤلفة من مزرعة، أرض، وغابة. وقد اعتبر مد وجزر الغابة والقرية إحدى أكبر خصائص التاريخ الهندي. أما المساحات غير المزروعة فقد كانت لأولئك الذين يعيشون على الإنتاج الزراعي. وعلى امتداد أكثر من 3000 سنة ينظر الحكام إلى الغاية ليؤمنوا أروع الآلات الحربية: الفيل. حتى وقبل قرن واحد فقط، كان مخزون ثابت من الفيلة سيكون حافزاً قوياً للبريطانيين ليحموا شعوبهم من البارود وتجارة العاج. وما هو ملحوظ بشكل أكبر الأراضي والمراعي التي كانت بيوتاً لقطعان كبيرة من الخيل والماشية. ونادراً ما كانت الهند تستورد الفيلة، غير أنها كانت مستوردة كبيرة للأنواع الجيدة من سلالات الخيل عبر القرون، وكانت الخيل المحلية ترعى

في مناطق من هضبة ديكان. وبعكس الصورة التي يمكن أن تكون لدى الشخص من خلال نظراته الضيقة للمجتمعات القروية المستقرة لسهل جانغيتيك، فقد كان جزء كبير من الهند مجتمعاً متنقلاً ومتغيراً، وكانت عدم ثبات الحدود بين الغابات والقرى هي أحد أهم أسباب ذلك. وتعرف رانثامبور في يومنا هذا بكونها مسكناً للحياة البرية، ولكنها كانت على امتداد القرون، بعد بناء الحصن في عام 1000 بعد الميلاد، مركزاً مزدهراً للاستقرار البشري. وكانت الأمراض، الحروب، والبحث عن دخل أكبر غالباً ما تؤدي إلى تصويت أهل الريف بكل ما لديهم لينقلوا الأراضي الخصبة إلى الغابات ليوسعوا من المناطق السكنية، حيث كانوا يحتفلون في الأساطير والتقاليد بإزالة مناطق البرية، كما كانوا يعتبرون إيجاد مدينة ما أمراً سحرياً أو علامة مقدسة. ومن الحكمة أن نذكر أن هذا كله كان جزءاً فقط من هذا التراجع بين الطبيعة والحضارة في الماضي.

ومنذ قرنين ماضيين رجح الكف ضد الغابات؛ فقد أدت توسع النشاطات الصناعية ونمو الأعداد البشرية إلى تراجع المساحات الخضراء والغابات بشكل لم يكن يتخيله الكثير حتى قبل قرون قليلة سابقة؛ فعلى سبيل المثال، بعد الاستقلال فقط تمكنت مبيدات الحشرات الحديثة من السيطرة على البراغيث في أراضي ترائي شمال الهند، وتحولت الأراضي الخضراء المبللة في سافانا إلى حقول لزراعة الأرز وقصب السكر. وفيما

يخصص الصراع القديم بين المحراث والغابات، فقد تراجعت الغابات أخيراً. وتعتبر هذه علامة قوية فاصلة مع الماضي، حين كانت بإمكان الأشجار أن تعيد استعمار الحضارات المهجورة. حتى أولئك الذين شهدوا العديد من هذه التغيرات لم يلاحظوا مدى أهميتهم. في نهاية العشرينات من القرن العشرين، كانت بومباي تضم ما يكفي من الغابات لترعى إقامة مهرجانات اصطياد النمور. فكانت الحيوانات ببساطة تسبح عبر جداول المياه التي كانت تفصل الجزيرة عن البر الرئيسي لتقع فريسة لِرصاصات الصيادين من المدينة. وقد شتت التوسع الزراعي ونمو البلدات التي تؤوي الآن نحو ربع سكان الهند ما كان يوماً من الأيام مساحات متجاورة من المناطق النباتية الطبيعية. وحتى قبل ذلك، كان لدخول السكك الحديدية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر عواقب بعيدة المدى؛ فقطار البضائع النموذجي كان يستطيع حمل أكثر مما تحمله عربة مؤلفة من 10000 ثور بالإضافة إلى توفيره للوقت أيضاً. وبالتأكيد فإن وسائل النقل المعتمدة على الوقود الحجري تعني حركة أكبر، حيث إن قطع الأشجار من أجل السكك وحفر الدعم من أجل المناجم تحت الأرض خلقت ضغوط جديدة على الغابات. وقد ازدادت هذه الغارات والانتهاكات في القرن العشرين، وساعد على ذلك محاولة توجيه الهند نحو الصناعة بعد الاستقلال. ولا تعتبر المزارع أو المدن شيئاً

جديداً في التاريخ الهندي، حيث إن كليهما سبق فترة الاستعمار، غير أن التغيرات التي ظهرت في تلك الفترة رسمت خطوطاً أكثر ثباتاً من قبل، تفصل كل منطقة طبيعية عن الأخرى. وسمحت الأشكال الحديثة للتكنولوجيا، سواء الأسلحة أو وسائل المواصلات، ببراعة في مجال الزراعة لم تكن معروفة من قبل. وقد غيرت الأعداد البشرية منذ 1920 المعادلات بشكل كبير، وأصبحت الأرض، وليس العمل، مورداً نادراً في الكثير من المناطق لأول مرة. الجغرافيا قدمت الفرص، ولتكمّل قول فرناند برودل الشهير عن أن التاريخ انتفع منها. ولقد كانت الهند منذ زمن بعيد موقعاً لعدة مستويات من الصراعات بين أنواع المشاهد الطبيعية المختلفة؛ حيث إن سيطرة الطبيعة واستعبادها كان من الميزات المستمرة في هذه البقعة من العالم، غير أن الآلة تحولت في القرون الأخيرة، بشكل واضح؛ فالحصان والبغل تم استبدالهما بقطار السكك الحديدية والباخرة، وتبع ذلك بفترة قصيرة ظهور السيارات على الطرقات الترابية أولاً، ثم على الطرقات المعبدة بالزفت. هذا التوسع في أساس الإنتاج أعاد تشكيل الأرض التي نعيش عليها. وبطريقة أخرى نستطيع أن نقول إن الطريقة التي يعيش بها الناس تغير طبيعة الأرض ومجتمعاتها البيئية المتنوعة. ورغم أن معظم مجتمع الهند يعتبر زراعياً، فإن الهند تحوي قطاعاً صناعياً حديثاً كبيراً. ومن المنطقي أن القلق والمخاوف البيئية حول المستقبل يجب أن

تضم تلك النابعة من البيئة ذات التقنية العالية وصولاً إلى أنواع التطور الأخرى؛ فالمزارع لا يزال يحتاج إلى مطول الأمطار على أراضيه، ولكن أكبر مشكلة يهتم بها سكان المدينة هي البقاء على قيد الحياة داخل كل هذا التلوث داخل ازدحام السير.

عبء الزمن الحاضر

حدثت تغيرات كبيرة في طبيعة ونوعية البيئة الإنسانية خلال مدة قصيرة، ومن أبرز الأشياء التي يمكن أن نذكرها أن التغير أصبح أسرع على مدى نصف القرن الماضي. وتبع النهضة الصناعية ارتفاع مستوى المصادر واستخدامها أكثر من أي نوع إنتاج سابق. وقد جلبت هذه الصحوه معها مشكلات إضافية إلى فرص لمستوى معيشي أفضل لم يسبق لها مثيل. كما تبع ظهور البتروكيماويات ونتائجها العكسية، تغيرات عميقة، مثلما جلبت المواصلات المسيرة على الفحم أيضاً تغيرات في الماضي. وقد غيرت سدود المياه الكهربائية، مثل سد تنغابادرا، نمط استخدام الأراضي والتوزيع الحيواني في المناطق الرئيسية. وسمحت الأسمدة الكيماوية المستخدمة في أراضي زراعة القمح التي يتم ربيها بواسطة القنوات بتقليل الاعتماد على الرياح الموسمية منذ الستينيات من القرن العشرين. وبالعكس، فقد لفتت العواقب الاجتماعية والبيئية الانتباه عبر العقود القليلة التالية، من

ناحية تدميرها المواطن الطبيعية القيمة، وإزاحة السكان المقيمين، نتيجة انغمار أراضيهم وبيوتهم بالمياه. وبمحاذاة ذلك كان هناك التسويق المستمر للمنتجات المختلفة من مصايد الأسماك، الغابات، والمراعي. وإذا كان زمن الاحتلال البريطاني قد فتح أبواب هذا الطوفان، فقد كانت الهند المستقلة مسؤولة عن استعمار الأراضي وتصفية الزراعة، التي قضت على غابات الأشجار القصيرة والمراعي في الأراضي المنخفضة. ومنذ ثلاثة عقود فقط كانت تقام الحفلات باعتبار هذه العملية سمة مميزة للتطوير، بدلاً من رؤية أنها تسبب أيضاً في تآكل ثروات الكائنات الطبيعية في البلد.

في زمن الاستقلال، كانت هناك وجهات نظر متباينة حول كيف سيتم تشكيل المستقبل. وقد حذر بعض العلماء ورجال الدولة من أن إزالة الغابات ستؤدي إلى تقدم صحراء الهند العظيمة، صحراء تار، وتدمير الزراعة في حوض جانغتيك الهندي. وقام عالم الأشجار م. رنداوا بالكتابة عن جفاف الهند على المدى البعيد، كما نادى ك. مونشي بحملة تشجير. وعلى الرغم من نبرتهما التنبيهية، فقد كانا مشككين بالادعاءات حول مستقبل مضيء. وقد صرحت مادلين سليد في الهمالايا عن قلقها بتجريد التلال من غطاء الأشجار، وإفساح شجر البلوط الطريق لزراعات الصنوبر الأحادية، ولكن هذه كانت استثناءات، حيث كان التفاؤل المتعلق بالتكنولوجيا مسيطراً وقويًا لبعض من أكثر العقول المنفتحة في

ذلك العصر. كان كتاب راهول سانكريتيايان التاريخي من فولغا إلى غانغا يحتوي على فصل خاص حول المستقبل، حيث نشر لأول مرة في الأربعينيات من القرن العشرين، وتم تنقيحه ليضم تقرير الطالب من جامعة باناراس هندو، الذي يستيقظ بعد نوم طويل في آخر القرن العشرين ليجد حوض جانغتيك، أرض للبساتين الخصبة والمثمرة، والتكنولوجيا المتطورة جدا، التي تغلبت على الطبيعة، وقد تمكنت الآلة من السيطرة على الطبيعة واستعمارها.

ولكن الموجة انقلبت بالفعل، وكثير من النقد المبكر ضد التطوير لأنه أعمى تجاه توزيع الأراضي، أو لأنه يخرّب مراحل التجدد الطبيعية، قد وجد صده في الاحتجاجات التي أصبحت مألوفة في الهند اليوم، ولكن جزء من الرد كان بأن تخيب الطبيعة بسمح بالحفاظ على المخلوقات المهددة بالانقراض. وحاول نظام وسطي أن يفعل أكثر من ذلك بوضع بنود قانونية لتبطئ أو حتى توقف تحويل أراضي الغابات لاستخدامها في أغراض أخرى. وقد نجحت بعض المبادرات على المستوى المحلي لإعادة إحياء بعض أنظمة الري الزراعي أو لتجديد التشجير. وساعدت هذه الاحتجاجات على لفت الانتباه إلى أن الغابات هي أكثر من مجرد مصدر للمواد الخام، وأن وديان الأنهار ليست مجرد أماكن محتملة لإقامة السدود. وهناك أفراد آخرون ممن يملكون أحيانا مختلفة ينظرون إلى الأراضي بطرق

مختلفة جداً، إلا أن الصورة العامة هي تلك بضغوط متعددة لمجتمع منشق، منقسم حول ماذا سيفعل حيال أمراضه البيئية. وقد ازدادت المخاوف وأصبحت أكثر عمقاً، ولكن لا يزال مسار المستقبل غير واضح؛ فالحاضر يؤثر كثيراً في أي منظور متعلق بالمستقبل. في الوقت الحالي، هناك اتجاهان يعيدان تشكيل محيطنا بطرق معقدة ولكن مؤثرة، أحدهما ارتفاع أعداد السكان، والآخر طبيعة النمو الاقتصادي. وعلى الصعيدين سيكون هناك قريباً فروقات كبيرة بين المناطق الكبيرة، ليس فقط من ناحية نوعية الحياة، ولكن أيضاً فعالية الأدوات المستخدمة في حل أو معالجة أمراض البيئة. ولا شك في أن الروابط بين عدد السكان، المصادر، والبيئة هي معقدة، ولكن الاتجاهات الرئيسية واضحة.

في نحو سنة 1600 كان عدد سكان الهند تقريباً أقل من 150 مليوناً، ولكن اليوم هم تقريباً مليار نسمة، وهذا الارتفاع ليس مقسماً بالتساوي عبر المناطق. وتشير تقديرات موثوقة إلى أن كل المناطق الجنوبية والغربية والشرقية في الهند ستصل إلى مستويات التبديل الشبكي بحلول عام 2020، وقد أدت بعض التغيرات بما فيها قوة المرأة، ازدياد المعرفة، تحسن أنظمة الشؤون الاجتماعية، وتبني التخطيط العائلي إلى بدء التغيرات المذكورة في أقصى الجنوب، في كيرالا وتاميل نادو. والتقديرات الحالية لا يمكن أن تخمن التغيرات الكبيرة التي قد تحدث في الفترة الحالية، إلا

أنه على ما يبدو لن تخضع بهار وأوتار براديش لمثل هذا التحول حتى النصف الأخير من القرن الحادي والعشرين. وحتى اليوم، تعد السهول الشمالية الأكثر كثافة سكانية، ولكنها ليست الأكثر ازدحاماً. وسترفع نسبة السكان فيها خلال القرن الآتي، مع أن النمو السكاني سيصبح شيئاً من الماضي بالنسبة لمعظم أنحاء الهند الأخرى. ويعتبر توزيع الدخل على أساس نظام الأفراد دليلاً سيئاً حول وضع مجتمع؛ حيث إن الفروقات يمكن أن تفعل الكثير لتشوه الصورة، إلا أنه بالتحديد من هذا المنطلق تعرف شمال الهند بفروقات كبيرة في المساواة فيما يتعلق بالفرص والدخل بين الطوائف، والطبقات الاجتماعية، والتقسيمات بين الجنسين. وقد حققت العديد من المبادرات الكبرى المتعلقة بتطوير البيئة المحلية نجاحات أكبر في المجتمعات التي يوجد فيها أعضاء شعبية قوية، إضافة إلى دعم واسع من مشاركة الطبقات الأقل، والمثال على ذلك: مجتمعات التلال من غرب الهمالايا، غابات السل في غرب البنغال، ومناطق كبيرة من غابات الشوك الجافة في ديكان. كثافة السكان في جميع هذه المناطق أقل بكثير من تلك في سهول شمال الهند. ولكن بخطورة متساوية، لم توقف الانقسامات بين الناس، على الرغم من وجودها الدائم، من المبادرات ذات السند الواسع، وسيكون التوسع الديموغرافي أكبر في المناطق ذات الترتيبات الاجتماعية الأكثر ظلماً.

بالنسبة إلى التحول الثاني الكبير (التحول الاقتصادي) فهو مرتبط كثيراً بالأول؛ فالنمو الاقتصادي عرضة ليكون مكثفاً في المناطق التي تحوي: مستوى أعلى من المهارات والثقافة البشرية، بنية تحتية ومواصلات أفضل، ونظاماً إدارياً أكثر فعالية وكفاءة. وستكشف رؤية أقرب لمناطق الساحل الغربي عن العقبات التي يمكن أن تجلبها هذه التغيرات عند صحتها.

إن توسع نظام الموانئ والصناعات البتروكيميائية في غوجارات يسبب التآكل السريع للبقايا القليلة للغابات الطبيعية في الداخل وعلى الساحل. ويعتبر ممر بومباي-بارودا، وهو استثمار كبير لوجهة الصناعة اليوم، منطقة أثبتت التنظيمات والقوانين القائمة طريقها في الحفاظ على جودة المياه أو الهواء. وتوجد حالة شبيهة بذلك في العديد من مناطق جنوب وغرب الهند. وإذا كان الشمال غير قادر على جذب الاستثمارات الصناعية، مع عدم بعد النمو الاقتصادي كثيراً عن ارتفاع الأرقام، فإن شبه الجزيرة تتجه نحو اتجاه معاكس. هنا الأمر ليس عبارة عن قيود مفروضة بسبب ازدياد التعداد السكاني، وسيكون مشكلة قصوى في الشمال، ولكن على العكس، ستطلب سرعة التغير الاقتصادي الكثير من المؤسسات العامة الصلبة: مجالس المدن والقرى، هيئات علمية مستقلة، شفافية في العملية التطويرية وتوازن في المطالب التنافسة للأقسام المختلفة للمصادر الشحيحة.

على سبيل المثال، الأرض الزراعية الخصبة هي مصدر حرج لا يمكن

تجديده في أي سياق كان. في شبه الجزيرة الهندية، والتي تهيمن عليها التلال، تعتبر الأرض الخصبة الصالحة للزراعة هي أكثر قيمة وأهمية. وحمايتها من التمدن الهائج والعواقب غير الخطط لها بسبب النمو، مثل تسرب المياه المالحة من مصائد الجمبري، هو أمر في غاية الأهمية. وفي غياب الأنهار المعمرة التي تتغذى على ذوبان الثلوج، كما في الشمال، يعتبر مجتمع شبه الجزيرة متمزق بسبب الصراعات العميقة حول حقوق مدن الأنهار في الحصول على مياهها. في العقود القليلة المقبلة. عملياً ستكون كل السدود الملائمة والعملية قد بنيت. التحدي الحقيقي سيكون في تعزيز إمكانية حماية، إعادة تعبئة، واستخدام المدخرات المائية الأرضية بشكل مستمر. وبشكل مماثل، فإن المناطق الواسعة المحمية من الطبيعة في جبال شبه الجزيرة ووسط الهند تواجه ضغوطاً متزايدة نظراً إلى توسع المتطلبات الصناعية والزراعية المتعلقة بتغلغل قوى الأسواق، وإلى درجة أكبر بكثير من الشمال، فإن نمو بلدة صغيرة من الطبقة الوسطى قد يرون في الطبيعة مصدراً للاستمتاع بالجمال ورمزاً للوطنية المحلية، وقد يجعلهم هذا محرضين ضد الطبقات الفقيرة في الغابة الذين يرون الأرض مساحة للعيش وليست حديقة طبيعية. وسيتسبب هذا في إعادة الخلافات الحالية بين المدخرات الطبيعية والسكان المحليين، لكن بشكل جزئي.

وغني على القول إن الصراعات بين الشمال والجنوب لها حدود، فهي

مناطق غير متجانسة سواء من المفهوم البيئي أو الاقتصادي الاجتماعي. الشمال يشمل مناطق الثورة الخضراء مثل بنجاب، هريانا، وغرب أوتار برادش، حيث النمو الصناعي يسبب ارتفاعاً في أنواع المشاكل البيئية الشبيهة في المناطق الأخرى المماثلة. وبالعكس، فكثير من مقاطعات ديكان الجافة، مثل مهارشتر أو كرناتاكا، اكتسبت القليل من الاستثمار في بعض المقاطعات على الساحل أو بالقرب من إحدى عواصم الولايات. القضايا هنا، كتناكل التربة وانحلالها، تراجع المراعي، أو تقلبات الرياح الموسمية، تشترك كثيراً مع الزراعة التقليدية في أي مكان في هذا البلاد. ولكن تجب الإشارة إلى التناقضات والتباينات؛ لأنها تساعد على توضيح الأمور، كما أنها مفيدة لأنها تحذر من تعميمات شاملة في بلد فيه الكثير من الانقسامات الواسعة، على الصعيدين البيئي والاجتماعي. ولقد كان توسع السكان بنسبة 1.5-2% في السنة عاملاً أساسياً في ماضي الهند البيئي الحديث، ولكنه غير موزع بشكل متساو، ويجب أخذ أهمية ذلك بعين الاعتبار. وإضافة إلى ذلك، فإن أنماط التغير الاقتصادي ستخلق مكاناً ضيقاً في بعض المناطق، حتى في إحداثها لتهديدات بيئية جديدة.

يوجد أيضاً مستوى ثالث للتنوع الإقليمي يستدعي الانتباه، وبالتحديد الأقاليم التي تقطنها القبائل (الأديفاسي) التي تشغل منطقتين كبيرتين، إحداهما عبر وسط الهند والأخرى في شمال الهند. وهناك عدم تجانس

كبير بين الناس الموجودين في تلك الأراضي، وليسوا جميعاً من القبائل، غير أنهم بشكل عام لديهم مستوى أدنى من التصنيع، ما عدا وجود تنوع ولديهم مساحة غابات لكل فرد أكثر من باقي الهند. ويتركز الأديفاسيون الذين يؤلفون 8% من السكان، بكثرة في التلال، الغابات، والأراضي الزراعية التي تعتمد على الأمطار وتزرع محصولاً واحداً، ضمن حزام يمتد من شوتاناغبور إلى غوجارات، وإلى الجنوب نحو جبال شبه الجزيرة. فتح الأراضي من أجل استخراج خامات المعادن مثل البوكسيت، بناء سدود جديدة، وإنشاء احتياطات الغابات سواء للمواد الخام الصناعية أو المحميات الطبيعية، كل هذا يجعلهم خاسرين في غالبية الأحيان. في الماضي، مثل هذه الخسارة في الاستحقاق تمثلت بشكل كبير في الثورات القبلية أو الصراعات الخفيفة التي لم يكن من السهل إخمادها. وبشكل أكبر بكثير من السابق، هذه المجموعات هي منظمة، جازمة، وقادرة على التخطيط لمجموعات من الاستراتيجيات من شبكات أوسع تسحبهم في أوقات الانتخابات. عدم تمركز القوة في مؤسسات محلية سيمنح هذه الشعوب قولاً أقوى في عملية اتخاذ القرار، ولكن ذلك لن يجعلها تفسر المشكلة الأكبر في كيفية ابتكار شكل من التطوير لن يتسبب في إفقار مستهلكي المصادر المحليين أو تدمير بنية الطبيعة. ويتضح ذلك بكل معنى الكلمة في الشمال الشرقي، وهو إقليم له انتماءات حضارية وبيئية مع

قاطني جزر جنوب شرق آسيا. إن تسويق موارد الغابات، بما فيها الخشب والخيزران، قد دججت الشمال الشرقي بشكل أفضل مع بقية الهند مما استطاعت أن تفعله الحكومة. ولكن مع الأسف، وكما هو الحال في بقية البلاد، فقد تم استخراج هذه الموارد فعلياً دون أي تفكير في الغد. وأكثر من ذلك، زيادة معدلات التعداد السكاني في ولايات الهضاب أعلى بكثير من المعدل الوطني، حتى الأنظمة السابقة المحتملة للزراعة قد لا تكون مجدية في المستقبل.

الحاضر في حد ذاته معقد، بوجود اختلافات كبيرة داخل المناطق. وهذا أمر متوقع فقط في بلد يوجد فيه أكثر من 800 منطقة مناخية-زراعية. وفيما أصبحت المناطق البعيدة عن الأقاليم الأساسية للاستقرار أكثر أهمية للعملية الإنتاجية، أصبح بالتالي تدهور واضمحلال بيتنها أيضاً نقطة للنقاش والاهتمام؛ فالتقسيمات والفوارق بين المناطق الأقل والأكثر تطوراً، سواء كان المحور بين الشمال والجنوب، أو بين المناطق الأساسية والمناطق النائية قد تنمو وتعمق. كثير مما يطلق عليه بأنه أمر بيئي هو في الحقيقة ظواهر سياسية. إن مجموعة الأفكار البديلة من التكنولوجيا المناسبة إلى تقنيات الحصاد التقليدي، من السيطرة اللامركزية على المصادر إلى الحدائق العامة الفنية، ما هي إلا أوجه لمشكلة أكبر. إن مسألة تحرير الهند سيطرت على النصف الأول من القرن، وأما مسألة كيف ستحكم بطريقة أفضل، سيطرت

على السنوات الخمسين الماضية بشكل كبير. كثير من الأسئلة التي نعتبرها
بينية ستظهر بشكل كبير في جداول عام في القرن المقبل وما بعد. وحتى
مع اتساع المساحات الزراعية، فالطريقة التي يتم بها استخدام الغابات،
المراعي ومصايد الأسماك أو تملكها أصبح أمراً أكثر مثيراً للنزاع.

لا يزال الأمر يحتاج إلى شخص شجاع للتنبؤ بالمستقبل. على مدى
مئات السنين المقبلة فإن الاتجاهات المتوسطة الأجل هي أسهل من تلك التي
من الطبائير في القرون اللاحقة. في المدى القصير، فإن قدرة الماضي على
معالجة الشواغل واستيعابها لإعطاء شكل فعال لبدائل ستكون حاسمة
ولكنها محدودة. قوى السوق التي كانت على درجة مرتبطة قدمت النظام
الاقتصادي للرقابة وكثيراً ما توفر حوافز قوية للسلوك المدمر أيكولوجياً.
لم يتم تصميم آلية تنظيمية للتعامل مع مثل هذه الضغوط. وعلى أية حال،
فإنه نادراً ما تتناول قضايا العدالة وعلم البيئة بطريقة شاملة، ولكن هناك
خيط الاستمرارية من الماضي: إدارة المياه والموارد الحية ستظل حيوية،
وإن كانت هناك طرق جديدة وغير متوقعة في كثير من الأحيان. ومن
المفارقات، ان المناظر الطبيعية غير المزروعة تصبح أكثر أهمية كمصدر
فقط عندما توسعت آفاق الزراعة.

وسيكون استخدام وسوء استخدام المياه محل نزاع شديد، خلافاً
للتوقعات لمجتمع ما بعد الصناعي القائم على المعلومات التي هي

مشتركة اليوم، ستكون المياه في جنوب آسيا أكثر أهمية في الفترة المقبلة. سيكثر الاهتمام بالمياه الجوفية والحفاظ على مياه الأمطار وستكون كقضية مركزية في القرن المقبل. كما هو الحال مع الحق في المنتجات الزراعية، فإن مسألة حقوق المياه ستكون أحد أهم أسباب النزاعات في المستقبل. لكن هذا، بشكل ما، لن يكون جديداً. الأنهار في جنوب آسيا خصبت وسقت السهول على مدى فترة طويلة من الزمن. تم خوض معارك مهمة والانتصار فيها للسيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية ذات الإنتاجية العالية، خصوصاً تلك القريبة من مصادر المياه السطحية. الآن هناك منافسة شديدة للسيطرة على المياه التي تحولت إلى سبب للصراعات. حقوق المشاطاة هي قضية خلافية بين بنجلاديش والهند وبين عدة ولايات في الهند تشترك في مياه نهر ولكنهم يختلفون على كمية تقسيم المياه فيما بينهم. هذه الصراعات ستتمو مع التوسع في شبكات الري السطحية التي أعطت أكثر من 40 في المئة في خدمات الأراضي الصالحة للزراعة المزروعة.

الصناعة تستهلك كميات كبيرة من المياه؛ فصنع الطين الواحد من الورق يتطلب أكثر بكثير مما تحتاج إليه زراعة طن من القمح. الصناعة تولد النفايات التي تضر بشدة النظام البيئي البحري. الضرر أكثر بكثير في وسط الهند وشبه الجزيرة الهندية بسبب جفاف أنظمة المياه جزئياً أو كلياً

في فصل الصيف. علاوة على ذلك، يتم نهب الماء عن طريق المخلفات الصناعية، على مدى ربع القرن الماضي، أدى ذلك إلى حركات الاحتجاج الكبرى ولا سيما من قبل المزارعين أو الصيادين الأصحاء، وأصبحت سبل العيش في خطر. هذه الاحتكاكات على مستوى بين الدول هي نوع من الحروب الصغيرة الأيكولوجية التي لا تقل أهمية عن المواجهات التي تغطيها أجهزة الإعلام بشكل واسع. وربما تتصاعد هذه الاحتكاكات مع مرور الوقت. على مستوى آخر فإن مسألة نوعية وكمية المياه الجوفية تكون محيرة، وقد أدى تسرب النفايات السامة بالفعل ومضخات يدوية إلى وجود مصدر غير آمن في كثير من المجالات.

على الرغم من هذه الطبيعة المعقدة لهذه المشاكل فإن التفاؤل الساذج القائم على التكنولوجيا منتشر بين صناع القرار وقطاعات وسائل الإعلام. إذا كان هناك شيء واحد سيتم عمله في الفترة المقبلة، فسيكون لتذكيرنا مراراً وتكراراً بتعقيد النظم الطبيعية؛ لتتصور أن التقدم التقني كان كبيراً فلن يكون كافياً، وهو في حد ذاته تجاهل لتجربة نصف القرن الماضي. وسيستخدم لمواءمة النهاية المختلفة لحاجة الموارد إلى تغييرات كبيرة في الناحية الاجتماعية. يجب تحقيق هذه الأهداف لتطور الصكوك القانونية والإدارية اللازمة وسيطلب ذلك الخيال والبصيرة والشجاعة. وسينطوي هذا على قدر أكبر من المشاركة من أولئك الذين هم عادة الخاسرون في

عملية التنمية في صنع القرار؛ فعلى سبيل المثال ستحصل الهند قريباً على أكبر المناطق الحضرية في العالم من حيث القيمة المطلقة، وسيكون توفير آمناً، والمياه الصالحة للشرب لجميع سكان المدينة ستكون مسألة حاسمة. ما سيكون على المحك ليس مجرد قدراتنا التقنية، ولكن إلى أي مدى يتواء المجتمع بأسره مع هذا التحدي؟!

قضية رئيسية أخرى تكون علاقة جديدة مع أشكال الحياة غير البشرية التي تتقاسم العيش معنا. عواقب انقراض الأنواع في المجتمع الهندي قد لا يكون واضحاً بشكل صارخ كما مصادر المياه ولكن هذه مسألة ذات أهمية كبيرة. الثروة البيولوجية للأرض لا يمكن إنكارها: فهناك 15000 نوع من النباتات المزهرة وما يقارب من 1000 نوع من الطيور تسكن الهند. لم يعثر على الكثير منها في أي مكان آخر على وجه الأرض. في الماضي كانت أنواع مهمة مثل الأرز، وحيوانات مثل الفيل وجاموس الماء التي تم ترويضها منزلياً للمرة الأولى هنا في جنوب آسيا. ولكن هناك تحولات حصلت في المشهد في القرن الماضي لعسدد من هذه الأنواع والنظم الطبيعية التي أصبحت تتعرض إلى خطر كبير. الفقاريات الكبيرة مثل وحيد القرن والأسد عليها البقاء على قيد الحياة فقط في جزء بسيط من المساحة التي كانت تعيش فيها. كامل الإيكولوجيات مثل تلك التي في الغابات المطيرة وغابات المانغروف

يفواندها المباشرة أو غير المباشرة مهددة اليوم. فانه يجب الإبقاء على النظم الإيكولوجية سليمة نسبياً في جزء منها على الأقل في مساحة اليابسة وتوفير مخزون كبير من المعرفة حول كيفية عمل النظم الطبيعية. بالفعل فان السباق لتأمين براءات الاختراع والحيوانات من المناطق المدارية سيكون له تأثير كبير على مستقبل منطقتنا. الموارد الجينية، سواء البرية أو المروضة تحت الخطر في هذا الوقت بالضبط عندما أصبحت أكثر قيمة؛ للحفاظ على حصة كبيرة من هذا التنوع بشكل سليم هو بالفعل أكثر من قضية الأخلاق أو علم الجمال، وهي واحدة من الشاقة المصلحة الذاتية. الأدوية الجديدة والمحاصيل ستكون مجهولة، قبل أن تدمر وتتكشف بالكامل.

بطبيعة الحال فإن القوى الاقتصادية التي تقوي عملية الإبادة هذه عميقة الجذور. ستوازن الطموحات أو المصالح المتضاربة مع الحاجة لحماية تكون أكثر صعوبة حتى في الوقت الذي هو أكثر إلحاحاً. وبالمثل فقد يكون هناك منافس يستخدمه أصحاب المطالبات من مساحات الأراضي اللازمة للحفاظ الجزئي أو الكلي، وسيثبت على نحو متزايد أن هياكل الرقابة الشعبية قد لا تكون في المكان في الوقت المحدد وربما ليس في متناول اليد ما يكفي لهذه المهمة، ولكنه ليس من قبيل المصادفة أن مسألة الانقراض ترتبط ارتباطاً وثيقاً من أجل إبقاء البلاد

نفسها صالحة للعيش بالنسبة للبشر.

قد يكون المستقبل مرئياً فقط ضمن الخطوط العريضة، لكن التوجهات واضحة في نقطة واحدة. سيتشكل القرن الجديد والألفية الجديدة من الناحية البيئية، إلى حد كبير، بحسب القرارات التي سيتخذها هؤلاء الذين على قيد الحياة اليوم. الماضي يوفر القرائن من ناحيتين. أولاً، وتيرة التغير كانت سريعة بكل معنى الكلمة على مدى القرنين الماضيين. وأضاف الاقتصاد والتوسع السكاني بعداً مقلقاً إلى الواجهة القديمة بين الناس والعالم الطبيعي. ويرتبط ذلك أيضاً بالتفاوت الكبير بين الفرص الاقتصادية والجودة البيئية بين المناطق المختلفة داخل جنوب آسيا. ثانياً، نما الوعي لهذه التغيرات، ولكن الردود ما زالت أقل بكثير مما قد يكون مطلوباً. وكانت عناصر من بدائل واضحة على نحو متقطع على مدى ربع القرن الماضي إذالم يكن قبل ذلك. إن الأراضي والمياه والموارد الحية في مخاطر أكبر مما كانت عليه في الماضي، وتكاليف التقاعس عن العمل الجاد ستكون مكلفة جداً. المستقبل سيعتمد على مدى قدرتنا على الاستفادة من هذه الأفكار وصياغة رؤية جديدة للمجتمع ليستطيع أن يعيش بسلام مع الطبيعة مع توفير الحاجات بشكل منصف لجميع الناس على هذه الأرض. ستتشكل الألفية الجديدة بمدى قدرتنا على تشرب الروى والأفكار من الألفية

الماضية والاستجابة للتحديات الجديدة.

لوصول المفترض للصحافة بين فئات مختلفة من البالغين، في كل من

كيرالا وأوتار براديش، 9199 (بالمئة)

الحريه



نصوير
أحمد ياسين
نويئر

@Ahmedyassin90



تدخل الهند الالفية الثالثة وهي الدولة الثانية في العالم من حيث عدد السكان، وتواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية كثيرة. إضافة الى أن هناك نهضة علمية وتقنية كبيرة قد تقفز بالهند الى مصاف الدول المتقدمة. يناقش أحد عشر عامًا ومضكرًا هنديًا في هذا الكتاب التحديات التي تواجه الهند في الألفية الثالثة.

ويقول أحد هؤلاء المفكرين: التحول الى دولة غنية ليس هدفًا في حد ذاته جديرًا بالاهتمام، فهناك أشياء أفضل يمكن استهدافها... في أن يؤدي ذلك الى إيجاد فرص لتحسين ظروف أكثر الناس فقرًا وحرمانًا في المجتمع.

يشكل الكتاب رؤية مستقبلية للهند وجعلها لاعبًا أساسيًا في سبتي مجالات الاقتصاد والتقنية.